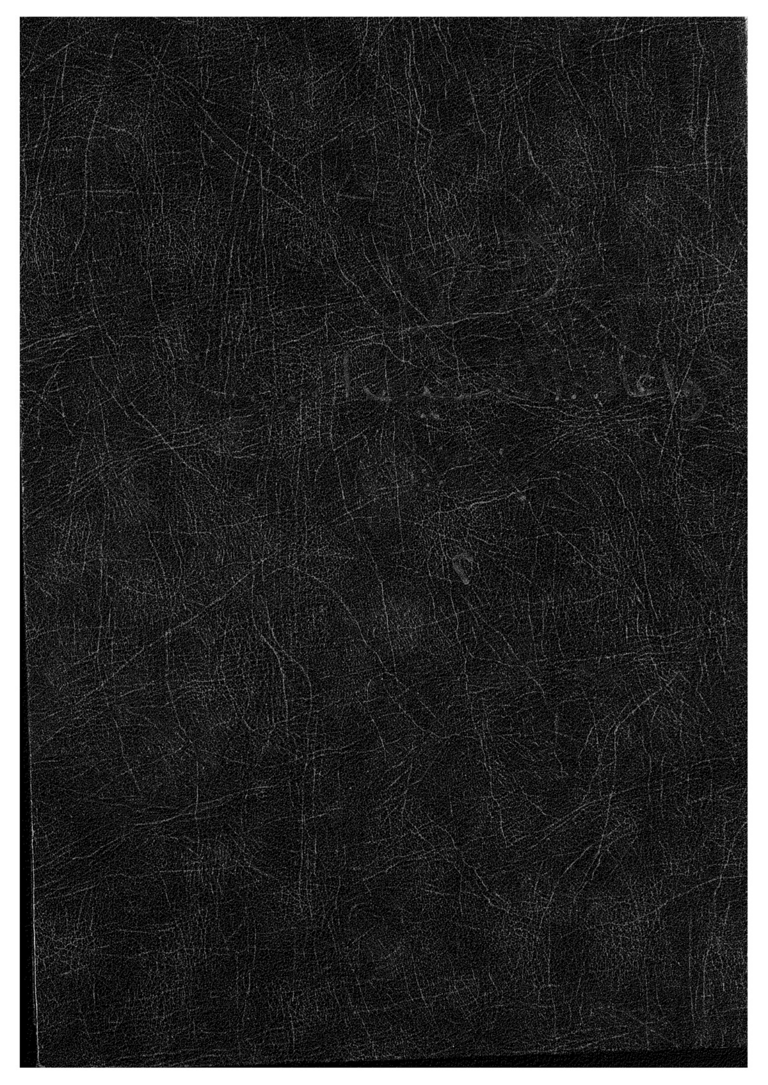


بسم الله الرحمن الرحيم

المجلد(٢)

الزلزال

واعادة التخطيط العمرانى بالقاهرة

اعداد مركز المحروسة للمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى ت ٣٧٥٢٠٣٣

المجلد : ٢ -التخطيط العمراني بالقاهرة

المجلد : ٢ -التخطيط العمراني بالقاهرة

المجلد : ٢ -التخطيط العمرانى بالقاهرة

المجلد : ٢ -التخطيط العمرانى بالقاهرة

المجلد : ٢ -التخطيط العمرانى بالقاهرة

المجلد : ٢ -التخطيط العمرانى بالقاهرة

نهاية الفـــهـــرس



المصدر : الأهـــــالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٢

الخبراء يحذرون: المنازل القديمة المتصدعة معرضة للانهيار فى وقت قريب

الكارثة كشفت غياب التشريعات اللازمة للاحتياطات الهندسية

مصـــر بعيـــدة عن دائـــرة الزلازل الكبـــرى



المصدر: الأهالي

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ١٤-٩-١٩٩٢

لماذا عجزت أجهزة الرصد عن التنبؤ بوقوع الكارثة ؟

وهل اصبحت مصر واقعة في دائرة الخطر ؟

- هل يمكن ان يتكرر « اثنين الرعب » الذى تعرض له المواطنون في العديد من المحافظات ؟

وكيف يمكن مواجهة احتمال تكرار الزلزال مرة اخرى ؟ .

أثارت هذه التساؤلات القلق بين الجميع . فطرحناها على الخبراء العلميين الذين حذروا من وقوع انهيارات جديدة متوقعة في العديد من المساكن التى تعرضت للتصدع عقب وقوع الزلزال دون أن تنهار فعليا ويقع أغلب هذه المساكن بالأحياء الشعبية .

كما نبهوا الى ضرورة وضع تشريعات قانونية وقواعد هندسية ملزمة لحماية المساكن وأرواح المواطنين من احتمالات الخطر خاصة في تلك المدن التى لم يراعي خصوصية تربتها عند اقامة المساكن بها .

ويؤكد د . ابو العلا أمين الاستاذ المساعد بمركز البحوث الجيولوجية ان مصر لم تدخل في دائرة الزلازل العالمية ، وان الزلازل التى تعرضت لها هى ظاهرة صغيرة غير محسوسة لان الزلزال الكبير يسبقه زلزال صغير .

وارجع عدم امكانية رصد الزلزال الذى وقع اول امس الى عدم وجود شبكة محطات الارصاد الجيولوجية وكافية .

وعن مدى امكانية تكرار الحادث اكد انه لايمكن تكرار وقوع زلزال في المدى القريب ، واشار الى وجود ابحاث لدراسة الزلازل ولكن لم تطبق ، وطالب المسئولين الاهتمام بهذه الابحاث وتطبيقها وادخال المواصفات البنائية في مجال الزلازل .

واكد د . ابراهيم الجمل بمرصد حلوان ان الزلزال لن يتكرر بهذه الصورة قبل مائة عام واضاف د . محمد دسوقي أستاذ الزلازل بمرصد حلوان ان مصر ليست بها شبكة مكثفة للرصد على مستوى الجمهورية ونعتمد على رصد المحطات العالمية مع العلم بان الشبكة القومية لايزيد ثمنها عن ٣٠ مليون جنيه وهذه الشبكة لو وجدت لرصدت الزلازل لمسافة ٧٠٠ كيلو متر ولايوجد بمصر جهاز (عضلة) العضلة ترصد الزلازل حتى اقل من درجة واحدة بمقياس ريختر ومما يذكر ان مصر تقع خارج نطاق الحزام الزلزالى واخر زلزال كانت شهدته البلاد كان في ٢٢ مايو الماضى بمنطقة السويس واسوان زلزال كانت قوته ٦,١ كان عام ١٩٦٩ بمنطقة البحر الاحمر : ولم نشعر به لبعده عن القاهرة .

الخطر مازال قائما

حول تاثير الزلازل على المنشات في مصر واثره المستقبلى يقول د . عبد المنعم الدفراوى بقسم الجيوفيزيا بعلوم القاهرة ، ان اى حركة بسيطة في المستقبل القريب يمكن ان تقضى على المنازل التى تاثرت بزلازل امس الاول ، خاصة في الاحياء الشعبية فلا اقل من علاج القائم منها والذى لم ينهار مباشرة ، خاصة والا تلك المبانى اقيمت في ظل غياب خلفية علمية تسمح بمواجهة الكوارث ، وتتركز المنشات المعرضة للخطر المستقبلى في الاحياء الشعبية ذات الكثافة السكانية العالية ، وهو مايتطلب حركة سريعة وذلك من خلال استطلاعات علمية تحدد درجة شدة الزلزال وتحديد أنواع الخسائر في الاحياء المختلفة بمعرفة المهندسين المتخصصين بدورهم في الكشف لتحديد وجود عيوب ناتجة عن الزلزال تؤدى مستقبلا لاخطار شديدة .

ويحذر د . الدفراوى من اهمال المناطق البعيدة مثل مدينة ١٥ مايو و ٦ اكتوبر ومايمكن ان يتعرض له من أهوال في المستقبل واحتياجهما لجهود خاصة على ضوء الدراسات التى أجريت من قبل وتؤكد عدم ثبات التربة بها .

ويضيف د . الدفراوى ان تجربة الاثنين تعنى ضرورة نظرة مستقبلية علمية تضع في الحسبان امكانية تعرضنا لزلزال جديد وذلك بتقسيم مصر الى عدد من المناطق ، تحدد طبيعة كل منها ونوعية التربة ، وطبيعة المواصفات الفنية المطلوبة للانشاءات فيها ، وذلك طبقا لما هو معروف عن تاثيرات الزلزال المختلفة على كل تربة ويشير الى التجربة الامريكية واليابانية في هذا الصدد ، حيث لايستطيع المواطن بناء المنشاة الا بعد استشارة جيولوجي متخصص ومهندس زلازل ، يحددان له نوعية التصميم وفقا للقانون حتى يتحمل الهزات الارضية في حال حدوثها ..

ويؤكد د . الدفراوى على اهمية وجود تشريع قانونى يغطى كافة هذه الجوانب ، ويلزم الراغبين في البناء باتباع تلك الاجراءات باعتبار ان الوقاية افضل من انتظار الكارثة .

آخر الزلازل .. قبل قرن ونصف

اكد د . هاني مصطفى الخبير الجيولوجي واستاذ الاستشعار عن بعد بكلية العلوم بالمنوفية ، انه لايوجد أجهزة في العالم تتنبأ بوقوع الزلزال ، ولكن مايحدث هو نوع من التوقعات وفق الفترة الزمنية بين آخر زلزال وقع والذى يليه وهو مايعرف بالمعدل التكرارى . واضاف ان منطقة وقوع الزلزال هى ، جبل قطرانى شمال شرق بحيرة قارون ، قد شهدت زلزالين الاول عام ١٣٠٣ والثانى في ١٨٤٧ وكان مدمرا حيث انهار بسببه ٣ الاف منزل و ٤٢ مسجد وقتل ٨٥ مواطنا . والحقيقة العلمية تؤكد ان اى هزة ارضية تتبعها هزات اخرى اما بنفس الدرجة او اقل أو اعلى وذلك لاعادة التوازن في باطن الارض الذى نتج عنه الزلزال الاخير ومن هنا على المواطنين ان يتوقعوا ذلك .

ويقول د . هانى ان هذا الزلزال يعتبر أقوى هزة شهدتها مصر ، وليس اقوى زلزال بالمنطقة ، فهناك زلزال اخر وقع بمدينة اغادير بالمغرب ، واخر بمدينة الاصنام بالجزائر ودمرها بالكامل .

ويؤكد د . هانى ان زلزال مصر يعتبر متوسطا مقارنة بهذه الزلازل . خصوصا وان هناك أنواع

من الزلازل بين درجة واحدة او درجتين بمقياس ريختر ترصدها الأجهزة فقط ولايشعر بها المواطن اما من ٢,٥ درجة الى ٥ درجات فيشعر بها كل انسان لكنه لايسبب خسائر . ومن ٥ الى ٦ درجات وهو ماحدث الاثنين الماضي يعتبر متوسط ويتسبب في انهيار شواشي المدن مثل المساكن القديمة والمآذن .

وهنا يجب القول أن انهيار عمارتي مصر الجديدة والمعادى يعتبر استثناءا ربما لاسباب اضافية فقوة الزلزال الذى وقع لايمكن ان تسبب انهيارات لمثل هذه العمارات الحديثة ومن المرجح أن يكون هناك خلل في اساساتها أو ان بها اخطاء واضحة في التصميم أو البناء والتنفيذ ويضيف د . هانى ان الزلزال الذى يزيد عن ٦ حتى ٨,٥ يعتبر مدمر للخراسانات في كافة المنشآت . أما آخر أنواع الزلاز ل فهو مايتجاوز ذلك وهو يتسبب في تسوية المباني بالارض ويمكن ان يلى ذلك وقوع براكين .

الاحتياطات الغائبة

ويقول د . هانى حدوث الزلزال يطرح قضية ضرورة اهتمام الدولة بالوعي العام لحماية المواطنين من الزلازل مثل تأمين الخدمات كالكهرباء والغاز والمياه وعدم النزول أو الوقوف تحت سلالم العمارات واختيار المناطق الخالية . كما يطرح الزلزال ايضا ضرورة اعادة النظر في تصميم العمارات الشاهقة دون مراعاة الزلازل ، وتدريس الأصول العلمية لمواجهتها بكليات الهندسة خصوصا ان هذا البعد غائب تماما . كما ان مخاطر الزلزال تكون اكثر بالأدوار العليا والاستفادة من خبرات الدول الاخرى في ذلك .

وأشار د . هانى الى ان هناك مدينتين جديدتين في الفيوم واسوان علاوة على ٦ اكتوبر من المهم مراعاة مخاطر الزلازل في تصميمهم ، خاصة أنهم يقعون في نطاق المناطق المعرضة لزلازل جديدة .

حزام الخطر

وحول مايتردد عن دخول مصر منطقة الزلازل يقول سعيد دحروج المدرس بقسم الجيوفيزيا بعلوم القاهرة : ان اقرب حزام زلازل لنا يقع في شمال البحر المتوسط ، وتتراوح درجة تاثيراته حتى تصل الى ١٠٠٠ كم حسب شدة الزلزال ، وهو مايعنى امكانية وقوع مصر تحت تاثيرات حركات قوية في اوروبا ، نشعر بها بدرجة اقل .

ويضيف يوجد في مصر مركز للزلازل بساحل البحر الاحمر في منطقة « ابوديبا » نظرا لكثرة زلازلها ذات الدرجات الخفيفة التى لاتشعر بها سوى الأجهزة ، ويقول : لايستطيع احد ان يحدد مركز زلزال اول امس الا بعد اجراء تحاليل وجمع المعلومات والتسجيلات من الدول المجاورة ، حتى نتمكن من تحديد المركز وتحديد وجود فوالق نشطة من عدمه تؤدى الى وقوعنا داخل حزام منطقة زلازل ويستطرد قائلا : لم يصل احد الى الآن في تحديد نظرية ثابتة تساعد على التنبؤ بحدوث زلزال ، ولانستطيع الجزم بتكرار التحركات الارضية مرة اخرى ، الان خلال عملية دراسات واسعة تساعد على معرفة تأثر التربة في مصر والامكانيات العامة لتعرضنا لزلازل من عدمه مستقبلا .

٣٠ تكليفا من الرئيس مبارك لرئيس الوزراء

اجرى الرئيس مبارك اتصالات تليفونية مكثفة برئيس الوزراء طول مساء يوم الزلزال وحتى مغادرته بكين الى القاهرة وبلغت الاتصالات حوالى ٣,٥ ساعات ونصف على فترات متفرقة . اصدر خلالها اكثر من ٣٠ تكليفا لتأمين البلاد ، وتوفير الرعاية للضحايا والمصابين دون الاصطدام بالاجراءات القانونية والروتينية . واعلان حالة الطوارىء بكل الوزارات .

اختناقات في السنترالات بسبب زيادة المكالمات المحلية بنسبة ١٩٢ ٪

تسبب الزلزال في حدوث بعض الشروخ والتشققات بعدد من السنترالات بالقاهرة والمحافظات قال المهندس محمد الصورى رئيس هيئة التليفونات أن الشروخ تمت معاينتها فورا وثبت أنها غير مؤثرة لكن تطالب المواطنين على اجراء الاتصالات التليفونية للاطمئنان على ذويهم أدى الى تاخر الحرارة عن المشتركين بالقاهرة والمحافظات فارتفعت المكالمات التليفونية الى ١٩٢ ٪ وزادت المكالمات الدولية ، وزادت المكالمات الدولية ، بنسبة ٣١٪ في القاهرة و٨٧٪ في الاسكندرية ..



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٢

خسائر الزلزال فى القاهرة من داخل غرفة العمليات

من داخل غرفة عمليات محافظ القاهرة صرح اللواء احمد محمد سرى مستشار محافظ القاهرة للمتابعة والعمليات والمشرف على غرفة العمليات انه حتى فجر اليوم كان موقف خسائر الزلزال فى القاهرة وحدها حسب « البلاغات » التى وصلت للغرفة على النحو التالى :

الأحياء	انهيار كلى	انهيار جزئى	تصدع	مصاب	وفيات
● حى وسط	١٢	٩٣	٦٠	٣٦	٩
● حى عابدين	٥	٥٤	٧٣	٥	٣
● حى غرب	٩	٤	٢٣٠	١٤٠	٩
● حى الوايلى	—	٣	٢٧٢	—	٥
● حى منشاة ناصر	١	١	١٨	١	—
حى المطرية	—	—	٩٠	٢٥	١٩
حى مدينة نصر	—	—	١٣	—	—
حى عين شمس	—	—	٢٠	٦	—
حى السلام	—	—	٣٠	٦	١
حى شبرا	—	—	٢٥	٢٤٤	—
حى الساحل	—	٥	٥	٤٥١	٩
حى روض الفرج	—	٤	٦٩	—	—
حى الزاوية والشرابية	—	٥	٢٣٧	٢	١٤
حى الزيتون	—	١٤	١٩٣	٣١	٩
حى جنوب	٧٥	٢٠٥	٤٩٢	٢٩٦	٣
حى المعادى والبساتين	—	—	٥٣	١٦٠	١٢
حى ١٥ مايو والتبين	—	—	٦	١٠	٩
حى حلوان	—	—	٨٦	١٣٣	١١
حى دار السلام	—	٤	٥٠	٢٥٨	٦



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهـــــــــرام

التاريخ : ٢٤ [illegible] ١٩٩٢

مطلوب قانون ملزم لاجراء الدراسة الجيولوجية قبل البناء

قال الدكتور محمود عبد الخالق محمود الاستاذ المساعد بقسم الجيولوجيا بعلوم الازهر انه لابد ان يقنن بصورة ملزمة للجميع اجراء دراسة جيولوجية تفصيلية عن طبيعة الصخور وانواعها في باطن الارض قبل بناء اى مبنى وقبل ان يبدأ مهندس الانشاءات عمله ، كما هو معمول به في كل انحاء الدنيا ، وذلك لعمل الاحتياطات اللازمة قبل البدء في وضع الاساسات ، حتى لاتحدث الانهيارات بعد ذلك بسبب اى حركة ارضية ، وتؤدى الى انزلاقات الكتل الصخرية على جوانب الصدوع مما يؤدى لانهيار اى مبنى فوقه.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٢

بعد الزلزال خبـــراء

الاسكان يحذرون :

نصف مباني القاهرة .. آيلة للسقوط

فجأة اهتز جوف القاهرة لاقل من دقيقة فتراقصت المبانى وانهارت عشرات المساكن القديمة التى لم تتحمل الاهتزاز وتحولت احدى العمارات التى بنيت فى السنوات الاخيرة الى كومة من التراب المختلط بدماء عشرات الضحايا .. وظلت الاتربة والغبار يغطيان سماء العاصمة لفترة من الزمن. وأنقاض المنازل والمدارس متناثرة فى الشوارع والحوارى والازقة القديمة .

كانت القاهرة الكبرى ، هى اكبر مناطق الجمهورية تأثرا بالزلزال الذى حدث دون أدنى مقدمات.. ودون أدنى استعداد .. ولولا ستر الله ولطفه ، لكانت الكارثة أفدح وأعم .

فالقاهرة من أقدم مدن العالم ومنذ ان وضع عمرو بن العاص اللبنة الاولى لمدينة الفسطاط عام ٦٤٢ م (٢١ هـ) والمدينة تتسع حتى جاء جوهر القائد الفاطمى عام ٩٦٩ م (٣٥٩ هـ) ليضع نواة القاهرة الحديثة التى لم يتوقف نموها وتضخمها واتساعها العمرانى شرقا وغربا وشمالا وجنوبا حتى الان .

هكذا اصبح لدينا قاهرة أيوبية وقاهرة فاطمية وقاهرة مملوكية وقاهرة محمد على وقاهرة الخديوى اسماعيل ثم قاهرة حديثة فضلا عن احياء قديمة ذات طعم خاص .. وأخرى لا طعم ولا رائحة .

النمو العمرانى

والنمو العمرانى الذى تشهده القاهرة ، تؤكد احصاءات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء التى تبين ان من بين ٩٧٨ و٣٥٧ مبنى بالعاصمة ، هناك ٦٦,٤٨٥ تم تشييدها قبل سنة ١٩٤٠ و٦٥,٣٣٩ ما بين عامى ١٩٥٩/٤٠ و١٥٤,٦٢٩ خلال سنوات ١٩٧٩/٦٠ ، ثم ٧١,٥٢٥ مبنى اقامتها ما بين ١٩٨٦/٨٠ الا ان نسبة كبيرة من هذه المبانى جميعها متداعية .. متهالكة .. أيلة للسقوط يقدرها الخبير السكانى د . ميلاد حنا بنحو ٢٥٪ من المبانى القائمة كما ان نسبة كبيرة من هذه المبانى تجاوزت عمرها الافتراضى وتوشك ان تلحق بالفئة السابقة وهى حوالى ٤٠٪ .

وبتفصيل اكثر تبين الشواهد الاحصائية بوضوح عن ان حى بولاق مثلا أقيمت ٨٠٪ من مبانيه قبل ١٩٤٠ والجمالية ٦١,٥٪ وباب الشعرية ٥٤٪ والخليفة ٥١,١٪ .

الاكثر من هذا وأمر تكشف طريقة بناء المساكن فى الاحياء الفقيرة عن ضخامة حجم الخطر الذى تتعرض له الاسر التى تعيش فى هذه الاحياء .

ففى حلوان نجد ان حوالى ثلاثة ارباع المبانى تقريبا لا تقوم على الاعمدة والاسقف المسلحة بل على تسليح السقوف او استخدام مواد اقل متانة وقوة لتحقيق نفس الهدف .

ينطبق ذلك على احياء السيدة زينب وبولاق والدرب الاحمر وباب الشعرية والساحل ومنشية ناصر والبساتين وهى الاقسام التى انهارت فيها معظم المنازل .. بينما لم تتأثر كثيرا المناطق الحديثة المخططة والاكثر رقيا .. وتنتشر فيها المبانى العملاقة التى تحتاج الى رأسمال كثيف وذات أسقف وأعمدة من المسلح كقصر النيل والزمالك والمهندسين ومدينة نصر والنزهة .

بدوى محمود



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ اكتوبر ١٩٩٢

احذروا الكارثة القادمة

٢٠ مليون مصري
في انتظار الانضمام
إلى طابور المقيمين
في العراء.. بسبب:

٢ مليون و١٢٥ ألف منزل آيلة للسقوط



المصدر : الوفد

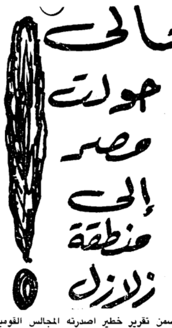
التاريخ : ١٥ اكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحقيق :

سيد عبد العاطى

بحيرة السد العالى



. بسبب الزلزال العنيف الذى تعرضت له مصر يوم الاثنين الماضى، والذى بلغت قوته ٥,٩ درجة بمقياس ريختر، ولم يستمر اكثر من ٣٠ ثانية.. انهارت مئات المبانى فى محافظات مصر المختلفة... وسقط معها مئات القتلى، وآلاف الجرحى... وتحطمت عشرات السيارات.. وعاش الشعب المصرى يوما كاملا مشحونا بالقلق والذعر والهلع خوفا من تكرار الزلزال، وانهيار مزيد من المنازل فوق رؤوسهم !

وقد كشف الحادث المؤلم على ان غالبية المبانى التى انهارت بسبب الزلزال، هى من المبانى القديمة والتى سبق ان صدرت قرارات بازالتها منذ سنوات، ولم يتم ازالتها.. وهى تلك المنازل الواقعة فى المناطق الشعبية فى محافظة القاهرة ، مثل شبرا وروض الفرج والشرابية والسيدة زينب وباب الشعرية والدرب الأحمر، وهى أكثر المناطق التى تعرضت فيها المبانى للانهيارات، ووقوع مئات الضحايا !

ولكن الذى لا يعرفه المسئولون، ان مصر تتعرض لكارثة اكبر مما تعرضت له يوم الاثنين الماضى بسبب الزلزال.. وهى وجود ٢ مليون و١٢٥ الف منزل آيل للسقوط فوق رؤوس سكانها، وهى المبانى القديمة التى انتهى عمرها الافتراضى.. وهذه الاحصائية المخيفة ليست من تأليفنا، ولكنها احصائية كشف عنها تقرير خطير اصدرته المجالس القومية المتخصصة، وهى جهة حكومية، ولكن ـ للاسف الشديد ـ هذا الرقم الخطير لم يلفت انتباه المسئولين فى مصر، حتى وقعت الفاس فى الراس، وسقط الآلاف ضحايا الاهمال !

فقد تضمن تقرير خطير اصدرته المجالس القومية المتخصصة وعرضته على الحكومة ان مليونين و ١٢٥ الف منزل فى مصر آيل للسقوط، وان هذا يهدد بحدوث كارثة خلال السنوات القادمة اذا لم تواجه الحكومة هذه المشكلة وتضع الحلول العملية والفورية لانقاذ الملايين من الموت تحت الانقاض أو التشرد فى العراء !

وجاء فى التقرير ايضا ان اكثر من ٢٠ مليون مواطن سينضمون الى سكان العراء والمقابر والأرصفة، وان من بين هذه العقارات عشرات الآلاف من المساكن الشعبية والاقتصادية التى تاثرت بالاهمال فى صيانتها وترك شاغليها يغيرون فى معالمها !!

ولا شك ان هذا الرقم مفزع ومخيف.. بل ويثير الرعب... ولكن كيف واجهت الحكومة هذه المشكلة؟ الواقع يؤكد ان الحكومة لم تفعل شيئا سوى اصدار قرارات بازالة المبانى الآيلة للسقوط خوفا من تزايد عدد الضحايا، وتلقى بهم على أرصفة الشوارع دون مأوى ".. مما دفع الكثيرين على الاصرار على البقاء فى تلك المنازل الآيلة للسقوط مهما كلفهم الأمر !!

وتمتلئ قاعات المحاكم واروقة الشرطة والنيابات بآلاف القضايا والمنازعات فيما يتعلق بالمنازل الآيلة للسقوط.. وكلما زادت ازمة الاسكان ازدادت معها حدة هذه الصراعات، وزاد عدد الاسر التى تعيش فى قلق وتوتر ورعب !!

ولكن لماذا تنهار المنازل فوق رؤوس سكانها ؟! ومن المسئول عن هذه الكارثة؟ السكان ام الحكومة؟! المسئولون فى الاحياء ام المحاكم؟! هذا ما نبحث عنه خلال هذا التحقيق

في البداية يصدر قرار من رئاسة الحى بهدم العقار الآيل للسقوط واخلائه من شاغليه للحفاظ على الارواح، ويخطر بذلك المالك والمستاجرون وقسم الشرطة التابع له العقار، وقد حدد القانون مهلة ١٥ يوما للمتضررين بالطعن فى قرار الهدم وانتداب خبير من وزارة العدل لمعاينة العقار وصدور قرار آخر اما بالتنكيس او الازالة الجزئية او الكلية وفى هذه الحالة لا يمكن باى حال من الأحوال اخلاء العقار من شاغليه او تنفيذ قرار الهدم لحين الفصل فى الدعوة التى اقامها المتضررون.

وغالبا ما تستغرق الدعوى امام القضاء حوالى عشر سنوات.. وكثيرا ما تقع الكارثة فينهار المنزل فوق رؤوس السكان قبل ان يفصل القضاء فى الدعوى رغم صدور قرار الازالة الفورى.

وامام القاضى يقف العشرات من النساء والاطفال والشيوخ ممن صدر قرار بهدم منازلهم يبكون ويتوسلون..

اين نذهب باولادنا.. هل نسكن الارصفة، ام القبور، ام فى العشش والخيام؟! ويضطر القاضى لتاجيل الدعوى لعدة أشهر اخرى.

الزلزال المدمر

الدكتور ميلاد حنا خبير الاسكان ورئيس لجنة الاسكان بمجلس الشعب سابقا يكشف لنا المزيد عن تاثر المبانى بالزلازل.. يقول : مصر بها ١١ مليون وحدة سكنية نصفها فى المدن، والنصف الآخر فى الريف.. ولكن عدد الوحدات التى تتاثر تاثيرا مباشرا بالزلازل هى اساسا تلك المبانى التى بها شروخات او تشققات، حيث يزيد الزلزال الشروخ فى الحوائط والاسقف فتنهار.. كما تؤثر الزلازل بشدة فى المبانى قليلة المسطح وعالية الارتفاع، وبالذات عندما يتجاوز الارتفاع ضعف البعد الاصغر للمسطح الافقى للمبنى.

وفى كافة الدول المتقدمة والتى تتعرض للزلازل يتم تصميم المبانى الخرسانية وفق اشتراطات معينة، كما لو كانت معرضة لاحمال جانبية، مثل الرياح، ولكن من جهة المواصفات المصرية، فانه لا يشترط ان يتم التصميم وفق هذه الاحمال الافقية، والتى تتعرض لها المبانى نتيجة الهزة للقشرة الارضية، حيث ان مصر لا تقع فى حزام الزلازل.

ولكن عقب هذا الزلزال الرهيب، ربما تضطر اللجنة المختصة بوضع المواصفات فى الزام المهندس الانشائى المصمم الى اخذ هذه القوى فى الاعتبار.

ومن هنا يجىء هذا الزلزال لكى يوقظ المسئولين لتلك الماساة التى تتعرض لها مصر بين الحين والآخر.. فكثيرا ما تنهار المساكن القديمة فوق رؤوس ساكنيها حتى اصبحنا نتلقى هذه الاخبار، وتنشر فى الصحف كما لو كانت حوادث عادية.. ولم نسمع عن قرارات جريئة وقوية لعلاج المساكن الآيلة للسقوط، ولعل هذا الزلزال يوقظ الجهات المسئولة عن سلامة المبانى فى مصر.

ويضيف د. ميلاد حنا : خلاصة القول، هو ان التحركات فى القشرة الارضية موضع دراسة دقيقة وبالذات منذ نحو ٢٠ عاما بهدف دراسة التنبؤ بها، وقد قمت شخصيا بزيارة مكتب استشارى فى مدينة سان فرانسسكو بالولايات المتحدة متخصص فى هذا الأمر، واصحاب هذا المكتب من المهندسين المصريين الذين هاجروا الى امريكا منذ مدة طويلة، وقد فهمت منهم ان هناك عدة مراكز فى العالم تدرس تحرك القشرة الارضية واسبابها بهدف التنبؤ بحدوثها، ثم بعمل الدراسات اللازمة لتصميم الهياكل الانشائية التى تقاوم الهزات وبالذات فى المناطق التى تحدث فيها زلازل بصفة دورية مثل امريكا واليابان.

بحيرة السد والزلازل !

أما فى مصر فاننا كنا مطمئنين الى ان بلادنا ليست واقعة فى المناطق التى كانت تتعرض للزلازل بشكل او باخر، ولكن عقب ملء بحيرة السد العالى، وجد ان اسوان بدأت تتعرض لهزات ارضية، وعندما تم عمل الدراسات العلمية وجد ان هذا الحمل الاضافى الرهيب من المياه المخزنة قد اثر على توازن الطبقات فى الارض، واتخذ وقتها قرار سياسى لم ينشر فى ذلك الحين، وهو الاكتفاء لملء الخزان حتى منسوب معين لا يتعداه وهو منسوب اقل من المنسوب التصميمى الذى كان مقدرا فى الاصل.

وقد رؤى وقتها عدم الافصاح عن هذه الدراسات حتى لا ينزعج الراى العام، ثم تصادف ان جاءت تحاليل وتقارير لسنوات متتالية، تؤكد انه لم يصل منسوب المياه فى حوض السد العالى الى الحد الذى اوصى الخبراء بعدم تجاوزه.

على اى حال هذه كارثة طبيعية، كنا تاريخيا فى مأمن منها، ولكن لم يصل علم الانسان بعد لمعرفة التوازنات الكلية للبيئة والتى قد يكون احد اسبابها هذه الهزات الارضية.

تنظيم الصيانة

المهندس مجدى سراج الدين رئيس لجنة الاسكان بحزب الوفد، يؤكد على انه توجد فى مصر منازل كثيرة آيلة للسقوط، كل هذه المنازل لابد من ازالتها.

ويجب قبل ازالتها تدبير منازل لساكنيها... وان التقاعس فى هذا الأمر سيمثل خطورة شديدة على المواطنين.

وان اى هزة ارضية اخرى ستؤدى الى كارثة مروعة سوف يروح ضحية لها مئات الآلاف.

ويضيف مجدى سراج الدين كما يجب صيانة الابنية التى اصيبت بشروخ بسبب الزلزال فورا.

لان التاخير او التقاعس فى صيانتها سيجعلها عرضة للانهيار، كما يجب ان تقوم الحكومة بتعديل قانون الاسكان وتنظيم مسالة الصيانة، حيث ان الايجارات منخفضة ولا يستطيع صاحب العقار ان يقوم بعملية الصيانة على نفقته، وهو ما نادينا به مرارا.

ويضيف رئيس لجنة الاسكان بالوفد هناك ايضا مشكلة تتعلق بسلامة الانشاءات فى مصر وقدرتها على تحمل الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والعواصف، فقد اصبحت الآن عمليات بناء المنازل لا تخضع لاى قوانين او أسس علمية، كل شخص يريد بناء منزل يعتبر نفسه مهندسا، فهو الذى يقوم بتصميم المنزل حسب هواه، وهو الذى

○ كشف الزلزال عن انتهاء العمر الافتراضى لمنازل كثيرة، فى احياء مصر القديمة، واهمال ادارات الاسكان فى التحذير المبكر للسكان



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٢

يقوم بعمليات الانشاء، لذلك لابد ان تغلظ الحكومة عقوبة من يقوم بالبناء دون الاستعانةبمهندس متخصص

لوضع التصميم، ومهندس آخر للاشراف على التنفيذ .

ترميم وصيانة

المهندس محمد محمود على حسن رئيس هيئة قطاع التشييد والبناء، ورئيس لجنة الاسكان بمجلس الشعب

سابقا يؤكد على ان عددا كبيرا من العقارات في مصر آيل للسقوط بالفعل،

ولكن يمكن ترميم وصيانة عدد كبير منها لأن المباني القديمة ثروة عقارية هائلة

لابد من اطالة عمرها والابقاء عليها أطول فترة ممكنة حتى لا تتعقد المشكلة

الحالية باكثر نتيجة انهيار عدد اكبر من المنازل عاما بعد عام . واطالب الحكومة

بكامل هيئاتها ان تتجه الى بناء الاسكان الشعبي، وان تتخلى تماما عن الاسكان

الفاخر، وكذلك توحيد القوانين لخدمة القاعدة العريضة غير القادرة على

التمليك. فليس من المنطق ان تخصص الحكومة ٢٠ الاف وحدة فقط كحالات

الاخلاء، بينما يقف طابور طويل يمثل الآلاف ممن انهارت منازلهم او ستنهار !

واضاف رئيس هيئة التشييد والبناء، ان ما يحدث من حوادث انهيار

للعقارات، ليس في حاجة الى تشريع جديد، ولكن في حاجة الى تنفيذ القوانين .

سوء التقدير !

وفي حي وسط القاهرة قال لى مسئول اسكانى كبير : ان القاهرة القديمة تجاوزت العمر الافتراضى. اما عندى في

حي وسط فهى اكثر مناطق الجمهورية مهددة بالانهيار، ولكن ليست كل المبانى

كما تتصور، فان هناك بعض المنازل يمكن صيانتها لتعيش فترات أطول.. والجهات التنفيذية في الحى

لا تتقاعس عن تنفيذ قرار الهدم في حالة الخطورة الداهمة للعقار، والمادة ٦٥ من القانون ٤٩ اعطت لنا الحق في ذلك.. اما بالنسبة للمباني التى تنهار فوق

السكان، فاما ان السكان طعنوا في قرار الهدم وتكون القضية امام القضاء، وفي هذه الحالة لا نستطيع التدخل حتى

يفصل القضاء في الدعوى، واما ان يكون هناك سوء تقدير لحالة المبنى فينهار فجاة .

قلة عدد الخبراء !

ويؤكد محمد عبدالسميع رمضان المحامى بالنقض، ان المادة ٤٩ من القانون لسنة٧٧ اوردت في فصل كامل

للمنشآت الآيلة للسقوط، بان القرار يصدر فيما يتعلق بالعقار سواء

بالتنكيس او الازالة الجزئية او الكلية، هذا القرار يعلن لذات الشأن وساكنى العقار وكل من هذا له الحق في الطعن لانه حق دستورى .

والمادة ٥٩ من نفس القانون اعطت الحق لكل من يهمه الأمر سواء مالكا او

شاغل العقار ان يطعن على هذا القرار في مدة ١٥ يوما .

تفصل المحكمة في هذا الطعن بصفة مستعجلة وتحال القضية الى خبير تابع

لوزارة العدل، ونظرا لقلة عدد المهندسين والخبراء وكثرة عدد قضايا الطعون والتى تزيد في القاهرة وحدها على ٣٠٠ الف قضية خلال العام

الواحد، هذا يؤدى الى تاجيل الدعوى عدة مرات، وبذلك يطول أمد التقاضى حتى فترات قد تصل الى عشر سنوات .

اما المادة ٦٥ من ذات القانون فهى تعطى للجهة الادارية (الحى) المختصة بشئون التنظيم في احوال الخطر الداهم

الحق في اخلاء المبنى من السكان واتخاذ ما تراه من احتياطات وتدابير في مدة لا تقل عن اسبوع، واحيانا يرفض

السكان رغم علمهم بان العقار مهدد بالسقوط والانهيار في اى لحظة، لانهم لن يجدوا امامهم سوى ارصفة

الشوارع مأوى لهم ولاولادهم وزوجاتهم، بعد ان تخلت الدولة عنهم ولجأت لبناء المساكن الفاخرة !!

كثرة عدد القضايا

احد خبراء الاسكان بوزارة العدل اكد لى على ان عدد الخبراء قليل جدا مقارنة بعدد القضايا الضخم.. كما ان

الأجور والحوافز التى يتقاضاها عن كل قضية لا تذكر.. وهذا لا يدفع الخبير للعمل والاجتهاد !! اما بالنسبة لدور

الخبير بعد ان تصله اوراق القضية من المحكمة، فيتم تشكيل لجنة من ثلاثة مهندسين انشائيين ومعماريين، وتحدد

فيها مواعيد يخطر خلالها الخصم، ثم نقوم بالمعاينة واعداد تقرير يرسل الى المحكمة بعد مراجعته فنيا ومن هنا

ينتهى دور الخبير، ولا نعرف ماذا تم بعد ذلك، حيث ان القرار النهائى في يد

المحكمة والجهات التنفيذية .

وعن تاخير القضايا يقول خبير وزارة العدل ان السبب الوحيد هو كثرة عدد القضايا، وقلة عدد الخبراء !

المصدر : روزاليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ أكتوبر ١٩٩٢

إذا زلزلت الأرض زلزالها

بقلم: جمال بدوى

لقد زلزلت الأرض زلزالها .. فتصدعت بيوت .. وانهارت عمارات .. وضاعت أرواح .. وسالت دماء .. وأهدرت أموال .. فمن المسئول عن كل ذلك ..؟

إننا نخطىء فى حق أنفسنا إذا ألقينا بالمسئولية على القدر .. فالقدر لا يمكن أن يكون مسئولا عن الأسمنت المغشوش ، والحديد المضروب ، وتصاريح البناء التى تصدر عن طريق المحسوبية والرشوة ، ويكون فيها الهلاك لأرواح بريئة وثقت فى الأجهزة الحكومية ، واطمأنت إلى عدالة الدولة ، ولم تتخيل أن تتواطأ الحكومة مع اللصوص والمنحرفين على إزهاق النفوس تحت الأنقاض .

نعم .. كل شىء يجرى بقدر الله .. ولكن الله أمرنا ألا نلقى بأيدينا إلى التهلكة ، والله منحنا العقل كى نتجنب المهالك ، ونبنى البيوت الحصينة لتقاوم خطر الأمطار والعواصف ، ونبنى السدود لنتقى خطر الفيضانات ، وفكرة تحميل المسئولية للقدر فكرة خبيثة ، الغرض منها إخلاء مسئولية المجرمين الذين يرتكبون الفاحشة ثم يفرون من العقوبة .

لقد بلغ عدد المدارس التى تصدعت بفعل الزلزال أكثر من ٥٠٠ مدرسة سوف يتكلف ترميمها ٥٠ مليون جنيه ، وهى مدارس حديثة البناء ، ولكنها لم تصمد أمام الهزة الأرضية فتصدعت ، مع اننا نرى مدارس عمرها سبعون سنة ولاتزال صامدة تتحدى المبانى الحديثة التى أقيمت عن طريق الأجهزة الحكومية ، ونفس الظاهرة نراها فى المساكن الشعبية التى كانت أشبه بكنز لمن يريد ان يغترف من أموال الدولة بلا حساب ولا عقاب .. ونفس الكلام ينطبق على عمارة هليوبوليس التى تحولت ـ فى غمضة عين ـ إلى كومة رماد ، وانهارت طوابقها السبعة عشر على رؤوس سكانها الأبرياء .. لقد تبين أن أساسات العمارة وضعت لتحتمل ثمانية طوابق فقط .. ولكنها ارتفعت بقدرة قادر إلى الضعف .. فمن هو المسئول الذى أصدر تراخيص التعلية وهو يعلم أن الأساسات لا تتحمل ، وأن العمارة سوف تنهار عند أقل اهتزاز ؟

إن الادوار المخالفة لم ترتفع من فراغ .. ولابد ان تكون تراخيص بنائها قد صدرت مزينة بتوقيع طابور من الخبراء والمسئولين والمهندسين .. من المهندس النقابى إلى رئيس الإدارة الهندسية إلى رئيس الحى .. إلى المحافظ .. كل هؤلاء لابد أنهم وافقوا على بناء الأدوار المخالفة للقواعد الهندسية والقانونية .. وإلا .. لما تمكنت مالكة العمارة من تحدى القانون . فماذا سيكون مصير هؤلاء ؟ وأين هم الآن ؟ ومن الذى سيحاسبهم على جرمهم ؟

إننا نسمع بين يوم وآخر عن عمارة تنهار بسبب التعليات غير القانونية ، ولم نسمع يوما عن مسئول واحد دخل السجن لأنه شارك فى جريمة قتل الأبرياء .. ونسمع فى أعقاب كل كارثة عن تشكيل لجنة من خبراء الهندسة لبحث أسباب الانهيار .. وتتسابق الصحف على نشر صور الخبراء وهم يفحصون الرماد .. وتبدأ ضجة إعلامية توحى للناس بأن الحكومة ساهرة على مصالح الشعب وان كل مخطىء سوف يلقى جزاءه الرادع .. ثم تمضى الأيام .. وتهدأ العاصفة .. ثم تتكرر المأساة .. وتستمر الأدوار المخالفة فى الارتفاع رغم أنف الدولة .. والمؤسف ان مرتكبى هذه الجرائم يجدون من يدافع عنهم فى الصحف بحجة انهم يساهمون فى حل ازمة الاسكان .. وينسون ان حل الأزمة يكون عن طريق القانون واحترام القواعد الهندسية . وليس عن طريق إزهاق الأرواح ، ومنذ سقوط عمارة شارع الحرية بمصر الجديدة ـ قبل عشر سنوات ـ والانهيارات تتوالى .. والأرواح تتساقط .. فى القاهرة والجيزة والاسكندرية وغيرها من المدن .. ولم نسمع عن محاكمة صاحب عمارة أو مدير تنظيم أو رئيس مدينة أو محافظ .. فكلهم بارعون فى تسديد الخانات .. وكلهم خبراء فى تطويع القانون بحيث لا يتركون ثغرة واحدة للحساب والعقاب ..

لقد ذكرت الصحف أن أول من شغل الدور الأرضى فى عمارة هليوبوليس المنهارة ، محل ملابس جاهزة اشتراه صاحبه بنصف مليون جنيه عام ١٩٧٩ وهو موظف كبير سابق ، وهو أول من ساعد صاحبة العمارة ، مع أربعة موظفين كبار تم استبعادهم من الخدمة ، على تعلية الأدوار المخالفة واستخراج التراخيص من رئاسة حى مصر الجديدة بتعليتها الى ١٧ طابقا . علما بأن الأساس لا يتحمل أكثر من خمسة إلى سبعة أدوار .. وأن السكان ضجوا بالشكوى ولم يجدوا من يسمع لهم .. بل ان رئاسة الحى قررت فى بداية الأمر عدم مد المياه والكهرباء إلى عمارة الموت لمخالفتها للشروط والتراخيص . وفوجىء الجميع ـ كما فوجئنا نحن ـ بأن كل شىء على ما يرام . وتم مد المياه والكهرباء .

(البقية ص ١٠)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٥ [illegible] ١٩٩٢

إذا زُلْزِلَتِ الأَرْضُ زِلْزَالَهَا

بقلم : جمال بدوى

(بقية المنشور ص ١)

هذا الكلام نموذج للفساد الذى يسرى فى أوصال الأجهزة الحكومية .. وأجهزة الادارة المحلية .. وكم من أرواح ضاعت بفعل أصحاب النفوذ الذين يقومون بالتشهيلات والتسهيلات لكل من يريد أن يرتكب إثما .. انهم يستغلون مراكزهم السابقة وأسماءهم الرنانة ورتبهم العالية فى إهدار القانون ، وضياع الحقوق ، وارتكاب المخالفات .. ولو كانت المخالفات مقصورة على كسر إشارة مرور لهان الأمر .. ولكن المخالفات التى يرتكبونها من الجرائم التى يُعاقب عليها بالاعدام .. ومع ذلك فانهم يفلتون من العقوبة كما تفلت الشعرة من العجين .. ويمارسون جرائمهم وهم فى مأمن من الحساب .. ومن يشك فى هذا فليذكر لنا اسما واحدا فقط من هؤلاء الوسطاء والسماسرة لقى العقاب على ما قدمت يداه (!!)

● فمن يكون هذا الوسيط النافذ الذى ساعد صاحبة العمارة على تعلية العمارة على أساسات ضعيفة ؟ وما هى وظيفته السابقة التى أتاحت له اقتحام الأبواب المغلقة ، واختراق اللوائح والانظمة ؟

● ومن يكون الاربعة الكبار الذين أعانوا صاحبة العمارة ، وما هى وظائفهم السابقة التى استبعدوا منها .؟

● وأين هم المسئولون الذين كانوا يتربعون على عرش الإدارة المحلية فى مصر الجديدة ، ووافقوا على تحويل العمارة إلى مقبرة جماعية ؟

إننا نريد حسابا وعقابا .. ولا نريد تصريحات رنانة عن تشكيل لجان للفحص والمحص .. فقد شبعنا لجانا فنية وتصريحات نارية .. نريد ان نحدد المسئولية ونضعها فى رقاب الفعلة والمجرمين الذين استخدموا الأسمنت المغشوش والحديد المضروب واستخرجوا التصاريح المزيفة .. نريد أفعالا - لا أقوالا - حتى يخاف المرتشون .. ويتردد المنحرفون .. ولا يتمادى المفسدون ..

وبهذا فقط تهدأ أرواح الأبرياء الذين راحوا ضحية العبث والاستهانة والمجون .. وإن لم نفعل فسوف تطاردنا لعنتهم ولعنة الله والملائكة والناس أجمعين .

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٥ أكتوبر ١٩٩٢



من قريب

مابعد الزلزال

قال الخبراء الفرنسيون ان شدة الزلزال الذى وقع فى مصر لم تكن لتحدث نفس الأضرار فى مناطق اخرى، إلا لأن المبانى والمنازل فى مصر تقام عادة على أساس اننا منطقة آمنة من الزلازل .

ولكن العمارة ذات الـ١٤ طابقا فى مصر الجديدة، التى انهارت مثل كيس من الرمال فى دقيقة واحدة، لابد ان تثير كثيرا من التساؤلات حول مسئولية المقاول الذى بناها والمخالفات التى ارتكبت فى بنائها . وقد اتضح أن لها ملفا مكدسا بالشكاوى والمخالفات والمنازعات . ونحن نتمنى - ولو مرة واحدة - ان تجرى ملاحقة جادة قانونية للمسئولين عن بناء مثل هذه العمارة سواء كان المقاول او المسئولين فى اجهزة المحافظة والمجلس المحلى الذين يمنحون تراخيص البناء .

غير ان الكارثة الحقيقية التى كشف عنها الزلزال، تكمن فى التصدعات الخطيرة التى اصابت عددا كبيرا من المساجد والمواقع الأثرية الاسلامية فى الأحياء التاريخية بالقاهرة . وهى ثروة لاتقدر بمال . وقد قيل فى البداية انه لاضرر اصاب هذه الآثار . ثم اتضح بعد ذلك ان الأضرار وصلت الى معبد الكرنك .

وقد سمعنا عن اعتمادات قدرت بملايين الجنيهات رصدتها الحكومة واسهمت فيها دول عربية اخرى للمساعدة فى انقاذ الآثار الاسلامية، وانعقدت لجان واجتماعات بين المسئولين فى وزارة التعمير وهيئة الآثار والأزهر .. ثم نام كل شىء لان اعين الرقباء نائمة دائما . وربما ايقظنا هذا الزلزال لاتخاذ خطوات جادة وعاجلة دون انتظار لحدوث زلزال آخر .

اما النقطة الثالثة والهامة فهى الحال الذى انتهت اليه المراصد عندنا . وكان مرصد حلوان يعد من ادق واهم المراكز العلمية التى يعتد بها فى العالم . فلماذا تدهورت اوضاعه الى هذا الحد؟

ان السؤال الذى يظل يلح على الناس هو هل تقع هزة اخرى؟.. ولهذا السبب هام الألوف على وجوههم وأمضوا الليل فى الخلاء .. وانتشرت شائعات عن احتمال وقوع هزات اخرى . ونسبت بعض هذه الشائعات الى محطة سى.ان.ان الأمريكية بان زلزالا آخر سيقع بعد ظهر أمس . ولكن شيئا لم يحدث . وكان المفروض ان سظهر على شاشة التليفزيون من يملك الخبرة والعلم ليشرح للناس ماهى الحكاية .. وماهى التوقعات الصحيحة .. وكيف يتصرفون لو حدثت ..

هذه بعض دروس ينبغى ان نتعلمها من كارثة الزلزال . بعد أن تأكد لنا اننا لسنا معصومين من الزلازل ولا من اى شىء !!

سلامة أحمد سلامة



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٢

ماذا بعد الزلزال ؟ !

● الأبراج التى تحملت هذا الزلزال ولم تنحن لا خوف عليها أبدا

وقع الزلزال وانتهى فى ثوان ولكن تاثيراته لاتزال تتداعى وتطرح تسلؤلات حول كفاءة الاداء عند وقوع الكوارث .. ولكن القلق لايزال جول الشروخ فى المبانى والمنشات ، وما الذى يمكن أن تحدثه هذة الشروخ مستقبلا ..

.. الدكتور ميلاد حنا المفكر واستاذ الانشاءات الهندسية يضع النقاط فوق الحروف ..

□ قلت هل هنك نقص فى كود البناء المصرى ؟

قال هنك انظمة معينة واشتراطات تسمى كود انشاء ينبغى احترامها فى كل منشا خرسانى وهى بمثابة الدستور للمبانى ، وكلمة كود تستخدمها فى كل اللغات واصلها عربى وتعنى التصنيف والترتيب ، ويشترط هذا الكود على مايسمى بالاحمال ، حيث حدد ان المنشا سواء كلن خرسانيا او غير خرسانى ينبغى أن يكون قادرا على تحمل ماسياتى من احمال وقوة وفى المبانى السكنية ينبغى ان يتحمل الاتى

● الوزن الذاتى للمنشا

● الاحمال المتحركة وهى جملة المنقولات والبشر الذين يعيشون داخل المبنى وتسمى بالحمل الحى .. وينص الكود فى هذه الاحمال على ان يتعرض المتر المسطح من كل دور سكنى الى حمل قدره ٢٠٠ كيلو جرام على المتر المربع تزداد الى ٦٠٠ كيلو جرام للمتر فى الطرقات والسلالم .

أما الاحمال الافقية فهى احمال ضغط الهواء والاحمال مقدرة تصميما نتيجة الزلزال ، حيث اتفق فى الكود على ان كل مبنى لايزيد ارتفاعة على ضعف اقل ضلع فيه تهمل تاثير الرياح والزلازل ، بمعنى انه اذا بنى مبنى على قطعة ارض مسلحتها ١٥ مترا × ٢٠ فاذا كلن الارتفاع اقل من ٣٠ مترا (ضعف الى ١٥) لاتؤخذ اى احمال افقيه فى الحسبلن ، اما إذا زاد الارتفاع على ذلك فينبغى ان يصمم لكى يتعرض لضغط الريح من جهة ولشفط الهواء من الجهة الأخرى ويضيف انه بالنسبة لاحمال الزلازل فقد قسم العالم وفق الخبرة مناطق الزلازل الى ثلاث مناطق هى الشديدة التعرض للزلازل مثل اليابان وسان فرانسيسكو والمناطق المتوسطة التاثير والمناطق المستقرة جيولوجيا وحتى وقت قريب كانت وجهة النظر التصميمية فى مصر هى الاكتفاء باحمال ضغط الرياح لانهاكافية لمقاومة الزلازل البسيطة ان وجدت ..

اما وقد حدث ماحدث فلابد ان تقوم وزارة الأسكان بدعوة اللجنة الفنية الدائمة لصياغة الكود لمراجعته فى ضوء ماستسفر عنه التقارير الفنية للمبانى التى تصدعت.

سالت .. لماذا وقعت عمارة واحدة ، ولم تقع عمارات اخرى ؟

قال : ينص قانون المبانى على الا يزيد ارتفاع المبنى على مرة وربع عرض الشارع او ٣٠ مترا ايهما اقل ، وكان ينص سابقا على ٣٥ مترا مع عمل ردود بحد معين ، ومن ثم لم يكن فى مصر بشكل عام مبان مرتفعة ، وفى الاغلب كان الارتفاع لا يزيد على ضعف الضلع الاصغر فى مسطح المبنى ، ومن ثم فان اغلب ماتم من منشات قديمة قد تعرض لزلزال سابق قد مر بالاختيار المطلوب وثبت صحة ما جاء بالكود .

اما المبانى العالية مثل برج القاهرة وكايرو بلازا فانها مصممة لمقاومة احمال الرياح والزلازل ، وفى المنشات الخرسانية يتم تربيط الكمرات والاعمدة ، وغالبا مايتم انشاء مايسمى بالنواة وهى صندوق من الخرسانة المسلحة بكامل ارتفاع المبنى ، وغالبا مايكون هذا هو مسطح الحيز الذى نضع داخلة المصاعد او بئر السلم ، وهذا الجزء من القوة بحيث يقاوم احمال الزلازل ، اما فى المنشات الحديدية فيتم ربط الاعمدة بما يسمى شكالات هوائية على شكل حرف (X) لتربط وتحزم الأعمدة لمقاومة احمال الزلازل ، ولذلك لايحدث اى انهيارات او تصدعات لهذة المبانى .

اما العمارة الوحيدة التى انهارت فى مصر الجديدة فمن الصعب اعطاء تقدير دقيق الا بعد المعاينة لان العديد من المهندسين يلجاون لانشاء الأسقف بطريقة الطوب المفرغ والبلاطة المستمرة دون ان يكون بها كمرات ساقطة لكى يكون الحيز متسعا ليعطى امكانيات انشاء حوائط وقواطيع باى مكان ، وهذا النوع من الانشاءات لم ينتشر الا منذ عشر سنوات ، وهو لا يمثل اى خطورة الا إذا كان المبنى مرتفعا لأن الكمرات الساقطة تربط الاعمدة فتقاوم الاحمال والزلازل .

.. والأمر هكذا .. لماذا لم تقع اية احداث فى مبانى الأثار ؟

يرد بقوله : من المؤكد تاريخيا ان اثارت مصر تعرضت عبر القرون الطويلة لزلازل متتالية قبل ان يعرف ريختر مقياسه ، وما تجاوز الزلازل القديمة ولم ينهر يصبح قادرا على الزلزال الأخير

□ سالت ما الذى يمكن أن يحدث لبعض المبانى التى اصابها الزلزال بشروخ ؟

قال .. الزلزال حركة غير منتظمة فى القشرة الارضية يترتب عليها تحرك المبنى كله ، وغالبا مايكون التحرك ملحوظا فى الأدوار العليا اكثر منه فى الادوار السفلى ، مثله كالنخلة حيث يكون التحرك عند السعف ، ولكن الجذور تكون ثابتة فى الارض ، ولكن من ناحية المتانة تكسر الشجرة من اسفل وليس من اعلى ، اى ان الأجهاد يكون فى الأدوار السفلية اكثر من الأدوار العلوية ، وخلال حركة المنشات الخرسانية لاتستطيع الحوائط الفاصلة بينها ان تتابع الحركة بنفس السرعة ولذلك تحدث شروخ راسية او افقية عند تقابل الكمرات والأعمدة مع الحوائط من الطوب ، ولكن هذه الشروخ او التنميلات ان ظهرت فسوف تستمر كما هى طالما انه لاتوجد تحركات اخرى فى القشرة الارضية ، وللعلاج يفضل وضع بؤج من الجبس على الشروخ ومراقبتها ، وفى الاغلب الاعم لن يحدث اى تنميلات فى هذة البؤج مما يعنى انه لاتوجد حركة فى المبانى ..



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ اكتوبر ١٩٩٢

□ قلت .. هل يعنى هذا ان الزلزال اعطى للابراج فى مصر شهادة صلاحية ؟

قال من المؤكد ان هذا الزلزال كان من اقوى انواع الزلازل التى تعرضت لها مصر ليس من ناحية شدته ، وإنما من ناحية استمرار زمنه ، ولو كان بذات الشدة ، واقل زمن لكانت الخسائر اقل ، ولذا فهو يعتبر اختبار متانة لكل المنشآت القريبة من موقع الزلزال مما يعطى إنطباعا بانها قد مرت باختبار قوى يوحى بان هذة المنشات سوف تستطيع ان تعبر اى زلزال اخر إذا كان اقل شدة واقل زمن !

سيد على



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٩٢

حتى لا تسقط بيوتنا بين براثن زلزال جديد !



المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ضرورة اختبار كفاءة المباني التي لم تظهر فيها تصدعات أو تشققات

من الصعب ان ان نتغاضى عن صرخات العلماء طوال كل هذه السنوات .. لنعلن بعد الكارثة انهم على صواب .. فقد صرخ العلماء المتخصصون من قبل وحذروا من ان معظم المبانى القديمة المنتشرة فى القاهرة والمحافظات تهددها بالانهيار وانها فى حاجة الى قرارات جريئة للازالة وان محافظة القاهرة بالتحديد تحتاج الى تخطيط عمرانى جديد .. وخاصة ان علماء الزلازال قد رجحوا ان السبب الرئيس فى زيادة قوة زلزال يوم الاثنين الماضى يعود الى كثافة المنشات التى تضغط على الشقرة الارضية .. وطالوبا بتخفيف عبء هذه الكثافة وازالة المنازل الايلة للسقوط ونقل سكانها الى مناطق بعيدة عن القهرة الى مدن جديدة يراعى فى منشاتها الامان الزلزالى .. وقد يستغرق هذ العديد من السنوات وتكاليف باهظة قد لاتستطيع الدولة توفيرها .. ولكن يجب ان نفكر فى انقاذ اروح الاف من المواطنين من الموت ... ويجب ان نحاسب اولئك الذين يصدرون ويستصدرون تصريح بناء بعلاقتهم الشخصية « المحسوبيات » « او » بالرشاوى « ويعرضون ارواح الابرياء للموت ! !

٥ المياه الجوفية أحد أسباب الانهيارات ولابد من سحبها من تحت الأساسات حتى ولو كانت عملية مكلفة

فى لجنة الاسكان بمجلس الشعب دراسات مستفيضة عن اوضاع الاحياء القديمة بالقاهرة او المناطق التى تعرضت لتصدعات اخيرا فيؤكد سيد سرحان رئيس اللجنة بانه لابد ان تاخذ قرارات حاسمة تجاه المبانى التى صدرت لها



المصدر : الاهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ أكتوبر ١٩٩٢

قرارات ترميم او ازالة ولابد ان تنفذ حتى لاتزيد فى حجم الكوارث ويدبر لسكانها اماكن اخرى .

بالنسبة للترميمات هناك مساكن تحتاج الى ترميم وصيانة وعلى الاحياء ان تطبق هذه القرارات بالترميم حتى لاتتدهور وتسوء الحالة وتتفاقم المشكلة .. واذا كانت لدينا بعض الاحياء او المربعات السكنية الكاملة قد بنيت فانها فى حاجة الى قرارات ازالة ولابد ان يكون لدينا الشجاعة لاتخاذ هذه القرارات .

لذا يقترح ان تشكل لجان متابعة اسكانية فى رؤساء الاحياء باشراف المحافظات حتى نحسم هذه المخالفات .

وعندما تكون لدينا الفرصة لاعادة التخطيط على احسن طراز وبشكل حضارى .

وفى ظل قانون المبانى الجديد لعام ١٩٩٢ لابد ان نراعى الاصول الفنية لمواجهة الزلازل وان تكون هناك وسيلة لاختبار كفاءة المبانى الموجودة حاليا والتى لم تظهر عليها اعراض التصدعات او الشروخ

وعن اختبارات الزلازل وضرورتها فى المرحلة الحالية خاصة بعد ثبوت وقوع مصر فى نطاق حزام الزلازل الحقيقة يؤكد

المهندس حلمى لاشين رئيس مدينة السادات ان ظهور هذه المشاكل بعد الزلزال يرجع لعدة ظواهر اهمها :

المياه الجوفية بعد بناء السد العالى والتسريب المستمر الذى يحدث من شبكات المياه والصرف الصحى اصبحت التربة فى المدن مشبعة بالمياه وادى هذا الى تاثر اساسات المبانى خاصة القديمة منها والتى تقوم على نطاق كفاءة الحوائط الحاملة واساسات فى الاحجار وعلى تربة رملية او طينية .

ولكن المياه وتاثيرها على هذه المواد وتسربها الى اعلى الحوائط كان من الضرورى ان تخضع هذه المبانى الى الاختبارات الدورية .

ولهذه المشكلة حل هو ان نتخلص من منسوب المياه الجوفية وان كان مكلف ولكنه ضرورى وذلك بعمل سيارات موزعة على المدن وبواسطة الرفع الميكانيكى وباستخدام الترميمات تضخ هذه المياه الى شبكة الصرف الصحى فينخفض منسوب المياه ونتخلص فى السبب المباشر .

ولان ذلك لم يحدث فمن الواجب الكشف الدورى على المبانى بواسطة اجهزة الكشف عن اجهادات التربة وقياس مدى تحمل الاساس والحوائط للجهود الواقعة عليها

ويؤكد ان مصر لديها هذه الامكانات

فهى متوفرة فى هيئة بحوث البناء والاسكان بالدقى ويمكن تشكيل فريق خبراء للقيام بمهمة اختبارات التربة ـ والاجهزة متوفرة ايضا فى اقسام الهندسة المدنية بالجامعات المصرية وجهات اخرى ولاينقصنا سوى . التطبيق العملى .

وفى نهاية روشتة العلاج للمبانى القديمة يؤكد المهندس لاسيما انه لابد بعد هذا الفحص وتحديد سلامة المنشاة ان تتخذ القرارات فورا وبدون تردد اما بالمعالجة او بالازالة ، اما المنشات الجديدة التى لم يصدر لها تراخيص بعد فلابد ان نراعى فيها الاخذ بما يعرف بالكود الخاص بالزلزال والذى اخذه وزير التعمير بعد ان اعدته هيئة بحوث البناء بالتعاون مع الجانب اليابانى .

وان يكون هذا الكود ملزما للمهندسين والانشائيين عند تضخيم المبانى فى مصر والا يعطى الترخيص النهائى الا بعد التاكد من سلامة المبنى فى كافة الكوارث الطبيعية او البشرية .

ويشير د . عبد السلام سالم استاذ ميكانيكا التربة بكلية الهندسة جامعة القاهرة الى ضرورة رفع الانقاض بسرعة حتى لا تؤثر على المساكن المجاورة اذا استمرت فترة طويلة لان ذلك يسبب ضغط على التربة بدرجة يمكن ان تؤثر على المبانى المجاورة .

ويطالب د . عبد السلام بازالة المبانى القديمة وبناء المبانى الحديثة على المواصفات المعروفة



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٩٢

عالميا والتى منها مواصفات الامان الزلزالى . .

يقولد . محمد عبد الله استاذ ورئيس قسم هندسة التخطيط العمرانى .. ان اخطر الزلزال مازال قائما ويمثل تهديدا صارخا للمبانى القديمة فى وسط القاهرة وخاصة فى البقية الباقية من الاحياء الشعبية بالجمالية والدرب الاحمر والخليفة وباب ان الوزير ولاولاق ابو العلا وماسبيرو .. حيث ان مبانى هذه الاحاء مكونة من حوائط ليس بها اعمدة خرسانية مسلحة تحمل الاسقف وغالبا ماتكون خشبية او حديدية ولكنها ليس مبانى مصممة من هيكل متكامل .. وهذه المبانى يخشى عليها من الهزات الارضية وخاصة القديمة والمتهالكة منها والتى توجد بها دورات مياه متاكلة نلتجة من تسرب مياه الصرف الصحى مما يساعد على انهيار المبانى الحاملة .. وكثيرا ما يتعرض هذا النوع من المبانى الى تشققلت وصدوع راسية فى الجزء العلوى من الادوار العلوية ويكون الشرخ اطول واعمق فى اعلى نقطة من المبنى ويقل كلما اتجهنا الى اسفل وقد يمتد الشرخ على مسافة دور او دورين من المبنى وهذا هو الشائع فى هذه المناطق الشعبية .

وعلامة هذا النوع من التصدعات والشقوق هو ازالة الطوابق العليا ويكون بعمل تخشينة لباقى اجزاء المنزل بحيث يكون الشرخ فى وسط التخشينة وتترك التخشينة لفترة من الوقت فلذا زاد اتساع الشرخ لابد من ازالة المنزل بكاملة ويلزم فيالعلاج ان يتم بطريقة هندسية سليمة وتحت اشراف هندسى متخصص لا الخطا فى علاجها بطريقة غير سليمة يمثل خطر على المبنى والمبانى المجاورة له .

وعن مبانى الاحياء الجديدة ومدى تاثير الزلزال عليها مستقبلا يضيف د . محمد عبد الله ان الاحياء الجديدة مثل مدينة نصر والمعادى الجديدة والهندسية .. تم استخدام الخرسانة المسلحة فى بنائها وبالتالى لاخوف عليها لانها مبانيها مكونة من هيكل خرسانى متكامل يعمل كوحدة واحدة ويتحمل الحشرات اما بالنسبة لعمارة مصر الجديدة وهبوطها وتحولها الى تل من التراب فى ثوانى معدودة يؤكد ان السبب الرئيسى وراء انهيارها هو كلمة نسبة المستخدمة .. لان المبانى الهيكلية الخرسانية عندما تنهار رى سبب من الاسباب تسقط اعمدتها متماسكة ولم يحدث ابدا ان تحولت عمارة الى كومة تراب عند سقوطها كما حدث فى عمارة مصر الجديدة .

ويوقل د . منير حسين رئيس قسم الانشاء بهندية المنوفية .. ان العمر الافتراضى لكافة مبانى الاحياء الشعبية قد انتهى لانه تم بنائها منذ اكثر من ٨٠ علما .. اما بالنسبة للمبانى الحديثة والتى تم استخدام الخرسانة المسلحة فى تشييدها فقد يصل عمرها الافتراضى اذا تم بنائها بطريقة سلمية الى ٢٠٠ علما



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٩٢

المدن الجديدة .. والزلازل !

لم يكن أحد من الشعب يتوقع أن يحدث ما حدث يوم الاثنين الماضى لقد فاجأنا الزلزال فى الشوارع والبيوت .. فحدث هرج ومرج بين المارة وعلى سلالم المنازل واصيب العديد من المواطنين بسبب ذلك .. والسؤال الذى يعرضه المواطن المصرى الآن .. هل من المتوقع ان تتعرض بعض المناطق لكوارث أخرى مثلما حدث يوم الاثنين الماضى .. وهل من الممكن أن تتفادى المبانى الانهيارات عندما تتعرض لهزات أرضية أخرى .. كل هذه التساؤلات وضعها الأهرام المسائى أمام العلماء المتخصصين للاجابة عليها !

يقول المهندس خالد عبد الفتاح المدرس المساعد بالمعهد القومى للبحوث الفلكية والجيوفيزقية : ان اى منطقة فى العالم معرضة لاحتمالات حدوث زلازل بها .. والاحتمال الكبير يوضع عند وجود فوالق فى تربة الارض .. وفى مثل هذه الأراضى التى يوجد بها فوالق يجب ان تبنى كل المنشآت على اساس وجود الأمان الزلزالى بها .. وهو مالا يوجد فى مصر على الاطلاق .. ولذلك يجب أن نفكر وخاصة بعد هذه الكارثة فى الاستعانة بعشرات الدراسات عن الزلازل فى بناء المنشآت .. وللأسف الغريب عند بناء المنشآت وخاصة الكبيرة منها .. نضع احتمالات هبوب الرياح .. فى حين لانضع احتمالات حدوث زلازل رغم انها أخطر من الرياح بمراحل كثيرة .. ورغم ان الأمان الزلزالى لايكلف كثيرا على الاطلاق عند انشاء مبنى .. بل من الممكن عند تصميم المبنى ان نجعله يتحمل الزلازل .. والمشكلة القائمة حتى الآن فى المبانى انها تصمم على قوة راسية بينما الزلازل قوتها افقية !!

اما المهندس مصطفى مرسى محمد الاستاذ المساعد بمعهد البحوث الفلكية والجيوفيزيقية .. فيقول : يجب أن يكون لدينا منظومة متكاملة لرصد الزلازل فى مصر .. وان يتكاتف العلماء فى تلك المنظومة .. مثلما حدث فى الصين عام ١٩٧٧ .. عندما تكاتف علماؤها فى التنبؤ بزلزال كان مقداره ٥و٧ درجة بمقياس ريختر الدولى .. اشترك فى التنبؤ علماء من كافة التخصصات .. اساتذة فى علوم الحيوان .. وآخرون فى علوم القشرة الارضية .. وغيرهم فى علوم اخرى .. وكافة العلماء من كافة التخصصات المرتبطة بعلم الزلازل ..

ينتقل بنا المهندس مصبح مجاهد المعيد بالمعهد القومى للعلوم الفلكية والجيوفيزيقية الى التخطيط العمرانى وارتباطه بالزلازل .. فيقول : ان التخطيط العمرانى فى مصر كارثة .. لان جميع المدن الجديدة انشئت بدون تخطيط للأمان الزلزالى .. وعندما يفكرون فى انشاء اى مدينة جديدة لايستشعرون علماء الزلازل فى اقامة هذه المدن .. لانه يجب عمل مسح زلزالى شامل لاقامة اى مشروع فى اى منطقة .. ويجب ان نعرف اولا .. هل من الممكن ان يحدث فى هذه المنطقة زلزال ام لا ؟ . واذا كان سيحدث فما هى قوته المتوقعة .. وما هو اكبر زلزال من الممكن ان يحدث فى المنطقة .. ثم بعد ذلك اقيم المدينة ومبانيها على اساس المسح الزلزالى .. وعلى سبيل المثال مدينة ١٥ لا ٦، ا لا ا لا ٥، ٦، لا ٨٨ لا ٦، لا [illegible] رأيت فالقا كبيرا عند احد بعض المبانى .. وكان الفالق واضحا كبيرا ..



واعتقد ان الشركات التى اقامت المدينة قد شاهدت هذا الفالق .. وذهبت بعد ذلك الى معهد المساحة الجيولوجية واحضرت خريطة المدينة فوجدت كارثة .. ان المدينة بنيت على ثمان فوالق طول اقل فالق يزيد على الكيلو متر وعمقه يصل الى اكثر من ٢ كيلو متر ورغم ذلك فان هذه الفوالق قد لا تحدث ضررا كبيرا .. ولكن كانت الكارثة الكبرى انه بجوار المدينة تقع ٥ محاجر كلها تستخدم الديناميت فى نسف الصخور .. والطاقة التى تنتج عن الانفجارات البعض الأكبر منها يتركز فى تجمعات داخل باطن الارض .. وعندما تصل الى درجة معينة من القوة تنفجر ويحدث زلزال .. وهذا ما حدث فى زلزال يوم الاثنين الماضى .. حيث يحيط بالمنطقة التى خرج من أعماقها الزلزال ١٥ محجرا كلها تستخدم الديناميت فى نسف الصخور .. وقد تجمعت الطاقة التى انتجتها هذه الانفجارات فى باطن الارض وادت الى هذا الزلزال الذى تعرضنا له .. وهذا مايحدث فى منطقة السد العالى .. حيث أن كتلة طاقة المياه كبيرة .. ونتيجة لحمل المياه الكبير يحدث الزلزال .. وكنا من قبل نتوقع حدوث زلزال كل ١٠ سنوات فى أسوان .. لكن حاليا نتوقع حدوثه كل ٥ سنوات .. لان كتلة طاقة المياه تعمل على تعجيل وزيادة قوة الزلزال .. مثلها مثل التفجيرات التى تحدثها المحاجر الموجودة بالمنطقة والتى خرج منها الزلزال وامتد ليشمل جمهورية مصر العربية !!



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٩٢



«العار».. ومدارس الموت..!!
«العيب».. والتهييج السياسى..

بقلم: محفوظ الأنصارى

□ عار أن نسمح لانفسنا .. نحن شعب مصر ، بأغنيائه ، وموسريه ، والمستورين منه ..

فى النجع ، وفى القرية ، وفى المدينة ، وفى الحى ..

عار أن نسمح لانفسنا ، أن تسقط مدرسة على رءوس الاطفال .. أو أن تظل مدرسة بلا سقف .. وبلا دورة للمياه .

عار أن تبقى مدرسة ايلة للسقوط ، ولا نبادر بترميمها ، واصلاحها ، وتجهيزها قبل ان نسمح بعودة التلاميذ إلى فصولهم .

وهنا لابد أن أؤكد على حقيقة ، أن المدارس التى اعنيها .. ليست فقط المدارس التى أصابها الزلزال ، بالتصدع ، أو بالانهيار ..

ليست الـ ٥٠٠ مدرسة التى تهدمت وتداعت مع الهزة الارضية .

ما أعنيه ، هو كل مدارس مصر .. كل مدرسة مقامة على تراب هذا الوطن .. داخل الوادى وخارجه .

فالحقيقة التى يجب أن نعيها جميعا هى :

ـ أن ما حدث ليس لاحد ذنب فيه بشكل مباشر .. بمعنى ان الهزة من صنع الطبيعة .. وعدم القدرة .. قدرة البناء على التحمل ، ظروف واقع - مع بعض التحفظ - .

ـ لكن الخطير ، ما قد يحدث بعد ذلك ..

فأى انهيار لمدرسة .. أو لسقف فى فصل ، أو جدار فى فناء ، يذهب ضحيته عدد من الاطفال والابناء .. لن يكون مسئولية الطبيعة ..

إنما مسئوليتنا جميعا

● وليست وزارة التعليم .

● وليست الدولة التى لم توفر الاعتمادات اللازمة والكافية .

● وانما هى مسئولية مجتمع بأكمله

مجتمع ، «تعشش» .. فى أحضانه ، وبين جوانحه وحناياه ، مدارس الابناء .

مدارس الاطفال .. مدارس ليست معزولة ولا مخفية ، إنما هى تحت العين البصر ، نمر عليها ، نشاهدها ، ندخلها .. لكن بعين لا ترى ولا تعى ولا تدرك .

نراها بقلب جامد كالصخر .. وبعقل مغلق ، رافض للفهم ، مشغول بالمادة أو بالحرام ..

كيف نسمح لانفسنا .. إذا ما عجزت قدرة الدولة على الانفاق ، أن نترك الابناء عرضة للخطر .. أن نترك حياة الاطفال والتلاميذ للصدفة ..

صدفة ، تسقط فيها المدرسة ، فوق رءوسهم ..

أو «يلطف الله بهم» .. فيقع الانهيار فى ليل ، أو فى ايام اجازة .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٩٢

●●●●●●

□ عار أن نترك «أرواح» .. فلذات الاكباد عرضة لموت أو إصابة .. ونحن نعلم .. ونحن نرى .. ونحن نتحدث عن التكافل ، وعن النبل ، وعن القيم .

لقد وضع امامى الدكتور حسين كامل بهاء الدين ، رقما مرعبا .. عن ضحايا الزلزال .. فى حالة وقوعه ، قبل عام .. أو فى حالة وقوعه فى نفس التوقيت الذى «هاجمنا» فيه .. لكن بدون أن يتم اصلاح وترميم واعادة بناء ٧٥٠٠ مدرسة - سبعة الاف وخمسمائة مدرسة .

قال : كان من الممكن أن يتجاوز عدد الضحايا من الاطفال ١٠٠ ألف تلميذ طفل ..!!

هل يمكن أن نتصور حجم مثل هذه الكارثة إذا وقعت ..؟!

«استشهاد» .. مائة ألف طفل تحت أنقاض وأسقف وجدران مدارسهم .

هل يمكن أن نتصور أبعاد الجريمة ..؟

الاهالى ، إئتمنونا على أطفالهم .. فإذا بنا نقتلهم .

وأظن أن الوضع فى هذه الحالة كان لا ينفع معه القول بأنها الطبيعة .. إنما هى الجريمة والاهمال ..

يقول وزير التعليم .. لقد استعرضت تقريرا مرعبا ، وضعوه أمامى - ضمن غيره من التقارير - يوم توليت مسئولية الوزارة .

أفزعتنى الأرقام

- ٧٥٠٠ مدرسة ايلة للسقوط بالفعل .. وخطر أن نسمح للتلاميذ بدخولها .. وبالطبع - بدون زلزال .
- راجعت ميزانية الوزارة .. وجدتها لا تكفى ..
- وضعت صورة من التقرير أمام الرئيس .

فأمر على الفور ، ودون تردد بتخصيص ١٠٠ مليون ، مساهمة فى مشروع الترميم الفورى واعادة البناء .

- سمعت السيدة سوزان مبارك . بالوضع ، فأجرت سلسلة من الاتصال مع الجمعيات والمؤسسات ، وأهل الخير .. وجمعت للمشروع ٥٠ مليونا .
- استطاعت الوزارة أن تدبر اضافة لهذا حوالى ٢٠٠ مليون جنيه - مائتا مليون من الجنيهات - وقمنا بالعملية وانتهينا منها .

بعد هذه الصورة التى تصيب الانسان بالرعب لمجرد تخيلها رغم انها لم تقع .

هل يمكن ان ننتظر ، حتى تقع كارثة جديدة ؟!

هل يمكن أن نترك التلاميذ الاطفال فى مدارس مهددة ، لانها بالفعل قديمة .. أو متصدعة .. أو لان «المقاولين ..!!» سرقوا الاسمنت والحديد .. وغشوا فى البناء ..؟!

أعتقد .. أنه لا يصح ولا يجوز العبث بالارواح ، خاصة الاطفال .

وأعتقد أنه لايصح ولايجوز الانتظار ، حتى تتمكن الدولة من توفير الاعتماد ..

وأعتقد .. أنه عار علينا أن نسلم أبناءنا إلى أماكن ، هى « كالمشانق .. » « أو المقاصل .. » ، أو « غرف الغاز .. » نسلمهم إلى مكان تزهق فيه الارواح ..

●●●●●●●

ولهذا فالمطلوب أن يتحرك الحزب الوطنى .. وتتحرك الاحزاب السياسية ، وتتحرك المؤسسات والشركات والافراد .. وتبدأ بأنفسها مسحا

البقية ص ٣



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٩٢

«العار».. ومدارس الموت..!!
«العيب».. والتهييج السياسى..

بقية المنشور ص١

شاملا ، للمدارس .. وكما قلت .. فى النجع والقرية والمدينة والحى .. لنعيد بناء أو ترميم ، أو إصلاح مايحتاج منها .. ونستكمل بالبناء حاجة القرية أو المدينة أو المنطقة من المدارس ..

مطلوب .. عودة الضمير .. واصلاح الذمم لمن سيناط بهم عمليات البناء أو الترميم ..

لقد بدأ مبارك ، مبادرا ، بالمساهمة فى هذا العمل الكبير .. ففتح اعتمادا بـ ٥٠مليون جنيه - خمسون مليونا من الجنيهات - لهذا الغرض .. وسلمه بالفعل للدكتور حسين كامل بهاء الدين .. وقال له ، هذه هى الدفعة الاولى ، ابدأ بها العمل على الفور .

وفى انتظارك بالشيك الجديد .. عند الدخول فى المرحلة التالية من الترميم والبناء ..

فى نفس الوقت .. دعت السيدة سوزان مبارك للمساهمة فى تأمين الاطفال والتلاميذ بالاصلاح والبناء والترميم للمدارس المصابة ..

وفتحت صندوقا للمساهمة والتبرع .. والباقى علينا ومسئوليتنا ..

• • • • • • •

□ اذا كان تسليم التلاميذ « للموت .. » فى مدارس ايلة أو مهددة بالانهيار والسقوط .. عار ..

فالفضيحة .. أن ننتظر عشرة أعوام .. !!

أو ننتظر .. حوالى مائة عام .. !! حتى تدبر المحافظات وإداراتها الهندسية ، أطقم المهندسين ، اللازمين لمراجعة مبانى العاصمة ، والمدن التى تعرضت بشدة للزلزال .. لتكشف عليها وتتعرف على ما إذا كانت قد أصيبت ، بالفعل ، أو أن أساساتها قد تأثرت .. تحسبا لهزات ، أخرى ، صغيرة ، وليس شرطا أن تكون هزات أرضية كبيرة .. لان الذى يحدث فى مثل هذه الحوادث والاحداث الكبرى ظهور نتائج واثار مباشرة ، هى فى حقيقة الامر « أسهلها .. » ، رغم ماتحمله من ماس .. فسقوط عمارة بالكامل ، يغلق ملف هذه العمارة .. وتصدع وإصابة عمارات ومبان أخرى اصابات ظاهرة ، يسهل بدوره الامر ، ويحدد أشكال التعامل ، مع تقديرنا للمصيبة والاضرار التى تلحق بالسكان والملاك ..

لكن الخطير .. هو الآثار غير الظاهرة .. والاصابات التى تصيب الاساس ، أو الاعمدة ، أو ككل دون أن تظهر وتكشف عن نفسها بوضوح ..

هذا « الخطر الكامن .. » ، سرعان مايتحول إلى كوارث ، عند أول مناسبة .. وعند أقل هزة أو أضعفها ..

تلافى هذا الخطر ، وتجنبه ، يستوجب تشكيل «فرق هندسية ..» للكشف على كل الابنية والعمارات .. وفق خطة محكمة ودقيقة وجادة .. ووفق جدول زمنى سريع التنفيذ وعاجل البدء ، والانتهاء ..

وإذا كانت إدارات الهندسة بالمحافظات والبلديات ، أصغر من أن تتولى هذا العمل الكبير والضخم ، حجما وأهمية .. فلا مجال إلا أن تتدخل نقابة المهندسين ، بأعضائها ، بمهندسيها الذين يتجاوزون الـ ١٢٠ ألف مهندس ..



فإذا لم يشارك المهندسون بنقابتهم فى مثل هذه الكارثة .. ومواجهة هذا « الخطر الكامن .. » بعمل وقائى علمى وفنى وسريع ..

فمتى تتحرك النقابة ويتحرك المهندسون .. ؟!

وفى ظنى أن هذه العملية الكبيرة ، لابد وأن يكون لكليات الهندسة ومعاهدها ، بأساتذتها وعلمائها دور رائد فى قيادة فرق الكشف والمعاينة والعلاج ..

وهذا يتطلب اجتماعا عاجلا يضم المحافظين المعنيين ، ونقيب ومجلس نقابة المهندسين ، وعمداء الكليات ، من أجل وضع خطة شاملة ، يتناسق ويتضافر ويتكامل فيها ، عمل وزارة الاسكان مع المحافظات ، مع النقابة ، مع كليات الهندسة ..

بدون ذلك .. أظن أن أى عمل اخر ، سيكون ضربا من « العبث .. » ومن التهريج الاعلامى ..

أو سيكون تواكلا .. يؤجل الكارثة . ولايمنعها ..

وهذه هى الفضيحة بعينها ..

● ● ● ● ● ● ●

وبعد أن خلصنا من العار ، ثم الفضيحة .

نأتى « للعيب .. » ..

● هل من المعقول أن تظل الاحزاب السياسية بعيدا عن هذا الحدث الكبير والخطير والمؤلم .. ؟!

● هل ينفع أن يتحصن زعماء الاحزاب وكتابهم « ويتمترسون .. » ، وراء « ستائر الدخان .. » « وقنابل الدموع .. » التى يطلقونها ، هجوما وشماتــه !!.. و «أستــذة ..» .. وتفلسفــا .. من خلال « مقالاتهـــم النارية .. ؟! » .. ومن خلال « منشوراتهم المثيرة ..؟! » .. ومن خلال « تحريضهم التدميرى ..؟! » .. وفى وقت أزمة ..

● أزمة .. لاتهدد نظاما .. إنما تهدد وطنا وأمة ..

● أزمة .. أصابت الضعفاء ، مثلما أصابت القادرين ..

● أزمة .. هزت النفوس والقلوب والعقول .. وبدون تمييز بين أحد ..

● أزمة .. قتلت الاطفال .. مثلما قتلت الكبار .. ولم تفرق وهى تهاجم الناس .. بين صغير أوكبير ..

● أزمة .. ليست من صنع بشر ..

وسط هذه الكارثة .. التى هزت مصر .. وهزت العالم .. ودفعت بملوك ورؤساء وزعماء ووزراء إلى المجىء إلى القاهرة .. وإلى الاتصال بمصر وقائد مصر للسؤال والاطمئنان ..

ودفعتهم للمساهمة .. كل حسب مايرى ، أو يستطيع مشاركة فى تخفيف الاضرار وعلاجها ..

وسط هذا كله .. مازال البعض كما قلنا .. خاصة بعض أحزاب المعارضة وبعض قادتها يتعاملون مع الحدث .. من موقع المتفرج .. أو من موضع المراقب .. أو من فوق « منصة الحكم .. » .

«والحكم ..» بأستمرار الإدانة .. والموقف دائما شماته .. والحالة وبلاحياء ، استخفاف ولامبالاة ..

ربما كان الوقت ليس مناسبا .. وربما اقتضت الازمة ، تجاوز أخطاء الغير وذلاتهم ..

لكن هناك حالات وصورا مستفزة ..

هل يصح ، لاستاذ متمكن ، وعالم من علماء الاقتصاد .. ورجل من رجال التعليم ، والتربية مثل الدكتور حلمى مراد :

- ان يبدد علمه ومعرفته ..

- وان يهدر خبرته ، وتجاربه .. فى هذا «التهييج السياسى ..» الذى يؤسفنى ان استخدم فى وصفه كلمة «رخيص ..» ..



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ اكتوبر ١٩٩٢

لقد اصابت الكارثة ، اكبر مااصابت الابناء ، التلاميذ ، الذين كنت يوما وزيرا لهم وترعاهم ..

هذه الكارثة التى راح ضحيتها الاطفال التلاميذ ، لاتحتاج إلى ادانة أو اثارة ، أو «تهييج ..» ، فهذه مهمة «الصغار ..!!»

مهمة يدفعها «طيش شباب ..» ، ويغذيها «جهل بالواقع ..» ، ويقودها «طموح أرعن ..» ..

اما «الكارثة الوطنية ..» حينما توضع امام من تولى المسئولية فى درجاتها العليا يوما .. استاذا ووزيرا ، وقطبا حزبيا ..

● فلابد وان يكون التعامل معها تعاملا ، علميا ..

● لابد وان يكون التناول بناء .. يضيف ، ولايخصم ..

● لابد وان يكون فكر العلاج ووصفته ، محصلة خبرة وتجربة ، هى الاساس بالابداع والابتكار وبعد النظر ..

اما ان يغرق الانسان .. «يادكتور ..» فى صيغ الماضى .. أو فى مرارات واحباطات الحاضر ..!!

اما ان يستسلم ، سجينا «لاوهام المستقبل» متدثرا ، بشعارات واساليب وكلمات وقفشات تجاوزها الزمن .. ثم اذابتها وضيعتها الكارثة ..

مثل هذا الذى تكتبه وتفعله «يادكتور حلمى ..» لايليق برجل مثلك ..

● كنا نحب ان نسمع منك جديدا فى علوم الاقتصاد ، حيث ازمة الكون .. وازمة مصر اقتصاد .. وانت استاذ فى الاقتصاد ..

● كنا نود ان نقرأ لك اضافة فى موضوع التعليم .. موضوع المدارس .. موضوع التلاميذ قبل الازمة .. وبعد الكارثة .. وكنت وزيرا للتعليم .. وكنت مربيا واستاذا ..

– اما «التنابذ بالالقاب ..» ..

– اما الاصطياد فى الماء العكر .. اذا ماكان فى الاصل صيد .. أو ماء عكر ..

– اما حديث «النميمة ..» ، و«الفضيحة ..» .. وحكايات النوادى ، وقصص الاثارة الشخصية .. فاظنها لاتليق بك .. وليست من ثوبك ..

لقد اعطتك مصر يادكتور ، واهلتك بالعلم استاذا فى الجامعة .. واعدتك وزيرا للتعليم ..

ولااظن ، عائد التأهيل علما .. والاعداد قائدا لوزارة ، هى اكبر الوزارات ، واكثرها اهمية وخطورة هو :

● ان يتحول الدكتور حلمى مراد وزير التعليم والتربية .. «مهيجا ..» سياسيا ..

● أو ان يتحول الدكتور حلمى مراد الاستاذ ، راوياً ، ومرددا ، لقصص النميمة، وحكايات الاثارة السياسية ، أو «الجنسية ..» حيث لافرق فى ايام الازمة والاحباط ..!!

وفى النهاية نعود إلى الموضوع الاصلى ..

□ عار تسليم الابناء .. لمراكز أو مدارس الموت ..

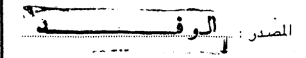
□ وفضيحة .. ان نترك المبانى بلامعاينة أو كشف بحجة نقص المهندسين .. والنقابة تضم اكثر من ١٢٠ الفا ..

□ وعيب .. غياب الاحزاب السياسية وقت الشدة .. وترك مهمة التربية واستبدالها «بشهوة» التهييج السياسى ..!!

محفوظ الأنصارى



المصدر : الوفد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ اكتوبر ١٩٩٢



الزلزال هو الزلزال ، سواء دخلنا منطقة حزام الزلازل أم لم ندخله ، فقد وقعت الكارثة وانتهى الامر .. وما وقع في مصر عصر «الاثنين الاسود» لا يمكن التقليل من خطورته ، حتى ولو كانت درجة شدته من النوع المتوسط !! .

●● إن المعروف ان زلزالا متوسطا في مدينة حديثة ومبانيها عصرية ، لا ينتج عنه هذا الدمار الهائل الذى يقع في مدينة قديمة مبانيها عتيقة .. كما حدث في مصر .. نعم درجة الخطورة تبدأ إذا تجاوزت الهزة ٦ درجات بمقياس ريختر العالمى . ولكن تكفي درجة اقل لتدمير المبانى بل وازالة الاحياء والبيوت القديمة وهذا بالضبط ما حدث في احيائنا القديمة في السيدة والجمالية والدرب الاحمر وبولاق وباب الشعرية . وعلى فكرة لم تكن درجة الزلزال الذى ضرب مصر اقل من ٦ درجات الا بشرطة واحدة ، وان اختلفوا : هل هى ٥,٥ أم ٥,٩ !! .

●● ولقد كان الله رحيما بعباده المصريين ، لان زلزال الاثنين الاسود لم يكمل الدقيقة ، ولو اكملها لكانت الكارثة ابشع ، لاننا شعب لم نتدرب على مواجهة الكوارث ، وقد تأكدنا ان معظم الخسائر البشرية وقعت بسبب التدافع وعدم معرفة كيف يتصرف الناس ..

والمطلوب هنا دراسة دقيقة ـ بعيدة عن الهوى ـ تقول للناس : هل دخلت مصر حقيقة حزام الزلازل .. وهل زلزال الاثنين هو الاخير ، على الأقل حتى نهاية القرن الحالى ، وما تبعه من هزات كانت هزات عارضة .. أم هى بداية لنشاط زلزالى كبير في المنطقة كلها ..

●● ولقد وضح ان مدارسنا تلقت الصدمة الاكبر . سواء في المبانى حيث هناك اكثر من ٥٠٠ مدرسة أصابها الزلزال بالتصدع او في البشر لان اندفاع التلاميذ ، والمدرسون قبلهم ، بدون نظام رفع الضحايا من قتلى ومصابين ..

وفي اليابان ـ حيث اكبر معدل زلزالى من حيث الثقل والعدد ـ هناك حصص مدرسية تعطى للتلاميذ عن الزلازل ، وطرق الاسعافات الاولية مع دورات تدريبية على زلازل وهمية ، حتى يتعلم التلاميذ وهم صغار كيفية الحركة والتصرف المنظم اثناء حدوث اى زلزال حقيقى . بل ان الزلزال بالنسبة للطفل اليابانى أصبح من الامور العادية في الحياة اليومية ، ولا يصيبه هذا الرعب الذى حدث في مصر وسبب خسائر رهيبة ..

●● مطلوب إذن ان يكون الدرس الاول ـ عند عودة الدراسة ـ عن الزلازل . وعن اهمية هدوء الاعصاب ، ودور المدرسين مع اختيار تلاميذ بذاتهم ينظمون عمليات الاخلاء .. والخروج الى الخلاء ..

بل المطلوب ايضا احضار أفلام تليفزيونية عن كيفية اخلاء المدارس والمبانى في أمريكا واليابان وعرضها على الناس ، حتى تكون دروسا واضحة نتعلم منها .. من اجل الهدف الاكبر وهو تقليل عدد الضحايا البشرية ..

فهل هذا صعب على التليفزيون .

عباس الطرابيلى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية



التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٩٢

بعد كارثة العمارات المخالفة والزلزال:

مطلوب تطبيق نظام الرقابة الشرعية على المبانى

شروط البناء ومواصفاتة كما حددتها الشريعة الاسلامية

الزلازل تقطع المسئولية عن أخطاء البناء الفنية

طالب د. عبدالناصر العطار عميد كلية الحقوق بجامعة اسيوط بضرورة تطبيق نظام الرقابة الشرعية على المبانى فى كافة المؤسسات والمنشئات ضمانا لخفض الخسائر الى اقل قدر ممكن عند وقوع الكوارث او النوازل الطبيعية .

مجاهد خلف

وقال د. العطار فى حديثه « للجمهورية » : ان الرقابة الشرعية على المبانى من اختصاص « المحتسب » وهو غير موجود الان ، وان كان من المفترض ان يقوم المحافظ فى كل محافظة او المدعى العام الاشتراكى ببعض اختصاصات المحتسب .

والمحتسب يراقب عمليات البناء فى كافة مراحلها ، ثم يتابعها فيما بعد الانتهاء منها ، وذلك سواء تم الاخطار عنها من اصحابها بعد انتهاء البناء ام لم يخطروا عنها .

المبانى الشرعية

واوضح د. العطار ان الشريعة الاسلامية حددت العديد من المواصفات الواجب توافرها فى اقامة المبانى بصفة عامة ، ومنها ماأكد عليه الرسول صلى الله عليه وسلم من ان الطريق لابد ان تتوافر فيه عدة شروط منها : انه لابد ان يسع المارة ذهابا وايابا بحسب العرف ، ويمنع - مايعرف الان بالبلكونات من ان تعترض الشارع او الطريق ، والا تكون المبانى مصممة بحيث يكشف بعضها البعض الاخر كما يمنع وضع اشياء على السلم فى المبنى تعوق عمليات الصعود والهبوط فى كل الاحوال .

هذا بالاضافة الى ما اشارت اليه السنة النبوية من مراعاة عدم اتجاه دورات المياه ناحية القبلة .. الى جانب آداب الطريق المعروفة والمشار اليها فى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : اياكم والجلوس فى الطرقات .. فقالوا : مالنا منها بد يارسول الله ! قال : فاعطوا لها حقها . قالوا : وماحقها يارسول الله ؟ قال : غض البصر ، وامر بالمعروف ونهى عن المنكر ..

ويشير د. العطار الى ان قوانين تنظيم المبانى الحديثة تتطلب وجود مهندسين للمبانى : احدهما للتنفيذ ، والاخر مهندس التنظيم او مايعرف باسم « مهندس البلدية » وهو المختص بمتابعة عمليات البناء بعد الانتهاء منها ومراقبتها من النواحى الفنية وغيرها سواء تم الاخطار عنها أم لا .

الزلازل والاخطاء

قلت : ماالحكم فى المبانى التى تقام مخالفة للقانون ، وتتعرض للتدمير اثناء وقوع الزلازل ؟ وهل القتلى فى هذه الحالة من نوع القتل الخطأ ؟

قال عميد كلية الحقوق بجامعة اسيوط : لو فرض وجود خطأ فانه يشكل جريمة فى قانون تنظيم المبانى ، ويعاقب عليها اذا لم تكن قد سقطت بمضى المدة .. والمقاول او المهندس مسئول عن البناء لمدة عشر سنوات ، اما الخطأ فى اشياء اخرى فالمسئولية عنه مدتها ثلاث سنوات .

اما اذا كان المبنى مخالفا ، وتعرض لزلزال ، فان الزلزال يقطع علاقة السببية بين هذا الخطأ والضرر الذى وقع فالزلزال هو السبب المباشر للضرر فى هذه الحالة

ولو فرض ان العمارة او المبنى كان سيقع نتيجة للخطأ الفنى فى البناء فهل كنا متوقعين أن هؤلاء الاشخاص انفسهم والامتعة والحاجات ذاتها كانت ستكون موجودة او هى نفسها عند وقوع الزلزال .

والنظرة للعلاقة السببية والمسئولية عن الضرر واحدة فى الشريعة الاسلامية ، وقد اخذ عنها القانون الوضعى فالنتيجة فيهما واحدة .

لكن .. الايعتبر هؤلاء الاشخاص الذين يقبلون السكنى فى هذه المبانى المخالفة - مع علمهم بمخالفتها للقانون والشروط الفنية الصحيحة للبناء من قبيل المنتحرين ؟!

قال د. العطار : هؤلاء لايعتبرون منتحرين، وذلك لعدم توافر قصد الانتحار فى هذه الحالة ، ولكنهم كمن القوا بانفسهم فى خطر او الى التهلكة ، ومثلهم كمن يقود سيارة وليس بها فرامل ، لانه لايجد وقتا لاصلاحها ، او غير ذلك ؛ فهو لايقصد ان يقتل نفسه . وهذا الشخص اذا مات لايكون له دية ، وهذا الامر لايكون شروعا فى الانتحار .

وعن مسئولية الدولة فى مثل هذه الحالات يقول د. العطار : الدولة مسئولة عن تعويض هؤلاء ، وذلك طبقا لقاعدة الغارمين المعروفة والمشار اليها فى مصارف الزكاة ، وطبقا لقوانين الضمان الاجتماعى .

وعلى المجتمع بكافة طوائفه وافراده ان يواسى هؤلاء الضحايا والمنكوبين للتخفيف عنهم فيما لحقهم من اضرار ، حتى تسود روح التكافل والتراحم والمودة بين جميع افراد المجتمع الواحد



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ اكتوبر ١٩٩٢



تصدع ٣٠٪ من المبانى

وفى منشية الصدر بات الأهالى فى الشوارع والميادين العامة خوفا من الزلزال ومن بيوتهم المتصدعة.. وإمتلأت حدائق القبة بالمشردين من حى منشية الصدر الذى تصدعت ٣٠٪ من مساكنه وانهار أحدها، كما انهارت مدرستان، ويقول السكان إن بعض البيوت مهددة بالسقوط منذ عشر سنوات ولم يسال فيهم أحد من المسئولين.

فى شارع المزلقان تصدع أكثر من ٦ منازل تصدعاً تاماً مما اضطر سكانها إلى الهروب منها إلى ميادين كوبرى القبة.

يقول «فتحي حنفى» الموظف بالمعاش والمقيم فى العقار رقم ١١ بنفس الشارع إن المنزل تصدع تماما وتشققت جميع الجدران والأسقف وأصبح آيلاً للسقوط مما اضطر السكان إلى الهرب إلى الشارع.

وتضيف «نادية محمود أمين» –ربة بيت بالمنزل رقم ٩ بنفس الشارع– بأننا قد أخلينا مساكننا منذ حدوث الزلزال خوفاً من الموت بعد أن تصدعت جميع الجدران وسقطت بعض الاجزاء من المنزل فنحن نقيم هنا من مدة ٢٥ سنة، ومنذ عشر سنوات ونحن نطالب بمساكن إيواء بدلاً من هذه المساكن التى أخلتها المحافظة قبل ذلك واضطررنا للرجوع إليها. فنحن الان ١٢ أسرة نقيم فى الشارع وقمنا بالتقدم ببلاغات إلى محافظة القاهرة وقسم الوايلى ليلة الزلزال ولم يحضر أحد من المحافظة حتى الان.

ويقول صبرى أحمد «عامل» إنه بعد أن انهار العقار رقم ٧ بشارع السيل تقدمنا ببلاغ إلى المحافظة وعندما جاء المهندس المختص صرح بصرف شقتين فقط بدلاً من ٥ رغم أن العقار كانت تقيم به ٥ أسر ٠ وللأن فمازالت ثلاث أسر تقيم فى الشارع بعد تهدم المنزل تماماً، وخروج أطفالنا من تحت الأنقاض.

فى حارة البير بنفس الحى تهدمت أجزاء من العقار ١٥، ١٤ ومالت بشكل واضح مما اضطر السكان للهروب إلى ميدان كوبرى القبة.

* فى شارع سكة حديد السويس تصدعت العقارات وهرب سكانها بعد تساقط أجزاء منها، ففى شارع الناصر تقيم الآن ٧ أسر هم سكان العقار رقم ٤٨ بنفس الشارع بعد أن أصبحت المنطقة كلها مهددة بالانهيار التام.

وفى حارة منتصر المتفرعة من ش سكة حديد السويس تهدمت أجزاء من العقارين٨ ، ١٥ وهرب سكانهما تاركين أمتعتهم.

وفى محافظة القاهرة وحى الوايلى وقسم شرطة الوايلى حاولنا التحدث مع أى من المسئولين بلا جدوى فالكل مشغول بالاماكن التى زارها رئيس الجمهورية، ومنشية الصدر بعيدة عن أعين المسئولين على الرغم من أن عددا كبيرا من سكانها يقيمون الأن فى الشوارع والميادين العامة.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٩٢

لا تكمن المشكلة فى المبانى التى انهارت ولكن فى المنازل التى ستنهار

بقلم:
إبراهيم شكرى

إننا أمام حدث كانت له اثار مدمرة، والأمر لا ينحصر فيما يقرب من ثمانمائة شهيد كثير منهم من أطفال المدارس، ولا حتى الخمسة الاف مصاب الذين دخلوا المستشفيات، ولكن المأساة الحقيقية تكمن فى هذا العدد الهائل الذى يقدر بمئات الالوف من المنازل التى تصدعت وأصبح السكن فيها خطراً وقنبلة غير موقوتة عند أول عامل يؤثر فى المبنى، سواء أكان هزات متجددة (حتى لو كانت خفيفة لا تحس) أم أية ظروف أخرى.

ان أصحاب هذه المشكلة يتوجهون إلى المسئولين فى أجهزة الشرطة أو الادارة المحلية أو غيرها من الجهات المسئولة فيكون الجواب: الأولوية أمامنا الان حصر المبانى العامة وخاصة المدارس، وان الاسر التى تهدمت بيوتها هى التى نهتم بها أما التصدع أو الخلل فى المبانى فيمكن أن ينتظر.... نعم ينتظر ولكن كيف؟ وما هو البرنامج الخاص بحالاتهم وهم الأكثرية؟... فاذا كانت المبانى التى انهارت تماما تعد بالمئات فان المنازل التى اختلت تقدر بمئات الالوف..... والعائلات تفترش الأرض بجوار منازلها او فى أماكن قريبة من النيل والترع، وكذلك فى الشوارع.

ان الهزات الأرضية التى حدثت أثرت فى المبانى القائمة، حتى الحديث منها، وهذه المحنة لم تأخذ العناية كما ينبغى، وهى جديرة بهز الناس وضمائر المسئولين.. كم من منازل تقرر ازالتها لتصدع مبانيها ولكن السكان لم يتركوها.. ليس حبا فى الموت ولكن لأن البديل هو ان يعيشوا فى الشوارع، ولأنهم سوف ينتظرون دورهم الذى قد يطول إلى عدة سنوات... وكم تقرر ازالة ادوار مخالفة ولكنها بقيت فى مكانها دون إزالة - كما حدث فى عمارة مصر الجديدة - وهو وضع بالغ الخطورة بدون حدوث زلزال، فما بالكم ونحن أمام زلزال عنيف رهيب؟.

وكان القدر يخبىء للقاهرة الكبرى (الجيزة والقاهرة والقليوبية) أكبر نصيب من الكوارث والاثار المدمرة، وفى مناطق من أكثر المناطق ازدحاما بالسكان، وأكثر الأماكن التى بها أحياء قديمة وأكثر المناطق التى بها بناءات عشوائية بعيدة عن أى رقابة هندسية..

xxxxx

والان يأتى السؤال الهام: ماذا نفعل؟ ولا يجب أن نتصور أن العلاج يكمن فى هذه المبالغ التى ستعتمدها الحكومة أو المساعدات والهبات من الأشقاء والجيران والأصدقاء.. هذا فى الواقع هو برنامج متوسط الأجل ولا أريد أن أقول طويل الأجل... ولكن علينا أن نفعل شيئا فورياً للتخفيف عن هؤلاء البشر فى القرى والمدن الصغيرة وأحياء القاهرة المزدحمة، والتى فر أصحابها من مساكنهم... يجب أن نضع أمام أعيننا المواطن الضعيف الذى لا حول له ولا قوة... كيف يمكن أن نخفف عنه الان ونحل مشكلته بصورة أو أخرى؟



□ لتتحرك الان فرق من المهندسين المتطوعين لمعاينة المباني المتصدعة، واعطاء المشورة بالنسبة للمخاطر التي تواجه المساكن.. ولتندفع مجموعة من الشباب المتطوع للترميم مع أصحاب المنازل.. ولتتحرك مجموعة أخرى من العناصر النسائية المتطوعة لبحث النواحي الاجتماعية التي تحتاج إلى مساعدة.... نحن نعرف أن هناك أجهزة في الدولة تقوم بحل هذه المشاكل.. ولكننا لسنا في ظرف عادي فلابد أن نفتح المجال أمام كل أصحاب الخير، ولابد أن تستثمر هذه المشاعر التي عمت كل المصريين مع احساسهم بالخطر.. وتطوعهم بالكثير بداية بالتبرع بالدم وانتهاء بتبرع الجهد أو المال..

□ لتتشكل لجان شعبية في كل مكان، في الأحياء والقرى للتعاون مع كل الاجهزة للتخفيف من اثار الكارثة.. وايضا لتكن هذه بداية لتوظيف طاقات الشباب وتحريكه بقيم ديننا، خاصة إذا عرفنا أن الظروف الصعبة التي تواجهنا وعلى رأسها مشكلة الاسكان كانت تتجه إلى الزيادة والتفاقم لا إلا التخفيف (باستثناء المدن الجديدة أو التعمير).

□ على مهندسينا أن يقترحوا علينا الحلول المبسطة والحلول السريعة إلى أن نتمكن من حل المشكلة بعد ذلك بشكل جذري، وليكن ما حدث درسا لنا جميعا.. المهم الان ألا ينام احد في الشوارع.

xxxxx

إن الايام الثمانية التي ستعطل فيها الجامعات، يجب أن يستثمرها الشباب بالنزول إلى الناس والتعاون مع الهيئات والمؤسسات والمنكوبين.

لابد أن توجه الاموال وكل الجهود، بما في ذلك بعض الأموال التي كانت مخصصة للاجتماعات الكبرى في انتخابات المحليات، لتتجه كلها إلى مساعدة الأسر المنكوبة.

■ ونحن سنبدأ بأنفسنا ونلغى الاجتماعات الكبرى التي كنا سنقيمها في القاهرة الكبرى بمناسبة الانتخابات.



المصدر : صوت الكويت

التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٩٢

الزلزال كشف المستور في مصر
رقابة الدولة غائبة عن قطاع البناء

القاهرة - أ.ف.ب: يبدو ان قطاع البناء في مصر هو قطاع يقع بشكل تام تقريباً خارج نطاق رقابة الدولة، التي بات عليها ان تواجه هذه المشكلة بجدية، اذا كانت راغبة في تفادي حدوث كارثة أخرى في ظل فرضية حدوث زلزال جديد كالذي ضرب مصر الاثنين الماضي.

ولا يزال الرعب الذي أحدثه الزلزال في العاصمة المصرية حيث أوقع مئات القتلى مخيماً على المدينة ولكن بوجه آخر، فقد غادر كثيرون المباني التي يسكنونها سواء لأنهم يخشون الا يكون المقاولون قد راعوا فيها قواعد البناء، أو بسبب ظهور تصدعات أو شقوق في مساكنهم.

وبعد انهيار برج من ١٦ طابقا في مصر الجديدة اثر الزلزال، قامت السلطات المحلية الثلاثاء الماضي بإخلاء برجين آخرين من سكانهما، احدهما على ضفاف النيل في الجيزة والآخر في الزمالك.

وأكد الخبير المصري الشهير في البناء ميلاد حنا «اني اتلقى منذ الاثنين اتصالات هاتفية من اصدقائي الذين يطلبون مني أن ازور مساكنهم لالقاء نظرة عليها».

من جهته، قال مقرر اللجنة التقنية في وزارة البناء كمال نصيف، ان «جميع المنازل التي انهارت هي إما مبان قديمة كان ينبغي هدمها، او مبان لم يلتزم متعهدوها بقواعد البناء كما وقع في مصر الجديدة».

واضاف نصيف ان «المباني التي تمت فيها مراعاة القواعد مثل الفنادق الكبرى لم تتأثر تماماً بزلزال الاثنين القوي».

واوضح ان قوانين البناء التي صدرت في عامي ١٩٦٩ و١٩٨٩ «تنص على الالتزام بقواعد تجعل كل بناء مقاوما للهزات الأرضية»، واضاف ان قانوناً جديداً سيصدر قريباً يحدد في مصر منطقتين للزلازل تضم اخطرها سيناء والبحر الأحمر وأسوان (صعيد مصر) والفيوم (حوالي مئة كيلومتر جنوب غرب القاهرة) والقسم الغربي من الاسكندرية على البحر الأبيض المتوسط.

وأكد حنا ان الزلزال الأخير أبرز الى السطح ثلاث مشكلات اساسية هي:

اولا النقص في الرقابة من قبل السلطات، فما ان يتم الحصول على ترخيص البناء على اساس رسم هندسي حتى يقوم المقاول بتنفيذ أعمال البناء دون الخضوع لأية رقابة من الدولة.

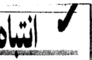
والمشكلة الثانية هي البناء الفوضوي في ضواحي القاهرة، حيث انهار عدد كبير من المباني بسبب الزلزال، وقال حنا «صحيح ان هذه المباني التي بنيت بشكل غير قانوني ساهمت في حل مشكلة السكن للفئات الأكثر فقراً خلال السنوات العشر الأخيرة إلا أن سكانها يواجهون مخاطر».



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ أكتوبر ١٩٩٢



انتباه

مستقبل القاهرة

طرح الزلزال من جديد قضية القاهرة..

والقاهرة مدينة عملاقة تحوى من القديم أكثر مما تحوى من الجديد، وحين قفز عدد السكان من ٣ ملايين نسمة في أول الخمسينات إلى نحو ١٢ مليون نسمة في أوائل التسعينات.. حين حدث ذلك انفجرت مشكلة الاسكان، وظهرت المساكن العشوائية، وتفشت مشكلة سكان المقابر.

في اخر إحصاء للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في مصر بيان بحالة المساكن والمنشآت.. وفيه

١ ــ أن عددا كبيرا من سكان القاهرة يبنون اسكانا عشوائيا في الأطراف.. اسكانا غير خاضع لنظام، وخال من المرافق الأساسية.

٢ ــ أن عددا كبير آخر يتخذ من المقابر مسكنا له، وهي ـ على عكس الفئة الأولى ـ أماكن متمتعة بكل أنواع المرافق من مياه وكهرباء وصرف صحي وطرق ممهدة!

٣ ــ أن عددا كبيرا من الأسر يسكن فيما يسمى «المسكن ذو الغرفة الواحدة» وهو مسكن قد يضم ستة أو سبعة أفراد.. ينامون، ويعيشون، ويذاكرون، ويقضون فراغهم وحاجتهم في هذه الغرفة.

٤ ـ يضاف لذلك تجاوز مئات الآلاف من المنازل لما يسمى العمر الافتراضي.. وهو ما يعنى أنها آيلة للسقوط وتحتاج إزالة سريعة.. لكن الإزالة تعنى مسكنا بديلا، ومدرسة بديلة، وخدمات بديلة.. وكثيرا ما يقاوم الفقراء الانتقال إلى مساكن جديدة في أحياء أفضل بسبب ارتباطاتهم العائلية أو التعليمية أو الوظيفية.

في نفس الوقت فقد امتدت الأبراج والعمارات الفاخرة إلى معظم الأنحاء، وتجاوز ثمن الشقة في بعض الأحيان المليون جنيه.. وأصبحت المائة الألف ثمنا متواضعا.. كذلك، استمرت ظاهرة الشقق المغلقة.. تلك التي يشتريها أصحابها.. لأبنائهم.. أو للزمن.

المشكلة معقدة، والقاهرة هي ربع مصر أو تكاد.. وعندما وقع الزلزال كان نصيب العاصمة هو الأوفر في الضحايا، والخسائر، وتساقط المنازل.. وحين انحسر الزلزال بقيت اثاره.. فالتصدع قد يسبب انهيارات في وقت لاحق..

أكثر الرابحين: شركات المقاولات التي ستنفذ أعمال الترميم.. وأكثر الخاسرين: الذين باتوا بلا منازل.. والمشكلة كلها تحتاج إلى جهد مزدوج.. جهد حكومي يخطط وينظر للمستقبل.. وجهد شعبي يقدم الاسعافات الأولية..

إنها ضريبة المواطنة، والمشاركة الإنسانية الضرورية.

محمود المراغي



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٢

مبانى القاهرة تحت الفحص :

١٠٠ لجنة هندسية تفتش على سلامة المساكن بالأحياء

الاف المبانى فى القاهرة يتعين وضعها تحت الحصر لمتابعة آثار الزلزال عليها وما احدثه بها من اضرار متفاوتة وكذلك مواجهة المبانى المخالفة التى تنذر باخطار تهدد الارواح البريئة نتيجة الاستهتار والجشع والذى يطرح تساؤلا عما اذا كنا فى حاجة لتشريعات اشد فى مجال البناء ومراقبة قوية لاجراءات التنفيذ

فى البداية يقول المهندس يحيى السعيد وكيل الاسكان بالقاهرة ان هناك اكثر من ١٠٠ لجنة هندسية تضم نحو ٧٠٠٠ مهندس بدأت فى التحرك على مستوى جميع الاحياء بالقاهرة وذلك لمعاينة الآثار الناجمة عن الزلزال على المساكن ، ونحن فى حاجة للمزيد من المهندسين لتغطية احتياجات كافة المناطق ، كما اننا نقوم بالمتابعة الفورية لاية بلاغات نتلقاها سواء تضمنت هذه البلاغات التنبيه على وجود تصدعات او تشققات بالمبانى او مخالفات للقواعد وتراخيص البناء وذلك بهدف حماية ارواح المواطنين .

ويضيف سيد سرحان رئيس لجنة الاسكان بمجلس الشعب بانه اذا اقتضى الامر فسيتم النظر فى تشديد وتغليظ العقوبات المنصوص عليها لمعاقبة المخالفين لقواعد البناء والمتحايلين على القانون ، وقد طالبنا بالدقة الشديدة فى مراقبة انشاء المبانى ووقف المخالفات وذلك منذ فترة ونرجو من الاحياء المنوط بها التنفيذ وقف اى مخالفات ، بحيث لا نترك الامور حتى تستفحل ، وقد قامت لجنة الاسكان بزيارة مدينة السلام للاطمئنان على اجراءات تسكين المتضررين من الزلزال وسنقوم بزيارة للجيزة والمحافظات المضارة ، وسيتم عقد اجتماع يحضره وزير الاسكان لمتابعة اجراءات توفير المساكن وازالة المخالفات .

ويضيف بانه قد تم عقد اجتماع حضره وزير الحكم المحلى ، وقد تقرر اجراء حصر شامل لآثار الاضرار الناتجة عن الزلزال وتقرر تكليف المحافظين بمتابعة ذلك وبحيث يتم توفير مسكن لكل متضرر وهناك ٩٥٠ اسرة تم اسكانها فى السلام و ١٠٠٠ وحدة اخرى يجرى تشطيبها اضافة لـ ١٨ الف وحدة بمدينة النهضة و ١٠٠٠ بـ ١٥ مايو والقطامية و ٦ اكتوبر جاهزة للسكن واعتقد ان حجم المساكن الحالى يمكن ان يجابه المشكلة ، واذا احتجنا لبناء وحدات اخرى فالحكومة جاهزة لتدبير الاعتمادات

ويضيف باننا كلجنة للاسكان طلبنا ملف رخصة عمارة مصر الجديدة المنهارة وسيتم بحث الملف والاجراءات بالكامل لتحديد المتسبب فى الانهيار .

وطالب سيد سرحان بضرورة مراعاة الاجهزة الفنية والادارية لاستكمال تصميمات المبانى التى يجرى تنفيذها على القواعد التى تحميها من الزلازل وتقلل الاضرار الناشئة عنها .

الدكتور فاروق اسماعيل عميد هندسة القاهرة يطالب بضرورة توفير مهندس استشارى يشرف على تنفيذ البناء وبشكل

قوى وان يكون هناك التزام بالكود المصرى والذى لا يتم الالتزام به حاليا لعدم وجود الاشراف ويجب وقف هؤلاء الذين يعملون ولا يتبعون التعليمات من خلال مقاولين أو ذمم فاسدة وما اخشاه هو هذا التاثير الذى احدثه الزلزال على مبان عديدة . وقد تؤدى هزات اخرى او احمال زائدة او غيرها لكارثة . وقد حان الوقت لاخذ تاثير الزلازل فى اعتبار مصممى المبانى . وقد قررنا ككلية للهندسة الاسراع بادخال المقررات المتعلقة بتاثير الزلازل على المبانى فى قسم المبانى الهندسية وهذا لن يضيف تكلفة تذكر فى حجم التنفيذ .

ويضيف الدكتور حسن محمود استاذ الهندسة الانشائية بهندسة القاهرة بانه تم منذ حوالى عامين وضع كود للاحمال عبارة عن قانون للقواعد التى تراعى عند البناء لتجنب اثار الزلزال وقد اعتمد من قبل وزارة الاسكان وبالرجوع الى هذا الكود يمكن التعرف على سبب انهيار اى مبنى وقد اخذ الكود فى اعتباره تاثير الزلازل والرياح ايضا واشير هنا الى انه قد حدثت فى مارس وابريل الماضى رياح شديدة وصلت سرعتها لـ ١٢٠ كيلو فى الساعة ولو فرض ووجد مبنى ضعيف فان الرياح القوية كفيلة باسقاطه .

ويضيف بان العالم يقسم لثلاث مناطق زلزالية وقد وضعت مصر فى المنطقة الاخيرة .

عزت عبد المنعم



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ اكتوبر ١٩٩٢

وقف تراخيص البناء لمدة ٣ شهور بالقاهرة

تقرر وقف تراخيص البناء بالقاهرة لمدة ٣ شهور ، وذلك لتكليف مهندسى الأحياء بالقيام بأعمال حصر ومعاينة المنازل التى تأثرت بالزلزال ومنع الاجازات .



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ أكتوبر ١٩٩٢

ضبط الجودة ـ الصيانة ـ السلامة المهنية : مفاهيم آن لها أن تصبح جزءا من حياتنا

من كان يظن أن الزلزال الاخير هو زلزال مدمر فهو مخطئ، فالزلزال متوسط او اشد قليلا بكل المقاييس العلمية. ومن كان يظن أن حجم الخسائر ـ بالرغم من هولها ـ هو حجم هائل، فهو مبالغ في تصوره. فخسائر بمثل هذا الحجم هى رحمة من الله فى بلد لا يتشدد فى تطبيق مفاهيم وممارسات ضبط الجودة والصيانة على منتجاته ومنشاته، ولا يلتزم افراده بقواعد السلامة والأمان سواء أثناء الحياة الطبيعية أو خلال الطوارئ. أو هم لا يعرفون هذه القواعد أصلا.

د.محسن توفيق
عميد معهد البحوث البيئية
بجامعه عين شمس

«خليها على الله» و«الخرسانة لها كرامات»: تبدو وكأنها مرجع علمى للبعض فى مجال الانشاءات، مع أن الله سبحانه وتعالى هو الذى أمرنا بتعلم العلم واتباعه، وليس بالجهل ثم طلب الرحمة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد. بل أنه عندما ثبتت كرامات الخرسانة، حلا للبعض أن يكتفى بتلك الكرامات دون الخرسانة نفسها ، ويشهد على ذلك برج هليوبوليس المنهار والذى يظهر حديد تسليحه وكانه أسياخ للشواء وليس لبناء يعلو ١٥ طابقا، ولا يوجد للخرسانة اثر، بل هى بعض الرمال مختلطة ببعض الزلط والتراب واسمنت فاسد .

أين ضبط الجودة واتباع المواصفات القياسية فى منتجاتنا الصناعية ومنشاتنا بما يضمن حسن أدائها لما أنشئت من أجله، ويضمن أمان الناس وسلامتهم. وأين متابعة هذه المنتجات والمنشات بالصيانة والترميم بعد أن تبدأ عملها، وحتى لا تتدهور قدراتها على أداء وظائفها، أو تصبح مصدرا للهدر والخطر. وأين اتباعنا كافراد لقواعد الأمان والسلامة سواء فى حياتنا وممارساتنا فى العمل أو الطريق أو أثناء الطوارئ.

أسئلة لا يمكن الاجابة عنها بمجرد انطباعات او آراء فردية.بل يحتاج الامر بالتاكيد إلى دراسة قوميه تتيح لنا البيانات وفرصة التحليل العلمى للتعرف على أسباب القصور والتوصل إلى سبل المعالجة.

ولكن قبل أن ندعو إلى دراسة جديدة نكون قد نسينا خلالها المشكلة نفسها في غمرة حياتنا اليومية، وحتى اذا اكتملت الدراسة وكان مالها الى رف او درج ولا يتم تذكرها إلا عند كارثة أخرى ـ لا قدر الله. قبل أن ندعو إلى مثل هذه الدراسة، فلنمعن النظر فيما هو حولنا، وفى لطف الله بنا، وفى ذلك الدرس الذى لا بد أن نفهمه وأن نستوعب مؤشراته ونتائجه. ولنسأل أنفسنا: أهو أسلوب علمى ام تواكلى ام قومى فى أن نطمئن أنفسنا باستمرار أن مصر المحروسة بعيدة عن أحزمة الزلازل، وأنها كنانة الله فى أرضه يحميها من كل المخاطر والشرور، حتى شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا. هل الله هو الذي أمرنا بهذا، وطلب منا التواكل والتقاعس والاهمال. لماذا لا تظهر تلك الروح المصرية الأصيلة فى الأداء والانجاز والعمل كفريق إلا فى الأزمات والملمات، ولا تظهر فى ممارستنا اليومية.

انه مرة أخرى ذلك الميراث



الثقيل من التعليم «الشكلى» لا الفعلى، والتربية «الكلامية» لا السلوكية. إنها تلك المنظومة القانونية والتنفيذية التى مازال بالامكان انقاذ «الافيال» من ثقوبها. اننا لا ندعو الى جلد انفسنا واستحلاب مرارة الامنا، ولكننا ندعو الى ان نعيد التفكير فى اسلوب حياتنا. ودعونا نتساءل ، ماذا لو كان تراثنا التعليمى يتضمن - كما هى الحال فى معظم دول العالم - التعليم والتدريب على مواجهة الطوارئ. الم يكن هذا لينقذ الكثير من الارواح البريئة التى فقدت نتيجة الجهل بما يجب اتباعه. وفى نفس الوقت نتساءل، ماذا كان يحدث لو لم تكن مبادرة وزير التعليم - الفردية العلمية - بدءا من العام الماضى بترميم ابنية المدارس المتهالكة، حيث انفق على الترميم والاصلاح مالم ينفق خلال ربع قرن مضى. ماذا كان حجم الكارثة لو لم يحدث، هذا الترميم، وهل سنظل دائما فى انتظار المبادرات الفردية التى قد تصدر او لا تصدر من الافراد المسئولين فى الدولة ام نحن بحاجة الى سياسة قومية، وفكر جديد فى هذا المجال.

لنتمعن مرة أخرى فى هذه التعبيرات: ضبط الجودة - الصيانة - سلامة البشر ولنتساءل عن مغزاها ونتمعن في معانيها: ولنعرف أنها جزء لا يتجزا من حياة الدول المتقدمة، وشرط لا يمكن التغاضى عنه فى طريق التنمية. إنها لا تعنى فقط جودة المنتج أو سلامةالمستهلك، وإنما يكمن ايضا فى تطبيقها اغلاقا لاحد مصبات الهدر المادى، وعائد اقتصادى قومى. ان وراءها احد الحلول لمشكلة البطالة وخاصة فى المجالات الهندسية والفنية والادارية، بان وراءها وهو الاهم من ذلك كله - اسلوبا جديدا للحياة نستطيع نحن المصريين ان نجسد به روحا عظيمة تسكن نفوسنا؛ وطاقة كبرى تكمن فى عقولناوابداننا، ويمكننا انْ ننسج بها لانفسنا والعالم من جديد حضارة نحلم بها.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٢

١٠٠ لجنة فنيـة تضم ٧ آلاف

مهـندس للانتهاء من فحـص منازل القاهـرة اليـوم

تسكين ٤ آلاف أسرة وجدول زمنى لتسليم ٥٢ ألف مسكن حتى أخـر نوفمبـر

الاستعانة بمهندسى الدفاع والاسكان والجامعات فى معاينة المبانى

شبكة مواصلات فورية ومخابز ومرافق للمدن الجديدة

٥ ملايين جنيه إضافية لتعزيز ميزانية الاغاثة العاجلة

توزيع أحياء العاصمة على شركات المقاولات لبدء الترميم



المصدر : الأهــــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ اكتوبر ١٩٩٢

واصلت اجهزة الدولة المختلفة جهودها المكثفة لازالة آثار كارثة الزلزال ، وتم تشكيل ١٠٠ لجنة فنية هندسية للانتهاء من عمليات فحص المنازل بالقاهرة خلال ٢٤ ساعة ، وتنتهى هذه اللجان من عملها اليوم .

وتم ـ حتى امس ـ تسكين ٢٥٠٠ وحدة سكنية بالأسر المتضررة في مدينتى السلام والنهضة ، ومنطقة الدويقة ، ويبدأ اليوم تسكين ١٥٠٠ شقة اخرى بالدويقة . وسيتم تسكين ٥٢ الف وحدة وفق جدول زمنى من اليوم وحتى آخر نوفمبر المقبل .

واستعانت الادارات الهندسية باحياء القاهرة بـ ١٢٠ مهندسا من وزارة الدفاع وعدد من كبار مهندسى وزارة الاسكان والتعمير ، واساتذة كليات الهندسة بجامعات القاهرة وعين شمس والأزهر ، ليصل عدد المهندسين باللجان الى نحو ٧ آلاف مهندس .

وقرر المهندس حسب الله الكفراوى وزير الاسكان والتعمير والمجتمعات الجديدة توجيه انتاج الأسمنت ومواد البناء والكابلات الكهربائية والمواسير الخاصة بتوصيل المياه لسد حاجات المحافظات المتضررة والمدن الجديدة ، وذلك لسرعة استيعاب الأسر التى تهدمت منازلها ، تنفيذا لتوجيهات الرئيس حسنى مبارك .

وقرر السيد عمر عبدالآخر محافظ القاهرة ـ في الاجتماع الذى ضم رؤساء شركات المقاولات امس وشهده وزير الاسكان ـ دعم المدن الجديدة ـ التى يتم تسكين المتضررين بها ـ فورا بشبكة مواصلات ، وافتتاح مخابز بها وتزويدها بجميع المرافق والخدمات ، ونقاط واقسام الشرطة .

كما قرر البدء من اليوم في أعمال الانارة بمناطق القطامية والنهضة ، واعداد تقرير لمعرفة الخدمات المطلوبة بهذه المناطق الجديدة .

وعلم عبدالهادى تمام مندوب « الاهرام » انه تم توزيع احياء العاصمة على شركات المقاولات ، وعددها ٢٠ شركة ، للبدء فورا في عمليات الترميم والتنكيس .

ومن ناحية اخرى وافق الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء على تعزيز ميزانية الاغاثة العاجلة لوزارة الشئون الاجتماعية بمبلغ خمسة ملايين جنيه اضافية وبصفة مبدئية ، لتنفيذ توجيهات الرئيس حسنى مبارك بصرف خمسة الاف جنيه لاسرة المتوفى والف جنيه للمصاب . ويتم حاليا حصر شامل لعدد الأسر المنكوبة والمتوفين والمصابين من خلال غرفة عمليات مركزية بوزارة الشئون الاجتماعية و ٢٠ غرفة فرعية .



المصدر : الأهــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٢

وقامت لجان امانات شباب الحزب الوطنى بالقاهرة والجيزة بنقل المصابين بالدقى من مناطق سليمان جوهر ودائر الناحية واولاد علام الى مستشفى الزراعيين والعجوزة وبزيارة مستشفى العياط لتسليم التبرعات من ادوية ومستلزمات طبية وكذلك تشكيل مجموعة عمل من اطباء وصيادلة وممرضين لزيارة المصابين بالعياط والصف .

والبتت المعاينة التى قام بها امس فى مدن وقرى محافظة الجيزة الدكتور محمود شريف وزير الادارة المحلية والدكتورة امال عثمان وزيرة التامينات والشئون الاجتماعية ، ان الزلزال اسفر عن ١٥٦٣ حالة انهيار وتصدع فى المبانى وحدثت ٧٦ حالة وفاة معظمها من الاطفال وتقرر صرف الخيام والبطاطين والمراتب للمتضررين فورا .

واشار محافظ القاهرة ـ خلال الاجتماع ـ الى ان توجيهات الرئيس مبارك تضمنت تقسيم العمل الى ٣ مراحل ا و ب و ج وقد انتهت المرحلة الاولى امس وتم خلالها تسكين ٢٥٠٠ وحدة سكنية بمدينتى السلام والنهضة والدويقة وتم اعداد ١٥٠٠ وحدة سيتم البدء فى تسكينها من اليوم بمنطقة الدويقة .

واشاد وزير الاسكان بسرعة الاستجابة للشركات الوطنية وبخطة العمل المنظمة وقال : انه سيتم الانتهاء من ٣٠ الف وحدة منها ٣ الاف فى الشروق و ٢٠٠٠ فى مدينة بدر و ٤٠٠٠ فى العبور و ٣٦٠٠ بالقطامية و ٢٠٠٠ بالمجمع الخامس بالقطامية . وسيتم تسليم هذه الوحدات فى اطار الخطة « ب » التى تنتهى آخر نوفمبر القادم بالاضافة الى ١٥ الف وحدة بمنطقة المقطم وتنتهى ايضا كافة مرافقها مع هذه المرحلة ليصبح العدد ٣٠ الف وحدة جاهزة يتم الانتهاء منها خلال ٤٥ يوما بالاضافة الى الف وحدة جاهزة بمدينة ١٥ مايو

وتقرر تشكيل لجنة هندسية بالقاهرة برئاسة المهندس يحيى السعيد وكيل وزارة الاسكان لتشرف على عملية الترميم التى تقوم وتتحمل الدولة تكاليفها بتوجيهات من الرئيس مبارك .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الاهرام المسائى

التاريخ : ١٢ اكتوبر ١٩٩٢

أحيـــاء .. آيلـــة للسقـــوط

□ دراسة للمجالس القومية المتخصصة تؤكد :

٢ مليون منزل آيل للسقوط والدعاوى القضائية تعوق الهدم

فى دراسة للمجالس القومية المتخصصة اجريت قبل وقوع زلزال الاثنين العاصف اكدت ان مليونين و ١٢٥ الف منزل مهددة بالانهيار وآيلة للسقوط وفقا للدراسات والاحصائيات التى صدرت عن المركز القومى لبحوث الاسكان .. قبل حدوث كارثة الزلزال من المفترض ان يدخل سكان هذه المساكن فى قائمة انتظار الاسكان العاجل والاخلاء الادارى التى تمتد لسنوات .. فهناك جريمة ولها اسباب كثيرة فسبب انهيار المنازل وسقوطها يعود فى المقام الاول الى اهمال الصيانة وعجز التشريعات السارية عن اقرار علاقة عادلة بين المالك والمستاجر وتحديد او توزيع مسئولية الترميم والصيانة بينهما ثم الى قصور الاجهزة الرسمية المختصة وفى مقدمتها الادارات الهندسية ومكاتب الخبراء عن وقف المخالفات وتحرير التقارير الفنية فى الوقت المناسب والبت العاجل فى الاف الدعاوى المتركمة امام القضاء

وهناك اسباب عدة للانهيارات منها عدم اتخاذ قرارات فى المبانى الآيلة للسقوط فقد كشفت تقارير هندسية فى مديرية القاهرة ان هناك نسبة تقدر باربعة بيوت تنهار فى القاهرة كل ٢٤ ساعة وان هناك مايزيد على الاف من قرارات الازالة والاخلاء الادارى لم تنفذ .. الشرطة والملاك والمستاجرون يعتزمون ضرورة إخلاء المساكن قبل ان تقع البيوت فوق السكان ..

والواقع الذى يخشى منه الجميع يقول إن إخلاء المنازل مستحيل وان الموت تحت الانقاض ارحم من النوم فى الشارع او عشش الايواء او انتظار قائمة الانتظار الطويلة للاسكان ..

وفى حى وسط القاهرة تقول الاحصائيات ان مجموع قرارات الاخلاء الادارى قبل حدوث الزلزال والتى صدرت ولم تنفذ فى الجمالية وباب الشعرية والدرب الاحمر خلال ثلاثة اشهر فقط وصلت الى ٣٥٢ حالة فى ٨٤ منزلا آيلا للسقوط تم التوصية باخلائها فورا لخطورتها .

وقبل وقوع الزلزال بثلاثة اشهر تشير التقارير ان مدينة الاسكندرية بها ٦١ عمارة سكنية مخالفة لمواصفات البناء وحذرت من حدوث كارثة وطالبت بضرورة إزالة الادوار المخالفة وإزالة العمارات الآيلة للسقوط واكدت التقارير عدم التزام اصحاب العمارات المخالفة بتنفيذ التراخيص المعتمدة والرسومات الهندسية الصادرة من الاحياء المعتمدة والرسوموات الهندسية الصادرة من الاحياء .

وفى القاهرة وحدها تشير إحصائيات ادارة الدفاع المدنى والحريق من خلال عمليات الحصر ان ٩٠ ٪ من المبانى تخالف اشتراطات امن الحريق وان كل المبانى الـ ١٠ طوابق والمساكن الشعبية تفتقد لهذه الاشتراطات تماما .. كما صدر خلال عام ١٩٩١ م من محافظة القاهرة مايقرب من ٢٠٠٠ قرار إزالة على مستوى المحافظة لادوار تجاوزت الحد المسموح به ولم ينفذ قرار واحد .. وفى حى روض الفرج بالقاهرة تؤكد الاحصائيات ان ٥٠ ٪ من مساكن هذا الحى الشعبى آيلة للسقوط وتم اصدار قرارات إزالة لهذه المبانى ويؤكد المسئولون فى هذا الحى انه لايمكن ان يمر يوم الا ويتم الابلاغ عن حالة او اثنتين للانهيار وان اصل المشكلة فى الخوف بين الملاك والسكان كلاهما يرى فى الاخر عدوا ينبغى اخراجه من مكانه وفى ظل هذه العداوات والشك المتبادل تسقط البيوت وتذهب الارواح والجهود الحكومية فى مجال الاخلاء والتسكين تقف عند حدود خطة المحافظة والتى تقضى بتسكين اصحاب قرارات الاخلاء الادارى حتى عام ١٩٨٥ بحد اقصى الى عام ١٩٨٨ .. وهناك قرارات اخلاء ادارى منذ عام ١٩٨٨م الى الان وجميعها آيلة للسقوط ولكن ماذا نفعل امام هذا الكم الهائل من البيوت الآيلة للسقوط !

اما فى حى جنوب القاهرة ٩٠ ٪ من المساكن انتهى عمرها الافتراضى وكان لابد من هدمها قبل حدوث الزلزال وقبل ان تسقط على رؤوس السكان .. ولكن قرارات الاخلاء الادارى اصبحت لا تجدى وهى قرارات



حبر على ورق فسكان الاخلاء الادارى لايجدون الماوى اللائق .. وفى حى وسط القاهرة يوجد ٦٠ ٪ من العمارات آيلة للسقوط وتقريبا جميع المسلكن انتهى عمرها الافتراضى .. والمشكلة تنحصر فى توفير الأموال لانشاء مساكن جديدة واستيعاب حالات الاخلاء الادارى ويتم التحايل على هدم المسلكن الآيلة للسقوط عن طريق العلاقة الخفية بين المهندس الاستشارى ومهندس الاسكان .. فالاستشارى دائما هو المسئول عن سلامة العمارة كما ترى ذلك ادارة الحى ودورهم كمهندسى إسكان ينحصر فى مدى مطابقة المبانى للتصميمات .

هنا يطرح سؤال كيف يمكن معاقبة المهندس الاستشارى ومن ينسف هذا التحالف بين مهندسى الاسكان والمهندس الاستشارى .

اخيرا صدرت قرارات ادارية لمحافظتى القاهرة والجيزة تحدد شروط الارتفاع بالمبانى لتطبيقها على المهندس الاستشارى تضمنت الحصول على شهادة مهندس استشارى تخصص ميكانيكا تربة او اساسلت معتمدة من النقابة ومقيدة فى سجل نقابة المهندسين وهذه الشروط تطبق فى بعض الاحيان واذا لم تطبق فيتم من اعطى الموافقة بالارتفاع دون الحصول على هذه الضمانات .

ولابد ايضا من تخزين الرسومات الهندسية للعمارات على شرائط ميكروفيلم حتى نضمن عدم ضياع الرسومات الاصلية عند مطابقتها للاساسات .. ويجب رفض اى طلب تعلية لاى عماره مهما كانت فهى مسئولية خطيرة تضع العقار فى الصفوف الآيلة للسقوط .

منذ عام ١٩٨٦الى علم ١٩٨٨ وصل عد الذين اخلوا مسلكنهم اداريا على الاوراق وطالبوا محافظة القاهرة بشقق بديلة ٣٥٠٠ وحدة وتم زيادتها فى يوليوعلم ١٩٩٢ الى ١٦ الف شقة لمواجهة حالات الاخلاء الادارى المتراكمة بالقاهرة عن اعوام ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ فقط فى حينه .



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٢



الجريمة لا تموت !

بقلم : ابراهيم سعده

عندما عدت من بكين يوم الثلاثاء - بعد ان قرر الرئيس حسني مبارك قطع زيارته للصين وكوريا الشمالية وروسيا وبولندا والعودة فورا الى القاهرة - كان سؤالى المتكرر الذى وجهته لمعارفى وزملائى هو : « ماذا كان شعورهم عندما اهتزت الأرض من تحت اقدامهم ؟! » والمدهش ان الاجابة كانت واحدة وغريبة فى نفس الوقت . لقد أجمع كل من سالتهم على اجابة واحدة تقول : « فى اللحظات الاولى .. كان احساسنا المؤكد أن العمارة التى نقيم فيها - او نعمل بها - تتصدع وتنهار . وآخر شيء كان يخطر على بالنا - خلال هذه اللحظات الاولى - ان الزلزال هو السبب » !

قد يرى البعض أن هذه الاجابة ترجع الى ان الشعب المصرى لم يتعرض لمثل هذه الكارثة الطبيعية منذ سنة ١٩٤٧ ، وأن كل الهزات الأرضية التى حدثت من قبل كانت لاتستمر اكثر من بضع لحظات لانكاد نشعر بها ولاينتج عنها اى خسائر فى الارواح أو الممتلكات . ولهذا السبب فإن هذا البعض يعتقد ان الثقة فى أن مصر تقف بعيدا عن حزام الزلازل هو الذى ابعد تفكيرنا عن السبب الحقيقى وراء اهتزاز الأرض من تحت اقدامنا ، وأرجعناه الى أى سبب آخر !

ولم اقتنع بهذا التبرير . فمن المؤكد أن لدينا الاحساس المتزايد بأن عملية البناء وتشييد العمارات - فى مصر - لم تعد تلتزم بالمواصفات العلمية المعروفة والتي لاتسمح بأى تهاون أو غش او اهمال ! فمنذ سنوات طويلة ماضية ونحن نفاجأ - بين الحين والحين - بانهيار عمارات شاهقة تتحول الى رمال ورماد تختنق وتختفى تحتهما جثث العشرات من السكان الأبرياء ! وتقوم الدنيا ولاتقعد مع سقوط العمارة ، وتشكل لجنة من الخبراء مهمتها البحث والتنقيب عن اسباب انهيار عمارة شاهقة لم يمض على قيامها اكثر من شهور او سنوات قليلة ! وبعد طول « الفحص والتمحيص » يجمع الخبراء على سبب واحد لايتغير عادة وهو ان عملية التشييد شابها الغش فى مواد البناء ، والاهمال فى الأساسات ، والارتفاع الى ادوار عديدة لاتتحملها القواعد الخرسانية !

فى البداية .. كان الرأى العام المصرى يغلى من الغيظ والغضب ، كما كانت الحكومة تسارع وتؤكد للرأى العام انها ستحاسب كل من يثبت ادانته فى هذه الجريمة سواء صاحب العمارة او المهندس الذى صممها او المقاول الذى بناها او الموظف الحكومى الذى قبض ثمن تجاهله للقانون وتغاضى عن الارتفاعات غير المسموح بها . وتمضى

« البقية ص ٢ »



المصدر : أخبار اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ اكتوبر ١٩٩٢

الايام فلا نسمع عن محاكمة احد ، ولم نسمع ايضا عن عقاب اتخذ ضد احد ! والاغرب من هذا اننا فوجئنا بان اصحاب العمارات المنهارة شارعوا ببناء عمارات اخرى ، كما فوجئنا ـ ايضا ـ بنفس الموظفين المرتشين استمروا في وظائفهم ومنهم من ترقى الى مناصب عليا !

تجاهل القانون ، واستهتار المهندس والمقاول بارواح المواطنين ، وجشع بعض اصحاب العمارات ، وفساد معظم موظفى الاحياء المسئولة عن منح تراخيص البناء ، أدى هذا كله الى ترسيخ احساس المواطنين بان تشييد العمارات الجديدة والعالية ـ وبالذات الابراج ـ لم تلتزم بالمواصفات العلمية السليمة وبالتالى فانها معرضة للتصدع والانهيار لأى سبب مثل حدوث عاصفة تشتد فيها الرياح او تنهمر منها الامطار الغزيرة ! وهذا ما حدث ـ بالفعل ـ عندما تصور الناس ان عماراتهم تهتز وتتصدع توطئة لانهيارها نتيجة لاخطاء وجرائم صاحب العمارة ، ومصممها ، ومشيدها ، ومانح رخصتها ، والمتغاضى عن ارتفاعاتها غير المسموح بها ، ولم يخطر على بال السكان ان زلزالا رهيبا ضرب أرض مصر واحدث فيها ما حدث بعد ظهر يوم الاثنين الماضى !

لقد احسن الدكتور عاطف صدقى عندما اعلن ـ أمس الاول ـ عن العديد من القرارات اهمها تنفيذ قرارات ازالة الادوار المخالفة في العمارات التى سكنها المواطنون بالفعل او تلك التى لم ينته بناؤها بعد . وكم اتمنى ان تنفذ هذه القرارات على الفور حماية لارواح الالاف من المواطنين الذين دفعوا كل ما يملكون ثمنا لشراء شقق في عمارات مشكوك في سلامة تشييدها ، ومشكوك اكثر في ذمة الذين من واجبهم مراقبة سلامة عملية البناء .

ان ازالة الادوار المخالفة لايكفي في رايي . وتوفير مساكن حكومية لايواء السكان الذين سيجبرون على اخلاء شققهم في الادوار المخالفة هو ظلم ما بعده ظلم لهم . والحل في رايي هو اجبار صاحب كل عمارة مخالفة في الارتفاعات على ان يدفع لكل صاحب شقة ضعف الثمن الذي تقاضاه منه حتي يستطيع المواطن ان يشترى شقة اخرى بنفس المستوى وفي نفس الحى الذي اختاره . فليس من المعقول ان يتعاقد المواطن على شراء شقة « سوبر لوكس » ويدفع فيها مئات الالاف من الجنيهات ثم يجبر على اخلائها ـ حفاظا على حياته ـ ويعرض عليه السكن في شقة متواضعة من الاسكان المتوسط او الشعبى !

واذا كانت الحكومة تنوى ـ بالفعل ـ تطبيق قانون الاسكان دون تفرقة بين صاحب عمارة صاحب جاه وسطوة وبين صاحب عمارة لايملك غير احجارها ورمالها وحديدها ، فمن واجب وحق نفس هذه الحكومة ان ترغم اصحاب العمارات المخالفة على تعويض السكان بضعف او ثلاثة اضعاف ما دفعه كل واحد منهم ثمنا لشقة في دور مخالف يجب اخلاؤه وازالته . وهذا ـ في رايى ـ اقل عقاب لمثل هذا المقاول الذى بلغ من شراهة جشعه انه غامر ـ ومايزال يغامر ـ بأرواح المواطنين !

وحتى لانظلم الجميع ، فهناك بعض المسئولين الكبار في المحافظات الكبرى حاولوا كل ما في استطاعتهم ان يقفوا ضد الخارجين على القانون ، وانهم نجحوا ـ بالفعل ـ في ايقاف البناء بعد ان ارتفع البناء عشرات الادوار بدون ترخيص ، ولكن الذى حدث ان اصحاب هذه العمارات والابراج بلغوا من القوة الى انهم توصلوا الى من يعطيهم حق الغاء قرار وقف البناء واخرجوا السنتهم للمحافظ الذى لايملك حولا او طولا ! وابرز مثال على ذلك هذا الملياردير الفلسطينى الجنسية الذى بنى الابراج في القاهرة والجيزة وارتفع بها عشرات الادوار ، ولم يستطع المحافظ ـ هنا او هناك ـ ايقافه عند حده ومنعه من التلاعب بارواح المصريين الذين يستضيفونه ولولا ما كسبه منهم لظل طريدا ، مشردا ، ولاجئا هنا او هناك !

وما يقال عن هذا الفلسطيني يقال ايضا عن غيره من نفس درجة شراهته واستهتاره بالارواح الذين ارتفعوا عشرات الادوار ، بعضهم نجح في الانتهاء منها وتسكينها ، والبعض الاخر لم ينته من البناء بعد ان صمم المحافظ على ايقافه ، ولكنه ـ اى صاحب البرج ـ لم ولن ييأس من الغاء هذا القرار ان لم يكن اليوم فغدا بدليل ان البناء توقف بالفعل منذ شهور عديدة ولكن قرار ازالة الادوار المخالفة لم ينفذ حتى هذه اللحظة !

ان الدكتور عاطف صدقى اعلن ـ امس الاول ـ وبكل الوضوح انه لاتهاون مع القانون بعد اليوم . وكلى ثقة في ان رئيس الوزراء سيصدق فيما وعد به . فالذى حدث في يوم الاثنين الماضى يجعلنا نطالب الحكومة باظهارها لقوة القانون التى لم تعد تخيف البعض ممن توحشوا وافتروا وماتت ضمائرهم وتلاشت الرحمة من قلوبهم !

واذا كانت الحكومة تنوى ـ بالفعل ـ تنفيذ قرارات الازالة عقابا لاصحابها على تجاهلهم للقانون ، فيجب الا تنسى الحكومة ان تعاقب ايضا ـ وفي نفس الوقت ـ كل موظف صغير او كبير يثبت انه تواطأ وشارك في هذه الجريمة عندما منح ترخيصا لمن لا يستحقه ، وتجاهل تجاوزا في الارتفاعات كانت نتيجته انهيار العمارة ودفن العشرات من الابرياء تحت انقاضها ! لايهم ان يكون هذا الموظف ـ الكبير او الصغير ـ قد ترك موقعه وترقى الى منصب اعلى ، فالجريمة لاتموت بمضى الزمن تماما كما ان الجريمة لاتفيد

ابراهيم سعده



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ اكتوبر ١٩٩٢

مواصفات جديدة للمبانى لمواجهة الزلازل

التوزيع المنتظم للنوافذ وزيادة كمرات الربط

٤ طوابق أقصى ارتفاع للمساكن بدون أعمدة

البناء بالطوب الخفيف وسمك حائط السلم ربع متر

كتب ـ أحمد غريب :

انتهت اللجنة الدائمة لاسس تصميم واشتراطات تنفيذ اعمال المبانى بمركز بحوث الاسكان والبناء والتخطيط العمرانى برئاسة د . مهندس احمد كمال عبدالفتاح من اعداد كود مقاومة المبانى للزلازل تمهيدا لبدء تنفيذ هذه القواعد فى المنشآت الجديدة .

والكود الجديد لمقاومة المبانى للزلازل جاء ضمن كودات جديدة تم اعداد مبدئى لها وهى الكود المصرى لاسس التصميم واشتراطات التنفيذ فى المبانى والذى انتهت اللجنة الدائمة من وضع مسودته الاولى مع كود اعمال الموقع والاحمال والحوائط الحاملة والمستخدمة كستائر خارجية وغير الحاملة والقواطيع والعقود والقبوات والقباب .

ويبحث المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير والاسكان مع رئيس اللجنة الدائمة لاسس تصميم واشتراطات تنفيذ اعمال المبانى هذه الكودات خاصة كود مقاومة المبانى للزلازل تمهيدا لاعتماده وتنفيذه فى المنشأت الجديدة .

ويركز كود او دستور البناء لمقاومة المبانى للزلازل على المتطلبات الدنيا لتأثير الزلازل على المبانى وكيفية تقييم هذا التأثير بهدف التحكم فيه وضمان ان تكون احتمالات الانهيارات والتدهور فى المبانى نتيجة الزلازل باقل قدر ممكن .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ أكتوبر ١٩٩٢

واشار الكود الى ضرورة اتباع تأثير الاحمال الدائمة لاحتمالات التحميل فى المبانى وتصميم الابواب المختلفة والعناصر الخرسانية ومواصفات ميكانيكا التربة والاساسات حسب كودات هذه الانواع .

كما قسم الكود مبانى الطوب الحاملة الى مبانى حاملة ذات كمرات رباط وسقف من الخرسانة المسلحة او عناصر انشائية افقية قادرة على مقاومة القوة الافقية

اما النوع الاخر فهى مبانى مثل النوع الاول بالاضافة الى وجود اعمدة من الخرسانة المسلحة عند تقاطع الحوائط .. ويجب الا يزيد ارتفاع عدد الادوار للمبنى بما فيها البدروم فى النوع الاول على ٣ الى ٤ طوابق والثاني من ٤ الى ٥طوابق على اساس ارتفاع الدور ٣ امتار مع العناية بتصميم حوائط البدروم والاساسات حيث انها من العناصر الاكثر تعرضا للزلازل من غيرها فى اجزاء المنشأ وتوزيع الفتحات بانتظام على انحاء المبنى ولا تزيد المسافة بين الفتحة ونهاية الحائط عن متر واحد وعمل اعتاب للفتحات بعرض يساوى عرض الحائط على ان يكون ركوب الاعتاب ٣٠سم من كل جانب للمنطقة ذات الشدة الضعيفة و٤٠ سم للمنطقة ذات الشدة المتوسطة .. ويمكن السماح بعمل فتحات اكبر مما هو مسموح به بشرط تدعيمها بعناصر خرسانية افقية ورأسية ولايزيد عرض الفتحة على ٢,٥ الى ٣ امتار .

كمرة الرباط

واشترط الكود ضرورة وضع كمرة رباط لجميع الحوائط الطولية والعرضية عند منسوب السقف وتربط بالحوائط مكونة نظام متكامل وتعمل الكمرة الرابطة لتحقيق تحسين الترابط بين الحوائط وتقويتها مع تقوية الحوائط فى اماكن الاعتاب وعندما يزيد ارتفاع الدور على ٣ امتار ويصل ٥ امتار توضع كمرتا رباط اسفل السقف

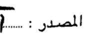
واكدت القواعد ضرورة البناء بطوب خفيف ومصمت وان تكون مونة البناء من اسمنت ورمل ونسبة الاسمنت لاتقل عن ١٥٠كجم/م٣ وان تملا الطرابيش بالمونة جيدا ويتم تكحيلها فى حالة عدم بياض الحوائط

وتصمم السلالم على اساس تحمل القوى الافقية للزلازل ولا يقل سمك الحائط للسلم عن ٢٥ سم وعمله من الخرسانة المسلحة وان تكون عرض الكمرات الحاملة له مساوية لعرض الحائط .

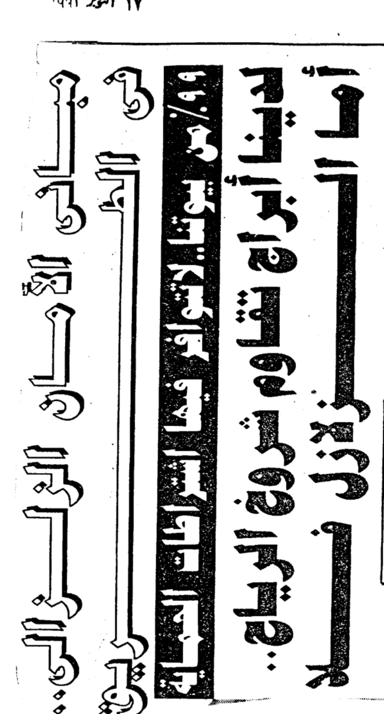
اما الاسطح النهائيه للمبانى فيستحسن عملها من مواد خفيفة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ١٧ اكتوبر ١٩٩٢



مبانى الأمان الزلزالى.. فى الطريق

٩٩٪ من بيوتنا.. لاتتوافر فيها اشتراطات الحماية

لدينا أبراج تقاوم شروخ الرياح.. أما الزلازل فلا

اكدت الهزة الارضية التى تعرضت لها مصر اننا يجب ان نراعى فى المبانى عموما سواء كانت مرافق او عمارات سكنيه المواصفات الخاصة التى تعطيها القدرة على التعامل مع الزلازل وتلافى الاثار المدمرة للهزات الارضية .

اشار اساتذة الهندسة والتخطيط والزلازل الى ان الانهيارات تتوقف عادة على نوع المبانى فعمارات الورق التى تبنى من الطوب والحجارة لاتصمد عكس المبانى ذات الاسقف المتينة والتى تتوافر فيها هياكل الصلب القوية لمواجهة الاخطار .

قال د . ايهاب يس بكلية هندسة الزقازيق : ان المواصفات الهندسية والبنائية لمقاومة الزلازل معروفة وتطبق فى الكثير من الدول وهى تساعد على تحمل المبانى للزلازل حتى ٩ درجات بمقياس ريختر .. اما فى مصر فلا تطبق هذه المواصفات بسبب ندرة حدوث الزلازل عندنا ولاننا فى منطقة شبه مستقره .. ولكن الزلزال الاخير يعد بمثابة جرس انذار لكى نبدأ فى تطبيق هذه القواعد والمواصفات .

مواصفات عالمية

اضاف : ان هناك عددا من الانظمة المتعارف عليها دوليا ابرزها نظام يطبق فى اليابان واخر يطبق فى امريكا .

والنظام اليابانى يعتمد على وضع كتل من الكاوتش المطاط تحت تحديد التسليح والاعمدة الخرسانية وبين الكمر مع وضع شنابر السوست بين الكمر مما يؤدى الى امتصاص هزة الزلزال .

اما النظام الثانى فهو مطبق فى الولايات المتحدة الامريكية ويعتمد على مايعرف بنظام المفصلات من خلال وضع كمرات عرضية وطوليه واقامة كمر رأسى يساعد فى احداث نوع من التوازن وامتصاص الزلزال .

اكد اننا فى مصر نعانى من نقص الخبراء فى مجال الانشاءات المقاومة والتى تسمى «معامل الامان الزلزالى» مما يحتم علينا الاستعانة بالخبرات العالمية فى هذا المجال وتحديدا من اليابان وامريكا حتى نتمكن من اعداد خبراء يمكن الاعتماد عليهم مستقبلا .

تطبيق الوسائل الحديثة

واوضح الدكتور طارق وفيق استاذ التخطيط بكلية التخطيط العمرانى : ان جميع المبانى على مستوى الجمهورية غير ملتزمة بالمواصفات العامه فى شروط المخارج والهروب عند وقوع كارثة وخاصة فى الابراج التى تزيد على سبعة ادوار .

اكد : ان التصميمات الانشائية تفترض نوعية الاحمال بالمبنى مثل الاساسات الثابته والافراد الذين ينتقلون من آن لاخر ولاتوجد بالنسبه لهم حركة ثبات وبناء على ذلك يجب ان يتم عمل حسابات معامل الامان الزلزالى للتربة وقياس الحركة العرضية والافقية لها فى حالة وجود تحركات جيولوجية بها حتى يتم اقامة اساسات او كمرات تتحمل هذه الحركات الافقية لامتصاص صدمة الزلزال اوضح اننا فى مصر بدأنا منذ فترة فى تطبيق الوسائل الحديثة فى البناء المقاوم وخاصة لضغط الرياح فكلما ارتفعنا الى اعلى ازداد الضغط الى يؤدى الى حدوث تصدعات وشروخ بالمبانى ولكننا لم نطبق بناء عمارات مقاومة للزلازل .

شروط

ويذهب د . عمر وجيه - استاذ الانشاءات بهندسة القاهرة وعضو اللجنة الدائمة للمواصفات العامة للبناء الى ضرورة وجود رسومات هندسية حول مراعاة اشتراطات الزلازل والاحمال الجانبية قبل الحصول على تراخيص البناء .


المهندس محمد حسن دره

تحقيق :
باسم رشاد
اشرف أبوسيف



المصدر : الـمســــاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٢

اكد اننا في عام ١٩٨٩ عدلنا المواصفات القياسية الخاصة بالمباني في مجال الخرسانات المسلحة ويتم الان تعديل نظام الاحمال ليضمن مواجهة الزلازل مستقبلا .. وتوقع ان يتم العمل بهذا التعديل في بداية العام القادم .

وتحدث د . نبيل صلاح عميد كلية الهندسة بجامعة عين شمس قائلا : ان قوة الزلزال الذي وقع كشف بشكل واضح ان هناك عيوبا في العديد من المنشآت سواء من ناحية المواد المستخدمة او في طريقة البناء ذاتها .

اضاف ان اغلب المباني لايراعى فيها الاشتراطات الخاصة بتفادي تأثيرات الزلازل سواء في ناحية التربة أو نوعية الخامات المستخدمة مثل نوعية حديد التسليح .

وذهب الى ان زيادة نسبة المباني المنهارة في الفترة القادمة مرتبط بكل منطقة ومدى قوة الزلزال بها .

واشار الى انه لايمكن تحديد رقم معين لمقياس ريختر لايمثل الزلزال عنده خطراً على المباني لان كل مبنى له خاصية مختلفة سواء من ناحية التربة وطبيعتها وكذا المواد المستخدمة في البناء والعمالة التي تقوم بالبناء ولكن هناك شروطاً عامة يجب الالتزام بها وتراعيها دول العالم .

مفصلات .. للحماية

وقال الدكتور عبدالرحمن بازرعه – استاذ الهندسة الانشائية بهندسة القاهرة ان قانون المباني الجديد وضع مجموعة اشتراطات منذ عام ٨٩ وبالتالي فهي غير مطبقة في ٩٩٪ من المباني التي اقامتها قبل ذلك .

وذهب الى ان المباني عندنا القديمة والحديثة غير معرضة للانهيار حتى درجة ٤,٥ ريختر ولكن اذا تعدت درجة الزلزال «٥ ريختر» فيكون هناك خطر على المباني وخاصة القديمة لان اغلبها تم اقامته دون الالتزام بالمواصفات الفنية .

اضاف ان الاشتراطات الجديدة للمباني ضد الزلازل تتضمن ادخال معامل الامان الزلزالي في المباني التي يزيد عدد ادوارها على سبعة ادوار عبارة عن مفصلات في اساسات المباني تتولى امتصاص ومقاومة الهزات الارضية .

المهم الالتزام

ويقول مهندس علاء الدين الفقي – مدير عام بشركة مبان : ان المرحله القادمه تتطلب ضرورة مراعاة مجموعة من الاشتراطات في البناء اهمها وجود نقاط مرنة في الابنية طبقا لاماكن حدوث الزلازل بالاضافة الى التوسع في المباني المعدنية لانها تمتاز بالقابلية في امتصاص الاهتزازات وكذا المباني الجاهزة لانها أكثر مرونه .

وفي نفس الاطار تذكر د . وفاء عامر استاذ التخطيط العمراني .. انه يجب مستقبلا مراعاة المواصفات الهندسيه والالتزام بها حتى لاتتكرر كارثة عمارة هليوبوليس وهو الامر الذي يحتاج الى الدقة في تطبيق المواصفات التي حددها القانون الحالي والتعديلات القادمة لمواجهة الزلازل .

اما المهندس محمد حسن دره خبير الاسكان فقال ان مصر لديها الان بعض الدراسات الهندسية والتصميمات التي يمكن تطبيقها على انشاءات المنازل في المرحلة القادمة لمقاومة الزلازل حتى قوة «٧» ريختر والمهم ان نلتزم بها .

ويذكر د . حنفي دعبس – نائب رئيس معهد الارصاد اننا في مصر لانلتزم بشروط الامان الزلزالي رغم اهميته ولايوجد سوى منشأة واحدة هي السد العالي طبقت هذه الشروط .

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (الاردنية)

التاريخ : ١٢ تموز ١٩٩٢

الزلزال كان اكثر تدميراً في الاحياء الشعبية

البناء من دون ترخيص واهمال الصيانة والمياه الجوفية من اسباب ازدياد الخسائر

□ القاهرة - «الحياة»:

■ عندما هز الزلزال القاهرة يوم الاثنين الماضي انهارت بنايات وتصدعت منازل وقبعت جثث ضحايا تحت الانقاض. ولم يكن تأثير الزلزال متشابهاً في كل مصر. واشارت الارقام الرسمية المعلنة الى ارتفاع اعداد القتلى والمصابين في الاحياء الشعبية التي تضم اعداداً هائلة من المساكن التي بنيت عشوائياً من دون الحصول على رخص رسمية من الجهات الحكومية المسؤولة.

وشهدت احياء باب الشعرية، الازهر، بولاق، شبرا الخيمة، الساحل، والمطرية اصابات بالغة بسبب قدم الابنية وانهيار الجدران المتهالكة على السكان.

وتساءل الكثيرون في مصر عن اسباب الخسائر العالية في تلك الاحياء على رغم ان مساكنها غير مرتفعة بدرجة تماثل الابراج السكنية المنتشرة في الاحياء الجديدة التي لم تشهد القدر نفسه من الخسائر باستثناء بناية «مصر الجديدة» التي انهارت تماماً. واثبتت تحقيقات النيابة ان صاحبها خالف الترخيص واقام سبعة طوابق اضافية من دون الحصول على موافقة بذلك.

واكد الدكتور جوزيف صدقي رئيس مرصد حلوان على ان قوة الزلزال الذي شهدته مصر الاثنين الماضي كانت ثابتة في المكان نفسه بمعنى انها لم تكن اشد تأثيراً في المناطق الشعبية، ولكن قدم المنازل وتهالكها وسوء تشييدها جعلها اكثر المناطق تأثراً.

ويقول الدكتور صدقي: ان قوة الزلزال تقاس طبقاً لمقياس ريختر الذي يقيس درجة الهزة الارضية اضافة الى تحديد مكانها. وبالنسبة للزلزال الذي تعرضت له مصر فإن قوته كانت واحدة تقريباً في القاهرة الكبرى الا ان الاحياء الشعبية كانت اكثر تأثراً نظراً لاهمال اصحاب البنايات فيها اذ اعتاد هؤلاء على عدم اجراء عمليات صيانة دورية لمنازلهم وبقاء السكان في منازلهم المتصدعة نتيجة لازمة الاسكان التي يعاني منها المجتمع المصري.

واضاف: ان مركز زلزال الاثنين الماضي كان في منطقة جبل قطران شمال شرق بحيرة قارون في محافظة الفيوم وكانت قوته حوالي ٥,٥ ريختر، على رغم ان مصر عموماً بعيدة عن حزام الزلازل الذي يشمل جنوب شرقي اسيا وخصوصاً اليابان والفيليبين وتركيا واليونان واميركا الشمالية. الا ان مركز الزلزال لا تكون الاضرار في المناطق المحيط به فقط فاثره يمتد ليشمل مساحات واسعة طبقاً لقوته وهو ما حدث في الزلزال الاخير.

وختم الدكتور صدقي حديثه بالتأكيد على ان المناطق الزراعية والريفية في مصر عموماً لم تشهد خسائر كبيرة كما هو الوضع في الاحياء والمناطق الشعبية لان منازل اهل الريف من طابق واحد وتأثير الزلزال عليها لا يكون شديداً.

ويقول الدكتور محمد محمود دسوقي الباحث في معهد الارصاد انه طبقاً لمقياس ريختر يؤدي الزلزال الى خسائر ابتداء من الدرجة الرابعة وفوق الرابعة والنصف تكون الخسائر كبيرة للانسان والجماد. والخامسة تسبب كوارث. والسادسة تؤدي لدمار شامل. والسابعة تؤدي الى اتساع رقعة التدمير. اما الثامنة فتؤدي لقتل مئات الآلاف من البشر.

واضاف: «ان جميع المنشآت في مصر وخصوصاً منطقة الآثار بالهرم والاقصر والسد العالي لم تتأثر بالزلزال».

ويقول الدكتور صبحي فريحة نائب رئيس مرصد حلوان: انه لا فرق بين المناطق الشعبية وغيرها من المناطق الجديدة اذ ضربها الزلزال بقوة واحدة في المكان نفسه. لكن تأثرت المناطق الشعبية اكثر لانها اقل قدرة على التحمل ومعظم مساكنها تم تشييده بطرق بدائية وبامكانات بسيطة.

ويضيف الدكتور فريحة: «ان الاماكن التي تزيد فيها كمية المياة الجوفية تكون اكثر تأثراً بالزلزال من غيرها من المناطق الصحراوية التي تقل فيها نسبة المياه الجوفية».

ويشير الدكتور عزالدين ابراهيم رئيس قسم الزلازل في المعهد القومي للبحوث الفلكية الى ان النشاط الذي يقوم به الانسان على سطح الارض يؤثر على هذه الزلازل مثل استطلاح الاراضي وتنمية الثروة السمكية واقامة السدود.

واضاف: «ان هناك حزاماً زلزالياً نشطاً يمتد من البحر الاحمر جنوباً ماراً بخليج السويس الى الاسكندرية والبحر المتوسط وهو ما يعزز احتمالات الزلازل في مناطق البحر الاحمر ومحافظات شمال الدلتا».

وقال الدكتور رشاد القبيص رئيس قسم الزلازل في معهد الارصاد الفلكية في معهد البحث العلمي «ان شدة الزلازل تتأثر بطبيعة التربة واستجاباتها للهزات الارضية، وذلك بسبب اختلاف طبقات القشرة الارضية من حيث درجات الحرارة ونوع الصخور والحركات التي تنشأ فيها».

واكد الدكتور محمد محمود دسوقي مدير معهد ارصاد القطامية «ان الدول المتقدمة تدرس طبيعة التربة قبل تشييد اي مبنى ولا يسمح باقامة اي مبنى قبل الحصول على



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ اكتوبر ١٩٩٢

ترخيص من مسؤولي الزلازل في هذه البلاد - مثل اليابان - الى ذلك يتم تشييد المباني في هذه الدول باسلوب يقاوم الزلازل ولايتأثر بها بدرجة كبيرة و خصوصاً اذا كانت هذه المباني مهمة».

واضاف «ان مصر تعرضت لكثير من الزلازل خلال السنوات الماضية منها زلزال الاسماعيلية عام ١٩٨٧ وفي اسوان عام ١٩٨٤ بسبب وجود السد العالي في هذه المنطقة. وفي الفيوم وقع زلزال شديد عام ١٣٠٣، وفي عام ١٩٥٥ وقع زلزال في الاسكندرية».

واكد الدكتور دسوقي «ان شدة الزلزال تختلف من مكان الى آخر حسب بعده عن مركز الضربة وطبيعتها وهي علاقة هندسية».

وعدد محافظ المنوفية المستشار فكري عبدالحميد خسائر المحافظة لـ «الحياة»: «ان المنوفية شهدت يوماً عصيباً بسبب زلزال الاثنين الماضي فقد اصيب ١٢٦ شخصاً معظمهم من الطالبات منهن ٥٦ طالبة في مدرسة شبين الكوم الثانوية التجارية و٣٠ في مدينة منوف و ٣١ مصابة في مدرسة التجارة بنات الشهداء».

واضاف: «ان هذه الاصابات وقعت بسبب تزاحم البنات على الهروب من مدارسهن ولم يكن هناك فرق بين المناطق العشوائية والشعبية و الحضرية. ووقعت معظم الاصابات في المدارس ولم تنهار منازل».

وقال اللواء مجدي البسيوني

عمليات رفع الانقاض ... مستمرة (الحياة)

مدير امن الفيوم لـ «الحياة»: «ان ٤٠ شخصاً لقوا مصرعهم في الفيوم واصيب ٢٠٠ بسبب تعرض المحافظة لهزتين متتاليتين».

وكانت معظم الوفيات في المدارس، ولم تقع حوادث في المناطق الشعبية على رغم ان الفيوم اقرب مدينة للزلزال.

اما مدير امن الغربية المستشار ماهر الجندي فقال لـ «الحياة»: «ان ١٢ طالبة لقين مصرعهن واصيبت ٢٠١ طالبة بسبب محاولتهن الهرب».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٢

١٥ الف بلاغ فى القاهرة عن التصدعات

كتب ـ عبد الهادى تمام :

اكد السيد عمر عبد الآخر محافظ القاهرة انه تم تسكين جميع من تهدمت منازلهم حتى سطح الارض منذ صباح امس .

ويجري الآن معاينة جميع البلاغات الخاصة بحالات التصدع للمنازل لمعرفة موقف هذه المنازل وخطورتها او صلاحيتها فمن تحدد المعاينة الهندسية احقيته سيتم تسليمه وحدة سكنية فورا . ومن ثبت المعاينة حاجة المنزل الى ترميم ستقوم شركات المقاولات التي تم تحديد كل شركة منها لحى من الاحياء العشرين باعمال الترميم فى نفس الوقت فى اسرع مايمكن .

واضاف المحافظ فى الاجتماع الموسع الذى شهده الدكتور ممدوح البلتاجي امين الحزب الوطني بالقاهرة وحضره نوابه ورؤساء الاحياء والهيئات والمرافق ومديرو المديريات انه سيتم تجميع الأسر المتواجدة فى مناطق متفرقة بالشوارع لرفضها البقاء فى منازلهم فى مراكز الشباب فى هذه المناطق وذلك لحين الانتهاء من عمل اللجان الهندسية وذلك خلال ٧٢ ساعة امس واضاف المحافظ ان عدد البلاغات التى وردت للاحياء وغرفة العمليات المركزية بالمحافظة بلغت حوالى ١٥ الف بلاغ لحالات التشقق والتصدع واهاب المحافظ بالمواطنين بالتحقق عند البلاغات حتى يسهل على اللجان الانتهاء من الفحص للعمل على راحة المواطنين من المتضررين الحقيقيين حتى لاياخذ غير المستحق دور المستحقين .

والجدير بالذكر انه تم تشكيل اللجان الخاصة بالفحص والتى يشارك رجال من القوات المسلحة وكليات الهندسة والتى بدأت عملها منذ امس ومن المنتظر ان يتم عملها خلال ٧٢ ساعة من امس .

تم تحديد ١٨ مركزا للشباب لاستقبال الأسر بالقاهرة التى يجرى فحص حالتها ومعاينة العقارات الخاصة بها والتى تم الابلاغ عنها ، ويجرى حاليا تجهيزها بالامكانات التى تساعد على معيشة هذه الأسر .

وصرح محمد السعيد وكيل وزارة الشئون الاجتماعية انه تم صرف اعانات تصل الى ٢٧٩ الف جنيه للمصابين الذين يصل عددهم الى ٦١٩ مصابا بالاضافة الى ١٥٠ متوفيا وكذلك الأسر التى تم نقلها لمدينة السلام .□



تكليف شركات المقاولات الكبرى بترميم مباني القاهرة

كتب ـ عبد الفتاح ابراهيم:

بناء على توجيهات الرئيس حسني مبارك وقرارات مجلس الوزراء المنفذة لهذه التوجيهات أصدر المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق قرارا بتكليف شركات المقاولات الكبرى لإجراء الترميمات والتدعيم اللازم أو الهدم وازالة مخلفات المباني التي تأثرت بالزلزال في أنحاء القاهرة الكبرى على أن تتم أعمالها تحت أشراف المحافظات وفقا للمقايسات المعتمدة من رؤساء الأحياء المختصين. وأضاف الكفراوى أنه تم توزيع الشركات على الأحياء بمناطق القاهرة الكبرى الأربع على النحو التالي: المنطقة الشمالية وتشمل حي شبرا لشركة النصر للمباني والأنشاءات وروض الفرج للمقاولون العرب والساحل للمقاولات المصرية والشرابية والزاوية للوادي الجديد للمقاولات والزيتون للأسكندرية للمقاولات.

وأضاف أن المنطقة الجنوبية : حي جنوب شركة الصعيد العامة للمقاولات، والمعادى وطرة الجيزة للمقاولات، ومصر القديمة المساهمة المصرية للمقاولات، العبد ودار السلام والبساتين، النصر للمقاولات، وحلوان شركة المساكن سابقة التجهيز والتبين و ١٥ مايو النصر للأعمال المدنية.

وأضاف أن المنطقة الغربية حي غرب شركة الجمهورية العامة للمقاولات وعابدين النيل للخرسانة المسلحة وحي وسط المحمودية العامة للمقاولات والوايلي مصر لأعمال الأسمنت المسلح والمنطقة الشرقية مصر الجديدة شركة أطلس للمقاولات ومدينة نصر القاهرة للمقاولات والمطرية العربية للمقاولات وعين شمس الدلتا للمقاولات والسلام النيل الكبارى.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٣

انذار بإعادة النظر في سياسة بناء الأبراج

عدم الالتزام بالمواصفات الهندسية وإهمال اجراءات الصيانة وراء انهيار الأبراج ! !

انتشرت ابراج الموت فى مناطق عديدة بالقاهرة والمحافظات ... والعديد من هذه المبانى الشاهقة اقيمت ... فى ظل اجراءات التلاعب التى يتبعها المخالفون ... والتى تبدا بتقديم اجراءات رسمية للحصول على تراخيص بارتفاعات محددة وفقا لما تتحمله اساسات المبانى المراد انشاؤها .. بينما تبدا اجراءات التلاعب بعد ذلك مما دعا المسئولين الى اعادة النظر فى سياسية بناء الابراج التى اصبحت تهدد حياة عشرات الالاف من المواطنين خاصة بعد الحريق الذى شب فى عمارة المعادى منذ حوالى عام ـ تقريبا ـ وادى الى وفاة بعض المواطنين ..



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ اكتوبر ١٩٩٢

□ المخالفون يحصلون على تراخيص رسمية ويبدأون في ممارسة إجراءات التلاعب بعيدا عن أعين المسئولين ! !

وجاء زلزال يوم الاثنين الماضي ليكون بمثابة انذار اخير بضرورة اعادة النظر في سياسة بناء الابراج

يقول الدكتور محمد حامد خورشيد استاذ الانشاءات بجامعة عين شمس : ان عدم الالتزام باتباع المواصفات الهندسية والفنية السليمة الى جانب القصور في اتمام عمليات الصيانة ومتابعة الاجزاء المتهالكة يؤدي الى انهيار المنازل وتصدعها عند حدوث اية اهتزازات .

ويشير الى ان الزلازل والاهتزازات التي تتعرض لها مصر هي بالفعل تنتمي الى الدرجة الثالثة والتي تتراوح الى مابين ٥ و ٦ درجات بمقياس ريختر وهي لاتشكل اية خطورة على المنشات للزلازل او الاهتزازات لان مصر ليست بلدا زلزاليا وان اتمام هذه العمليات مكلفة جدا بينما يؤخذ في الاعتبار سرعة الرياح فقط .

ويثير الدكتور خورشيد نقطة هامة بقوله : ان اللجوء الى رسو

العطاءات على صغار المهندسين الاستشارين يشكل خطورة كبيرة حيث ان انخفاض التكلفة تكون ضريبتها الاسراع في سقوط المباني والابراج لان خبرة صغار المهندسين في مجال الاستشارات ضئيلة جدا ولاتكفي كعامل يتم الاعتماد عليه في اتمام عمليات الانشاء .

وحول استخدام اسفل المباني والمنشات بالخارج يقول الدكتور خورشيد : ان اللجوء الى استخدام البابات الحديدية كنمط لايصلح تطبيقه في مصر حيث ان فائدة ذلك هي الوقاية من الهبوط عن مستوى الارض بينما اذا اخذ في الاعتبار استخدام بابات لمواجهة الزلازل فان

ذلك يتطلب بالضرورة وضع بابات طولية وعرضية وهو امر غير معقول هندسيا ويؤدي الى تكلفة كبيرة جدا تصل الى ٣٠ ٪ كزيادة في التكلفة وتكرار ذلك ٣ مرات سينفد امكانات مالية تكفي بناء ٣ منشات اخرى .

ولايمكن القول بان عمر العمارة دليل قاطع على سلامتها وان الامر يقتصر على مدى تحملها للارتفاعات حيث يقوم المخالفون بطرق غير شرعية بتقديم الرسوم الاصلية للمباني ويتم التلاعب بعد اعتماد عدد محدد من الادوات ثم يقع المسئولون في المحظور حيث يفاجأ كل منهم بعدد من الادوار يتم بناؤه دون الاخذ في الاعتبار عدم تحمل المباني للارتفاعات التي لم يتم الترخيص بها ويصبح الرضا بالواقع امرا حتميا لامفر منه .

ويتم وفقا للقانون لبناء الابراج والمنشات المرتفعة الحصول على ترخيص بارتفاعات معينة يتم بناء عليها وضع اساسات تقديرية وهياكل انشائية قادرة على تحمل ارتفاعات محددة وفقا للترخيص ... ويحصل المخالفون على تراخيص بالتعلية ثم تحرر لهم محاضر مخالفة تتراوح قيمتها بين جنيه الى ١٠ جنيهات وفقا للقانون رقم ٣٠ لعام ١٩٨١ ثم يتم بعدها تسليم الوحدات لاصحابها وتصعب عمليات الازلة بعد ذلك ..

وتحظر اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمراني رقم ٣ لعام ١٩٨٣ تجاوزات ارتفاعات المباني السكنية من ٣٠ مترا او عشرة طوابق وتتضمن المادة ٨١ من اللائحة عددا من الشروط التي تسرى على المدن والقرى التي لم

يتم اعتماد التخطيط العام والتفصيلي لها اذ يشترط فيما يقام من الابنية الا يزيد الارتفاع الكلي لمواجهة البناء المقام على حد الطريق على مثل وربع مثل البعد بين حدين

وبشروط الا الايزيد ارتفاع الواجهة على ٣٠ مترا .

وكما يقول خبراء الاسكان والاستشاريون فان القانون لايمثل رادعا للمخالفين وان احتوى على



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ اكتوبر ١٩٩٢

ثغرات تسمح بتجاوز الارتفاعات مثل قانون التصالح رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ المعدل برقم ٨٣ لعام ١٩٨٤ المعدل برقم ٩٩ لسنة ١٩٨٦ وينص فيه على انه اذا كانت قيمة البنيان

لاتتعدى ١٠ الاف جنيه يعفى صاحبها من غرامة التصالح بينما يدفع صاحب العقار ١٠ ٪ من قيمة البناية اذا بلغ سعرها مابين ١٠ الى ٢٠ الف جنيه ويدفع ٢٥ ٪ اذا

تراوحت قيمة البناية مابين ٢٠ الى ٥٠ الف جنيه تخصص لتمويل وحدات اقتصادية لمحدودى الدخل .

ولقد اشترط قانون الاسكان كما

يقول الدكتور حامد خورشيد الا يزيد الضغط الداخلى فى الادوار التى تبدا من العاشر على الضغط الداخلى فى الممرات وبئر السلم والزيادة درجتين على الاقل تحسب باجهزة هندسية دقيقة وحنفيات اطفاء لكل طابق ، واختبار الحنفيات بين الحين والاخر وعدم استعمال الغازات فى الاضاءة بالادوار العليا حتى لاتكون مصدرا لزيادة الاشتعال واذا كان لابد من استخدامه فمن الضرورى ان تكون المواسير خارج الماسورة وضرورة توافر مصادر مياه تعطى ضغط لايقل عن ٨٥ رطلا ويجب ان يتحمل البناء درجة حرارة لاتقل عن ١٤٠ درجة لمدة ساعتين ولايعكس عرض الشارع عن ثلثى ارتفاع العمارة .

اما المهندس جميل مسعد خبير ادارة المشروعات فيؤكد ان المعايير الحالية لتحديد المهندس الاستشارى واعطائه هذا اللقب غير محددة حيث صدرت قرارات محافظتى القاهرة والجيزة تضمنت الحصول على تخصص ميكانيكا تربة او اساسات معتمدة من النقابة ومقيدة بسجل نقابة المهندسين ولم توضع هذه اللائحة فى حيز التنفيذ وتصبح النتيجة دخول مجموعة من المهندسين الاستشاريين غير ذوى الخبرة وتكون النتيجة هى انهيار المبانى وتعرضها للسقوط عند حدوث اية اهتزازات ارضية او زلازل .

الدكتور حليم حسين استشارى هندسى يؤكد ان ظاهرة انهيارات العمارات الحديثة ، رغم ان الزلزال قد يكون سببا رئيسيا فيها الا ان اسبابها تعود الى اخطاء فى التصميمات الانشائية بسبب قصور فى دراسات درجة تحمل التربة او الخطا فى حساب الاساسات او الهياكل او الاسقف ثم سوء التنفيذ من جانب المقاولين او مخالفة الرسومات او المواصفات بهدف زيادة الربحية .

أرقام الدمار

بلغت حالات الانهيار الكامل للمنازل فى قرية غمازة الكبرى مركز الصف ١٤٥ منزلا ووصلت حالات التصدع بها الى ٤١٨ حالة و١٠ مدارس تصدعت وتحتاج الى ترميم فورى فى حين بلغت حالات الانهيار الكامل فى مركز الصف ٤٧٠ منزلا والتصدعات ٥٠٨ حالات و١٦ حالة وفاة و٥٣ اصابة .. اما فى مركز اطفيح فقد وصلت حالات الوفاة الى ١٢ حالة و٤٢ اصابة ووصلت بلاغات الاهالى عن المساكن المنهارة والمتصدعة الى ١٨٠٠ بلاغ .

..ويقولون.. أن الأسمنت برئ!!

الاسمنت.. المتهم الاول فى حوادث انهيارات المساكن القديمة والحديثة، سواء كان نتيجة زلزال او قلة ضمير او سوء صنع .

الاسمنت متهم بانه مغشوش، فاقد الصلاحية والخواص.. السؤال : هل هو بالفعل المسئول الاول عن حالات الانهيارات ؟!

تحقيق :
احمد غريب

يؤكد المهندس مصطفى الرفاعى نائب رئيس الشركة القابضة للاسمنت ومواد البناء ان الاسمنت المصرى برىء من اية تصدعات او انهيارات ويجب البحث عن اسباب اخرى مثل عمل الخرسانة المسلحة ونسب الرمل والزلط وعمليات التصميم الهندسى، خاصة وان الرمل والزلط يشترط فيهما مواصفات خاصة لصنع الخرسانة المسلحة .

وقال ان الاسمنت المصرى برىء من تساقط عمارة مصر الجديدة، ويتوقع ان يكون خزان المياه الذى كان ممتلئا فوق العمارة، ومخالفات فى التراخيص ومكونات الخرسانة المسلحة وراء الانهيار.. واشار الى ان شركات الاسمنت بمصر ٦ وطنية وواحدة استثمارية مشهود لهم عالميا بجودة خاماتها .

تحليل مستمر

واضاف المهندس مصطفى الرفاعى ان الاسمنت يمر خلال انتاجه بعدة مراحل تبدأ من الحجر الجيرى ٩٠٪ منه تضاف الى ١٠٪ من الطفلة وتدخل فى افران ذات درجة حرارة عالية تنتج مادة الكلينكر وهى المادة الخام للاسمنت ثم تطحن هذه المادة ٩٥٪ منها مع ٥٪ جبس بجانب نسب اخرى من المواد الكيماوية بدرجة نعومة كبيرة لانتاج الاسمنت.. وخلال كل مرحلة من هذه المراحل يتم تحليل هذه الخامات والتأكد من مطابقتها للمواصفات.. خاصة ان كل شركة مزودة باجهزة تحليل عالية المستوى وان العينات التى يتم تحليلها تؤخذ يوميا وكل ثلاثة أيام و٧ أيام من تاريخ الانتاج .

الاسمنت والتخزين

وقال ان الاسمت سلعة غير قابلة للتخزين ومدة تخزينه لاتتعدى ٤ اسابيع من انتاجه مع الالتزام بشروط خاصة عند التخزين منها وضع فلنكات خشب فى مكان التخزين الذى يتطلب ان يكون جافا وبعيدا عن الرطوبة وتكون الشكاير الحاوية للاسمنت من عدة طبقات وعازلة للرطوبة وليس بها عيوبا.. وعند حدوث اى تحجرات فى الشكاير اثناء التخزين لابد من استبعادها فورا .

الغاء الصوامع

وقال عن الصوامع التى كانت تقام فى الموانىء لاستقبال الاسمنت السائب وغالبا مايصله رطوبة ان هذه الصوامع تم إلغاؤها منذ عامين بعد منع استيراد الاسمنت من الخارج.. واخيرا سمح باستيراد الاسمنت الا ان هذه الصوامع لم تعمل لان الاسمنت المستورد معبأ من شكاير .

الاسمنت المغشوش

وقال عما ظهر من كميات من الاسمنت المغشوش اثناء بناء مدرسة بسوهاج من انتاج مصنع اسيوط ان الشركة القابضة للاسمنت شكلت لجنة من خبرائها ومهندسى شركة الكراكات ووزارة الاسكان وتم اخذ عينات للاسمنت الموجود بالمدرسة فكانت مطابقة للمواصفات.. وان الاسمنت الذى قيل انه مغشوشا اخذت منه عينات من ٢٣٠ شيكارة كانت بالمدرسة ولم نعرف طريقة تحليلها خاصة ان هذه الكميات كانت معرضة للرطوبة والمياه داخل المدرسة.

الالتزام بالمواصفات

وقال المهندس حلمى ابو العطا مستشار وزارة الاسكان للتشييد ان الاسمنت المصرى له صفات عالمية معروفة ولايمكن لاية شركة انتاج وتسويق اسمنت معيب ولكن انهيارات العمارات سببها عدم اتباع اصول البناء .. وإذا التزم راغبو البناء



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ اكتوبر ١٩٩٢

والمهندسون بالمواصفات البنائية التى وضعتها وزارة الاسكان عند الشروع فى التصميم والتنفيذ والالتزام بالتراخيص فان المبانى ستكون قوية وسليمة وتتحمل الزلازل وغيرها .

وقال ان المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير والاسكان اصدر الكود المصرى للمواصفات المصرية فى المبانى وهى تغطى جميع اجراءات الامان وتحمى المبنى مهما تعرض لهزات او كوارث.. غير ان فقد الضمير والتسيب فى عمليات البناء هو وراء كل هذه الكوارث .

ويضيف المحاسب حامد شافعى وكيل وزارة الاسكان لمواد البناء ان الاسمنت المصرى له مواصفات عالمية وشهد له الخبراء الاجانب فى تصنيع الاسمنت.فقد خواصه يأتى بعد بيعه من الشركة عند تخزينه لدى التاجر او المستهلك بطريقة غير سليمة وان اى مهندس حتى ولو كان حديثا يعرف بالنظر اذا كانت هذا الاسمنت سليما او معيبا .

واضاف المهندس سمير نجار وكيل وزارة الاسكان بديوان عام الوزارة ان اى بناء يستخرج له تراخيص بناء يحدد نوعيته سواء كان متوسطا او متميزا او اقتصاديا وعدد ادواره والمهندس المشرف وكميات مواد البناء المستخدمة وانواعها.. وحدوث انهيارات فى المساكن بشكل عام يرجع الى عدة اسباب منها عدم الصيانة المستمرة للمبنى مع المخالفة لشروط البناء والتراخيص بالارتفاع عما هو مسموح به علما بان الاساسات التى تقام لمثل هذه المبانى غير قادرة على تحمل الطوابق الزائدة.. وان قانون تنظيم البناء الجديد الذى اعدته الوزارة واصدره مجلس الشعب قادر على منع هذه المخالفات لو تم تطبيقه عن طريق المحليات .

المصدر : الأخبار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ اكتوبر ١٩٩٢

½ كلمة

حضرت مع الفنان مصطفى حسين عدة زلازل فى المكسيك بعضها بنفس قوة زلزال القاهرة ، وكان الزلزال يسفر عن مجرد كسر لزجاج النوافذ ، الامر الذى يؤكد ان الذى احدث تلفيات زلزال القاهرة هم مهندسو تراخيص البناء فى مصر المحروسة .

أحمد رجب



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٢



في علاج المأساة ..:

أذهلهم.. أداء الدولة..؟!

«الغش السياسي..».. بعد المباني..!!

بقلم: محفوظ الأنصارى

يبدو أن « الدماغ ..!! » المصرى قد أصابه شيء.. أصابه مكروه ..!! ليس بسبب الزلزال وبعده ..

ولكن المؤكد .. أنه سابق للزلزال.: الخلل موجود، وظاهر .. غير أن الحدث ضاعف من خطورته ، والأضواء زادته وضوحا وبروزا .

فالذى لاشك فيه .

- أن استجابة الدولة ، لمواجهة الحدث ، كانت فورية ومباشرة .

- والاجراءات والعلاجات ، التى تفرضها حالة الطوارىء لم يكن فيها أى تردد أو تقاعس .

- وإعلان الدولة عن التزامها الكامل ، وتحملها ، مسئولية الناس جميعا ، دون انتظار لعون خارجى أو تكافل ومساعدة داخلية .

جاء على لسان رئيس الدولة .. مؤكدا أن رعاية المضارين ، وإسكانهم ، وصحتهم ، وتعويضهم فى عنق الدولة ، وهو بنفسه ملتزم بذلك ، ساهر على تنفيذه .

وهو فى هذا الالتزام وهذه المسئولية يعلن أن كل شيء موجود ، وتم

البقية ص ٣

في علاج المأساة ..:

أذهلهم..أداء الدولة..؟! «الغش السياسي..»..بعد المباني..!!

بقية المنشور ص ١

تدبيره .. ولا تراجع ، ولا نكوص ، بحجة عدم توافر الامكانات .. لم يكن التزام مبارك ، مجرد تصريحات صحفية ، أو مجرد نوايا صادقة ، سيبحث الرئيس بعد ذلك ، في المستقبل القريب أو البعيد وسائل وأدوات تنفيذها .

إنما كان الالتزام قرارات وتكليفات وتعليمات واجبة الاداء والتطبيق وعلى الفور .

● وتشكلت غرفة العمليات .

● وتشكلت اللجان .

● وتوزعت الاختصاصات والمهام .

● وبدأ التنفيذ .

وأنا على يقين وقناعة .. أن هذه الاستجابة المتجاوبة في اللحظة ، مع الحدث وضخامته .. قد أذهلت البعض قد فاجأتهم ، وأصابتهم بالاحباط والدهشة .

أظن هذا البعض .. تصورها فرصة ذهبية سانحة ، لتصفية الحسابات ، وإثارة الذعر والفوضى.. وتهييج «عالم».. من البشر «الغلابة..» وهم في حالة ضعف .. وهم في عز الحاجة لمن يضمد جراحهم.. ولمن يهدىء النفوس المذعورة والثائرة .

هؤلاء الذين فقدوا الام أو الأبن أو الأب أو الأخت أو الزوج أو الزوجة .

هذا العالم «الحزين ..» والتعيس الذى فقد منزله ، أوذراعه ، أوأصيب أصابة كبيرة أوخفيفة ، لكنه عاش المأساة ، عاش «تراجيديا الحدث..» ، الذى وجد نفسه فيه بين الحياة والموت .

●●●●●

تصور البعض ، من تجار السياسة ، وسماسرة الموت .

تصور هذا البعض من «الغشاشين..» الذين «يغشّون الدين..» ، كما «يغشّون الفكر..» ، «ويغشّون الوطنية..» ، والولاء والحب .

مثلهم ـ مثل «غشّاش..» البناء ، والأسمنت والتسليح والتصاريح .

هؤلاء من المحترفين الحزبيين والسياسيين تصوروها فرصة ، «يلهبون..» بها ظهر الحكومة والدولة .. مثلما «يلهبون..!!» نفوس الناس وعواطفهم وعقولهم .. فأخذوا يشككون في كل

عمل ، ويهاجمون كل إجراء ، ويطعنون في سلامة هذه التعبئة الكاملة والضخمة للدولة وإمكاناتها ، من أجل محاصرة آثار الأزمة ، ومن أجل علاجها .. ومن أجل اتخاذ كل الوسائل والاجراءات الوقائية اللازمة في المستقبل .

ولقد ضاعف من هذا الهجوم الشرس غير الانساني ، وغير الديني ، والفاقد لكل حس وكل ضمير .. استجابة الدولة وتحركها الواسع والشامل ، بلاتردد ، وبلاحساب لتكلفة أو انفاق .

إنما الحساب الوحيد .. هو حساب الناس .. أمنهم .. راحتهم .. غسل ما علق بنفوسهم وأرواحهم من قنوط ومن كرب ..

لا بالكلمات فقط.. ولكن بالعمل .. الميداني .. والحقيقي .

نحن هنا لانريد أن نقول ، ليس بالإمكان أبدع مما كان .. ولانريد القول بأن الدولة فعلت كل شيء ، وعالجت كل الآثار ، وانتهى الأمر .

نحن لانريد أن ندعي .. القول بأن التنفيذ الذي أعقب الارادة السياسية اليقظة ، والقرار السليم الحي الذي اتخذه مبارك وحكومته مع اللحظة الأولى للكارثة ، قد تم على ما يرام .

أو أن التطبيق ، كان على نفس مستوى القرار أداء ، وإخلاصا ودقة .

إذا قلنا ذلك .. أوتصورنا ذلك .. نكون من الواهمين .. بل ونكون من «الكاذبين .. » .

ولسنا من أهل الوهم .. ولامن دعاة الكذب .

- نحن نعرف جيدا .. فوق أي أرض نحن .
- ومع أي ناس نتعامل.
- وبأي إدارة ، ونوعية من الموظفين ، نؤدي ونمارس ونطبق .

● لاوهم لدينا في أن نفس البيروقراطية المصرية التي شاركت في إفساد حياتنا ، وغش مبانينا ، وتشويه وتقبيح ، مدننا وعاصمتنا .

هذه البيروقراطية ، التي تولت بكفاءة ، مسئولية تعذيب المواطنين ، وهي منهم ، وبالتناوب .

هذه البيروقراطية ، المطلوب منها أن تتولى عملية إعادة البناء ، وإعادة التوطين والتسكين .. وتوزيع المساعدات والمأكولات وأدوات الإيواء ومتطلباته على المضارين .

هل بعد هذا يتصور أحد ، أنه في يوم وليلة ، سيتغير البشر ، سيتغير الناس ، فيتحولون إلى النبل والفضيلة ، وبراعة الأداء ودقته وسرعته ..؟!

- لابديل عن استخدام نفس الموظفين ، ونفس الجهاز الاداري البيروقراطي .
- ولاشك أن الأزمة أو المأساة أو الكارثة ، ستغير نفوس وأداء البعض منهم ، وتهز ضمائرهم .

لكنهم بالتأكيد .. ليسوا جميعا قد تغيروا ..

وليسوا جميعا قد تحسن أداؤهم .

بالتأكيد كذلك ، أن التغيير قد أصابهم بدرجات متفاوتة .

البعض راعى الله وضميره .

والبعض قد يجدها فرصة مناسبة ، لمواصلة مسيرته مع الحرام .

● ● ● ● ●

● إذا كنا من هؤلاء الواهمين ، الذين تصوروا تحول الناس من الرذيلة إلى الفضيلة مع حادث أو مأساة .

كان الأولى بنا .. والأولى بالمجتمع أن يلحظ هذا التحول ويشاهده «ويحسه» ويلمسه في تجمعات الصفوة .. عند النقابات المهنية والأحزاب

السياسية .

وكما نرى جميعا .. نشاهد نفس الأمراض ، بل مضاعفاتها .. «انتهازية سياسية ..» .. جمود عن العمل والحركة .. شماتة .. إثارة وتهييج .. أصوات عالية لايصاحبها عمل أو مشاركة .

كنت أظن – وهذا وهم كبير –.. أن المآسى والمحن والكوارث الكبرى ، التى تصيب الأمم والشعوب ، تغسل النفوس وتطهرها .. تنسى الحسابات القديمة ، وثأرها .. تؤجل المنافسات والصراعات ، ليتحول الوطن إلى نسيج واحد ، وتنصهر فى بوتقته .. ومن خلال محنته ، كل التيارات ، والقوى والأحزاب .. تنصهر وتتفاعل وتتكامل ، قدرات الدولة مع عطاء الأفراد والجماعات .. من أجل تخفيف الضرر .. وتقليل عمر المعاناة .. والأنتقال السريع إلى حالة جديدة .. حالة صحية تتجاوز الكارثة مستفيدة بتجاربها وعبرها .. وتبنى مستقبلا واضعا فى حسابه وتخطيطه ، أخطاء الماضى القريب ، والتى كشفتها «الكربة ..» .

● ● ● ● ●

● لاوهم عندنا .. فى أن العلاج يحتاج إلى وقت .. ووقت ليس بالقصير ، ليس بسبب التقصير .. ولكن بسبب الضرورة والنضج الواعى ، بأن البناء يحتاج إلى عملية حمل ، والحمل يحتاج إلى ميلاد طبيعى ، وإلاجاء الوليد مشوها ناقص التخليق والتكوين .. وبالتالى يكون قصير العمر.. هشا ، يتداعى أمام أى طارىء .

● لاوهم عندنا ، فيما يتعلق بأن تصور الأداء سيتواجد .. وربما تواجد بالفعل .. فنحن بلد النيل واهب الحياة .. بلد الأرض المنبسطة الخالية من التعاريج والوعورة .. بلد الوادى الامن الذى لايعرف البراكين ، أو الصواعق أو الأعاصير ، أو السيول .. أو الفيضانات منذ أن سيطرنا على النيل وروضناه .

ولهذا ما حدث طارىء .. لم نتعود عليه .. ولهذا .. افتراض أو توقع الاتقان والألتزام الكامل فى كل شىء ، حرام ، واعتداء على الحقيقة والواقع .

● ● ● ● ●

● لاوهم عندنا أيضا .. بالنسبة لسلوك الناس .. ناس مصر الطيبون.. فبقدر ما شاهدنا ولمسنا .. وسنلمس اليوم وغدا ممارسات نبيلة متجردة ، حافزها الأيمان العميق والضمير الحى ، ولوجه الله دون انتظار لعطاء أو جزاء ..

بنفس القدر .. نشاهد ونتابع من يستغلون الموقف .. ليس فقط من أهل «الأدارة ..» أو البيروقراطية .. أومن أهل الأستغلال والثراء غير المشروع .

ولكن وأيضا .. من ناسنا «الغلابة الطيبين» .

نجد من يحاولون انتهاز الفرص للحصول على منزل جديد .. فى زحمة المأساة .. و«هوجة..» التوزيع والكرم..!!

نجد من يحاولون هدم منازلهم حتى وإن لم يصبها ضرر للتخلص من السكان وإيجاراتهم الصغيرة أملا فى «برج..» أوعمارة .. لابد وأنه سيبنيها «حرام» مادام قد بدأ بالحرام..!!

نجد المندمسين والأفاقين ، والمهيجين والمتحمسين أكثرهم من غيرهم .. وبدون وجه حق .. وهم أصلا ليسوا من المضارين .. وليسوا من المستحقين ..

كيف نفرز هذا كله .. كيف نراقبه ..؟!

كيف نضمن حسن الأداء .. كيف نضمن حتى الحد الأدنى من الذمة والعمل ..؟!

كيف نضع الضمانات والضوابط الأساسية واللازمة للحصر .. وللتوزيع .. والحل ..؟!

دون أن نعطى من لايستحق .. ونترك المضار المستحق ..؟!

ودون أن نمكن لصوص البيروقراطية من المتاجرة بحياة الناس وعذاباتهم وفى نفس الوقت نجبرهم على العمل وعلى الأداء ..؟!

- هل يمكن أن يتحقق هذا .. دون تضافر جهود الجميع بعيدا عن الحزبية والمتاجرة السياسية ..؟!

- هل يمكن أن يتحقق هذا دون العمل التطوعى الذى يجب أن تنزل فيه الجماهير المسيسة والمنضبطة إلى الشارع ، تبحث وتشرف وتساعد ثم تراقب .. وقد وضعت نفسها فى خدمة الدولة وأجهزتها .. مؤدية عملين متناقضين وفى نفس الوقت :-

- المشاركة فى التنفيذ .
- والقيام بالمراقبة الشعبية .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ اكتوبر ١٩٩٢

. هل يمكن أن يتحقق هذا دون أن ندعو المتضررين للصبر ، وتقدير الوضع والحالة ، وأن المسألة فى حاجة إلى وقت .. بشرط أن تكفل لهم الحد الأدنى من الأعاشة والأمان ..؟

أظن أن هذا الكلام الصريح .. كلام المصارحة مع النفس .. ومع الواقع .. ومع الحقائق .. ضرورى ولازم ، قبل أن يضل البعض أو يزداد ضلالهم .

المؤكد أن البعض يحاول أن يركب موجات ليست له ، وليس هو منها .. ويكتب وكأنه فوق الجميع .

هذا البعض الذى خرج من رحم الحكومة وصحفها .

ولم يكتب عمره إلا فى هذه الصحف الحكومية ومازال .

هذا النفر .. يحاول من يوم لآخر أن يقدم نفسه خارجا على كل شيء .. على الحكومة وصحف الحكومة .. وكتاب الحكومة .

مرتديا كل يوم ثوبا جديدا .. وفكرا جديدا ، وتوجها جديدا .. وفى هذه الأزمة أراه راكبا موجة خطرة .. بينما «الرضاعة ..» .. «حكومية ..» «ولحم الأكتاف حكومى ..» .

وبالتالى لامجال .. لركوب الموجة الخطأ فى الوقت الخطأ .. ولهذا حديث اخر .

محفوظ الأنصارى



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٨ ابريل ١٩٩٢

ماذا يجرى فى أحياء القاهرة؟!

بلاغات بالجملة عن تصدع الحارات القديمة بحى جنوب

بدأ امس سلاح المهندسين التابع للقوات المسلحة فى معاينة الشقق وتحقيق بلاغات المواطنين فى احياء القاهرة المختلفة، سيتم الانتهاء من تحقيق جميع البلاغات خلال ٧٢ ساعة .

تم تشكيل لجان مشتركة من مهندسى حى مصر الجديدة وضباط القوات المسلحة، تتسلم كل لجنة نحو ١٠٠ بلاغ يوميا للفحص ثم عرض نتيجة التحقيق فى نفس اليوم لاخطار رئاسة الحى وغرفة عمليات المحافظة .

فى حى غرب القاهرة يقول لواء محمد صفوت عبدالله رئيس الحى انه تم تشكيل ٤ لجان بالحى بالتعاون مع سلاح المهندسين بالقوات المسلحة، تم توزيع البلاغات فى الاجتماع الذى عقد لهذا الغرض امس .

وقال ان الحى تلقى نحو ١٥٠٠ بلاغ حتى الان، بعضها من مواطنين يريدون الاطمئنان على سلامة منازلهم .

تتم معاينة المبنى فى حضور المواطن نفسه حتى يرشد الى حجم الضرر ويعرف النتيجة فورا وتم حتى امس تسكين ٣٢١ اسرة فى مدينة السلام وجارى تسكين عدد مماثل فى الدويقة وقال انه سيتم ايواء المواطنين الذين يشكون من تصدع منازلهم فى مخيمات تقام فى مراكز الشباب حتى يتم الانتهاء من معاينة منازلهم .

وقال انه سيتم صرف شقة للاسرة المتضررة اذا ثبت وجود انهيارات عاجلة او تصدع فى المبنى يعرضه للانهيار.. اما فى حالة المنازل التى يشكو اصحابها من التشققات البسيطة التى يمكن معالجتها يتم ترميمها على حساب كل من المستأجر والمالك وفقا للقانون.. وتم تحديد شركة مقاولات كبرى فى كل حى للقيام بهذا العمل وقال ان المنازل التى يثبت تصدعها او تهدمت يتم ازالتها على نفقة المالك .

اسكان ٤٠ اسرة من حى عابدين

وفى حى عابدين يقول محمد شلبى سكرتير عام الحى انه تم حتى امس تسليم ٣٢٠ شقة لاسر ثبت احقيتهم لها بعد تهدم منازلهم بسبب الزلزال وجارى اسكان نحو ٤٠ اسرة اخرى اليوم بالمناطق السكنية الجديدة وقال انه جارى معاينة ١٩٠ بلاغا اخرى .

وأوضح ان غالبية المواطنين يقومون بالابلاغ أكثر من مرة مما يعوق عمل مسئولي الحى ويساهم فى مضاعفة حجم العمل ..

وقال ان الزحام امام رئاسة الحى بسبب اعتراض المواطنين على قرار اللجنة بالتنكيس والترميم او لمواطنين يريدون الترميم وليس الهدم واضاف ان ١٢ مهندسا بالحى لايكفى عددهم لمعاينة حجم هذه الطلبات .

وأوضح ان قرارات الازالة او الترميم التى سبق ان قررها الحى لايتم التعرض لها واسكان مواطنيها الا اذا ترتب عليها اوضاع جديدة بعد الزلزال من خلال بلاغات المواطنين حيث يتم اسكان مواطنيها فورا او الزام الملاك بالترميم وفقا للقانون وقال انه لم يعد هناك بلاغات تهدم عقارات جديدة وان كل البلاغات عن تصدعات بعد الزلزال .

وفى حى جنوب تظهر بوضوح اوجاع القاهرة حيث تمثل القاهرة القديمة اكثر من ٩٠٪ من منازل هذه المنطقة ويقع فيها غالبية المناطق الشعبية وتضم المذبح وزينهم وقلعة الكبش وتل العقارب ومجلس الامة والحنفى والناصرية وبركة الفيل .

وأمام قسم السيدة زينب استوقف عربة الجمهورية حشد كبير من المواطنين الذين ابلغوا بمحاضر شرطية عن تصدع منازلهم القديمة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ اكتوبر ١٩٩٢

مهندسو القوات المسلحة بدأوا العمل

مشاكل المالك والمستأجر تصاعدت مع الزلزال

فحص ١٠٠ بلاغ.. يومياً

تحقيق
جلال راشد
هانى صالح

بدون تحقيق من رئاسة الحى ويقول العقيد احمد صلاح حسن نائب المأمور ان غالبية المنازل التى تهدمت اثناء الزلزال حصل اصحابها على شقق فى مدينة السلام حيث تم تحرير المحاضر اللازمة واخطار رئاسة الحى بها .

وقال ان قسم السيدة زينب يتلقى يوميا نحو ٢٠٠ بلاغ ويتم ابلاغها يوميا الى رئاسة حى الجنوب لاتخاذ اللازم نحو اجراء المعاينة وان غالبية هذه البلاغات للاطمئنان على سلامة المنازل وليست لمنازل تهدمت ويؤكد ان المنازل التى تم اخلاؤها بالفعل حصل اصحابها على خطابات اسكان .

ويقول الرائد محمد سليم ان عدد المنازل المتهدمة بسبب الزلزال بلغ ٧٢ منزلا وحصل اصحابها على شقق فى مدينة السلام من خلال رئاسة حى جنوب القاهرة .

محاضر بالجملة ولم يسأل احد !!

ويقول اشرف على محمد مقيم بحارة التونى المتفرعة من حارة الطباخين ان المنزل تهدم بسبب الزلزال وتم تحرير محضر ولم يسأل احد من مهندسى الحى رغم تحرير المحضر رقم ١٤٠ح السيدة تحت رقم ١٥ وتقول هاجر محمد مستأجرة بالعقار رقم ١٠ حارة جودة فى بركة الفزلان ان منزلها تهدم مع الزلزال وتم تحرير محضر وحضر مهندس من الحى ولم تحصل على مسكن وتقيم حاليا فى خيمة بنفس الشارع .

وتقول نعمات محمد مقيمة فى ١٦ درب القمح وتقيم فى الشارع انها لم تحصل على شقة حتى الان .

وتقول كريمة محمد احمد مقيمة بشارع زين العابدين ان مهندسى الحى عاينوا وثبت عدم صلاحية المسكن للاقامة ولم تتسلم شقة وتقول سيدة مصطفى مقيمة فى شارع السد البرانى ان منزلها تهدم مع العفش ولم يسأل عنها الحى رغم تحرير المحضر فى قسم السيدة .

ويقول حمودة حسن عامر المقيم فى ١٠ درب البهلوان ان ٨ منازل كاملة بالشارع اصابها تشققات ومعرضة للسقوط بسبب الزلزال ورغم تحرير المحاضر لم يسأل عنهم احد .

ويقول عمر محمود عمر بحارة فخر الدين بالسيدة ان البيت تهدم وتمت معاينة من قبل الحى ولم يتسلم شقة حتى الان .

وتقول ثريا على عبدالعال المقيم فى ٣٠ شارع نفعى بالسيدة زينب ان البيت تهدم وتم تحرير محاضر وقامت رئاسة الحى بتسليم شقتين فقط لبعض المستأجرين ولم يحصل باقى المستأجرين على شقق لانهم لم يكونوا متواجدين بالمنزل اثناء المعاينة .

ويقول السيد فتحى عبدالغنى المقيم فى ٩ حارة عطا متفرع من حارة

المأذون انه حرر بلاغا فى الحى والقسم ولم يتم المعاينة .

ويقول محمد عبدالمحسن المقيم فى ٢٤ شارع نفعى ان قرار لجنة المعاينة ازالة الدور الاخير بسبب التصدعات وحصل صاحب المنزل على قرار بازالة البيت بعد الزلزال ويريد اخلاء المنزل والمستأجرون يرفضون !!

ونفس المشكلة تعرضها سامية عبدالغفار المقيمة فى ١٩ حارة الغزلان بالسيدة زينب حيث يريد المستأجرون الترميم ويرفض صاحب المنزل وتريد قرار من الحى حتى يفصل بين اصرار صاحب العقار وطلب السكان البقاء والترميم .

وتوجهنا الى رئاسة حى جنوب القاهرة ولم نجد سكرتير الحى الذى كان مشغولا فى اجتماع مع محافظ القاهرة ويقول عبدالحكيم الاجدر مدير مكتبه ان بلاغات المواطنين فى هذه المنطقة تفوق طاقتنا ويطالب شياخات الاحياء بالتعاون مع المواطنين حتى يتفرغ الحى لدراسة البلاغات وتنفيذها .

ويقول محمد ابو الحسن مستأجر بالعقار رقم ٢١٨ شارع الترعة البولاقية انه حرر المحضر رقم ١١٣ فى قسم شبرا ولم يتقدم احد من الحى للمعاينة واتخاذ الاجراء .

حى السيدة زينب حى اثرى وقديم بالاضافة الى انه من الاحياء التجارية الكبيرة.. استغل اصحاب المنازل القديمة فى الكثير من شوارع السيدة زينب وخاصة الشوارع المتفرعة من شارع زين العابدين وقوع حادثة الزلزال الاثنين الماضى فى الخلاص من السكان القاطنين فى هذه الشقق من اجل ازالة منازلهم واقامة الابراج الكبيرة عليها وبيعها باسعار مرتفعة..



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ أكتوبر ١٩٩٢

طالب السكان بلجان معاينة محايدة لمعاينة هذه المنازل قبل الشروع فى هدمها لصالح الملاك .

يؤكد اصحاب هذه المنازل انهم على استعداد لترميم منازلهم على حسابهم والبقاء فيها.. يقول بيومى احمد وخديجة نظمى يوسف ومحيى مظمى سكان العقار رقم ٢٤ شارع نافع متفرع من شارع زين العابدين به ١٦ شقة و١٦ اسرة وبه تشقق قابل للاصلاح ونحن على استعداد لعمل هذه الاصلاحات على ان نظل به وبذلك نوفر على الدولة هذه الشقق لحالات اكثر ضراوة منا .

المعاينات غير صحيحة

يؤكد مستأجرو هذه البيوت ان المعاينات التى تمت قام بها مهندسون ليسوا على المستوى المطلوب وغير صحيحة لان اللجنة يرأسها مهندس دبلوم صنايع فهل هذا معقول.. كما يؤكد سكان شوارع اخرى ان ملاك هذه العقارات يرغبوا فى الخلاص منهم باى طريقة من اجل الثراء.. منزل على مساحة ٥٠٠ متر فى احدى الحارات ويرغب صاحب العقار فى هدمه ولكن المستأجرين رفضوا الفكرة وظلوا فى المسكن على مسئوليتهم الشخصية .

اماكن لم يدخلها مسئول حتى الان

واثناء جولة «الجمهورية» فى ازقة وكانت اكثر المناطق تضررا بالسيدة زينب وحارات بركة الفزلان جودة وزقاق سعوة ومشهر الراسى بها اكثر من ٣٠٠ منزل وافترش الاهالى الشوارع امام هذه المنازل دون جدوى لطلبهم «الجمهورية» ذهبت اليهم وتعرفت على حجم المشكلة قالوا ان المعونة الامريكية منذ اسابيع قامت ببياض اوجه المنازل فقط دون الترميم من الداخل مما ادى الى تصدع اغلب المنازل وانهيار بعضها .

يؤكد الكثير ممن تجمعوا امام قسم السيدة زينب وحى جنوب على ان توزيع الشقق على المتضررين غير عادل حيث يؤكد البعض انهم قاموا بابلاغ اكثر من مرة الى الاقسام والاحياء دون جدوى ونفاجأ بتوزيع الشقق على افراد حالتهم ارحم منا بكثير .

يقول عادل حلمى محاسب بوزارة الداخلية يقيم بشارع العراقى بحى عابدين فى الدور السادس شقة ١٩ اننى فوجئت بانهيار الاسقف وحدوث تصدعات طولية وعرضية فى الشقة وقمت بعمل محضر يومى ١٥ و١٦ فى حى عابدين ولم اجد من ينصفنى رغم ان الدور العلوى لشقتى حصل على شقة فى مدينة السلام



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٢

من يحسم هذه القضية.. قبل وقوع الكارثة

مالك تحدى القانون وأقام عمارة من ١٧ طابقاً فى شارع الزهراء بالمهندسين

كتب - حلمى يوسف :

حتى لاتتكرر مأساة عمارة مصر الجديدة مرة اخرى بمنطقة المهندسين بالجيزة تنشر « المساء » اليوم مخالفة صريحة لقانون المبانى بالعقار رقم ٨٦ شارع الزهراء بالمهندسين والذى يمتلكه شقيق مدير التنظيم بحى وسط الجيزة سابقا .

تبين ان التصاريح الصادرة ببناء هذا العقار باطلة ومخالفة للقانون .. وتم احالة ١٢ مديرا ومهندسا من حى وسط للنيابة العامة .. لان هذه المنطقة تكثر بها الفيلات ويتعين ترك مسافة ٣ امتار حول البناء وعدم الارتفاع عن اربعة ادوار .. الا ان العقار ارتفع الى الدور ١٧ والتصق بالفيلات المجاورة مما ادى الى هبوط ارضياتها وانفصال الحوائط بها عن الاعمدة .

أحكام وقرارات بإزالة ١٣ طابقاً.. بلاتنفيذ

هبوط وانفصال حوائط بفيلا مجاورة

كان نتيجة هذه المخالفة تشقق العقار ٨٨ المجاور لهذه الابراج .. واتسعت التشققات بعد الهزة الاخيرة بهذا العقار المملوك لـ « سلوى منصور » .

احكام نهائية

صدرت عدة احكام نهائية من المحاكم بازالة مخالفات العقار ٨٦ وبطلان الترخيص .. كما صدر قرار محافظ الجيزة رقم ٥١٠ لعام ٨٨ بتصحيح الاعمال المخالفة مع عدم المساس بحقوق الغير فيما يختص بالفراغات الجانبية والمناور .. الا ان البرج بقى على حاله حتى الان !!

تقدمت صاحبة الفيلا المتضررة بأكثر من شكوى لمحافظ الجيزة وكبار المسئولين بالمحافظة .. وتم تشكيل لجنة فنية من المحافظة اثبتت فى محضرها ان صاحب العقار خالف الزيادة فى المسطحات المبنية عن الحد المسموح به باجمالى ٨٢٩ مترا مربعا .. وانتهت اللجنة الى ضرورة تصحيح الاعمال المخالفة ورغم ذلك لم يتم اتخاذ اى اجراء .

وكان الرأى القانونى لمجلس مدينة الجيزة قد انتهى الى ان المالك استولى على مساحات مملوكة للغير ملكية خاصة بالاضافة الى مخالفة خط التنظيم بالمنطقة مما يصبح مخالفا للقانون ١٠٦ لعام ٧٦ وتعديلاته ومتعديا على املاك الغير .

تضمن الرأى القانونى ان الواضح من الاوراق ان ذوى الشأن لم يبادروا بتصحيح الاعمال كما الزمهم القانون وقرار المحافظ وحكم المحكمة .. كما ان حى وسط الجيزة لم يتخذ الاجراءات اللازمة لردع المالك كما تقاعس الحى عن تنفيذ قرار المحافظة .. وتم استنفاد كافة طرق الطعن فى القرار واصبح واجب التنفيذ .



انتهى الرأى القانونى الى ضرورة ازالة المخالفات بالعقار المخالف مؤكدا ان هذه المخالفات التى ارتكبها مالك هذا العقار لاتأتى ضمن حالات التجاوز التى منحها القانون للمحافظين لانها تمس امن الجيران وتعرضهم للخطر !!



المصدر : حريتي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ [illegible] ١٩٩٢

بعد الاثنين الحزين ..

مساكن القاهرة.. فى خطر!

د. حمدى شاهين : **أحياء كاملة ستتساقط.**

.إذا مرت فيها «تريللا»!

مهندس استشارى : **التنكيس ضرورى..لكن من يدفع الفاتورة؟!**

تحقيق: عبدالفتاح عباس
سيد عبدالمنعم
سامح هلال



المصدر : ....حريتي..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ......١٨ أبريل ١٩٩٢......

.. وماذا بعد الزلزال ؟! .. سؤال كبير تتفرع منه علامات استفهام كثيرة حول تأثير الهزة الارضية الاخيرة على المبانى .. فهناك رأى يؤكد أن الزلزال سوف يؤثر على العمر الافتراضى لنسبة كبيرة من أبنية القاهرة .. بالاضافة إلى أن الاثار السلبية لعمليات الترميم والتنكيس لنسبة أخرى من المبانى سوف تقع على رؤوس السكان فقط .. حول كل هذه الاستفسارات والاراء .. التقينا بأساتذة فى العمارة والانشاءات لنتعرف على الحقيقة .. كذلك حاورنا رؤساء الاحياء ليوضحوا مدى مسئوليتهم ..

الدكتور حمدى شاهين رئيس قسم الخرسانة بهيئة بحوث الاسكان يؤكد أن الزلزال أثر بشكل كبير على قوة تحمل المبانى .. لكن هذا التأثير تفاوت حسب تصميم المنشأ نفسه وهل تم اقامته ليتحمل الهزات الارضية أم لا ؟

كما يوافق على انه كلما زاد ارتفاع المبنى تأثر أكثر بالزلازل . لكن معظم المبانى المرتفعة والابراج العالية فى مناطق عديدة بالقاهرة شذت عن هذا لانها مصممة بحيث تتحمل قوة الهزات الارضية .. لان «الكود» المصرى للخرسانة الذى وضعته هيئة بحوث الاسكان يتيح تحمل الزلازل ..

يوضح أكثر فيقول .. ويشترط هذا الكود أن يكون حجم الاعمدة الخرسانية كبيرا وأن يكون بالمبنى حوائط خرسانية من الجانبين وحول المصاعد ..

أما بعض المبانى الجديدة التى انهارت أو حدثت بها تصدعات فى الهيكل الخرسانى فلم تتبع هذا الكود .. ففى عمارة هليوبوليس مثلا كان حجم الاعمدة صغيرا والاحمال قوتها كبيرة .. وبالتالى فإن أى هزة تؤدى إلى تشققات بأعمدة الدور الاول فتسقط العمارة مرة واحدة دون انذار وفى ثوان معدودة ..

يضيف رئيس قسم الخرسانة أن المبانى القديمة فى أحياء السيدة زينب وبولاق أبو العلا والجمالية وشبرا وغيرها انهار بعضها لانها قديمة جدا ومعظمها كان معرضا للسقوط دون حدوث الزلزال .. وبعض المبانى الموجودة حاليا فى تلك الاحياء والتى لم تسقط أصبحت ضعيفة جدا وإذا مرت سيارة نقل ثقيل فى حواريها لسقطت بعض المبانى بها ..

يستمر د. شاهين فى حديثه فيقول : ان المشكلة تكمن فى المبانى الموجودة بالاحياء العشوائية لانها لا تتحمل قوة الزلازل التى ستؤثر دون شك على قوة تحملها فى المستقبل .. فمعظمها تم بناؤه دون ترخيص .. والمرخص منها لم يتم تنفيذه طبقا للوحات التنفيذية الموجودة فى طلب الحصول على الترخيص .

رؤساء الأحياء :

المالك يلتزم بالترميم.. بحكم القانون!!



عمرها قصير جداً

يعترف الدكتور محمود مطاوع - أستاذ العمارة بجامعة الازهر - بأن العمر الافتراضى للمبانى الموجودة فى مصر قصير جدا بسبب ضعف عوامل العناية وعدم المتابعة المستمرة لحالة المنشأ .. وجاء الزلزال بهذه القوة ليقلل أكثر من العمر الافتراضى لبعض المبانى .

يضيف : أن الترميم أو التنكيس يصلح فقط لتلك المبانى التى حدثت بها تشققات بسيطة فى الحوائط .. أما تلك التى لحقت بها شروخ فى الهيكل الخرسانى نفسه فلن يجدى معها الاصلاح ويجب ازالتها فورا واخلاء السكان منها .. لان الترميم قد يطيل عمرها لسنوات معدودة تنهار بعدها لعدم الصيانة والمتابعة فضلا عن ضعف قوة تحملها بعد الزلزال .. صحيح أن هذا مكلف جدا لكنه يحقق الامان التام للسكان ، لان ترميم المبانى المشروخة فى خرساناتها يعنى كارثة حقيقية لكل من يسكن بها ..

يعود أستاذ الهندسة ليؤكد أن اصلاح التشققات البسيطة وارد ويمكن عمله دون اخلاء السكان من العمارة .. لكن باخلاء جزء بسيط منها الذى حدث به الشرخ ويظل باقى السكان فى الجزء الاخر .. ولكن التساؤل الذى سيفرض نفسه خلال الايام القادمة هو من سيدفع تكلفة الترميم ..؟ هل هو المالك الذى يتقاضى ايجارا لا يذكر أم السكان الذين لا يملكون قيمة التنكيس المرتفعة .. فإصلاح الخرسانة مثلا يتكلف ٢٠٠ جنيه للمتر الواحد ..

رؤية المهندس الاستشارى محمود عبدالعزيز توضح إننا نحتاج إلى تنكيس الاساسات الموجودة بالعمارات التى تعرضت لهزة شديدة .. ثم تقوية التربة بعدة وسائل مختلفة منها صب الخرسانة بها ، وبالتالى فإن اصلاح بعض العمارات لابد منه واخلاء سكانها حتى يتم التنكيس بشكل علمى سليم يحافظ على حياة الناس عند عودتهم لمساكنهم ..

مصطلح خاطىء !!

الدكتور ميلاد حنا - رئيس لجنة الاسكان السابق بمجلس الشعب يعارض فى البداية مصطلح العمر الافتراضى لاى مبنى .. فالاهرامات عمرها ستة آلاف سنة وعمارات بهلر تجاوز عمرها ٧٠ عاما .. كذلك عمارات الخديوى فى عماد الدين فقد أنشئت قبل الحرب العالمية الاولى ..

كل هذه العمارات يمكن أن تعيش مئات السنين إذا أحسنا استخدامها وصيانتها .. فالعمر الافتراضى للكائنات الحية فقط ..

وعن تأثر المبانى العالية بالزلزال أكثر من غيرها قال : هذا صحيح حيث أن المبانى التى تزيد عن ستة أدوار تتأثر أكثر لانها مثل النخلة حينما تتأثر بالرياح أكثر من الشجر القصير .. لكن المبانى العالية إذا تم تصميمها لتقاوم الرياح والزلازل فستصبح آمنة تماما ..

يضيف د. ميلاد حنا : أن آثار زلزال يوم الاثنين الماضى لم تتضح معالمها بعد .. ولابد أن تشكل وزارة الاسكان لجنة فنية لمعاينة الابنية التى انهارت لتقدير الموقف وتضع يدها على أسباب الانهيار .

ويؤكد أن الانهيارات غالبا لحقت بالمساكن القديمة التى أنشئت قبل الحرب العالمية الاولى على طراز الحوائط الحاملة وكان بها شروخ قديمة .. بعد الزلزال اتسعت الشروخ فانهارت الحوائط ..

أما المبانى التى أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية فى المناطق الراقية والاحياء المتوسطة فهى من الخرسانة المسلحة أو الطراز الهيكلى .. وأغلب هذه المبانى لم تسقط لكن حدث بها بعض الفواصل بين الحوائط والقواطع بين الهيكل الخرسانى .. ولا خوف على أغلب هذه المنشآت ويحسن مراقبة الشروخ بوضع «بوج» عليها ..

وعلى عكس الرأى السابق يرى الدكتور ميلاد أن



المصدر : ....جمهورية........

التاريخ : ....١٨ مايو ١٩٩٢....

المساكن العشوائية فى معظمها قاومت الزلزال وقليل منها تصدع .. لكنها فى حاجة ماسة إلى معاينة قبل اعطائها شهادة صلاحية من الناحية الانسانية .

أما المبانى الريفية المقامة من الطوب اللبن ذات الاسقف المصنوعة من الجريد أو الاخشاب فقد أثبتت انها تقاوم الهزات الارضية لانخفاضها وتماسكها .

ويؤكد د. ميلاد حنا أن العمارات التى ترتفع عن ١٥ طابقا تعد مبانى دقيقة وحساسة .. ورغم أن سكان الادوار العليا لمسوا تحركا كبيرا أثناء الزلزال الا أن ذلك ليس خطيرا حيث أن سلامة هذه المبانى العالية هى فى متانة الادوار السفلى قبل كل شيء .

عمر لانهائى

د. سعفان عبد الجواد سعفان أستاذ الانشاءات بهندسة عين شمس يؤكد ان العمر الافتراضى للمبانى المكونة من الخرسانات المسلحة لا ينتهى وإنما يعتبر عمرا لا نهائيا .. لان قوة الخرسانات تزداد بطول الزمن ...

ويضيف ان المنشآت حين يتم تصميمها يضع المهندسون فى الاعتبار معدلات الامان لها لتغطية العيوب الفنية التى يمكن أن تنشأ وقت التصميم .. أو العوامل الطارئة مثل الزلازل ...

أما القول بأن المبانى والمنشآت بشكل عام يمكن أن تنهار أو تتصدع بمجرد تعرضها لعدة هزات أرضية خاصة تلك التى يزيد عدد أدوارها عن ٦ أدوار .. فهذا الكلام غير دقيق علميا ....

ذلك ان المنشآت التى تم تصميمها وبناؤها على أسس علمية سليمة لايمكن أن تتأثر بهذه العوامل .. وكذا المبانى الشاهقة الارتفاع .. ففى مصر كثير من الابراج التى يصل ارتفاعها الى ٤٤ طابقا ومع ذلك لم تتأثر نهائيا بهزة يوم الاثنين الماضى .. ذلك أنها مبنية بشكل علمى صحيح ....

وعن المبانى التى تأثرت وانهارت بالفعل بزلزال يوم الاثنين يقول د. سعفان : إن هذه المنشآت إنهارت لعدة أسباب أهمها إنها لم تصمم على أسس علمية مثل عمارة هليوبوليس التى شاهدنا انقاضها وقد انفصلت شبكاتها الحديدية عن الكتل الاسمنتية وهذا يدل على أنها لم تنشأ بشكل صحيح ...

السبب الثانى أن المؤثرات الاخرى ساعدت على اضعافها بمرور الزمن مثل تسرب المياه وصدأ الحديد وضعف التربة .. فكل ماحدث ان الزلزال أظهر العيوب التى كانت موجودة أصلا فى هذه المنشآت ومن ثم انهارت بسهولة ....

ويضيف د. سعفان محذرا .. ان هناك مشكلة فى بعض المنشآت يجب تداركها فورا وإلا تسببت فى كارثة حقيقية .. فى سنوات ماضية كنا نستورد حديدا وأسمنتا غير مطابقين للمواصفات .. حتى إننا عندما أجرينا الابحاث على عينة من هذا الاسمنت اكتشفنا إن جودته تعادل $\frac{1}{10}$ المواصفات المطلوبة .. ولكن للاسف فإن هذه المواد المعيبة تم استخدامها بالفعل

د. ميلاد حنا:



فى اقامة بعض المنشآت وأصبحت معرضة للانهيار من حين لاخر ...

نضرب فى ذلك - مثلا - بمدينة ١٥ مايو .. فقد أنشأت هذه المدينة بمواد غير مطابقة للمواصفات وعندما اكتشف المسئولون الامر قاموا بتشكيل لجنة فنية - كنت رئيسا لها - لتحديد العيوب وطريقة الترميم .. ولكنى فوجئت ان درجة الصدأ فى حديد المبانى وصل فى بعض المنشآت إلى أن أصبح «بودرة» .....!!.. ومثل هذه المبانى تتعرض للخطر



أكثر من غيرها .....!!

المالك يدفع

وصلت حالات التصدع بمبان حى روض الفرج حتى الاربعاء الماضى كما يؤكد حمدى سليمان رئيس الحى الى ١٤٦ حالة تصدع والفحص مستمر فى بقية شوارع روض الفرج .. ويحمد الله أنه لم يحدث انهيار كامل لأى مبنى فلم تحدث اصابات أو وفيات .. ومن بين الـ « ١٤٦ » مبنى هناك « ١٢ » منزلا دخلوا فى نطاق الخطورة القصوى ..

وعن اجراءات الحى لرعاية السكان الذين أخلوا هذه المبانى قال : إن اللجان المشكلة ـ من أساتذة كلية الهندسة عندما تقرر تصدع أحد المبانى يتكفل المالك بالترميم أو التنكيس ..

وسوف يقوم الحى بتسليم أصحاب المساكن الايلة للسقوط ـ ١٢ منزلا ومايستجد ـ خطابات تتضمن اثبات حالة من مأمور القسم وقرارا من رئيس الحى وتقريرا من مدير عام الشئون الاجتماعية .. ويذهبون بهذه الخطابات إلى رئيس مجلس مدينة السلام ليتسلموا شققا بديلة ..

أما بالنسبة لحالات الانهيارات الكاملة فإنه يتم عمل كشف بحصر عدد أصحابها ويتسلمون على الفور شققا فى مدينة السلام بهذا الكشف وتنقلهم أتوبيسات خاصة الى هناك دون اجراءات أخرى ..

ويؤكد رئيس حى روض الفرج أن الاجراءات السابقة لاصحاب المبانى المتصدعة بصورة خطيرة ضرورية ولا يمكن تجاوز أحدها ..

فى حى وسط الجيزة أكد رئيس الحى سليمان التونسى أنه صدرت قرارات ازالة لعدد ٥٧ منزلا متصدعا وان اجراءات تسكين سكانها لن تستغرق أكثر من أيام .. وذلك بعد أن تقدم اللجنة الثلاثية المكونة من رئيس الحى ومأمور القسم ومدير عام الشئون الاجتماعية تقريرا يحدد المستحقين لشقق بديلة .. أما المبانى التى تحتاج إلى تنكيس فالقانون يلزم الملاك بالتكفل بالنفقات اللازمة لهذا التنكيس أو الترميم ...



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ مايو ١٩٩٢

الزلزال ودروسه...؟؟!



بقلم
أحمد أبو الفتح

كل دولة من دول الأرض معرضة للزلازل فالحمد لله على قضائه، والدول تستفيد من آثار الزلزال في تكييف مبانيها ووسائل الخدمات كي تقل الآثار المدمرة لأي زلزال جديد. لهذا يجب ان تطرح الحكومة المصرية على لجنة من ذوي الخبرة والتخصص في الزلازل وآثارها ولا مانع أبداً من الاستعانة بمتخصصين اجانب لإجراء دراسة شاملة لما أسفر عنه الزلزال وتطلب من اللجنة توصيات واضحة لما تنتهي إليه الدراسة بالنسبة للوسائل التي يمكن تطبيقها سعياً للاقلال من الدمار والخسائر في الأرواح إن جد زلزال جديد والعياذ بالله.

الخبراء في الزلازل وعلى رأسهم العالم الفرنسي هارون تزايف قرروا ان قوة الزلزال تراوحت بين ٥.٥ و٥.٩ من مقياس ريختر وأنه يكون بذلك متوسط القوة، وان الآثار التي احدثها بالنسبة للدمار والأرواح تفوق بكثير ما كان متوقعاً.

وذكر الخبراء ان أسباب النسبة العالية في الدمار والاصابات للناس تعود الى عدة عوامل منها:

١ - ازدحام القاهرة ازدحاماً لا يسمح بسهولة الحركة عند وقوع الكوارث.
٢ - قدم المباني الشعبية.
٣ - رخاوة القشرة الأرضية.
٤ - عمارات سكنية لم يراع في تشييدها القواعد السليمة.
٥ - عدم تعليم الناس خصوصاً الاطفال على النظام، بحيث لا يكون الذعر هو المسيطر على تصرفاتهم وحركاتهم عند وقوع أية كارثة.

●● من المؤكد ان بالامكان معالجة الكثير من هذه الأمور التي تسببت في عنف الدمار واتساع نطاقه وعدد القتلى والمصابين الضخم.

●●●

ظاهرة لافتة للنظر

منطقة الجيزة كانت من أكثر المناطق تعرضاً للدمار وقتل واصابة الافراد.

الظاهرة الغريبة ان «أبو الهول» الذي يقع في منطقة الجيزة منذ سنين يعاني تصدعات في كتفه ويحاول علماء الآثار والمتخصصون في عمليات ترميم الآثار ترميم التصدع، ولكن حتى الآن لم تصل عمليات العلاج الى النتيجة التي يجب للوصول الى تحقيقها.

مع ذلك...؟!

مع ذلك لم يؤثر الزلزال على «أبو الهول» فلم يسقط ولا حجر واحد منه، كما لم يسقط من أهرامات الجيزة أي حجر. بينما تصدعت مئات المباني التي تم بناؤها بعد آلاف السنين أي منذ سنوات قلائل.

هذه هي الظاهرة اللافتة للنظر ولكنها ليست الظاهرة الوحيدة.

فهناك ظاهرة العمارات التي سقطت كالهشيم من اثر الزلزال فالعمارات الكبيرة التي سقطت سواء في مصر الجديدة أو في المعادي عمارات حديثة البناء، لم يمر على بنائها إلا بضع سنين بينما العمارات الكبيرة المنتشرة في احياء



المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٢

القاهرة خصوصاً، مصر الجديدة والزمالك والعباسية وجاردن سيتي، وفي عمارات تم بناؤها منذ اكثر من خمسين عاماً بل بعضها مضى على بنائه مائة سنة واكثر، لم تسقط من هذه العمارات القديمة اية عمارة.

كان المفروض ان تسقط العمارات الكبيرة القديمة والا تسقط العمارات الحديثة البناء التي تم تشييدها بعد تقدم ضخم في أسلوب البناء وفي اقامة أساسات متينة.

«ابو الهول» عند بنائه لم يكن الاسمنت معروفاً وكثير من العمارات الكبيرة القديمة التي صمدت في وجه الزلزال تم بناؤها قبل ان يعرف الحديد المسلح الذي يساهم مساهمات كبيرة في صيانة البناء ضد الانهيار والتصدع، بينما انهارت عمارات حديثة البناء وقتلت كل من كانوا بها.

●●●

إذا أرادت الحكومة العلاج

إذا أرادت الحكومة العلاج فعليها ان تبحث عن الأسباب التي أدت الى هذه الضخامة في نتائج الزلزال.

● يجب ان تبحث لماذا اكتظت القاهرة بهذا العدد الرهيب من السكان، ولماذا يستمر حتى الآن توافد الملايين على العاصمة.

● يجب ان تبحث لماذا سقطت خلال السنوات الماضية عمارات جديدة، ولماذا انهارت عمارات جديدة أيضاً نتيجة الزلزال.

● ويجب ان تبحث لماذا لم يتطور العمران في مصر بصفة عامة، وفي القاهرة الكبرى (التي تضم الجيزة والمعادي وحلوان)، وظلت الاحياء الشعبية تكتظ فيها المباني المتهالكة، ولماذا لم تقم مبان شعبية حديثة تتوفر فيها قواعد البناء المتين وابسط القواعد الصحية.

● ويجب ان تبحث أسباب رخاوة القشرة الأرضية التي تساعد على سهولة انهيار المباني.

●● هذه الأمور يجب دراستها دراسة متعمقة وان تتجرد الدراسة بالنسبة لها عن الاهواء السياسية وعن المحاولات المستمرة في التستر على اخطاء الماضي تحت تأثير الخوف على سمعة «الثورة»، أو الدفاع عما يسمونه انجازات «الثورة» فحياة المصريين وتجنيبهم الاخطار أفضل بكثير من سمعة «الثورة».

وعلينا ان ندرك مرة أخرى ان تقارير كل الخبراء العالميين اجمعت على ان آثار الزلزال تجاوزت بنسبة واضحة الحدود التي كان يجب الا تتعداها.

●●●

إذا أردنا النتائج إلى أسبابها

إذا أردنا ان نكتشف الأسباب التي أدت الى ازدحام القاهرة والى عدم تطور حركة البناء، بحيث كان يجب ان تندثر المساكن الشعبية البالية، وتقوم مكانها عمارات شعبية حديثة بتخطيط يوفر سيولة الحركة ونظافة المناطق وعوامل الصحة، وأسباب انهيار العمارات الجديدة رغم التقدم الهائل في أسلوب البناء فإننا سنكتشف ان سياسة خاطئة هي التي أوصلت مصر الى هذه النتائج.

● ازدحام القاهرة كان سببه المباشر قرار عبد الناصر نقل مصر من الاقتصاد الحر الى الاقتصاد المغلق الذي يمنع كل النشاط الخاص في مجال الشركات والانتاج الصناعي ويضعه في يد الحكم.

أدت سياسة مصادرة الشركات التجارية والصناعية وتركيز الرزق في قبضة الحاكم الى هجرة الملايين من قرى مصر الى العاصمة، حيث يوجد الحاكم الذي



المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ / ٨ / ١٩٩٣

يوظف العمال في المصانع والمتعلمين في الوظائف.

الرزق انتقل تحقيقه من النشاطات الخاصة الى نشاطات الحكومة فكان من الطبيعي ان ينتقل الناس، الى حيث توجد الحكومة.

ولما كانت قدرة الناس على انشاء مجالات للعمل اكبر بكثير من قدرة الحكومة فإن مجالات العمل قد ضاقت في الوقت الذي كانت تزداد فيه اعداد الوافدين من الريف الى القاهرة بالاضافة الى الزيادة المطردة في عدد السكان.

وجاء قانون تحديد الملكية «الاصلاح الزراعي» لينقل المساحات الكبيرة من الأرض الى اشراف الحكومة مما دفع اعداداً كبيرة من الفلاحين الى هجرة الريف، والبحث عن أي عمل في العاصمة كما لم ينجح توزيع قطعة صغيرة من الأرض الزراعية (ثلاثة فدادين) على المعدمين من الفلاحين لأن الزراعة تحتاج إلى تمويل والحكومة لم تقدم لهم التمويل اللازم.

وأدى قرار مجانية التعليم الجامعي الى اقبال متزايد من الشباب الى القاهرة، حيث كانت أكثر جامعات مصر.

● ● كل هذه الأسباب أدت الى الازدحام الرهيب الذي يرهق مرافق القاهرة وأسلوب الحياة فيها.

● وسبب عدم تطور العمران خصوصاً الشعبي هو قرار عبد الناصر تخفيض قيمة الايجارات بنسبة ٣٥٪، وتجميد الايجار والأجرة، بحيث لا يستطيع مالك العقار اخراج الساكن، بل أصبح الساكن يورث المسكن المؤجر لورثته. كما أصبح لا يجوز للمالك ان يرفع الأجر أو يطالب الساكن بالمساهمة في نفقات اصلاح المسكن.

كما أصدر عبد الناصر قراراً بأن تتولى لجنة حكومية تحديد قيمة ايجار المساكن الجديدة، وكانت هذه اللجنة تغالي كثيراً في خفض القيمة، بحيث لم يعد هناك ما يشجع على بناء مساكن للايجار.

وقد كان يبدو عند صدور هذه القرارات ان القصد منها حماية المستأجرين من تعسف أصحاب المساكن، ولكن النتيجة أسفرت عن اهمالات متوالية في صيانة المباني المؤجرة وزاد من تهالكها اهمال الحكومة لصيانة المرافق واقامة مرافق حديثة لمواجهة الزيادة في عدد السكان.

● ● وهكذا اختفت المساكن الجديدة للايجار واختفت صيانة المساكن الشعبية.

● وسقوط المباني الجديدة سببه جشع الذين يشيدونها دون مراعاة ما يحتاجه البناء من أساسات قوية تتحمل الارتفاع. والتهاون من جانب الموظفين المسؤولين عن الاشراف على مطابقة المباني لشروط سلامتها وهو تهاون يعود في الغالب الى ضعف المرتبات ضعفاً شديداً يبرر للموظف ان يغمض العين مقابل ما يحصل عليه من صاحب المبنى.

● ● وضعف المرتبات سببه نقص موارد الدولة نتيجة الأخذ بسيطرة الحكم على الاقتصاد ونتيجة اضطرار الحكومة الى حشد الوظائف والمصانع بموظفين وعمال لا تقتضيه المصلحة الحقيقية.

● ورخو القشرة الأرضية سببه ارتفاع منسوب المياه نتيجة بناء السد العالي، وكذلك الاهمال الطويل للمجاري في الوقت الذي تضاعف فيه سكان القاهرة الى أربعة أو خمسة أضعاف ما كانت مهيأة له.

● ● ●

الحكومة تسعى

الحمد لله ان الحكومة أخذت تسعى الى تغيير الكثير من هذه الأمور. فهي تبني مرافق جديدة خصوصاً بالنسبة للمجاري، وهي اصبحت تؤمن بأن الاقتصاد الحر هو السبيل الأفضل لمعالجة أزمات مصر، وهي تبحث قوانين الايجارات وبدأت تفرض رسوماً لالتحاق الطلبة بالمدارس والجامعات.

كل هذا قد يبشر بالخير ولكن الواقع الذي وصلت اليه مصر نتيجة تطبيق سياسات خاطئة عشرات السنين يقتضي الأخذ ببرنامج شامل يعالج كل الآثار المترتبة على السياسات الخاطئة كوحدة ويتم تنفيذه بايمان وعزم وحزم وسرعة... والله الموفق الى ما فيه الخير.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٢



هوجة تعلية المساكن القديمة ، التى انتشرت بين عامى ٧٥ و١٩٨٥ مطلوب مراجعتها والتحقق من سلامتها ، بعد ان كشفت كارثة الزلزال ان كثيراً من هذه المساكن اصابها التشريخ ، ويعيش سكانها الآن فى رعب رهيب ..

●● ذلك أن بعض الملاك استغلوا أزمة المساكن ونقص الموجود منها ، وبدأوا فى بناء طوابق اضافية فوق عماراتهم التى اقيمت قبل ذلك بعشرات السنين . حقيقة وافقت الحكومة على ذلك .. ولكننا نتساءل : هل قامت الادارات الهندسية فى الأحياء والمدن بالتاكد من سلامة العمارات المقامة قبل اضافة اى طوابق عليها ؟ وهل خضعت اساساتها للفحص حتى نتأكد من قدرتها على تحمل الشقق الجديدة ، ليس فقط بساكنيها .. ولكن أيضاً بحاجاتهم من أثاثات وخدمات ؟

اذ تحت الموافقة الضمنية التى منحتها الحكومة والمحليات " على بياض "للآلاف من الملاك اندفع هؤلاء يضيفون طابقين وثلاثة واكثر فوق هذه المبانى القديمة . بل رآها البعض فرصة لتعويض مافاته سابقاً . لأن ناتج بيع شقة واحدة من التعليات الجديدة يفوق كل ايجار العمارة طوال عمرها .

●● نعم هناك عمارات قوية تتحمل هذه التعليات ، وراعى أصحابها ضمائرهم .. ولكن تحت هذا " السماح الحكومى " اندفع الكثيرون يبنون ويضيفون ، وحتى لو حصل احدهم على ترخيص بإضافة طابق واحد فانه كان يضيف طابقين واكثر ..

هذه العمارات كلها مطلوب فوراً التحرك لفحص اساساتها والتاكد انها تستطيع ان تعيش طويلا ، وان تواجه اى كارثة .. لأن ماحدث فى عمارة الموت فى مصر الجديدة يدفعنا الى التحرك السريع ، حتى لاتتحول " عمارات التعلية " الى مقابر جماعية تدفن تحتها فى لحظات عشرات السكان .

واقول لوزير الاسكان والتعمير حسب الله الكفراوى : تلك مهمة اساسية يطلبها منك كل مواطن يقيم الآن فى عمارة تمت تعليتها . وعليك وعلى رجالك ان يتحركوا سريعاً لفحص كل هذه العمارات ، على الأقل حتى يطمئن الذين يعيشون الآن فى رعب دائم .

●● مطلوب ان يعيش الناس فى أمان ، واطمئنان ولن يتحقق ذلك الا اذا رأوا وتابعوا لجان الفحص الهندسية تجوب وتوصل الليل بالنهار ، بعد ان امتدت أصابع الاتهام نحو كثير من الذين بنوا العمارات فى فترة الانفتاح الكبرى ، أو أضافوا عليها . وبعد ان تاكدنا ان أساسات عمارة الموت فى مصر الجديدة لاتبعد عن سطح الأرض الا بمترين ، بينما ارتفعت الى ١٤ طابقاً .. فكيف اذن تتحمل أساسات مترين .. عمارة بهذا الارتفاع ؟

افتحوا كل الملفات .. وعندنا آلاف الشبان العاطلين ، ومعظمهم من خريجى الجامعات واقرأوا وتابعوا .. وسوف تكتشفون العجب وبعدها سنتساءل : لماذا تنهار الذمم قبل أن تنهار العمارات .

عباس الطرابيلى



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مسح شامل لأبراج القاهرة

اتحاد المهندسين العرب وضع «كود» للخرسانة المسلحة في الستينات

خريطة الزلازل تحدد أنواع الأبنية في كل منطقة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩ ... ١٩٩٤

فى وصف دقيق قال أحد سكان القاهرة «لقد شاهدت أحد الأبراج العالية يرقص كأنه سفينة تتقاذفها الأمواج».. وبالفعل اهتزت أبنية القاهرة.. سقط بعضها وتعرض بعضها لشروخ مختلفة.. اما أكثرها فقد صمد فى مواجهة «هزة» الستين ثانية.

وبعد «هزة الموت» تحركت قوافل خبراء البناء وأساتذة الجامعات والاستشاريين وشركات المقاولات «لتشخيص» حالة المبانى وتقدير الاضرار.. ومحاولة رسم خريطة لمختلف المناطق حسب درجة تأثرها بالزلزال.

العلاج الوحيد المتاح للمبانى والعمارات الحالية هو تقويتها وتدعيمها.. اما فى المستقبل فقد أصبح ضروريا أن يتم البناء بطريقة علمية. تضع فى اعتبارها أن المنطقة لم تعد فى مأمن من خطر الزلازل.

«كود» خرسانى

يقول الدكتور ميلاد حنا أستاذ الانشاءات الهندسية بجامعة عين شمس أنه توجد فى كل بلدان العالم قواعد هندسية خاصة بتصميم المبانى والمنشآت.. وتوضع هذه المواصفات فى سجل خاص يطلق عليه «كود».

وفى أواخر الستينات كنت فى لجنة تابعة لاتحاد المهندسين العرب لعمل «كود» لتصميمات المبانى الخرسانية وقبلنا أن تكون الدراسات والاشتراطات التى نعدها باسم كود الخرسانة المسلحة.

وفى هذا الكود يوجد باب خاص يسمى الاحمال وهى نوعان رأسى وأفقى. وتشمل الاحمال الرأسية الوزن الذاتى للمبنى أى الحوائط والبلاط والخرسانة وتسمى بالحمل الميت لانها ثابتة ومستمرة.. أما الأحمال التى تذهب وتجىء فنسميها بالأحمال الحية أى وزن البشر والمنقولات وهى فى مصر ٢٠٠ كيلو جرام للمتر المربع على المبانى الساكنة، ٤٠٠ كيلوجرام للمتر المربع فى مبانى المكاتب والمنشآت العامة، ٦٠٠ كيلوجرام على المتر المربع فى دور السينما وطرقات المنازل والسلالم، ١٠٠٠ كيلوجرام على المتر المربع فى المخازن.

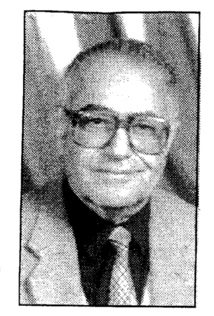
وتشمل الاحمال الأفقية احمال الرياح والزلازل وتنص المواصفات المصرية على أن المبانى التى يقل ارتفاعها عن مرتين عرض المبنى فانها لا تصمم على أى احمال أخرى أى لو كانت هناك قطعة أرض بمسطح ١٥م X ١٥م وكان ارتفاع المبنى اقل من ٣٠ مترا فلا حاجة لدراسة اجمالى الرياح والزلازل.

اما اذا كان هناك مبنى مسطحه ١٠م X ٣٠م وكان ارتفاعه ٢٥م مثلا أى أكثر من ضعف البعد الأصغر وهو ١٠م وجب أن تؤخذ احمال الرياح والزلازل فى الاعتبار عند التصميم.

مثلا برج القاهرة وكافة المبانى القديمة العالية صممت لتقاوم أعمال الرياح والزلازل كذلك جميع الأبراج العالية وذلك بعمل نواة من الخرسانة المسلحة بكامل ارتفاع المبنى على شكل صندوق مقفل وهذه النواة المتماسكة القوية تقاوم احمال الرياح والزلازل معا ومن ثم فإن ايا منها لم يتصدع.

شروط جوهرية

أما الدكتور أحمد كمال أستاذ العمارة بهندسة عين



د. احمد كمال استاذ العمارة بهندسة عين شمس

شمس، فقد فاجأنا بقوله إنه صدر قرار من وزير الاسكان المصرى سنة ١٩٨٩ بعمل «كود» مصرى لأسس تصميم المبانى المقاومة للزلازل.. ولكن هذا الكود مازال فى مرحلة المسودة الأولى..

ويقول: المفروض أن يخرج هذا الكود للضوء بقرار من وزير الاسكان بعد مناقشته لدى المكاتب الاستشارية وأساتذة الجامعات حيث يتم التركيز فيه على ضرورة عمل خريطة لمصر تحدد المناطق المعرضة للزلازل المتوسطة والضعيفة واتباع التصميمات اللازمة والحسابات اللازمة لجعل هذه المبانى مقاومة للزلازل.

وهذا سيزيد تكاليف البناء من ١٠ إلى ١٢٪ أما المبانى القائمة فعلا فنحن نملك مهندسين على درجة عالية من الكفاءة يستطيعون عمل تقويات فى قلبها أو فى مناورها بحيث تقوى مقاومتها للزلازل اذا لم تكن موجودة والغريب ان طريقة البناء القديمة كانت قوية ويراعى فيها الترابط اللازم حتى فى المبانى ذات الحوائط الحاملة والتى لا يوجد بها هيكل انشائى كما فى المبانى الحديثة وإن كانت كل المبانى المرتفعة الحديثة مصممة على مقاومة الزلازل.

= وما الشروط التى يجب مراعاتها فى البناء الذى يقاوم الزلازل؟

- يقول د. أحمد كمال إنه يفضل أن تكون أبعاد المبنى قريبة من شكل المربع واذا فرض وكان على شكل حرف L أو V لابد أن يوجد فى الشكل الأول فاصل بين الضلعين وفى الشكل الثانى توجد فواصل بين الجزء الأوسط والجانبين فى حرف V، ويكون المبنى كله عبارة عن هياكل انشائية خرسانية.

أيضا يراعى فى الأدوار السفلية عدم الاكثار من عمل الفتحات ويحسب كل الهيكل الانشائى على حسابات مقاومة



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 19 [illegible] 1992

تحقيق : خالد فؤاد

الـزلازل وتنفـذ بضبط الجودة بكل شـدة بإشراف المهنـدس الاستشارى على المقاول الذى ينفذ البناء.

بعد الـزلزال أصبحت كل الأبنية فى حاجـة الى مسح شامل لتحديـد ما أصابها مـن انهيارات وتشققات.. والـوقوف على المخـاطـر التى يمكن ان تنجـم عن «تـوابع» الهزة الضعيفـة للزلزال.. والتى يقول المتخصصون إنها ستستمر طيلة شهر.

ويحذر الدكتـور منير كمال الخبير بالهيئة العامـة لبحوث الاسكان واستشـارى تقويم الانشاءات من حدوث تـداعيات خلال فترة وجيزة ويقول انـه فيما يتعلق بالآثار الخفية لهذا الزلزال اعتقد أن الكارثـة تتجاوز حدود المبانى المنهارة، فمن السهل ـ وبالفحص البصرى ـ اكتشاف عيوب فى المنشآت فوق الارض بالاضـافة الى العيـوب الشديـدة فى الخرسانـة نتيجة الحركات العنيفة ذات الاتجاهـات المختلفة التى حدثت للقشرة الارضية.

ويشدد خبير الاسكان على ضرورة اجـراء فحوص متانية للمنشآت وذلـك بأحدث الأجهزة العلميـة حتى لا تقع كـارثة اخرى بانهيار ابنية جديدة فى أحياء مختلفة. ويضيف انه من غير المستبعد اطـلاقا ــ مع حجم الاسكان العشـوائى وسوء حال ابنية القاهرة ـ أن تقع انهيارات اخرى مع هزات قد تكون اقل شـدة أو من غير هزات على الاطـلاق، فلا يخفى علينـا أن أغلبية مبانى القاهـرة انشئت دون تراخيص، ولا يقتصر هذا الأمر على الأحيـاء الشعبية، بل ان هنـاك مناطق بأكملهـا مثل حى فيصل ومنشيـة نـاصر تـواجـه نفس المشكلـة وتعتبر التعليات التى يجريها اصحاب العمارات دون مراجعة من قبل جهات الترخيص أو المتخصصين انتهاكات صـارخة للقانون وهى أحد الأسباب وراء الانهيارات.

ويتفق الدكتـور محمد صـلاح أستاذ الانشاءات المسـاعد بهندسة شبرا مع الـرأى السابق ويقول: إن أبنية القـاهرة فى حالة سيئة وبمراجعة العمارات التى انهارت سوف نتأكد من أن أغلبها كان آيلا للسقوط بـالفعل أو مخالفا لتصاريح البناء أو متجاوزا للأدوار المقررة له.

ويضيف: لقد سبق أن طالبت بعملية فحص شامل للأحياء المصرية تمهيـدا لاستخراج شهـادات اثبات حـالة للمنشـآت القائمة سواء على مستوى القطاع الحكومى أو القاطع الخاص بسبب غياب الرقابة على جـودة الانشاءات الجديدة والقديمة ومع الاستفحال الشديد فى المبانى العشوائية المنتشرة فى وسط وأطراف المدن المصرية الكبرى.

فى هذا الاطار أيضا يرى المهنـدس «ماجد خلوصى» رئيس الشعبة المعمارية بنقابة المهنـدسين أهمية استخراج شهادات صلاحيـة للأبنية الموجـودة ويمكن اعتبار ذلك نقطـة انطلاق للسيطرة على جودة البناء والتشييد فيما بعـد حدوث الزلزال الذى أوضح الحالة المتردية للمبانـى الجديدة ـ قبل القديمة ـ والتى تدل على قصـور كبير فى التصميم والتنفيذ والحمايـة والصيـانة وعـدم الالتزام بأسس التصميم وشروط التنفيـذ للمنشـآت الخرسـانيـة ففى قطـاع البناء والتشييـد يـوجـد الكثيرون من الدخـلاء غير المؤهلين لهذه الاعمال كما لا يوجد بمصر نظام ضبطية قضائية للسيطرة على جودة المنشآت.

صندوق الدنيا

الانتهازيون

لم أصدق سمعي حين قال الرئيس ان هناك من ينتهز فرصة الزلازل للحصول على مسكن آخر أو مسكنين للمتاجرة فيهما بعد ذلك..

أيضا لم أصدق سمعي حين مضى يحكي ماحدث في معسكر الإيواء الذى أقامته وزارة الدفاع فى منطقة الخانكة التابعة لمحافظة القليوبية.

قال: لقد تقدم للمعسكر ١٥١٦ فردا، وبعد البحث اتضح ان الف فرد منهم ليس لهم الحق فى سكن، وان مساكنهم سليمة، ولكنهم ذهبوا للإقامة فى المعسكر حتى يصبح لهم حق فى الحصول على مسكن جديد.

أضاف الرئيس يقول: ان بعض الأفراد قدموا شهادات وفاة مزورة لذويهم الذين توفوا من مدة طويلة حتى ياخذوا التعويض.

لم أصدق سمعي لان ماسمعته كان أقرب إلى العبث والانحراف، وماحدث يصلح أن يكون مادة لفيلم فكاهى أو مسرحية كوميدية من نوع الكوميديا السوداء.

ويبدو أن الزلزال كشف عن معدن المصريين بنوعيه، كشف عن معدن الأغلبية النبيل الأصيل كما كشف عن معدن أقلية من النصابين والانتهازيين، وهو فيما يبدو معدن «ملكونيات» من النوع المغشوش!!، وهو لايعبر عن صورة الإنسان المصرى ولايعبر عن حقيقته، لقد اندفع الشباب فى مصر يتبرع بدمه إلى الحد الذى امتلأت فيه ثلاجات المستشفيات بزجاجات الدم.. وقع هذا قبل أن تدعوهم الحكومة إلى التبرع، وقبل أن يستحثهم أحد على الذهاب، وقبل ذلك كانوا يدعونهم فلا يجدون استجابة.

أيضا كانت هناك صور من التكافل الاجتماعى الرائع حين انتهى الزلزال وانكشف حجم الخسائر.

إن الجمهور العادى شارك فى الإنقاذ وشارك فى إطعام الناجين وسترهم.. ووقعت فى مصر كلها مئات من المواقف الإنسانية التى تقطع بأن الشعب المصرى شعب متحضر وفيه خير كثير..

المشكلة كلها أن الإنسان هوالإنسان.. في أى مكان أو أى زمان.. لقد ألهمت نفسه الفجور والتقوى.. وهناك من يغذى واحدة على حساب الأخرى.

على أى حال نحن مع الأصوات العاقلة التى تقول إن على الحكومة أن تتاكد من أحقية المضارين، ولكننا نامل أن يقع هذا فى وقت لاتفلت فيه أعصاب الضحايا الحقيقيين للزلزال.. فهؤلاء فى ماساة موجعة.

أحمد بهجت



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢

مجـــرد رأى

تجار الزلازل

بقدر ما نلوم الذين غشوا فى مواد البناء، وفى اقامة العمارات بطريقة مخالفة ادت الى انهيار مبانيهم أمام أول هزة.. بقدر ما نوجه اللوم بل والاتهامات لهؤلاء الذين يتاجرون بالغش ويستولون على ماليس لهم فيه حق، فإننا ايضا نلوم الذين يستثمرون الأزمة ويحاولون بالغش الاستيلاء ليس فقط على ماليس لهم فيه حق، وانما ايضا حرمان الضحايا الحقيقيين الذين فقدوا بيوتهم واملاكهم..

لا يقل عن غش المقاول وعن غش المهندس الذى يعطى تصريحا غير سليم بالبناء، وغش المالك الذى يطمع فى تعلية مبناه على غير أساس سوى الاستغلال.. لا يقل عن غش هؤلاء جميعا غش الذى يتقدم هذه الايام مدعيا أنه ضحية من ضحايا الزلزال وهو لا علاقة له به.. ولا المالك الذي يحاول استغلال المأساة واحداث تدمير بطريق العمد فى مبناه كى يتقرر اخلاء المبنى وازالته لكى يستفيد مستقبلا بثمن مرتفع..

يشارك هؤلاء كل واحد من الذين تقدموا بشهادات وفاة لافراد ماتوا منذ شهور ويزعمون انهم ماتوا فى حوادث الزلزال ويطالبون بحقوق لهم!

لا يقل عنهم الذين وصل الغش بهم الى درجة تزوير شهادات الوفاة واستخراج شهادات وفاة بعض الاحياء.

لا يقل عنهم الذين ذهبوا الى الخيام وزعموا انهم فقدوا مساكنهم لمجرد كسب اى مال أو مسكن بغير وجه حق..

اذكر انه فى كارثة النوبارية بعد انهيار السد وغرق المنطقة فقد كانت اكبر مشكلة واجهت الذين اسرعوا لانقاذ المنكوبين كثرة عدد الذين توافدوا لتسجيل اسمائهم كضحايا.. وتم توزيع مئات آلاف البطاطين والاقمشة والاغذية، ثم كانت المفاجاة ان معظم هذه المساعدات تم بيعها بعد ساعات قليلة لتجار كانوا جاهزين ومستعدين ومتفقين مع عدد كبير من الافراد دفعوا بهم لاستغلال الأزمة وادعاءانهم ضحايا..

هذه جرائم لا يمكن السكوت عليها، وهي تمثل الزلزال الحقيقى الذى أصاب اخلاقياتنا.. ولن تستطيع اى حكومة مهما بلغت قدراتها ان تعالج الأزمة اذا ظهر لصوص الكوارث وزادوا من عبء المشكلة.. انه زلزال اخلاقى يحتاج الى قانون عاجل يقضى باقصى العقوبة على كل من يستولى على مسكن أو تعويض لا حق له فيه..

صلاح منتصر

■ الكفراوى فى بيانه أمام لجنة الاسكان بمجلس الشعب عن كارثة الزلزال :

تقسيم القاهرة الى مربعات سكنية لفحص منازلها ومنشآتها وتحديد مدى صلاحيتها

الدولة تتحمل تكاليف صيانة المبانى المتصدعة ونظام جديد للبناء لمواجهة الزلازل

كتب ـ عبدالجواد على :

تم تقسيم القاهرة الى مربعات سكنية للكشف على كل منازلها ومنشآتها لتحديد مدى صلاحيتها واجراء الصيانة اللازمة لها، وذلك بعد كارثة الزلزال الذى تعرضت له مصر .

أعلن ذلك المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير والاسكان فى بيانه أمام لجنة الاسكان بمجلس الشعب التى عقدت اجتماعها برئاسة السيد سرحان أمس لمناقشة كارثة الزلزال، وخطة الحكومة لتدارك آثاره، وحضر الاجتماع الدكتور عبدالأحد جمال الدين وكيل المجلس وسعد الشربينى رئيس لجنة الادارة المحلية .

وقال الوزير ان الدولة ستتولى اجراء أعمال الصيانة للمبانى والمنشآت المتصدعة أو التى تشققت قوائمها وأعمدتها، مؤكدا ان هذه الاصلاحات تحتاج الى تكلفة اجمالية كبيرة، وسيتم اخلاء تلك المبانى من السكان مؤقتا لحين اتمام الاصلاحات، وذلك بخلاف المبانى التى ظهرت بها تشققات بسيطة لاتمثل خطرا على المساكن حيث يتم صيانتها على حساب المالك .



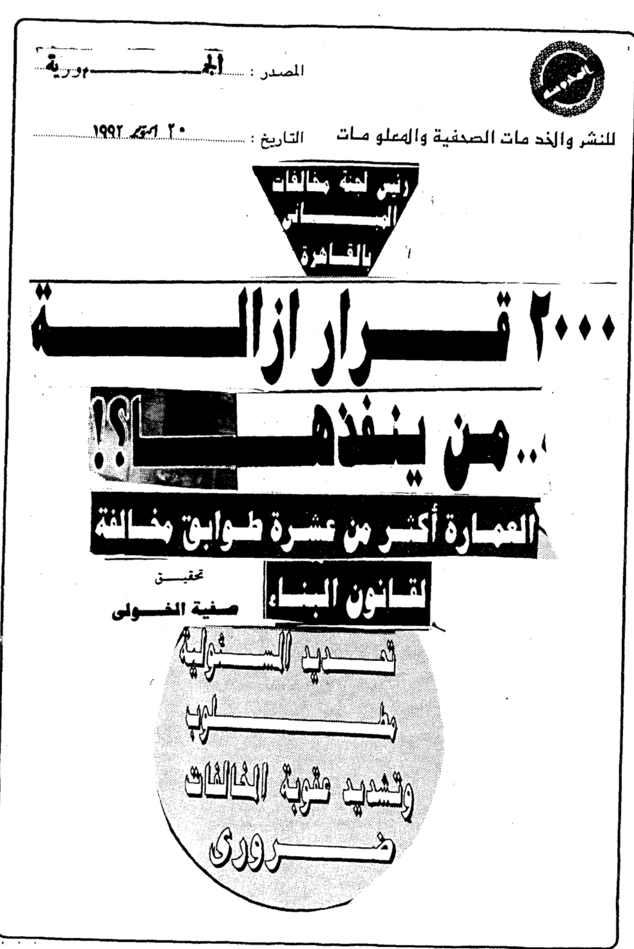
المهندس حسب الله الكفراوى اثناء اجتماعه بلجنة الاسكان بمجلس الشعب لمناقشة آثار الزلزال على المبانى والمنشآت [تصوير عادل احمد]

وأشار الى انه تم وضع نظام جديد للبناء بمصر يقوم على أساس تصميم المبانى بشكل يجعلها قادرة على مواجهة الزلازل، معربا عن اعتقاده ان انهيار عمارة مصر الجديدة يعتبر رسالة تحذير للمسئولين للكف عن تغميض أعينهم عن مخالفات المبانى .

وقال الكفراوى ان الحكومة بذلت جهودا كبيرة لاستيعاب آثار الزلزال واعادة تسكين ٣ آلاف أسرة مضارة حتى الآن، وان الرئيس حسنى مبارك أصدر توجيهاته للحكومة بالعمل على توفير مساكن لكل الأسر التى اضيرت من الزلزال بحيث لاتبقى هناك أسرة واحدة بلا مأوى .

وأكد الدكتور عبدالأحد جمال الدين خلال المناقشات ان تقديرات آثار الزلزال لاتعبر حاليا عن حجم الضرر الذى لحق بالمبانى والعقارات فى مصر بشكل كامل، لأن حجم الكارثة كبير .

وطالب العضو راغب نوار بالزام شركات المقاولات الكبرى باعادة ترميم المساكن والمبانى التى أضيرت .


المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يناير ١٩٩٢

رئيس لجنة مخالفات المباني بالقاهرة

٢٠٠٠ قرار ازالة .. من ينفذها ؟!

العمارة أكثر من عشرة طوابق مخالفة لقانون البناء

تحقيق

صفية الخولى

تحديد المسئولية مطلوب وتشديد عقوبة المخالفات ضرورى



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ اكتوبر ١٩٩٢

هل ستكون كارثة عمارة مصر الجديدة درسا مستفادا ؟ هل نفيق من غفلتنا التى سمحت بكم من مخالفات البناء وصلت فى القاهرة وحدها الى ألفى مخالفة ؟ والى متى نغمض أعيننا عن المخالفين ؟ ومن المسئول عن هذا الكم الهائل من المخالفات ؟ وكيف نستفيد من أكبر كارثة معمارية حدثت فى مصر ..؟ هل نغير القانون ؟ هل نشدد العقوبات ؟ هل نغير مواصفات المبانى ؟

ثلاثة تحدثوا «للجمهورية» لوضع النقط فوق الحروف الدكتور على اسماعيل الجوهرى بوصفه رئيس لجنة المخالفات فى محافظة القاهرة وبوصفه مهندسا استشاريا يرأس قسم الهندسة المدنية فى جامعة الازهر ولانه اشرف على كثير من لجان المعاينات التى عاينت الاف العمارات التى تصدعت أو هدمت فى الزلزال .

وضيفنا الثانى هو الدكتور عمرو عزت سلامه عضو لجنة الانشاءات والذى شارك فى معاينة مبانى القاهرة ممثلا لنقابة المهندسين .

والثالث هو الدكتور احمد صبرى الحكيم الذى حصل على الدكتوراه فى الهندسة المدنية من جامعة أوسكا باليابان .

بدأت حوارى مع الدكتور على اسماعيل الجوهرى بوصفه رئيس لجنة المخالفات بمحافظة القاهرة والذى أصدر ألفى قرار ازالة لمخالفات أرتكبت فى البناء .. وكان هذا الحوار .

● هل نفذت قرارات الازالة :

ـ المشكلة فى التنفيذ حيث لا يوجد الجهاز الكافى الذى يستطيع مواجهة هذا الكم الهائل من قرارات الازالة ووضعها موضع التنفيذ .

● وكيف يقع هذا الكم من المخالفات .. هل انعدمت الرقابة على البناء فى مصر ؟؟

ـ ان قانون تنظيم المبانى المعمول به حاليا يحدد ارتفاع المبنى بمرة وربع عرض الشارع اى بحد أقصى ثلاثين مترا لاى عمارة أى بارتفاع عشرة أدوار على الاكثر واذا تجولت فى شوارع القاهرة ورأيت عماراتها تأكدت أن معظم مبانيها تخالف القانون لانها تتجاوز العشرة أدوار ضاربين عرض الحائط بكل ما تسببه هذه الارتفاعات من ضغوط على المرافق وزيادة الحاجة لعدد اكبر من المدارس والعيادات وغيرها وتكدس السيارات وزيادة الضوضاء مما يلوث البيئة وزيادة الاجهادات على التربة نتيجة للارتفاعات الكبيرة ويدفع أصحاب العمارات الى الاصرار على المخالفة جشعهم وحبهم لجمع المال بعد ان اصبح ثمن الشقة فى مدينة نصر ـ ١٥٠ ـ الف جنيه و ٢٥٠ الف جنيه فى مصر الجديدة و ٤٠٠ الف جنيه فى المهندسين ومليون جنيه للشقة الواحدة فى الزمالك وعليه يستمر المالك الذى صدر له ترخيص ببناء عشرة أدوار فى بناء عدد اكبر من الادوار غير المرخص بها لتحقيق اكبر كسب مادى ومن غرائب الامور عندنا ان يستفيد المخالف من مخالفته فكلما زادت مخالفته زاد ربحه وهذا وضع غريب لان القانون يستمد من قاعدة اخلاقية مفادها «أن المجرم يجب الا يستفيد من جريمته» وان المخالف لا يجب أن يستفيد من مخالفته حتى ولو لم يعاقب على جريمته أو مخالفته ولكن الذى يحدث فى مصر أن المالك يبيع الشقق المخالفة ويقبض عنها على عقيدة منه ان الدولة لن تقترب من الضحايا الذين باع لهم الشقق ويشجع كل مالك الاخر ويمضون جميعا فى الطريق لانه يصعب عمليا ازالة هذا الكم الهائل من الارتفاعات بامكانات شركات المقاولات المحدودة وكأنهم يحاولون تقنين الامر الواقع الذى يخالف كل الاعراف والمبادىء القانونية فضلا عن مخالفة القانون فقد حمل هؤلاء المخالفون الدولة فى الخمس سنوات الماضية خمسمائة مليون جنيه أعباء اضافية لتدعيم شبكات المرافق .

● وهل تبدو المخالفات فى زيادة الادوار المقررة فقط ؟

ـ لا وفى رأيى ان الاشراف على تنفيذ العمارات يكاد يكون صوريا وعليه فلا يوجد أى نظام عملى فعال لضبط الجودة اثناء تنفيذ اساسات وهياكل هذه العمارات .

● ما رأيكم فى عمارة مصر الجديدة ـ أو عمارة الموت كما يسمونها ؟

ـ لقد كانت العمارة المنكوبة عند انهيارها فى صورة بودرة حيث انفصلت أسياخ حديد التسليح بالكامل عن الخرسانة هذا اذا جاز لنا أن نسميها خرسانة وهى فى واقع الامر كم من الرمال وبعض الزلط وقليل من الاسمنت قليل الجودة فضلا عن أقطار حديد التسليح الصغيرة حسب ما يبدو من الصور والعرض التليفزيونى وكذلك من واقع الحال عند انتشار سحابة الاتربة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٢

الهائلة عند سقوط العمارة ولو كانت هذه خرسانة مسلحة لما كانت هناك أتربة وعند وقوع الزلزال تحملته كل العمارات الا هذه العمارة مما يدل على ان جودة خرساناتها

كانت فى الحضيض فحدث الانهيار الشديد السرعة وقد أفاد بعض شهود العيان انه قبل انهيار العمارة مباشرة برز الدوران الرابع والخامس الى الخارج ثم سقطت

العمارة سقفا فوق سقف فوق سقف خلال ثوان معدودة الامر الذى يدل على حدوث انهيار فجائى فى بعض أعمدة الدورين الرابع والخامس وانهيار الاعمدة هو أخطر ما فى انهيارات المنشآت الخرسانية حيث يحدث فجأة وبدون مقدمات أو انذار أو علامات سهلة الملاحظة .

● إذن ما الحل لوقف مجزرة العمارات ؟ ومجزرة الضحايا ؟

ـ لن يتم ضبط رقابة الجودة والتحكم فى هذا الكم الهائل من المنشآت التى تتم سنويا الا بتحديد المسئوليات المدنية والجنائية بشكل قاطع وحاسم لكل من المالك والمهندس المصمم والذى يجب ان يكون هو نفسه المهندس المشرف على التنفيذ والمقاول المنفذ ومعمل اختبار مواد لضبط جودة الخرسانة بحيث يكونون جميعا مسئولين جنائيا ومدنيا مسئولية تضامن لمدة عشرين عاما بعد الانتهاء من تنفيذ العمارة كما يجب الحصول على اقرارات المسئولية من هؤلاء الاطراف الاربعة وضمها بملف العمارة وفيما يخص المسئولية المدنية يكون هؤلاء الاطراف مسئولين عن التعويضات المدنية للمتضررين أما بالنسبة للمسئولية الجنائية فتكون مسئولية القتل الخطأ أو الاصابة الخطأ .. كذلك لابد من تشديد العقوبة على المالك الذى يتجاوز الارتفاعات المحددة بغرامة لا تقل عن خمسة الاف جنيه لكل متر مسطح من المسطحات المخالفة وتعرض العمارة للبيع الجبرى لتسديد الغرامات بخلاف الحبس الوجوبى .

التسيب والاستهتار

أما الدكتور عمرو عزت سلامة .. فيقول سبب المأساة الاستهتار والتسيب وعدم أخذ الامور مأخذ الجد .. فلم يمض كثير على مأساة عمارة الاسكندرية حتى كانت عمارة مصر الجديدة .. نريد ان نصحو من الغفوة التى أدت الى كل هذا التسيب ونريد نظاما ضابطا ملزما لتحرى الجودة فى المبانى وسيساعدنا على ذلك وجود معامل ضبط الجودة بكثرة فى مصر فمنها معامل كليات الهندسة ومعامل معهد بحوث البناء والمعامل الخاصة والمطلوب صيغة إلزامية لعمل بحوث ضبط الجودة وقطع دابر التسيب فى عمليات البناء .

فلسفة جديدة

أما الدكتور احمد صبرى الحكيم والحاصل على الدكتوراه من جامعة أوساكا باليابان فيقول مصر تحتاج الان لفلسفة الارتفاعات فى مناطق الزلازل وهى تقوم على الحد من الارتفاعات المسموح بها للمبانى بالرغم من ارتفاع ثمن الاراضى وحيث لا تتجاوز الارتفاعات ثلاثة أدوار وذلك فى اليابان واذا زادت عن ذلك فلابد من أن تكون قطاعات الاعمدة كبيرة فى جميع الادوار بحيث لا تقل عن ٨٠ × ٨٠ سم أى يكون العمود مربعا وليس مستطيلا كما يحدث فى مبانينا لان الزلزال بسبب قوى أفقية يكون تأثيرها الاكبر على الاعمدة كذلك ثبت من زلزال لوس انجلوس ان الاعمدة المستديرة تقاوم الزلازل بطريقة أفضل



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ اكتوبر ١٩٩٢

خبراء المبانى فى مصر : **هذه المواصفات الجديدة للمبانى لمواجهة عصر الزلازل**

شرطة للمبانى لمراقبة المخالفات

اعلن المهندس حسب الله الكفراوى وزير الاسكان والتعمير انه سيبدأ العمل بكود خرسانى جديد اعتبارا من يناير القادم .. لمواجهة اخطار الزلازل على المبانى .. كما سيتم اعداد مواصفات للمبانى باسلوب حديث .

ماهو هذا الكود الخرسانى .. وكيف يحمى المبانى من الزلازل .. ؟ .. وهل يمكن تطبيقه على العمارات التى اقيمت بدون هذا الكود .. ؟ .. ماحقيقة شرطة المبانى وسلطاتها ؟

التقت « الاخبار » مع الخبراء وكبار المهندسين الاستشاريين للاجابة على هذه التساؤلات ..

كود البناء هو انظمة واشتراطات انشاء ينبغى احترامها فى كل منشأ خرسانى ، وهو بمثابة دستور للمبانى ، يعنى التصنيف والترتيب ، وقدرته على الاحتمال

كما يقول الدكتور ميلاد حنا استاذ الهندسة بجامعة عين شمس ورئيس لجنة الاسكان الاسبق بمجلس الشعب .

كما يؤكد الدكتور محمد الهاشمى أستاذ الهندسة الانشائية المسلحة ورئيس اللجنة الدائمة للكود المصرى وتنفيذ المنشآت .. نفس المفهوم السابق .. ويضيف : ان الكود هو الحد الأدنى لمتطلبات التصميم ، حيث يلزم القيام بها فى التصميم قبل التنفيذ للمبنى ، وقبل عمل الرسومات التنفيذية .. ثم اشتراطات تنفيذ الاعمال الانشائية للمبنى .. وهى تلزم المصمم حساب تاثير الزلازل على المنشآت .. وتنقسم الأكواد لعدة انواع : كود الخرسانة المسلحة .. والمنشآت المعدنية .. والاساسات وميكانيكا التربة .



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ أكتوبر ١٩٩٢

وقد صدرت هذه الاكواد بقرار من وزير الاسكان منذ ١٩٨٩ وحتى عام ١٩٩٠ تباعا .. والقانون يلزم بتطبيقها عند التنفيذ .. حيث مضى على صدور القرار الوزارى ستة أشهر .. وبذلك اصبح ملزما .

وهناك لجنة دائمة من الأساتذة والخبراء المتخصصين فى الهندسة الانشائية والخرسانية ، لوضع الكودات المختلفة التى تؤخذ فى الاعتبار عند التصميم ، والتى تعطى طرق الاختبارات ، ومراقبة الجودة المطلوبة .

● أما بالنسبة لكود أحمال الزلازل ، وجميع الأحمال الأخرى للمنشآت .. لم تكن متشابهة فى الكودات الثلاثة (الخرسانة المسلحة ـ المنشآت المعدنية ـ الأساسات وميكانيكا التربة) فقد نص فى هذه الكودات على أن الأحمال الصادرة بالكودات ملزمة بالقانون الى أن يصدر الكود الموحد الجديد للأحمال الذى تقوم حاليا اللجنة بالاعداد والدراسات اللازمة له للمناطق المختلفة .. وهذا يؤكد أن الكودات الحديثة منذ ٨٩ لم تغفل خطورة تأثير الزلازل ووضعتها فى الاعتبار .

احمال ميتة

● **ويقول الدكتور اسحق ابراهيم استاذ الانشاءات المساعد بجامعة الزقازيق** : ان الكود الموحد للأحمال يحدد الأحمال الواقعة على كل منشأ ، والتى تختلف من منشأ لآخر .. والأحمال هى : أحمال « ميتة » وتضم وزن المنشأ ومحتوياته .. وأحمال « حية » وتشمل الأحمال المتحركة من بشر ومنقولات ، وتختلف من منشأ لآخر سواء كان مستشفى ، منزلا ، مبنى اداريا .. أو كوبرى سكة حديد أو مشاة . هذا بالاضافة لحساب الأحمال الواقعة من آلرياح الناتجة عن ضغط الرياح على المنشأ ، خاصة فى المبانى العالية والكبارى .

تعمل كل جهة بكود خاص بها ومنها هيئة الطرق والكبارى .. وهيئة الطرق السكة الحديد .. ومعهد أبحاث البناء .. وبتوحيد كود الأحمال ستلغى جميع الأكواد السابقة الخاصة بالأحمال التى يصمم عليها المبنى لمواجهة الزلازل .. ويتم العمل بكود موحد للأحمال بجانب الكود الخاص بكل منشأ (خرسانة ، معدن ، أساسات).

الابراج فى أمان !

وحول الخطورة على الابراج من اثر الزلازل .. يقول د. الهاشمى : أن الابراج مثل أى منشأ فتهتم بها الكودات اكثر .. ذلك لأهمية حساب أحمال الرياح أو الزلازل .. حيث تجمع الرياح مع الأحمال الاخرى ..

ويضيف : ان أى مبنى يجب أن تصمم فيه الأحمال فى اقصى حالتها مضافا اليه الرياح أو الزلازل أيهما اكبر تأثيرا ! .. وبالتالى الابراج مصممة فى مصر على هذا الأساس .. ويجب الا ان يكون تصميمها بغير شروط الأحمال .. حيث تصمم عليها الأساسات ، بعد اختبار ومعرفة طبقات التربة تحت الأساس وحوله .. فهناك اختبارات للتربة وتقارير تختبر فى كليات الهندسة .. بعدها يصدر تقرير فنى من المتخصصين فى أبحاث ميكانيكا التربة بعدها توصى بالشروط اللازمة ولحساب الأساس « الكودات » .. ولذلك تعتبر الابراج فى مصر مصممة بطريقة أمنة لمقاومة الزلازل .. لانها تتبع نظام الكود .

اشتراطات للحماية !

● وعن اسلوب بناء الابراج باشتراطات خاصة لحمايتها من الزلزال .

يقول الدكتور اسحق ابراهيم : يتم تصميم البرج باستخدام حوائط الخرسانة المسلحة فى « قلب » المبنى فى منطقة المصاعد والسلالم تقريبا .. لمقاومة أحمال الزلزال والرياح .. وعادة تكون المنشآت من الهياكل الخرسانية (أعمدة وكمرات) كتلة واحدة هذا يساعد على مقاومة الاحمال الواقعة عليها .. وذلك عند تحريك المبنى عند حدوث الزلزال .. كما يتم الاخذ فى الاعتبار الاحمال عند التصميم فى بعض المنشآت الخاصة مثل الكبارى التى تقع فى مناطق يحتمل وقوع زلزال بها بنسبة أكبر .

شرطة المبانى !

كيف يمكن وقف مخالفات البناء التى انتشرت هذه الايام ؟

يقترح د. الهاشمى بعمل شرطة مبانى على غرار شرطة المواصلات حتى يمكن ضبط الجودة ، والتأكد من تطبيقها .. حيث يكون لها صفة الضبطية القضائية كما يحدث فى بلاد العالم .

مراجعة الجودة والتصميم !

● ففى المانيا يوجد شرطة المبانى .. وهى مكاتب هندسية متخصصة .. على أعلى مستوى من الخبرة وعددها قليل .. واختصاصها مراجعة التصميم ، وضبط الجودة .

وهذه المكاتب لها سلطات واسعة وهى :

★ لا يجوز استخدام أى رسومات للمنشآت عند التنفيذ ، واستخراج الرخص .. سوى الرسومات المقدمة اليها ومختومة بالخاتم الخاص بها « مكاتب المراجعة » .. ويطبق هذا ايضا على الرسومات على دفاتر الاشتراطات الملحقة بعقد المقاولة ، والخاصة بمواصفات المواد واشتراطات التنفيذ .

★ لمكتب المراجعة صفة الضبطية القضائية .. حيث يفاجىء المواقع على فترات مختلفة ليتأكد من ضبط الجودة بمافيها الاطلاع على مستندات الاختبارات وتنفيذها ..

● **ويثير د. الهاشمى** نقطة هامة وهى ان كود تنفيذ المبانى الخاص بالجانب المعمارى ـ للآن ـ غير ملزم فى مصر .. ويضم المواصفات والاشتراطات الخاصة بالمبانى من التشطيبات والحريق والتركيبات الكهربائية والمواصفات الصحية .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالى

التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٢

الزلزال يكلف مصر أكثر من ٢٥٠٠ مليون جنيه

تصدع وانهيار ١٣ ألف منزل

و ٦٥٪ من المبانى الحديثة مخالفة

٦٥٠٠ حالة تبحث عن مساكن بديلة وتعويضات



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٢

كتب : محمود الحضري :

يناقش الرئيس حسني مبارك في إجتماع يترأس فيه مجلس الوزراء خلال ايام ، أول تقرير عام لخسائر الزلزال وتكاليفه . وقد كلف الرئيس مجلس الوزراء بسرعة اعداد تقرير شامل يحصر إجمالي الخسائر التي تكبدتها مصر وتكلفة اعادة الأوضاع إلى ماكانت عليه . ويشار إلى أن بعض مصادر مجلس الوزراء ترى أن فترة الترميم وإعادة البناء لن تقل عن ستة شهور .

وكانت اللجنة العليا التابعة لمجلس الوزراء قد قدرت التكلفة الأولية لعلاج آثار الزلزال بما يزيد على ٣٥٠٠ مليون جنيه. ويشمل هذا الرقم تقدير الخسائر المباشرة من جهة وتكلفة اعادة البناء والترميم والتعويض من جهة ثانية .

ومن المقرر أن تنتهي عملية حصر الخسائر المباشرة بعد غد الجمعة . وقد بلغت التقديرات التي رصدتها اللجنة العليا حتى مثول الاهالى للطبع مليار و ٦٢٥ مليون جنيها وترجح مصادر اللجنة أن ترتفع الى مليارين ولم تشمل عمليات الحصر ـ حتى الان ـ السيارات المحطمة وبعض التلفيات التي لم يتم التبليغ عنها .

وتفيد معلومات اللجنة العليا أن حالات الوفاة المباشرة نتيجة للزلزال .

وصلت إلى ٥٩٣ حالة وفاة كما أن هناك حالات أخرى لم يبلغ عنها ولم تسجل بالمستشفيات بقرى الجيزة والقليوبية والشرقية والقاهرة .

وذكرت أرقام اللجنة أن عدد المصابين تجاوز ٦٨٧٠ مصابا مازال منهم ١٤٠٥ حالة تعالج بالمستشفيات أغلبها كسور بالعمود الفقرى وإرتجاج بالمخ ونزيف داخلي وجروح خطيرة وكسور متعددة في الساقين والأيدى . كما وصلت بلاغات لم تسجل عن ١٨١٠ حالات إصابة تم معالجتها خارج المستشفيات وتمثل إصابات طفيفة .

وعن المدارس تقول الأرقام باللجنة أن عدد المدارس التى ستغلق نهائيا ويعاد بناؤها قد تجاوز ٦٤٥ مدرسة منتشرة على مستوى الجمهورية بالاضافة لاغلاق جزئي لمدة تتراوح بين شهر وشهرين لنحو ١٨٠٠ مدرسة لاعادة ترميمها وفتح حوالى الف مدرسة مع بدء اجراءات الترميم بها .

يضاف كذلك ترميم بعض مبانى الجامعات داخل القاهرة والكليات المنتشرة بالاقاليم خاصة الفيوم وبنها .

وعن المبانى والمنازل التى تضررت من أحداث الزلزال . فقد تجاوز عددها ١٣ ألف منزل ومبنى بالمدن والاحياء والقرى تركزت بالمناطق الشعبية والريفية . بينها إنهيارات لنحو ٣٨٠ منزلا بالمناطق المدنية بالقاهرة والجيزة والقليوبية والفيوم .

و ٢٤٠٠ منزل بالقرى ولم تعد صالحة للاستخدام تماما . وهناك أكثر من ٨١٢٠ منزلا ومبنى تعرضوا لانهيارات جزئية وتصدعات وشروخ بالمدن وأكثر من ١١٥٠ منزلا قرويا تركز معظمها في قرى الجيزة والفيوم . ولم يشمل الحصر أكثر من ٩٠٠ منزل تعرض لتصدعات .

وتضيف الأرقام أن عدد الأسر على مستوى الجمهورية التى مازالت تحتاج لمساكن أو تعويض لاعادة بناء أو ترميم تزيد على ٦٥٠٠ حالة تم إيواء معظمها في خيام أو مراكز الشباب والأندية .

ويذكر هنا أن بعض التعويضات ستتم عن طريق توفير مواد البناء لاجراء عمليات الترميم خاصة في القرى والمناطق الشعبية .

وكشفت أرقام اللجنة العليا لمتابعة آثار الزلزال عن تعرض ٢٠٨ أثر فرعوني واسلامي وقبطي لاضرار متفاوته كان أخطرها في المباني الأثرية الاسلامية بالقاهرة تمثل أخطرها حوالى ٣٢ أثرا اسلاميا . ونحتاج لنحو ٢٥٠ مليون جنيه لاعادة ترميمها وانقاذها .

كما تبين من مراجعة أرقام مجالس المدن والاحياء ومحررات المخالفات والقضايا المتطورة أمام القضاء أن ٦٥ ٪ من المبانى الحديثة نسبيا تم تنفيذها بالعديد من المخالفات وأن هناك أكثر من ٢٦٠٠ منزل صدر في شانها قرارات إزالة .

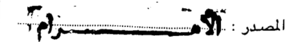


وقف تراخيص البناء عاما بجميع أحيـاء القـاهرة

اصدر السيد عمر عبد الآخر محافظ القاهرة ، قرارا بوقف تراخيص البناء بجميع احياء العاصمة لمدة عام ، وذلك لاتاحة الفرصة لاعادة ترتيب عملية البناء ، ووضع الأسس السليمة لاقامة المنشآت الجديدة بصورة تناسب الوضع الحضارى للعاصمة ، خاصة شروط البناء التى استوجبها حدوث الزلزال لمواجهة اية اخطار اخرى .

وقرر السيد يوسف عفيفى محافظ الجيزة وقف اعمال التعليات بالمبانى حاليا حتى لو كان صادرا لها تراخيص وبدىء فى تنفيذها ، وذلك حتى تنتهى اللجان الهندسية من اعمالها لتحديد صلاحية المبانى التى اثر عليها الزلزال .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ اكتوبر ١٩٩٢

مقاومة الانشاءات للزلازل

حتى مطلع هذا القرن لم يكن فى مصر - وربما فى غيرها - قواعد تحكم تصميم المبانى ومع دخول المعرفة الهندسية مع الخبراء والمهندسين (والذين كانوا فى الأغلب الأعم من الانجليز والفرنسيين) ومع إرسال بعثات إلى تلك الدول ، تراكمت لدى «قلم الكبارى» التابع لادارة هندسة السكة والاشغال (وهو احد الاقسام الرئيسية لمصلحة السكك الحديدية) خبرة هندسية كافية ، جمعت وسجلت باللغة الانجليزية أولا ، ثم بالعربية فيما بعد ، فيما أصبح يعرف « بالمواصفات العامة لتصميم وتنفيذ المنشآت » ، وكان ذلك نحو عام ١٩٣٠ ، وقد قسم هذا المجلد أو «الدفتر» الى جزءين أحدهما للمنشآت الحديدية (من سقائف أو كبارى أو غيرها) ، والآخر للمنشآت الخرسانية من كبارى، أو مبانى بمحطات السكك الحديدية او غيرها .

وفى الفترة التى إكتشفت فيها مصر بعدها العربى، تكونت عشرات الاتحادات العربية، ومن بينها « اتحاد المهندسين العرب » والذى نشط وقتها لكى يصيغ « اشتراطات تصميم تناسب الواقع العربى» .

ودون الدخول فى تفاصيل تاريخية ليس هذا موقعها استطاعت مصر ان تصدر مجلدا باسم «الكود المصرى لتصميم وتنفيذ المنشآت الخرسانية المسلحة» ، وهو صادر ومنه القرار الوزارى رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٨٩ عن مركز بحوث الاسكان والبناء والتخطيط العمرانى التابع لوزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق، وهو «الدستور» الذى ينبغى ان يتبع عند تصميم كل مبنى خرسانى ولكن ان يكون هذا «الكود» كافيا لحفظ أمان المبانى من الزلازل أو حتى متبعا من الناحية العملية فى تصميم كافة المبانى ، فهذا أمر آخر ، فما يحدث لهذا « الكود» هو نفس ما يحدث فى عدم اتباع كثره من القوانين الاخرى فى كافة المجالات ، وهو موضوع مطروح لرجال الفكر والثقافة والاعلام : كيف نوفر الانضباط العام فى المجتمع؟.. فهذه قضية حضارية وثقافية وسلوكية من الطراز الأول .

والباب العاشر من هذا الكود عن «الاحمال» يحددها بانها مجموعة القوى التى يصمم المنشا ليتحملها ويقصد بها :

١ - الأحمال الدائمة .
٢ - الأحمال الاضافية .
٣ - الأحمال الديناميكية .
٤ - احمال الرياح .

د. ميلاد حنا

٥ - احمال الزلازل .

ولا أود ان يمل القارئ هذه التفاصيل الفنية ، ولذلك أدخل مباشرة الى النصوص الخاصة بالزلازل اذ جاء ما نصه :

● يجب تصميم المبانى والمنشآت بحيث تقاوم تأثير الزلازل طبقا لما يلى:

يمكن تقسيم جمهورية مصر العربية من حيث الزلازل الى منطقتين:

١ - المنطقة الاولى وتشمل جميع محافظات الجمهورية عدا المحافظات التى تشملها المنطقة الثانية ، وتعتبر المنطقة الأولى معرضة لزلازل ذات شدة ينتج عنها تهدمات بسيطة نسبيا .

٢ - المنطقة الثانية ، وتشمل المحافظات المطلة على ساحل البحر الأحمر ، وجنوب سيناء ومحافظة اسوان وتعتبر هذه المنطقة معرضه لزلازل ذات شدة متوسطة وتحدث تهدمات متوسطة.

وينص باقى هذا الباب على كيفية حساب الأحمال الرأسية والافقية نتيجة أحمال الزلازل، وهى أساسا (ودون الخوض فى تفاصيل فنية) قوى أفقية لا تقل عن ١٪ من الأحمال الرأسية وذلك فى المنطقة الأولى وعن ٢٪ من الأحمال الراسية وذلك فى المنطقة الثانية .

من الطبيعى ان يكون حساب هذه الأحمال الأفقية متغيرا من مبنى الى آخر ليأخذ فى الاعتبار مقاسات المبنى وابعاده فى المسقط الأفقى وبالذات ارتفاعه وعلاقة ذلك بأبعاد قطعة الأرض ذاتها فضلا عن طبيعة المنشأ، وفيما اذا كان يحتوى حوائط مسلحة أو صناديق مصمتة من الخرسانة المسلحة بها فتحات ابواب المصاعد وبكامل ارتفاع المبنى، وهذا الصندوق الخرسانى يشد من أزر المبنى المرتفع فى مقاومته لأحمال الزلازل.

ومن الطبيعى ان تذكر بنود «الكود» اعطاء المنشآت الحساسة أهمية خاصة عند مراعاة أحمال الزلازل، مثل محطات الطاقة النووية والسدود وما اليها والتى يجب أن تؤمن تماما ضد أحمال الزلازل لأن سلامتها من سلامة الوطن كله.

خلاصة القول، هو ان هذا الزلزال الأخير قد جاء ليهز الأرض، وليهز العلماء والمهندسين المشرفين على التنفيذ وليفرض القضايا الآتية على الراى العام:

١ - تعديل الكود الحالى فى ضوء الخبرة المكتسبة من الانهيارات الكلية، أو الجزئية التى تمت فى مختلف المواقع، لان احمال الزلازل ليست مقننة بدقة مثل الأحمال الدائمة (ويسمونها أحيانا الأحمال الميتة) أو الأحمال المتحركة (ويسمونها أحيانا الأحمال الحية) .

٢ - وضع الخطط لمسح شامل لمبانى مصر، وعمل ملف وسجل لكل مبنى يوضح حالته الانشائية والاصلاحات والتعديلات التى تتم عليه بعد التسجيل الأول، واعطاء شهادة بالصلاحية للاستخدام ومنه



المصدر : الأهـــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٩ اكتوبر ١٩٩٢

درجة الأمان الانشائى.
٣ - فصل قضية صيانة المبانى عن العلاقات المعقدة والمتشابكة بين المالك والمستاجر لأن حياة المواطنين أغلى وأثمن من قروش أو جنيهات تذهب لجيوب الملاك أو المستاجرين.
٤ - تدريب الكوادر الفنية من مهندسين وعمال مهرة لدراسة الشروخ ومدلولاتها وخطورتها ثم أساليب الاصلاح، لأن هذه الأمور غير معروفة ولا تدرس عادة فى اطار مناهج التدريس بكليات الهندسة، والذى يهتم بالانشاء الجديد دون التعمق للالمام «بامراض المبانى» والتى تختلف باختلاف الواقع الاجتماعى المصرى، وأساليب ومواد البناء فى العصور المختلفة والأحياء المتباينة.
٥ - اذا كانت لدينا اجهزة ومعدات لرفع الانقاض فى حالة الانهيار ولماذا لا تستخدم ذات المعدات فى هدم أى أدوار عليا مخالفة حتى نوقف هذه الفوضى والجشع من ملاك ومستثمرين يلهثون وراء المكاسب دون رقابة فنية لتحمل المبانى وامان الشاغلين وفق معايير محددة.
هذه مجرد افكار سريعة لفتح شهية المتخصصين للكتابة فى هذا الأمر ليتكون رأى عام يغير الأوضاع الحالية ويحسن أحوال المساكن المتصدعة ويمنع المساكن المخالفة.



المصدر : الســـاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٢

الزلزال

فرصة لعلاج أوجاع القاهرة!

اجمع رؤساء الاحياء المختلفة بالقاهرة وخبراء الاسكان على ان قرار محافظ القاهرة بوقف تراخيص البناء على اراضى المبانى المنهارة هو افضل قرار تم اتخاذه حتى الان . اكدوا ان هذا القرار سيؤدى الى تفريغ الكثافة السكانية فى المناطق الشعبية وايجاد متنفس كبير للقاهرة التى اصبحت مشاكلها تفوق الخيال .

اضافوا ان هناك احياء عشوائية كثيرة اقيمت فى غفلة من الزمن وقد ان الاوان للتخلص منها بالازالة واعادة تخطيطها .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢١ اكتوبر ١٩٩٢

وقف البناء على أراضى العمارات المنهارة يحد من الكثافة السكانية.. ويقضى على مشاكل المناطق الشعبية

المهم.. إزالة الورش والمسابك

قال حمدى سليمان ـ رئيس حى روض الفرج : ان الحى ملىء بالمناطق العشوائية مثل منطقة حكر ابودومة التى تطل على النيل مباشرة وتضم مئات العشش .

اضاف : ان هذه المناطق مطلوب التخلص منها فورا لكن الامر يحتاج الى اعتمادات مالية هائلة لتعويض سكانها !!

وطالب باستحداث نص جديد فى القانون يتيح لاجهزة الدولة تنفيذ قرارات الازالة بناء على الحالة الفنية التى تؤكد عدم صلاحية العقار وخطورته دون منح المتضرر فرصة للجوء الى القضاء لان هذا القرار يعتبر فنيا ويجب ان يكون صادرا من مهندس متخصص وليس قاضيا .

اكد على ضرورة مراعاة الدقة فى تطبيق قانون الاسكان الجديد والذى ينص على ان يتم منح الرخصة على مرحلتين الاولى تتعلق بوضع الاساسات والبدروم والثانية تعلية باقى الادوار ولا يمنح الترخيص الا بعد التأكد من تنفيذ كافة الاشتراطات الفنية ومراعاتها فى المرحلة الاولى .

اما رأفت الطويل ـ رئيس حى الزيتون فأكد : انه ان الاوان لايجاد متنفس للاحياء الشعبية المكتظة بالسكان وان يعاد تخطيطها مرة اخرى .. للاستفادة من اراضى العقارات التى تهدمت او تصدعت واستغلالها فى اقامة الحدائق والمستشفيات التى تخدم سكان هذه الاحياء ولابد من تعويض اصحابها تعويضا مناسبا .

قال : ان هناك ١٣٠ عقارا متصدعا ومنهارا فى حى الزيتون يمكن ازالتها واستخدام الاراضى فى هذا الغرض .

اضاف : انه من الضرورى ازالة الادوار التى تجاوز الارتفاع القانونى بقوة القانون دون انتظار للاجراءات حفاظا على الارواح .

نتائج ايجابية

ويذهب اللواء بهى الدين حجاب رئيس حى شبرا الخيمة الى ان هذا القرار ستكون له نتائج ايجابية خاصة فى حى شبرا الذى يضم





● بهى الدين حجاب ● احمد قدرى طموم ● محمد حسن درة

اعلى كثافة سكانية فى العالم وتصل الى ١٦٠ الف نسمة فى الكيلو متر مربع كما ان المبانى متلاحقة بدرجة رهيبة مما يشكل ضغطا على المرافق والخدمات .

اشار الى انه صدر قرار باخلاء ٥١ عقارا نهائيا ويمكن اقامة بعض المدارس والمستشفيات والحدائق بدلا منها بعد تعويض ملاكها لنعيد الوجه الحضارى لكافة المناطق بدلا من المناطق العشوائية الموجودة فى العسال وعزبة جرجس .

وقال اللواء فؤاد نور الهدى رئيس حى الساحل : هذا القرار سبق ان طالبنا به اكثر من مرة لانه سيحقق العديد من المزايا اهمها استغلال هذه الاراضى فى اقامة خدمات جديدة لابناء الحى ومنع تلاعب الملاك لطرد السكان .

اما اللواء نادر نعمان مدير ادارة الدفاع المدنى والحريق بالقاهرة فيرى انه ان الاوان لنقل كل الانشطة الصناعية الخطرة من مناطق الجمالية والدرب الاحمر والتى تتسبب فى حدوث الكثير من الحرائق يوميا حيث تحولت هذه المناطق السكنية الى ورش ومسابك ومع ضيق الحوارى والشوارع يصعب دخول سيارات الاطفاء مما يزيد من حجم الخسائر .

قال ان الزلزال كان فرصة لننتبه للكثير من الامور التى كنا نتجاهلها واهمها ضرورة الاستعانة بالمهندسين الفنيين المتخصصين فى الانشاءات وانهاء عهد المقاول او المعلم الذى يبنى دون ادنى قواعد او مواصفات مما يعرض المنازل للانهيار فى شهور واسابيع .

واتخاذ الاجراءات الحاسمة فى مديريات الاسكان بشأن عمليات الازالة وسرعة الفصل فى قضايا التعلية والمخالفات .

الخبراء .. يؤيدون

واذا كان هذا هو رأى المسئولين بالاحياء فإن خبراء الاسكان المتخصصين يؤيدون قرار محافظ القاهرة .. قال المهندس محمد حسن دره ـ خبير الاسكان : لو استمر حال المبانى بالقاهرة على ماهو عليه لاصبح من المستحيل بعد ٥ سنوات السير على الاقدام داخل شوارعها ولذلك فان قرار المحافظ خطوة ايجابية وجريئة لاعادة تخطيط المناطق المختلفة بالعاصمة .

اضاف ان الاوضاع الحالية تحتاج الى ثورة بنائية على المساكن بامكانيات ضخمة وادارة



المصدر : [illegible]

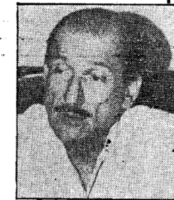
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ [illegible] ١٩٩٢

رؤســـاء الأحيـــاء :

أخيراً.. استجابوا لطلبنا.. بوقف التراخيص

الخبراء : لابد من فلسفة معمارية حديثة



● حمدى سليمان

● نادر نعمان

● فؤاد نور الهدى

خبيرة ومقاولين شرفاء ليبنوا مساكن جديدة داخل هذه الاحياء وفق تصميمات هندسية علمية وان ينقل هؤلاء الملاك الى المدن الجديدة ولدينا نموذج حى المناخ ببورسعيد تحقق له هذا عام ١٩٥٦ ونموذج عين شمس الذى بنى فيه ٤ الاف وحدة سكنية نقل اليها سكان عرب المحمدى .

ويقول د . طاهر الصادق استاذ العمارة ووكيل كلية التخطيط العمرانى : ان الفرصة سانحة الان لتخليص القاهرة من اغلب المشاكل التى تعانى منها وذلك بالبدء فى تفريغ هذه الاعداد من السكان فى المدن الجديدة .

اضاف وقبل ان يتم تفريغ هذا العدد الكبير من السكان بالمدن الجديدة لابد من جذبهم الى هذه المدن بتوفير فرص عمل جديدة لهم هناك .

ويشير الى ان تفريغ الاحياء القديمة فى المدن الجديدة سيترتب عليه البدء فى مشروعات اعادة تجديد هذه الاحياء وفق معايير خاصة بالتنمية العمرانية والمحافظة على التراث الاسلامى الموجود فى هذه الاحياء مما يكفل زيادة الحركة السياحية وهو مايحقق تحسنا كبيرا فى الدخل القومى .

ويرى عبد السميع لاشين - رئيس شركة



المصدر : المســـاء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ اكتوبر ١٩٩٢

تحقيـــق :

باسـم رشـــاد

حنـــان عبدالقـــادر

هشـــام أبو الوفـــا

سبيكو للاسكان والتعمير : انه يجب الغاء تراخيص البناء بالاحياء الشعبية القديمة وتدعيم المناطق الجديدة بخطوط مواصلات مجانية تشجيعا لسكان هذه المناطق الشعبية على الانتقال اليها وكذلك يجب الغاء بند المصالحات فى مخالفات البناء .

ويرى د . عبد الرحمن بازرعه - استاذ الهندسة الانشائية بجامعة القاهرة : ان المساكن بشكلها العشوائى بالقاهرة لها مخاطرها التى تتمثل فى عدم القدرة على وصول سيارات النجدة والاسعاف الى هذه المناطق اذا حدث لها مكروه كما انها تمثل ضغطا على المرافق والخدمات الموجودة بالدولة لانها مبان لم تدرج فى خطط محددة .

ويضيف : ولكى نقضى على هذا النمط من المساكن ومشاكله لابد من الاشراف الجدى على عملية البناء داخل الاحياء بان تراعى خصائص التربة والرسومات الهندسية وان يكون المقاول من المسجلين بحيث لاتترك عملية البناء لاى شخص وادخال معاملات الزلزال الى هذه العقارات .

كما انه يحقق السيطرة على المناطق العشوائية التى نجد صعوبة فى الوصول اليها عند وقوع الكوارث لاستحالة مرور سيارات النجدة المختلفة من اسعاف ومطافىء وغيرهما .

واكد اللواء على ابراهيم النواوى رئيس حى الوايلى ان القرار سيساهم فى تخطيط هذه المناطق والتى كانت تقف عائقا امام المخططات العمرانية التى تم وضعها منذ اكثر من عشرة اعوام ولابد من تنفيذه فورا دون انتظار لاجراءات التقاضى !!

وسيساهم فى اقامة الحدائق العامة التى ستكون متنفسا لهم والمستشفيات التى تغطى احتياجاتهم الصحية .

ويرى اللواء احمد قدرى طموم رئيس حى الشرابية والزاوية الحمراء : ان حادث الزلزال فرصة لمواجهة المشاكل فالشرابية والزاوية الحمراء كلها بيوت قديمة وعشوائية بنيت فى غفلة من الزمن لم يراع فيها أى مواصفات هندسية ومعظمها عبارة عن حوائط حاملة قديمة غير مثبتة تأثرت بالزلزال وحدث بمعظمها شروخ وتصدعات وهى بيوت يجب ازالتها تدريجيا ليعاد تخطيط هذه المناطق مرة اخرى .

اضاف ان هناك ٨٠ عمارة بالشرابية تأثرت بالزلزال وفى حالة خطيرة من اجمالى ٢٠٠٠ عمارة تم معاينة معظمها واتخذ اللازم بشأنها سواء بالازالة الجزئية أو الكاملة من خلال شركة متخصصة خصصتها المحافظة للحى .

ويرى المهندس يحيى زكريا مدير الاسكان بحى الساحل ان منع تراخيص البناء فرصة لوضع المعايير والاسس الجديدة المسليمة لتنفيذ المنشات الخرسانية باسلوب صحيح وسليم يقاوم اية عوامل طبيعية .



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٢ [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أبراج الموت
رغم أنف القانون

فجر حادث انهيار برج «هليوبوليس» الذى راح ضحيته ٧٢ قتيلا .. عن قضية مخالفات المبانى وتجاوزها الارتفاعات المسموح بها .. فالاسكان فى مصر تحول الى فوضى يحكمها قانون المصالح بعد ان استشرى الفساد فى الاحياء ومجالسها .. الارقام وحدها تستطيع ان تجسد حجم المشكلة والكارثة معا .. ففى القاهرة وحدها ٣٦ الف قضية مخالفة مبانى كل عام .. وفى محافظتى القاهرة والجيزة فقط يوجد اكثر من ١٥٠٠ برج تجاوزت الارتفاعات المسموح بها قانونا .. وكعادة المسئولين عقب كل كارثة يتبادلون الاتهامات .. واسقطوا المسئوليات عن انفسهم والصقوها بغيرهم.

خبراء الاسكان اكدوا : ان المسئول الاول عن تلك الكارثة هو القانون الذى اباح المخالفة ثم المصالحة ، وكان هذا هو المدخل الخطر لاستفحال المشكلة ، فقد اصبح الشعار «خالف وادفع» .. اما مسئولو الاسكان ورؤساء الاحياء فقد القوا عبء المسئولية على الجهات التنفيذية التى تقاعست عن تنفيذ الاحكام بازالة الادوار المخالفة .. والجهات التنفيذية تتهم مهندسى الاسكان بالاحياء بالتستر على هذه المخالفات منذ بدايتها حتى يتم البناء وتعلو الادوار لتناطح السحاب والقانون ، مما يصعب معه تنفيذ عمليات الازالة !!

هكذا دائما يحدث فى مصر عقب كل كارثة .. لا نعرف من المسئول عنها .. الجميع تبادلوا الاتهامات واسقطوا المسئوليات عن انفسهم !!.. وايا كانت جهة المسئولية فان الحقائق التى كشف الحادث المفجع عن وجهها الكئيب تثبت وبجدارة اهمال وتورط رؤساء الاحياء ومجالسها والمسئولين بالمحافظة .. هذا الاهمال الذى يكبر ويستفحل ويستعصى علاجه لتكون اخطاره اكثر شمولا وابشع تدميرا .. فماذا اذن ستفعل الحكومة الآن حيال الادوار المخالفة بالابراج ؟!.. هل ستهدمها ام ستتركها لياتى زلزال آخر ليقلبها رأسا على عقب ويزيد من حجم الكارثة ؟!..

وماذا سيكون مصير هؤلاء الضحايا ساكنى الابراج المخالفة ، هل ستلقى الحكومة بهم فى عرض الشارع بعد ان دفعوا عشرات الآلاف من الجنيهات لتملك هذه الشقق ؟!.. وقبل كل هذا ، من سيحاسب الذين تستروا على بناء هذه الطوابق المخالفة ، لتناطح السحاب والقانون معا ؟!

وايا كانت الاسباب .. فالزلزال الذى هز مصر يوم الاثنين قبل الماضى ، برىء من دم هؤلاء الضحايا ، كبراءة الذئب من دم ابن يعقوب .. المتهم الاول والاخير هم اصحاب الذمم الخربة ، الذين ارتضوا لانفسهم بناء مساكن مخالفة لشروط الامن ، مقابل ملء جيوبهم بالمال الحرام !

١٥٠٠ برج تجاوزت الارتفاع المسموح في القاهرة والجيزة فقط



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

«الوفد» التقت مع عدد من الخبراء والمتخصصين فى مجال الاسكان لمناقشة تلك القضية ، ولمعرفة تاثير الزلزال الذى وقع يوم الاثنين قبل الماضى على تلك الابراج فى المستقبل ،؟ وماذا سيحدث لو وقع زلزال اخر لا قدر الله ؟!

فى البداية يقول المهندس محمد عبدالكريم سليم مدير ادارة المتابعة للشئون الفنية والتراخيص ومقرر لجنتى التصالح والمبانى الفاخرة بمحافظة القاهرة :

ـ اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمرانى رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ تقضى بالا تزيد ارتفاعات المبانى السكنية على ٣٠ مترا او عشرة طوابق .. اما مايحدث بالفعل فقد زاد عدد المبانى التى جاوزت حد الارتفاع القانونى على مستوى القاهرة ، حيث بلغت اكثر من ١٠٠٠ برج ، وكانت اكبر نسبة للمخالفات فى احياء القاهرة بالمعادى ومدينة نصر والزمالك .

●● قلت : بتعبير المتخصصين فى مجال الاسكان ، ماهو المقصود بالبرج السكنى او كم عدد الطوابق التى يمكن ان يطلق عليها برج ؟

قال : البرج يطلق على اى مبنى تجاوز الارتفاع القانونى وهو ٣٠ مترا او مايعادل عشرة طوابق .. فتجاوز هذا الارتفاع يعد مخالفة للقانون حتى الفنادق المقامة على النيل فهى ايضا مخالفة للقانون لتجاوزها الارتفاع القانونى .. وللاسف الشديد هذا يعد انتهاكا للقانون ، حيث ان المصالح الشخصية هى الدافع الاوحد ضاربة بالصالح العام عرض الحائط !!

●● قلت : اذن كيف تمت كل هذه التجاوزات تحت سمع وبصر المسئولين ؟!

● قال : المشكلة تكمن فى القانون نفسه .. فالمادة ٨١ من اللائحة التنفيذية لقانون التخطيط العمرانى رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٢ تنص على الآتى : تسرى فى المدن والقرى التى لم يتم اعتماد التخطيط العام والتخطيط التفصيلى لها بالاشتراطات الواردة فى البنود التالية :

ـ يشترط فيما يقام من الابنية على جانبى الطريق عاما كان او خاصا الا يزيد الارتفاع الكلى لواجهة البناء المقامة على حد الطريق على مثل وربع مثل البعد بين حديه ، وبشرط الا يزيد ارتفاع الواجهة على ٣٠ مترا .

ـ البند الثالث من نفس هذه المادة ينص على : «يجوز للمجلس المحلى المختص بقرار يصدر منه ان يقسم المدينة من حيث ارتفاع المبانى بها كما يلى : لا يزيد الارتفاع الكلى لواجهة البناء على مثل وربع مثل من البعد بين حدى الطريق ، وكذلك على مثل البعد بين حدى الطريق ، وكذلك على ثلاثة ارباع البعد مابين حدى الطريق .. وفى جميع هذه الحالات يجب الا يجاوز الارتفاع ٣٠ مترا او عشرة طوابق !

ـ البند الرابع من نفس المادة ينص على : «للمجلس المحلى المختص بقرار يصدره ان يسمح فى شوارع معينة او مناطق محددة فى المدينة مجاوزة حد الارتفاع الاقصى للبناء (٣٠ مترا) .

يتبين لنا من خلال هذا القانون ـ والكلام لا يزال على لسان مدير ادارة التراخيص بمحافظة القاهرة ـ ان هناك بعض الثغرات التى تجيز تجاوز الارتفاعات المسموح بها .. فالغريب فى الامر ان هناك ابراجا تفوق ارتفاعاتها ١٥ طابقا تم انشاؤها فى شوارع لا يزيد عرضها على ١٢ مترا فقط !!

●● سألت : وعلى من تقع مسئولية تجاوز الارتفاعات وعدم تنفيذ قرارات ازالة الطوابق المخالفة ؟!

● قال : المسئولية مشتركة بين قانون ملىء بالثغرات ، وبين مهندسى الاسكان بالاحياء الذين يتراخون فى تحرير محاضر ايقاف ومحاضر ازالة للمخالفات .. وبين تكدس عشرات بل مئات القضايا امام القضاء لعدد من السنوات للفصل فيها .. كما ان المسئولية تقع على ساكنى الطوابق العالية .. فمن المفروض ان يكون لديه وعى بالقانون .. ويجب ان يذهب اى شخص يرغب السكن فى احد الابراج الى الحى التابع له العقار ليستخرج شهادة تبين عدد الطوابق المسموح بترخيصها .. فاذا وجد ان الشقة ضمن الطوابق التى تجاوزت الارتفاعات المسموح بها يرفض شراءها او استئجارها !!

٣٦ الف قضية مخالفة

مسئول كبير بنيابة البلدية ، وهى النيابة المختصة بالتحقيق فى جرائم مخالفة قانون المبانى فى محافظة القاهرة اكد ان هناك عددا رهيبا من القضايا الخاصة بمخالفات المبانى التى تحقق فيها نيابة البلدية تصل الى حوالى ٣٦ الف قضية فى العام الواحد على مستوى محافظة القاهرة فقط !!.. وتشتمل هذه المخالفات على بناء غير مطابق للمواصفات ، وبناء غير مطابق للرسومات الهندسية ، وانشاء مبان بدون ترخيص ، ومخالفة قانون الارتفاعات ، واجراء تعديلات بدون ترخيص ، واستئناف اعمال بناء رغم صدور قرارات بايقافها .. وان معظم الابراج المخالفة تقع فى مناطق المعادى ومدينة نصر والزمالك ، وكذلك الابراج المقامة على كورنيش النيل ، وان المسئولية تقع على عاتق الادارات الهندسية بالاحياء !

ويضيف مسئول نيابة البلدية : للاسف الشديد هناك بعض الاشخاص فوق القانون يستخدمون نفوذهم فى مخالفة القوانين .. كما انهم يستغلون ثغرات قانون المبانى الحالى فى التلاعب والتحايل .. لذا يجب اعادة النظر فى صياغة قانون المبانى ، وصياغة كل القوانين التى تخول للادارات الهندسية سلطاتها .. ويجب سرعة الفصل ، فى قضايا مخالفات المبانى حيث ان هذه القضايا تستغرق سنوات امام القضاء للفصل فيها .

مما يزيد المشكلة تعقيدا

فمن اهم المعوقات التى تواجه عمليات تنفيذ ازالة الطوابق المخالفة انه يتم تسكينها وشغلها بسرعة ، وبذلك يصعب امام جهات التنفيذ الازالة لشغلها بالسكان .

ويضيف مسئول نيابة البلدية : هناك عدة قوانين للتصالح تعد السبب الرئيسى فى كارثة الاسكان .. مثل القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والمعدل بالقانون ٥٤ لسنة ١٩٨٤ والمعدل بالقانون ٩٩ لسنة ١٩٨٦ . وهذا القانون الاخير اجاز لكل من ارتكب مخالفة لاحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ٧٦ فى شان توجيه وتنظيم اعمال البناء ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له قبل العمل بهذا القانون ، ان يقدم طلبا الى الوحدة المحلية المختصة خلال مهلة تنتهى فى ٧ يونيو ١٩٨٧ لوقف الاجراءات التى اتخذت او تنفذ ضده !

وهناك لجنة يشكل اعضاؤها من محافظة القاهرة والادارة الهندسية بالحى ترى اذا كان العقار او المخالفة تهدد امن المواطنين او الممتلكات لا يقبل التصالح ويصدر الامر بعمليات الازالة .. اما اذا كانت المخالفات لا تمثل خطورة على الافراد او الممتلكات يتم التصالح مقابل غرامات مالية .. وكثيرا ما يحدث هنا التلاعب من قبل اللجنة المشكلة ، والدليل على ذلك لم ينفذ قرارات الازالة للطوابق المخالفة ، بل نجد كل يوم مخالفات صارخة تتحدى القانون تحت سمع وبصر المسئولين .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ اكتو ١٩٩٢

تحقيق :
سيد عبدالعاطى

بغض النظر عن خطورة هذه المساكن على ارواح ساكنيها !!.. وهو ماحدث لسكان عمارة «هليوبوليس» التى كانت بها مخالفات ٧ طوابق وصدر قرار بازالة الطوابق المخالفة منذ سنوات . ولم يتم التنفيذ حتى انهارت فوق رؤوس سكانها !!، ويروح ضحية الاهمال ٧٢ قتيلا !

مراقبة أعمال البناء

المستشار وفيق مكاوى رئيس محكمة البلدية السابق يكشف لنا المزيد عن ابعاد القضية الخطيرة التى مازالت تتعلق بارواح الآلاف .. يقول : كل مبنى لا بد ان تتوافر فيه ضمانات لسلامة ساكنيه . تتمثل هذه الضمانات فى عمليات الانشاء نفسها من رسومات هندسية سليمة ، وعدم التجاوز فى الارتفاعات بالاضافة الى اشتراطات امنية خاصة بالدفاع المدنى والحريق ..

ولكن هذه النواحى يدخلها تلاعبات كثيرة من بعض المنتفعين من المسئولين بهذه الجهات الادارية والمتخصصة او غيرهم من اصحاب الذمم الخربة الذين لا يضيرهم بناء ابنية مخالفة لشروط الامن مقابل ملء جيوبهم بالمال .. والمسئول الاول عن تلك المخالفات هو مجلس الحى ومهندس التنظيم او مهندس البلدية . اذ يجب على المسئولين بالمجلس مراقبة اى اعمال بناء ومطابقتها بالتراخيص الصادرة وفى حالة المخالفة يحرر المهندس المسئول محضرا يحول الى شرطة المرافق ، وتحوله الاخيرة الى نيابة البلدية ثم الى المحكمة !

ويضيف رئيس محكمة البلدية السابق : الواقع ان الثغرات تبدأ من مرحلة تحرير المحاضر فى هذا الصدد ، فهناك سقطة كبيرة فى هذه المراحل ، اذ يتم تحرير المحضر بشكل عشوائى ويحال المحضر بشكل مباشر الى شرطة المرافق ، ويجب ان اشير هنا الى حقيقة مهمة وهى ان المحضر فى هذه الحالة يجب ان يحال للنيابة مع المتهم كما يحدد قانون الاجراءات الجنائية . ولكن هذا لا يحدث اذ يوجه المحضر بلا متهم الى النيابة ويتكرر هذا ويصل عدد المحاضر فى الشهر الواحد من الفين الى ثلاثة الاف محضر .. وتظل هذه المحاضر اسابيع وشهورا طويلة بشرطة المرافق . وتحال فى اجولة وبشكل مهمل الى النيابة .

ويؤكد المستشار وفيق مكاوى رئيس محكمة البلدية السابق : ترتبط معظم احكام الازالة بقرارات اخلاء هذه المبانى المخالفة من السكان ، ولكن للاسف لا يتم التنفيذ بسبب قصور بجهات التنفيذ . ويبدأ هذا من سلطات الاحياء المنقوصة والتى كان عليها ان تتابع جميع اعمال البناء والانشاء بحيث يتم على الفور اكتشاف المخالفة واصدار قرار بالايقاف وفقا للقانون . ولكن قصور هذه الجهات قد امتد الى كل النواحى التنفيذية فتقاعست بالتالى عن تنفيذ الاحكام الخاصة بالازالة . وتدخلت اعتبارات خاصة واستثناءات شخصية !! ضاربة باحكام القانون عرض الحائط !!

ويرى المستشار مكاوى ان الحل يكمن فى مزيد من الضوابط والرقابة على مجالس الاحياء ، واشراف النيابة العامة على تنفيذ الاحكام التى تصدرها المحكمة . وهذا الاشراف يكون على جهات التنفيذ المنوط بها تنفيذ الحكم بدلا من الجهة الادارية المختصة بالتنفيذ .

تورط المسئولين !

الدكتور ميلاد حنا خبير الاسكان ورئيس لجنة الاسكان بمجلس الشعب سابقا له رؤية حول هذه القضية الخطيرة .. يقول : مع بداية عصر الانفتاح وتحديدا فى عام ١٩٧٤ عقدت جمعية المهندسين المصرية مع بعض المنظمات الامريكية ندوات حول اشتراطات المبانى العالية . وكانت هذه الندوة هى نقطة البداية لدخول الابراج الى مصر .. وفتحت شهية بعض المكاتب الاستشارية فى انشاء الابراج وخصوصا مع ارتفاع اسعار الاراضى على جانبى النيل وعلى كورنيش البحر بالاسكندرية .. واصبح الامر فى حاجة الى اخذ تصريح خاص من المحافظ . وقد شجعت على ذلك وزارة التعمير منذ انشائها .

وخلال النصف الثانى من السبعينات وطوال فترة الثمانينات تكونت فى مصر مجموعات من الشركات الاستثمارية والافراد والمكاتب الاستشارية التى تخصصت فى انشاء الابراج بهدف عملها مكاتب ادارية او مساكن تمليك . ويتراوح سعر الشقة التمليك بين ٢٠٠ الف جنيه فى اواخر السبعينات وارتفعت ليصل بعضها الى مليون جنيه فى الوقت الحالى .. وحصلت هذه الشركات والمجموعات على اموال خرافية فى اوقات قليلة . وكونت من نسيجها شبكة اتصالات متداخلة ومتلاحمة مع اجهزة الحكم المحلى وكبار الحكام من محافظين ووزراء سابقين . حتى اصبحت اكبر مجموعة ضغط فى مصر تفوق جمعيات رجال الاعمال .

ومن هنا - والكلام لا يزال على لسان د . ميلاد حنا - بدأت سلسلة المآسى . حيث تجهز مجموعتان من الرسومات الهندسية للمبنى .. الاولى تقدم للحكومة على مراحل لاخذ التراخيص الرسمية ، والاخرى تنفيذية تضع فى اعتبارها عند انشاء الاساسات والاعمدة والهيكل الانشائى انها ستذهب بالارتفاع الى عنان السماء .. وغالبا ما يكون لدى هذه المجموعات خبراء فى القانون ، وكانت احداهما تتخذ كخبير قانونى لها استاذا فى القانون اصبح وزيرا فيما بعد .. ومحاسبا اصبح رئيس احدى اللجان فى مجلس الشعب .. وماحدث فى محافظة الجيزة من تجاوزات عرضت على القضاء ماهو الا تجسيد للعلاقات المتداخلة بين السلطة والمستثمرين خلال هذه الحقبة ..

ويكشف الدكتور ميلاد حنا اللعبة قائلا : تبدأ القصة بطلب ترخيص رسمى وفق القانون ولكن التنفيذ يكون بأساسات اقوى وهيكل انشائى قادر على تحمل ارتفاعات كبيرة . وتبدأ الضغوط على المحافظ والوزراء وقد يصل الامر الى رئيس الوزراء من اجل الحصول على تجاوز فى الارتفاعات . وتوضع تبريرات اقتصادية او جمالية ، ولكنها تحتوى منافع شخصية مالية .. فان تم اخذ الموافقة فخير وبركة .. واذا لم تتم الموافقة فيقوم المقاول بتنفيذ البناء متجاوزا الترخيص لان المباراة ستتسع للحركة فى ساحات القضاء . والتحايلات القانونية كثيرة ومتعددة وفى هذه الفترة تقف الاجهزة التنفيذية امام تلك القضية عاجزة او متعاونة !!

مسئولية رؤساء الاحياء !

مسئول كبير بوزارة الاسكان اكد لى على انه خلال السنوات العشر الاخيرة انتشرت ظاهرة بناء الابراج السكنية فى محافظتى القاهرة والجيزة بشكل مثير للانتباه . يصل عدد هذه الابراج الى اكثر من ١٥٠٠ برج . وللاسف الشديد غالبية هذه الابراج انشئت مخالفة لقانون المبانى لتجاوزها الارتفاعات القانونية تحت سمع وبصر المسئولين بالدولة .. وهذه المسئولية تقع على عاتق مديرى ومهندسى الاسكان بالاحياء . فهم يتراخون فى تنفيذ القانون .. فيجب على مهندسى الاسكان بالاحياء المرور الدائم والمستمر لمتابعة عمليات البناء وتحرير محاضر فورية بالمخالفات لتقديمها الى النيابة لسرعة البت فيها .. فالابراج السكنية لا تقام فى يوم وليلة بل يستغرق انشاؤها شهورا . بل سنوات .. ويجب ايضا طبقا للقانون ان توضع لافتة على باب المبنى مكتوب عليها عدد الطوابق المسموح بانشائها .



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ / ١٠ / ١٩٩٢

٣٦ ألف قضية إزالة ومهندسو الإسكان نائمون !!!

تورط بعض الوزراء والمحافظين في تسهيل المخالفات !!

وان توضع تحذيرات تحمل المسئولية لمن يستاجر او يشترى شقة بالطوابق التى تتجاوز الارتفاعات المسموح بها .

ويضيف مسئول وزارة الاسكان : ان قانون التصالح كان احد القوانين التى شجعت الناس على الاستمرار فى التجاوزات والمخالفات . ودفعت بعض المستثمرين واصحاب النفوذ على المغامرة . وكثيرا مايحدث تلاعب بين هؤلاء المغامرين وبعض مهندسى الاسكان بالاحياء .. كما ان القانون الحالى غير رادع حيث ان الحبس فيه غير وجوبى . لذلك يجب ان يكون القانون اكثر صرامة اذا كانت الدولة جادة فى حسم هذه القضية . احتراما للشرعية والقانون .

الأبراج فى خطر

الدكتور عزت صبيح استاذ الانشاءات بهندسة القاهرة ورئيس الجمعية المصرية لهندسة الزلازل اكد لى : على ان الابراج السكنية المقامة فى مصر تاثرت بفعل الزلزال الذى وقع يوم الاثنين قبل الماضى مثلها مثل بقية المبانى الاخرى . وان هذا بالطبع سيؤثر على قدرتها لتحمل اية هزات قوية اخرى .. وخطورة الزلازل على المبانى او الابراج العالية تكون اكثر منها فى المبانى الاخرى .. حيث آن وسائل الانقاذ تكون صعبة . وان انهيارها يؤدى الى مزيد من الخسائر البشرية والمادية .

ويضيف رئيس الجمعية المصرية لهندسة الزلازل : لذا يجب على الدولة ان تقوم بعمل تقييم شامل لجميع الابراج للتاكد من سلامتها . ومعالجة التشققات والتصدعات فورا . لأن التاخير فى معالجتها قد يؤدى الى مزيد من الكوارث .. كما يجب تعديل اساليب البناء فى مصر لمقاومة اية هزات ارضية اخرى قد تتعرض لها البلاد .. لانه اذا وقع زلزال آخر دون اخذ استعدادات اكيدة . فان الاضرار ستكون مروعة . لأن معظم المبانى فى مصر تاثرت بفعل الزلزال .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٩٢م

المهندس على سالم الخبير الاسكانى يكتب « روشته »

حتى لا تنهار العمارات !؟

هذا الحوار :

هذا الحوار تم قبل وقوع الزلزال المدمر.. برجاء قراءة سطوره جيداً فربما تستخرج العبرة ونعى الدرس .

ه. الصاوى

قضية الإسكان من القضايا التى اثارت وما زالت تثير الكثير من الآراء حولها .. وقد اولت الدولة بقطاعاتها المختلفة اهتماماً كبيراً بهذه القضية وطرحتها على مائدة البحث أمام المختصين والمعنيين بها لكى يقول كل مختص رايه فى كيفية معالجتها . وكان علينا فى مجلة صباح الخير ونحن نناقش هذه القضية ان نتوجه إلى الخبراء المختصين والمهمومين بهذا الموضوع لكى نحاورهم ونتعرف على افكارهم فكان هذا اللقاء الذى اجريناه مع المهندس على سالم حمزه اجد هؤلاء الخبراء المهتمين بهذه القضية لكى نتعرف على رايه حولها حيث قال فى بداية حديثه معنا ..

المهندس على سالم حمزه



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩٦

اولا هناك حقيقة اريد إظهارها في بداية حديثي وهي انني متفائل جداً بالمستقبل بالنسبة لمصر لان الحكومة قد بدات عملية الاصلاح الاقتصادي الذي قد يكون مؤلما او لو اردنا التشبيه فإنه سيكون كالدواء المر ولكن لابد للمريض ان يشربه حتى يشفى وإذا اردنا التشبيه اكثر فإن مصر كانت كمن كان بها علة او مرض وكان لابد من إجراء عملية جراحية عاجلة حتى يمكن إنقاذها وذلك بدلاً من المسكنات التي كانت تتعاطاها وكانت ستؤدي في النهاية إلى كارثة لا يعلمها إلا الله .. لذلك فإن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للإصلاح الاقتصادي كانت ضرورية جداً من ناحية إصلاح النظام النقدي - عمليات الإصلاح الاقتصادي . عمليات إصلاح الهياكل التمويلية لشركات القطاع العام التي تحولت إلى شركات قطاع اعمال وكان هذا الإجراء ضروريا جداً لاصلاح المسار الاقتصادي بالنسبة لمصر من هنا ينبع تفاؤلي بالنسبة للمستقبل برغم مرارة وصعوبة هذا الإصلاح وتاثيره علينا في الوقت الحاضر ولكن على المدى الطويل وبالنسبة للمستقبل فإن اولادنا واحفادنا سيجنون كل الخير من جراء ما تقوم به الحكومة الآن من خطوات لان الحكومة بهذه الخطوة تهيىء المناخ بالنسبة للاجيال القادمة لكي تعيش في أمان ورخاء على ارض مصر بدلا من تركها والهجرة للخارج ..

اما عن المستقبل في مجال الإسكان فيقول المهندس على سالم : إن الحكومة قد بدات بالفعل بدراسة قانون العلاقة بين المالك والمستاجر وتصحيح الاوضاع الغريبة التي كانت موجودة به لان قانون الإسكان كان يعتبر من القوانين الإستثنائية .. ومن المعروف ان الاساس في جميع القوانين أن القانون المدني هو الذي يحكم العلاقة بين الناس بعضها بالبعض الأخر وصدور قوانين استثنائية بالنسبة للإسكان جعلت الافراد المهتمين بهذا الموضوع يتركونه لفئات اكثرها انتهازي ولا اقول كل الفئات لان هناك الملتزمين وهذه الفئات الإنتهازية بدات في ممارسات غريبة مثل المخالفات في الرخص والنصب على المواطنين بمشاريع وهمية وهذا كله نتيجة وجود قوانين استثنائية في تخفيض الإيجارات لان الفئات الممتازة وذات السمعة الطيبة والتي تمتلك قطع اراضي صالحة للبناء لا يقوم بالبناء ولكن يقوم ببيع هذه الأراضي ومن يقوم بالشراء من يريد ان يعقد صفقة ويحقق اعلى ربحيه وهي بالنسبة له ضربة فلا يهمه بعد ذلك إذا كان له ضحايا .. في الماضي وطبقا لطبيعة المصري فإنه يحب التملك لذا كنا نجد أن من يمتلك قطعة ارض كان يقوم بالبناء عليها له ولاولاده او يؤجرها لغيره وكان يحكم العلاقة بين كل الاطراف هو قانون التراضي وقانون العرض والطلب كذلك كان هناك صيانة من المالك للعقار الذي يملكه ويؤجره لغيره وعندما جاء قانون تخفيض الإيجارات اصبح العائد من هذه المباني لا يساوي حتى الصيانة بالنسبة لهذه المباني وهذه ثروة قومية تركناها وهذا موضوع خطير لان معظم المنازل القديمة ونتيجة عدم الصيانة اصبحت ايلة للسقوط وقد ولد هذا القانون خللا اجتماعيا خطيراً في العلاقة بين الملاك والمستاجرين لان معظم ملاك العقارات القديمة يتمنون ان تسقط البيوت على ساكنيها حتى يمكن ان يبيع مكان المنزل كارض فضاء بمبالغ خيالية .. إذن لابد من تغيير هذا القانون ويحدث به نوع من التوازن بين الملاك وبين المستاجرين لان هناك حالات كثيرة جداً نجد فيها ان المالك يضار من هذا القانون والمستاجر لا يستطيع دفع الأجرة فالمعادلة اذن صعبة .. وما يدور هذه الأيام حول تغيير هذا القانون ضروري واساسي ومعظم الاحزاب تقريبا قد اتفقت على ضرورة تغيير هذا القانون وإن الاختلاف هو في بعض التفصيلات اما الاتجاه العام فالكل موافق عليه اي ان الاساسيات متفق عليها والاختلاف فقط في بعض التفصيلات مثل ، كيف نترك العلاقة للعرض والطلب او نسبة الرفع في الاجرة والدليل على ذلك قانون العلاقة بين المالك والمستاجر بالنسبة للاراضي الزراعية والذي وافق عليه مجلس



الشعب أخيراً أن هذا القانون قد أعاد الثقة إلى مجال الاستثمار بالنسبة لمجال الزراعة وأعاد التراضى إلى طرفى الموضوع المالك والمستاجر وترك الموضوع للعرض والطلب وهذا مانريد ان نصل إليه بالنسبة لمجال الإسكان وهو الوصول إلى حد تشجيع الناس على القيام بالبناء وإعادة الثقة إليهم .. وفى تصورى - الكلام للمهندس على سالم - إن مهمة الدولة فى الفترة القادمة بالنسبة لهذا المجال هو توفير اراضى مزوده بالمرافق وترك عملية البناء بالكامل للقطاع الخاص إلا فى حالات مثل عمليات الاخلاء الإدارى أو الكوارث لأن مثل هذه الحالات حالات اجتماعية يجب أن تظل فى يد الدولة ولن يقبل عليها القطاع الخاص ووجهة نظرى فى هذا الموضوع ان القطاع الخاص هو القادر على القيام بعملية البناء لانه هو القادر على التمويل ولو تركت العلاقة بين المالك والمستاجر بدون قوانين استثنائية سيصبح الموضوع متروكا للمالك والمستاجر ومتروكا للتراضى بينهما وسيتفق الطرفان على كل الامور مثل الصيانة وخلافه وتحديد المهام التى يقوم بها كل طرف وذلك طبقا لطبيعة هذه العلاقة وبدون تدخل من الدولة وساضرب لك مثلا بسيطا هناك بعض الناس يستطيعون دفع إيجار شهرى يتراوح مابين مائة ومائة وخمسين جنيها إيجاراً شهريا ولكن لا يستطيع ان يدفع فى شقة خمسين او ستين او مائة الف جنيه كتمليك فلماذا احرم هذه الفئة من الحصول على شقة وهناك بعض الشباب بعمله يستطيع دفع مثل هذا المبلغ كايجار ولكنه لا يستطيع دفع هذا المبلغ الكبير كتمليك ..

وحول المعوقات التى تعترض العاملين فى مجال الإسكان يقول المهندس على سالم .. إنه يجب ان يكون هناك تبسيط فى مجال رخص الإسكان مع تشديد الرقابة على الجودة لمنع انهيار العمارات مع توفير الإعداد اللازمه بالنسبة للمهندسين والفنيين فى المحليات وفى الاحياء المختلفة بحيث يستطيع ان يراجع وان يراقب وهذه نقطة مهمة جداً لان الموجودين حاليا لا يستطيعون القيام بمثل هذه المهام ولماذا لا نقلد الدول الاوروبية فى هذا المجال ولناخذ المانيا مثلا هناك يقومون بتقسيم الأحياء داخل المدن ويوزعونها على مكاتب استشارية لها سمعتها وتقوم هذه المكاتب بمراجعة الخرائط والرسومات بالنسبة للمبانى الواقعة فى نطاق الحى او المنطقة التابعة لها وتقوم هذه المكاتب بالإشراف على عمليات البناء ويكون هناك مهندس او فنى مختص يراقب عملية تركيب الحديد او صب الخرسانة واختيار الاسمنت وخلافه ولذلك لا نسمع عن حكاية سقوط العمارات وفى هذه الحالة يكون المكتب مسئولا عن اى مخالفة للمواصفات فى اى بناء ويتم هذا كله نظير اتعاب بسيطة للغاية . وهذه الأتعاب البسيطة توفر الأمان للناس وتحافظ على الثروة القومية من المبانى واعتقد ان المالك يدفع هذه النسبة بهذه المكاتب عن طيب خاطر هذه نقطة والنقطة الاخرى المهمة جداً هو انه يجب الا يسمح بالبناء فى اى منطقة ما لم تكن المرافق قد وصلت لهذه المنطقة لان الذى يحدث الآن بالنسبة للقطاع الخاص والقطاع العام ان المبانى التى اقيمت ليست بها مرافق ويوجد من هذا



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢

القبيل الاف الشقق ليست بها هذه المرافق وللأسف فإن الحكومة قد اقامتها وتنتظر الاعتمادات اللازمة لهذه المرافق ولذلك تظل هذه الآلاف من الشقق بدون استغلال وهى فى هذه الحالة استثمارات معطلة لعدة سنوات ولذلك يجب ان تسبق عملية المرافق عملية البناء وهذه النقطة نركز عليها بالذات فى عملنا فنحن لا نقوم بالبناء فى اى منطقة إلا بعد توصيل المرافق إليها وذلك حتى لا نضع استثماراتنا فى منطقة ثم تظل مركونة لسنوات .

* وحول لافته شقة للإيجار ومتى تعود للظهور مرة اخرى يقول المهندس على سالم ان هذه اللافته يمكن ان تعود مرة اخرى ولكن ليس على المدى القريب ولكن على المدى البعيد ولو علمت أن هناك إحصائية قامت بها جهات معنية ان الحضر وحده به حوالى مليون شقة مغلقة وسبب هذا الاغلاق ان البعض يقوم باغلاق هذه الشقة لانه قام بشرائها لابنه الصغير الذى لم يكبر بعد ويقوم باغلاقها لانه لا يستطيع ان يؤجرها حتى يكبر ابنه لانه لو اجرها وطبقا لقانون الإيجار الحالى فإن المالك لا يستطيع إخلاء المستاجر فلو تركنا هذه الشقق لقانون العرض والطلب لنزلت هذه الشقق إلى السوق من الغد لسبب بسيط ان هؤلاء الناس لا يريدون بيعها لانهم لو كانوا يريدون ذلك لقاموا بهذه العملية منذ فترة ..

وبعد فقد كانت هذه الجولة فى عقل وفكر احد الخبراء المختصين والمهمومين بقضية الإسكان نقلنا اراءه بكل امانة ودون إضافة من عندنا ونحن نعتقد أن هذه الآراء جديرة بالنظر فيها ونحن بدورنا يسرنا أن نتلقى اى تعليقات حول هذه الآراء وغيرها من الآراء التى سنقوم بطرحها فى حلقات قادمة لخبراء اخرين فى هذا المجال وغيره من المجالات .

نجاح الصاوى



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات





فحص مباني القاهرة

داخل نقابة المهندسين شكلت على وجه السرعة لجنة لتقويم وتحديد كيفية إصلاح المنشآت التي تصدعت بسبب الزلزال برئاسة الأستاذ الدكتور / إبراهيم جعفر أستاذ الهندسة المدنية بجامعة القاهرة وعضو مجلس نقابة المهندسين .. وقررت هذه اللجنة إطلاق الف وثلاثمائة مهندس استشارى من اعضاء النقابة تطوعا لعمل مسح شامل لجميع مبانى مدينة القاهرة !

● انتباه !!

كان لقائى مع د . إبراهيم جعفر رئيس هذه اللجنة .. الذى بادرنى بقوله :

إن عمارة الموت بمصر الجديدة ليست الأخيرة فهى كانت ستنهار بدون الزلزال !!

وقال : إن المبانى الحديثة التى أقيمت على تصميمات صحيحة هندسيا وبمواد بناء غير مغشوشة وتحت إشراف مهندس متخصص كان يجب ألا تتأثر بهذا الزلزال .. فهناك العديد من المنشآت الحديثة التى لم تتأثر خاصة الأبراج التى يصل ارتفاعها إلى أكثر من ٢٠ طابقاً ..

وأما ما حدث فى عمارة الموت بهليوبوليس هو ـ خيانة عظمى ـ بكل المقاييس فقد أثبتت المعاينة المبدئية للنقابة أن الخراسانات مغشوشة ، والدليل الواضح هو طريقة انهيارها وتحولها إلى جبل تراب خال من المسلحات .. وقد أبلغنا النيابة بهذا وهى تحقق الآن ..

وقد طالب د . جعفر بضرورة معاينة النيابة والجهات المختصة على الطبيعة قبل رفع الأنقاض حتى لا تضيع المسئولية بزوال الدليل المادى ..

● ما هى الاولويات التى تضعها اللجنة عند إجراء الإصلاحات فى المبانى المتصدعة ؟!

ـ هذه اللجان ستركز عملها على الأحياء الشعبية التى بها كثير من المبانى المقامة بالخشب والدبش .

● ٥ ٪ فقط !!

ويضيف د . إبراهيم جعفر إن النقابة طالبت بسرعة إصدار تشريع جديد يلزم أصحاب المبانى بضرورة مراعاة التصميمات العالمية لمقاومة الزلازل فى أى مبنى يقام حديثاً فى مصر مع العلم أن تكلفتها لن تزيد على خمسة فى المائة من قيمة بناء العقار ، وبهذه المواصفات يمكن للمبنى أن يتحمل زلزالاً قوته تصل إلى سبع درجات بمقياس ريختر ..

● وماذا عن الكبارى ؟ هل اصابها اى ضرر !!

ـ لا خطورة إطلاقاً على الكبارى لأنها ليست معلقة كما فى المدن الأخرى التى أصيبت بالزلازل من قبل .. ثم أن الكبارى عندنا ذات خراسانات ثقيلة لا تتأثر بالحركة الأفقية للزلزال الذى وقع يوم الاثنين الماضى .. وأضاف أن النقابة قد قدمت



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢٥٠ ألف جنيه مساهمة منها لعلاج التصدعات والتشققات التى أصابت المبانى ..

● ماهو موقف النقابة فى المبانى المخالفة ؟!

ـ دورنا يقتصر على التحقيق عندما يصلنا بلاغ من أى مواطن أو جهة .. وقد قمنا بالفعل بتحويل عشرين مهندساً إلى مجلس تأديب بعد أن أثبت التحقيق تورطهم فى مخالفات البناء .. ولكن ـ للأسف الشديد ـ لم تصدر النقابة حتى الآن أية عقوبات على المهندسين المخالفين .. نظراً لطول الإجراءات والعيوب التى يزخر بها قانون النقابات ..

● هل هناك تنسيق بين النقابة ومراكز الابحاث والاحياء لمواجهة هذه الكارثة ؟!

ـ التنسيق مازال مفقودا بيننا وبين هذه الجهات بالرغم من اتصالنا بالمحافظة أكثر من مرة ولكن لم نجد من يسمعنا ..

●● ومن جانبنا نقول : مطلوب ـ على وجه السرعة ـ تخصيص جهاز قومى يتولى تنسيق كافة الجهود المخلصة والمختصة لإصلاح وعلاج آثار الزلزال المدمر ..

أسوة بما تقوم به جمعية الهلال الأحمر فى توحيد الجهود لجمع التبرعات .. على أن تتفاعل هذه الجهود جميعها لتنسينا وبسرعة الفزع والهلع الذى أفقدنا جميعا التوازن . □

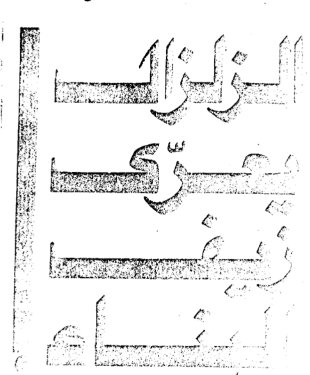
« ألفت جعفر »

٢٠٩٦٣



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢

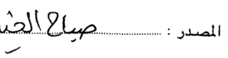


اهتز المنزل بشدة وتفادينا سقوط الاشياء علينا من حولنا ،-ومع الاضطراب والذهول مما يحدث تعانقنا انا وزوجتى ، وطفلتنا الرضيعة تصرخ هلعاً من الاهتزازات الشديدة .. وتملكنى الاضطراب واصطكت اسنانى رعباً مما كان يمكن ان يحدث وحاولت التمالك وهدات قليلاً ومكثت بجانب اسرتى لم استطع مغادرة المنزل خوفاً من تركهما وحيدتين وتضاربت الاقوال والبيانات المؤلمة وبدات الاتصالات التليفونية للاطمئنان .

وعندما انقشعت هالة الفزع عدنا مع الهزة الاخيرة قبل منتصف الليل إلى حالة البلبلة وبدون وعى منى اتجهت إلى الصلاة والشكر إلى الله تعالى على اللطف بنا .

وفى صباح الثلاثاء فجراً حملت اسكتشاتى ومضيت لارسم هذه الرسوم من امام ميدان مستشفى هليوبوليس .. وصلت إلى الميدان بصعوبة وسط حشود من الجماهير التى تتدافع وتدخل بين اجهزة الامن والإنقاذ لا لشىء سوى الفرجة وكم من الوجوه بدا الحزن عليها واضحاً . هذا الذى فقد جاراً ويسال رجال الإسعاف ، فيه جثث تانى من فضلكم ياأخواننا السكة لو تكرمتم ، واضطر بعض جنود الامن إلى



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٦

استعمال عصيهم لتفرقة الجماهير ولكن بغرض مساعدة عمليات الإنقاذ . وامام هول المنظر لم استطع فى بادىء الأمر الإمساك باقلامى والرسم ولكن بعد ثوانٍ تمالكت نفسى واقتحمت المجاميع واستطعت ان اقوم برسم الاسكتشات التى اخذت تتوالى امامى ووسط صيحات من الحزن والذهول . تعمل الأوناش الضخمة وتزيل الكتل الخرسانية لعمارة ١٤ دوراً تقع وتصبح كومة اسمنتية مليئة بالاشواك الحديدية وكانها حراب مدببة يخترقها بشجاعة رجال الإنقاذ غير عابئين إلا بواجبهم وبين الاطلال تطل فرقة إنقاذ تحمل جثة مغطاة وتهلل الجماهير وكانها تودع الميت إلى مثواه الاخير ، وجاءت القوة الفرنسية وباشرت مهامها فور وصولها بدون إبطاء وامتدت اذرع كثيرة وعلت الرقاب تنظر وتترقب تطور الأمور ، وعن العمارة المنكوبة قالوا إنها كانت مائلة وبها اربعة ادوار مخالفة وقد تم إجلاء سكان العمارة المجاورة خوفاً على السكان ، وغادرت المكان وسط حشرجة الآلات وهى تعمل وأصوات الجماهير وفرق الإنقاذ . □

اسكتشات وكلمات : نـــــاد



المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فريق الإنقاذ الفرنسى، لم يضع دقيقة واحدة وبدأ العمل بانضباط





المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢



— بعد ان ابتعد الجمهور قليلاً توافرت الفرص اكثر لفرق الإنقاذ .

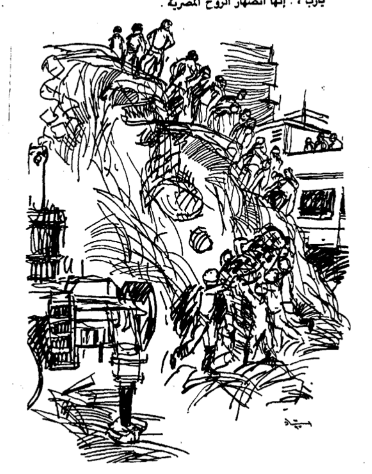


المصدر : صباح الخير

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وسط تهليل الجماهير التى جاءت لتشارك وتدعو من القلب « لطفك يارب » . إنها انصهار الروح المصرية .





المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢



الطائرة الهليوكبتر تحلق فوق العمارة المنكوبة لمساعدة فرق الإنقاذ المصرية .. فى يقظة تامة وحماس لاحدود له .

المصدر : صباح الخير
التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



احد جنود الأمن المركزى يستريح للحظات بعد عناء ساعات طويلة ، وزملاؤه الجنود يسابقون الزمن فى عملية الإنقاذ .

ولا ثانية توقف واحدة ، فالكل يسابق الزمن ، فربما كان هناك « حى » بين الانقاض !



المصدر : صباح الخير

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩٢



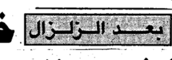
ــ بدأت تتوالى الجثث بعد أن أزاح الونش الضخم كتل الأسمنت الضخمة .



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ [illegible] ١٩٩٢



بعد الزلزال خطـــة جديـــدة لتغيير ملامح القاهرة الكبرى

بعد ان هاجم الزلزال القاهرة وخرب بيوتها الآيلة للسقوط في المناطق المزدحمة بالبشر .. هل آن الأوان لتطبيق الابحاث ومخططات إعادة بناء احياء القاهرة الكبرى الجاهزة الآن للتنفيذ ؟

إن المخطط الهيكلي للقاهرة الكبرى يقوم على خمسة مجالات هى اعادة التوزيع الجغرافي للسكان ، والتنظيم المكاني والبنية الاساسية والخدمات ، والاسكان ، والانشطة لدفع المعدل العام للنمو المصرى وضرورة تحقيق التنمية الشاملة التي تحقق عائدا سريعا اعتمادا على المبادرات والاستثمارات الخاصة ، وتحسين ظروف المعيشة للسكان الذين يتأثرون بقسوة باجراءات تصحيح المسار الاقتصادى .

وتوفير بديل للامتداد العشوائى على الاراضى الزراعية مع الاقتصاد في الاعتماد على التمويل الحكومي ، والاعتماد على فاعلية البناء والتمويل بالقطاع الخاص ، وتحقيق احتياجات ذوى الدخل المنخفض بتوفير مستويات من البناء في ضوء القدرات المالية ..

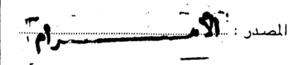
كما أكد المستشار ميشيل فؤاد ان الدراسة السياسية الحضرية القومية لتخطيط القاهرة الكبرى تتضمن إقامة تجمعات عمرانية جديدة بالاضافة الى المدن الجديدة مثل ٦ اكتوبر ، و ١٥ مايو بخلاف المدن الجديدة

وتحقيقا لهذا المخطط العلمي للقاهرة الكبرى قامت وزارة التعمير بتنفيذ بعض من المشروعات

مع إنشاء تجمعات عمرانية جديدة حول هذا الطريق لخلخلة الكثافة السكانية من المناطق المزدحمة مثل مناطق الجمالية وباب الشعرية والسيدة زينب والازهر والحسين وشبرا والقطاعات الشمالية بشبرا الخيمة وذلك من خلال تقسيم القاهرة الكبرى الى ١٦ قطاعا متجانسا .

وقال المهندس شريف كامل رئيس هيئة التخطيط العمراني بالوزارة انه يجرى تعمير في تجمعات بدر والأمل حول الطريق الدائرى بالاضافة الى المدن الجديدة التى تم تعميرها مدينة السادات والعاشر من رمضان . كما بدأ العمل في تجمع العبور حول الطريق الدائرى بعد تعديل الموقع بالاضافة الى مدن ٦ اكتوبر و ١٥ مايو التى بدأت الحياة بهما . وقد تم تحديد



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ ... ١٩٩٢

المواقع النهائية لقشرة التجمعات العمرانية حول الطريق الدائرى وجار العمل فى إعداد المخططات الخاصة بتجمع الزهور رقم ٧ وتجمعات ١ ، ٢ ، ٣ ، ٥ ، ١٦ ، ٦ب بخلاف المشروعات الأخرى الهامة التى يتم تنفيذها بمعرفة الهيئات والجهات الأخرى .

ويقوم الآن المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير والمجتمعات الجديدة والاسكان والمرافق بوضع خطة شاملة لتحقيق البنية الأساسية والفرعية على مرحلتين الأولى متوسطة والاخرى بعيدة المدى بخلاف المشروعات الجارى تنفيذها على المدى القصير حيث يجرى انشاء محطتين جديدتين فى مسطرد وشبرا الخيمة بطاقة ٢٠٠ الف متر مكعب للمحطة الواحدة وسيتم تشغيلهما خلال العلم القادم .

كما سيتم انشاء مشروعين على المدى المتوسط سيتم الانتهاء منهما خلال السنوات الخمس القادمة وهى توسعة مسطرد بطاقة ٢٠٠ الف متر مكعب يوميا وتوسعة الفسطاط بطاقة ٢٠٠ الف متر مكعب يوميا . مع تنفيذ المشروع القومى للصرف الصحى على مستوى القاهرة الكبرى لخدمة المناطق الحالية والجديدة التى سيتم تنفيذها فى اطار المخطط العام للقاهرة الكبرى بهدف منع التعديات الحضرية المحتملة على الأراضى الزراعية نتيجة لتنفيذ الطريق الدائرى والاهتمام بالبيئة وخلق تجمعات ومدن جديدة حضرية مع حماية المناطق الأثرية ، مع اعتبار ان الحزام الاخضر المخطط فى التخطيط سيكون منطقة عازلة بين القاهرة والتجمعات الشرقية الجديدة بخلاف المناطق الجديدة لاستصلاح الأراضى بهدف اقامة الزراعات التقليدية .

ويهدف المخطط العلمى الى نقل المدابغ الموجودة بالسيدة زينب . وكذلك بمصر القديمة ونقل المخازن الخاصة بمحافظة القاهرة ، ، واقامة متحف جديد للاثار ، والانشطة السياحية الملحقة به ، ويجرى الآن اعداد الدراسات النهائية للقطاعات المتجانسة ، واعداد السياسة العامة لتوطين واعادة توطين الانشطة فى اقليم القاهرة الكبرى .

عبد الفتاح ابراهيم



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٢

مصر تفتقد نظام الأمان الزلزالى عند البناء

تقارير أمريكية تطالب بتوفير معامل الأمان الزلزالى للمبانى

مطلوب دراسة جيولوجية وزلزالية لتفادى التصدعات الأرضية

الحقيقة الخطيرة التى كشفها زلزال ١٢ اكتوبر ان مصر لا تلتزم فى مبانيها ومنشآتها عامة بمعامل الامان الزلزالى فهناك دراسات وخرائط للهيئات الجيولوجية بمصر كان من الضرورى وضعها فى الاعتبار قبل الاقدام على بناء مدن جديدة او انشاء مبان مهمة او مرافق كالكبارى والانفاق ولكن الذى يحدد هذا لانعرف . فحالة مبانى مصر تسير سىء الى اسوا فقد اوضح تقرير لاتحاد المقاولين وجود نسبة ٢٠٪ من المبانى المنهارة والمتصدعة بسبب سوء التنفيذ والغش فى مواد البناء كان هذا فى بداية الستينات واكد التقرير ارتفاع النسبة فى العام الماضى الى ٥٤٪ لنفس السبب والان نضع هذه الحقيقة امام المسئولين لعلهم يستفيدون بما يقترحه الجيولوجون وخبراء الزلازل من استخدام خرائطهم ودراساتهم قبل الاقدام على انشاء اى مرافق او مبان سكنية او مدن جديدة .. وحتى تكتمل الصورة ، التقت الوفد بخبراء الزلازل وكبار مهندسى الانشاءات الدكتور احمد عاطف دردير رئيس هيئة المساحة الجيولوجية يقول :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٢

تحقيق : عماد خيرة

في امريكا لا يوضع اساس اى مبنى الا بعد الدراسة الجيولوجية والزلزالية للمكان الذى ستبنى عليه المنشاة . وقد استعانت رومانيا في عام ١٩٦٥ ، بدراسة هيئة المساحة الجيولوجية على المنطقة التى انشئت بهامحطة كهرباء الحمراوين بالبحر الاحمر لقياس الارض ودراسة مدى المعامل الزلازلى بها لمراعاة ذلك اثناء التصميم والبناء . ومن وقتها ونحن في الهيئة لايطلب منا اى دراسة قبل انشاء اى مبنى او مدينة خاصة في المدن الجديدة واوضح الدكتور دردير ان اكبر زلزال شهدته مصر كانت قوته ٥.٦ درجة بمقياس ريختر وهنا يجب تصميم المبانى لتتحمل زلزلا بدرجة من ١٦الى ٧ درجات ، كما اكد على ضرورة الاخذ في الاعتبار المقاييس العالمية للزلازل قبل انشاء منطقة سكنية او منشاة مهمة او كوبر اونفق فلابد من توافر الدراسات الجيوفيزقية والدراسات الزلزالية بالمناطق المختارة للانشاء . واوضح الدكتور دردير ان فئات المبانى في كل الجمهورية تخطت درجة الزلزال الاخير . وان المبانى التى سقطت اغلبها عشوائي وعمرها الافتراضى انتهى والبعض خاماتها قصور مثل عمارة مصر الجديدة .

واضاف الدكتور احمد دردير ان المدن الجديدة مثل العاشر من رمضان والسادس من اكتوبر والسادات والمنيا الجديدة وبنى سويف الجديدة و١٥ مايو كلها لم تشارك او تدعى للمشاركة باعطاء تقارير زلزالية وجيولوجية قبل بنائها اما مدينة اسوان الجديدة فقد طالبتنا هيئة المجتمعات العمرانية بعمل تقرير لتحديد المسارات التى يمكن ان تكون معرضة للزلازل حتى تراعى عند البناء عليها .

واكد الدكتور دردير على ضرورة مشاركة علماء الزلازل والجيوفيزيقا في تقرير انشاء المدن الجديدة فلا بدمن عمل مقاييس توضح عليها كل التفاصيل الخاصة بالخرائط واستخدامات الاراضى التفصيلة التى تحتاج لاعداد خاص ويتم عملها لخدمة الانشاءات المهمة والمدن الجديدة والمرافق العامة مثل الكبارى والانفاق وخلافه ولابد من وجود «كود زلزالى» للمبانى في مصر ياخذ في الاعتبار معايير الزلازل العالمية .. واوضح ان مصر لا تلتزم بالكود الزلزالى في حالات الانشاءات ولابد من توافر التقارير الجولوجية القياسية : واخيرا اكد الدكتور احمد عاطف دردير ان مترو الانفاق في مصر الذي يعتبر قطاعا طوليا في تربة مصر لايوجد لهيئة المساحة الجيولوجية ولا لاى جهة في مصر بيانات عنه ولم نشارك في دراسة جيولوجية التربة به ولا دراسة لبيان التحمل الزلزالى على النفق !

تصدعات رئيسية وفرعية

الزلزال ليس حدثا فريدا وانما يعتبر من الكوارث التى مرت على مصر قبل ذلك وواجهها المصريون واحدثت نفس الاثر بهذه العبارة بدا جابر نعيم رئيس مجلس ادارة هيئة المساحة الجيولوجية حديثه وقال : ان الزلازل كوارث طبيعية تحدث في معظم انحاء العالم وتحدث في مصر على فترات بعيدة والمهم هو ان ناخذ في اعتبارنا جميعا معامل الامان الزلزالى . قبل بناء جميع منشاتنا فمن الضرورى الاعتماد على الدراسات الجيوفيزقية قبل الاقدام على انشاء اى منطقة سكنية جديدة او مبنى مهم . والان وبعد هذا الزلزال نجد ان الاوان قد آن لكى يتعاون في انشاء المدن الجيولوجي وخبير الزلازل بجانب المهندس الانشائى ، واوضح ان خبير الزلازل والجيولوجي متخصصون في ترجمة الظواهر الجيولوجية الى معادلات انشائية تؤخذ في الاعتبار واوضح جابر نعيم ان تحديد مناطق الخطورة في جميع الاماكن على سطح الارض عامة ومناطق الزلازل خاصة لابد له من دراسات جيولوجية زلزالية حتى يمكن تفادى الصدوع الرئيسية والفرعية ومسار الصدع الزلزالى قبل الانشاء وحتى لا تحدث الكوارث والانهيارات . واكد ان هناك المساحة الجيولوجية قد وضعت اجهزتها في منطقة «قطرانى» لتحديد مركز الزلزال واتجاهه بالضبط وعلى هذا الاساس سيتم متابعة اتجاهه من المركز الى الاتجاهات الرئيسية والفرعية وكل هذه الظواهر لابد من تجميعها مع بعضها لمعالجة قوة الزلزال وترجمتها الى معدلات لوضع معامل الامان الزلزالى للمناطق التى وقع بها وهنا يجب الانتفاع بهذه الخرائط قبل البناء والتعاون بين الجيولوجيين وخبراء الزلازل والانشائيين حتى نضع معامل للامان الزلزالى قبل الانشاء .

عند انشاء اى مبنى في مدينة قائمة ينبغي ان تعمل جسات باعماق من ١٥ الى ٣٠ مترا واخذ عينات من تتالى التربة في هذه الاعماق ويتم فحص هذه العينات بالمعمل لتحديد خواصها الميكانيكية وفي ضوء ذلك وحسب نوع المنشاة المزمع اقامتها يتم اختيار الاساسات وهذا ما يعرف بدراسات ميكانيكا التربة ـ هكذا بدا الدكتور ميلاد حنا رئيس لجنة الاسكان بمجلس الشعب الاسبق حديثه واضاف ان موضوع الاستعانة بدراسات الزلازل فلا يتم بالجسات او بالحفر في الأرض لان الهزات الارضية تحدث على اعماق كبيرة تتراوح ما بين ٣٠ الى ١٠٠ كيلومتر وربما اكثر من ذلك ولذا فان علم الزلازل لايزال غير قادر على التنبؤ بمعرفة ما يجرى داخل كتلة الارض ـ وعن معرفة اثر الزلزال على تصميم المنشات العالية اوضح الدكتور ميلاد ان الهزة الارضية التى تحدث لسبب او لاخر على عمق بعيد او قريب من القشرة الارضية التى تتكون من بلوكات كبيرة وقوية ومتماسكة تفصلها فواصل وعند تلاقى



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٢

بلوك كبير باخر يمكن ان تتحرك وهذه هى نقطة الضعف فى سطح القشرة الارضية التى تحدث الزلازل . اما التفاعلات الطبيعية والكيميائية والغازات والاشعاعات داخل حجم الارض فهى دراسات على كثرتها لم تحدد لماذا ومتى تتحرك القشرة الارضية . وهذه الفواصل هى الاماكن الطبيعية لنشوء الزلازل . ومن هنا ووفق الدراسات المتاحة فى علم الجيولوجيا لم تكن مصر من المناطق المتوقع ان تحدث بها هزات ارضية . ولجهل الانسان بما يحدث فى جوف الارض فانه لايعرف السبب تحديدا وانما يرصد النتيجة على سطح الارض . ولهذا يوجد جداول ومشاهدات معروفة علميا فى انواع الهزات .

واكد الدكتور ميلاد حنا ان من يختارون مواقع المدن الجديدة فى مصر لايهتمون عادة بفحص ملفات الزلازل . ويستعيضون عن ذلك بعمل الجسات الارضية بهدف دراسة وتحديد صلاحية الطبقات السطحية العليا من القشرة الارضية . وهذه قضية اخرى تماما .

.. بعيدا عن الدراسات الجيولوجية

واكد ان الزلزال الاخير قد جاء بغير كل توقع علمى فى الدراسات الجيولوجية ومن ثم فانه يطرح تساؤلا علميا لكل اساتذة علم الزلازل وعلوم ميكانيكا التربة . واضاف ان عقب كل زلزال تحدث فوارق فى الارض يكون طولها وعرضها متوقف على قوة الزلزال . وترصدها اجهزة علمية محلية واقليمية ودولية . وفى تصورى ان الهيئات المختصة بدراسات الزلازل تملك خرائط دقيقة والتى تصوب وتعدل كل فترة زمنية وفقا لما يحدث من دراسات عقب كل زلزال . وحسبما يشاهد بالفعل على الطبيعة ومن الضرورى ان تكون هذه الدراسات فى مجملها متوافرة فى بلادنا حتى يستفيد بها مهندسو الانشاءات عند البناء واخيرا طالب الدكتور ميلاد حنا بضرورة توفير الدراسات الجيولوجية عموما ودراسات الزلازل خصوصا امام اساتذة الهندسة الانشائية لاننا حتى الان لم نكن نعطى هذه الدراسات اية اهمية تذكر . اما بعد زلزال ١٢ اكتوبر فاننى متاكد ان اللجان الفنية التى تضع الاشتراطات العامة للتصميمات الانشائية لابد وان تفحص كل هذه الدراسات وتعدل المواصفات واسس التصميم وفقا لذلك . ولابد لها من الاستعانة بالدراسات الجيولوجية ودراسات علم الزلازل لتحديد الاماكن التى ينتظر البناء عليها وتعديل اسس التصميم والمواصفات وما يسمى بالكود المصرى الذى يحدد احمال الزلازل وفق اهمية المنشاة او المدينة المزمع انشاؤها .

المهندس محمد حسن درة الخبير بالهندسة الانشائية وصاحب احدى شركات المقاولات يقول : وصلت لمصر حوالى عشر سنوات تقارير امريكية تفيد بان منطقة البحر الاحمر فى مصر تعتبر منطقة زلزال . وان مصر من المحتمل ان تتعرض لزلزال قوى ولذا لابد من اخذ ذلك فى الاعتبار . عند انشاء مناطق سكنية او منشآت مهمة مثل الطرق البرية والسكك الحديدية والانفاق وقامت بعض المكاتب الاستشارية الكبرى باخذ ماجاء فى هذه التقارير فى الاعتبار منذ ثمانى سنوات وقامت بتصميم مبانيها على ان تتحمل زلازلا بدرجة ٧ درجات بمقياس ريختر . ولان معظم الخسائر حدثت فى المدارس والتلاميذ هم الضحايا مع الاسف . فالسبب فى ذلك هو تولى بناؤها طبقة من المقاولين الذين لا يبغون سوى تحقيق الارباح الطائلة على حساب المستوى الفنى والمهنى .

سوء التنفيذ

واكد المهندس «درة» ان الشعبة العامة للمقاولات عقدت اجتماعا منذ شهرين للنظر فى تصدعات المبانى وانهياراتها وزيادة نسبة المبانى المعرضة للانهيار . واتضح من التقرير الذى ناقشته الشعبة ان التصدعات والانهيارات التى حدثت منذ ٣٠ سنة كانت تقع بسبب سوء التنفيذ والتسيب والغش فى المواد . وكانت بنسبة ٢٠٪ والخطير ان نسبة الانهيارات والتصدعات فى العام الماضى والتى ارجعها التقرير للتسيب وسوء التنفيذ والغش ايضا وصلت لنسبة ٥٤٪ وهذه دلالة قاطعة على اننا نسير من سيىء الى اسوأ واغرب مانعيشه اليوم هى ظاهرة انهيار المنشآت الجديدة . فالقوانين تصدر ولكن كيف يتم تطبيقها .

واخيرا اكد المهندس محمد حسن دره على دعوته لمهندسى وشركات الانشاءات لضرورة تصميم المنشآت على مقاييس الزلازل لتتحمل المبانى زلازلا بدرجات من ٦ الى ٧ درجات بمقياس ريختر . وهذا يحتاج الى حسابات اضافية وزيادة فى الحديد والاسمنت وحسابات لدى اخصائيى الهندسة الانشائية . وخبراء الزلازل .



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

المهندس حسب الله الكفراوى
فى حوار الاسبوع ..

الرئيس مبارك يتصل بى مرتين كل يوم للاطمئنان على تسكين المتضررين

- لو وضعت جنديا بشريطة فسوف يمنع بناء الادوار المخالفة .
- لابد من وضع اثار الزلزال فى الاعتبار عند مناقشة قانون الاسكان الجديد
- قد يؤدى الشتاء القادم الى انهيارات جديدة ، ونحن نستعد لذلك من الان .



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٢

● ● ليست المرة الأولى التى يكون فيها المهندس حسب الله الكفراوى ضيف حوار الاسبوع . ولكنه الحوار الذى جرى معه . ومصر كلها لاحديث لها سوى عن المساكن . سواء البيوت التى انهارت . أو الشقق التى تصدعت . أو البنايات المعدة لايواء ضحايا الزلزال .

لايلتقى مصريان ويتحدثان الآن الا وتصبح المساكن جزءا من موضوع الحديث . حتى الذين نجت مساكنهم من الزلزال يتحدثون عما بعد النجاة .

المهندس حسب الله الكفراوى : ٣٧ سنة مهندسا ١٣ سنة وزيرا للإسكان . نقيب مهندسين شارك فى بناء السد العالى . وتعمير سيناء والساحل الشمالى .

سألناه عن القضية التى تسبق غيرها من القضايا مهما كانت : هل لديكم شقق تكفى ضحايا الزلزال ؟! ثم ما الذى اوصل حال الاسكان فى مصر الى مانحن فيه الآن ؟! كيف تركنا الاحياء المحالة الى المعاش يسكنها الناس ؟!

نحن الآن فى اكتوبر والشتاء على الابواب وهنك توقع ان تسقط بيوت اخرى فهل لديكم استعداد لذلك ؟! فى مصر الآن قانون جديد للإسكان أليس من المنطقى ان يتم إرجاؤه حتى تتضح صورة الموقف بعد آثار الزلزال .

سألناه عن التجاوزات فى المبانى وبعض النفوس الضعيفة والذمم الخربة وقواعد تملك الشقق لضحايا الزلزال .

قال المهندس الكفراوى إن لدى الدولة مايكفى من الشقق لعدد المتضررين وزيادة ، وقال ان الرئيس حسنى مبارك يسأل فى اليوم الواحد مرتين عن الموقف الناتج عن الزلزال .

قال ان الآثار الناتجة عن الزلزال ستوضع فى الاعتبار عن تقديم قانون العلاقة بين المالك والمستأجر الى المناقشة قبل إقراره . وان الذين سيحصلون على شقق من المتضررين ستقدم لهم تسهيلات بلا حدود .

واعلن عن مفاجآته الجديدة : الشقة النواة لن يزيد سعرها على اربعة آلاف جنيه يدفع عشر هذا المبلغ فقط ويمكن لكل إنسان ان يشكلها كمايريد . وستكون مبنية من دور واحد فقط . ويستطيع من سيشتريها ان يرتفع بالبناء الى ثلاثة أدوار .

قد نتفق مع مايقوله المهندس الكفراوى او نختلف معه . لكنك لايمكنك ـ سواء فى حالة الاتفاق او الاختلاف ـ إلا ان تقر ان الرجل يتمتع فى حديثه بميزتين اساسيتين هما : الصدق والبساطة ● ●



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٢

اعد الحوار للنشر :

بثينة البيلى

محمد بكر

علاء محجوب

مجدى سبلة

عدسة :

فاروق عبد الحميد

● المصور : نحن نقيم خسائر الزلزال من ثلاثة تجالات .. الأول : يتعلق بالمبانى الآيلة للسقوط والتى صدرت بشأنها قرارات إزالة او إخلاء .

والثانى : يتعلق بالعمارات الحديثة التى لم يراع فيها شروط البناء والمواصفات .. والثالث وهو الخطير المتعلق بالمدارس .. ودعنا نسالك سيادة الوزير : ما هو تقييمك لهذه الخسائر واسبابها ؟

●● الكفراوى : هذا تقييم صحيح إلى حد كبير ، فمدينة القاهرة قديمة وبها مبان كثيرة ايلة للسقوط ، وتستخدم هذه المبانى مرافقها أسوا استخدام ، وانهيارها وارد لتهالكها ، وصدرت لهذه المنازل قرارات إزالة من قبل ، ولكن كانت تاتى الأسر التى تسكن بها وتتعهد بتحملهم المسئولية لاستمرار إقامتهم رغم خطورة تهالك العقار .. وذلك لأن السكان يحسبونها اقتصاديا نظرا لما يدفعونه من ايجارات بالمقارنة بإيجارات المساكن الجديدة .

اما ما يخص العمارات الجديدة التى انهارت فوق رءوسنا ، فيجب هنا توحيد الاختصاصات ، واقترح الغاء وزارة الاسكان ووزارة الحكم المحلى ، وتصبحان وزارة واحدة تسمى وزارة الشئون المحلية والبلدية للحد من تضارب الاختصاص فالجميع يستطيع أن يلقى المسئولية على جاره بمنتهى السهولة ، فالادارات الهندسية موجودة تتبع وزير الحكم المحلى وتتبع المحافظ ولا علاقة لها بوزير الاسكان الا فى حالة كارثة مثل هذا الزلزال .

وما حدث من مخالفات وآخرها عمارة مصر الجديدة لو كانت هناك فعلا ادارات هندسية مسئولة ـ ادارة فنية ، ورئيس البلدية لابد ان يكون مهندسا .. فالوظائف والمناصب العديدة تميع المسئولية وتضيعها ، لو مدير الادارة الهندسية هذا رئيسه مهندس (فسيضع يده فى عينيه) اذا عمل خطا لا يستطيع ان يدعى انه لا يعرف ، لا هو عارف .. لابد من توحيد المسئولية المخالفة تعمل وتشمع بالشمع الأحمر وتعلوفنا على ان المخالفات يومية فلماذا لا يتم وقف المبانى المخالفة .. هناك شرطة مرافق .. والسجن للمخالف .

بلاغات الكفراوى

● المصور : العمارة التى انهارت فى هوليوبوليس تقع بجوار مقر حى مصر الجديدة ؟

●● الكفراوى : انا اقول انها رسالة ، مع حجم الألم فيها جاءت لنا بشىء من اللطف ، رسالة لنا جميعا لمجتمع ، حاكمين ومحكومين ، لا استطيع القول فقط بأن الناس هم الذين عملوا المخالفة اين كان المسئولون والمخالفة لاتتم فى يوم وليلة .

انا كوزير الاسكان قدمت بلاغات باسمى شخصيا عندما وجدت لما القانون يقول المبانى عرض الشارع مرة وربع بحد اقصى ٣٠ مترا ولجد عمارة ٣٠ دورا فى شارع ٨ امتار قدمت بلاغات وكتبت حسب الله الكفراوى .

دمج الاسكان والحكم المحلى

● المصور : كيف يحدث هذا ؟ وما هو الحل ؟



المصدر : المصور
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٢

● بعد ٣١ ديسمبر القادم لن يكون هناك متضرر واحد بدون شقة .

● اقترح إلغاء وزارتى الاسكان والحكم المحلى ودمجهما فى وزارة واحدة .

● مصر التى علمت البشرية فن العمارة لم يكن بها كود للبناء حتى عهد قريب .

●● الكفراوى : اقول المطلوب توحيد الوزارتين فى وزارة واحدة .. زمان كان يوجد لكل محافظة مدير مديرية ، وهو وحاكم ادارى وسياسى ولديه ترتيباته ، وكان هناك مدير البلدية يعمل من اول كشك الموسيقى والحديقة الى الشباك الذى يفتح فى اى حائط وان كان فتحه خطا ام لا .. وكانت الوزارة هى المختصة بكل هذه الشئون وكان اسمها وزارة الشئون البلدية والقروية وتتذكرون ابراهيم فرج ، اول مشروع عمله هو مشروع مياه الشرب .. وزارة الشئون البلدية والقرية كان لها دور اساسى مفقود حاليا والآن الادارات الهندسية لا توجد لها رئاسة عليا تربطها حتى على مستوى المحافظة ومدير الادارة الهندسية بالحى لا علاقة له بمدير الادارة الهندسية بالحى الآخر واذا كان يوجد ربط فهو اجتهادى .

المخالفات .. لماذا ؟

● المصور : كيف انتشرت المخالفات الى هذا الحجم الضخم وما اسبابها ؟ هل سببها الوحيد هو تعدد الادارات الهندسية ؟

●● الكفراوى : ضعف الادارات الهندسية وعدم تماسكها داخل هيكل تنظيمى واحد ، وتعدد الاختصاصات .

ولكن القوانين الموجودة نحتاج من يقوم على تنفيذها لابد ان تتحرك الشرطة والادارات الهندسية والنيابات كل فى اختصاصه لانها مركب واحدة ، فاذا ضرب كل واحد فى مكانه .. لا نحتاج الى قوانين ، والذى يحدث ان كل واحد يمكنه ان يحمّل المسئولية على اقرب جار له ، وتكون الاجابات لاى مخالفات تاخذ من الزلزال حجة لها رغم لطف الرسالة ورغم ان عدد الضحايا ٥٦٠ الا اننا نجد ضحايا ٥٠ الفا فى المكسيك فى مثل هذا الزلزال اى بنسبة ١٪ لذا وانا اعتبرها رسالة وصلت الينا لكى نتذكر ونعتبر .

التراخى .. هو المسئول ؟

● المصور : عندما تقع المخالفة عمارة مصر الجديدة ، ما الذى يجعل المخالفة فى

النهاية لا تنفذ ولا تعمل . هل هو قصور فى القانون او فى العقوبات ؟

●● الكفراوى : الذى يحدث هو تراخ فى تنفيذ القانون وهذا هو الوضوح التقييمى الذى أجيب به امام الله . وتراخ امام القانون .. نحن مجتمع فيه الصالح والطالح مثل كل مجتمعات الدنيا كذلك والصالح ربنا يكافئه والطالح عملوا له سجن .. ولا يوجد احد على راسه ريشه ، ولا يستطيع احد ان يشترى براءته باى حال .

سيدة ضد القانون !

● المصور : كيف تبطل سيدة كل هذه القوانين وتنشىء عمارة بجوار ادارة الحى ؟

●● الكفراوى : ياريت تعملها حالة للدراسة لان الزلزال يهزنا من جوه ولو حدثت بالامس بدون زلزال لكن انا عايز اقول الزلزال رسالة من الذى انزل الكتب والانبياء ؟!

● المصور : لو لم يكن لهذه السيدة نقود ولم تكن هناك رشوة ، ولو لم يكن هناك بالفعل جهود فائقة تمنع تنفيذ القانون هل يا سيادة الوزير ترى أن عمارة مصر الجديدة هى الوحيدة المخالفة ؟

●● الكفراوى : اطلاقا .. لا .. انا حسب الله الكفراوى قدمت بلاغات .. لما تلاقى نفسك شاركت فى مجلس الشعب وفى عمل تشريعى ودافعت عنه «حتى نشف ريقى» وطلع التشريع وبقى قانون وتجده تحت اعين الناس بتخالف .

● المصور : ماذا يقول القانون فى هذه المخالفات ؟

●● الكفراوى : الازالة ، وقبل الازالة قرار ادارى بوقف العمل وتنتهى الحدوتة لو وضعت عسكرى بشريطين او شريط واحد يفك الخط فسوف يمنع البناء .

كلنا مسئولون

● المصور : ما الذى منع مدير الادارة من اصدار وقف العمل فى هذه العمارة اذا كان القانون يمنحه الحق فى ذلك ؟

●● الكفراوى : انت تعرف اجابة هذا السؤال احسن منى !

● المصور : إذن رئيس الحى هو المسئول ، لابد من وضع النقط على الحروف ؟

●● الكفراوى : وربنا المعبود كلنا مسئولون . ورئيس الحى الم يمر على العمارة .. ورئيس الحى الم يمر عليها بالسلامة والوزير الم يمر بالسلامة .. انا قلت قدمت بلاغات لثلاث اربع عمارات ودمتم بخير .

● المصور : هل لديكم تقديرات بحجم المخالفات الموجودة التى تزيد فيها الادوار على المسموح والمرخص به ؟!

●● الكفراوى : لا استطيع ان اقول لكم عندى حصر فليس هذا دور الوزارة نحن نعد مشروع القانون على ضوء فهمنا ورؤيتنا ومدى رؤيتنا وفى هذا المشروع نسير فى القنوات الشرعية حتى يصدر القانون .. والقانون تقوم على تنفيذه الأجهزة المحلية ولا يتعلق بوزير الاسكان فى المحافظة نجد شخصا يشغل منصب مدير الاسكان .. ولا اعرف عنه شيئا الا اذا تشاجر مع المحافظ ووزير الاسكان ينتصر دائما للمحافظ .

● المصور : لماذا ؟

●● الكفراوى : لانه المسئول الاكبر اذا كنت اعرف ان هذا المهندس «بتاعى» كويس انقله فى مكان كويس اما اذا كان «نص لبه» اقطع رقبته .. المحافظ يكلمنى بالتليفون ان المهندس فلان عمل كذا وكذا ومش عاوز اقول له قبل ما تضع السماعة ساطلب قرار فصله .

لدينا وحدات سكنية جاهزة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :

التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

● رفضت اعطاء استثناء مبان لرئيس وزراء سابق .

● سوء الاستخدام وعدم الصيانة سبب انهيار المدارس .

● رجال التعليم واهل السياحة يتكلمون فى الاسكان .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ....٢٢ مايو ١٩٩٣

● المصور : التجارب التى حصلت فى مجال الاسكان حصلت فى مجالات اخرى عديدة هل تريد ان تقول ان المحليات لم تنجز شيئا على نحو ايجابى ولكنها على الاقل اشاعت الفوضى والفساد وان احد جوانب المشكلة هى المركزية ؟

●● الكفراوى : لا استطيع بامانة ربنا ان احكم هذا الحكم لاننى اعلم وارى كمواطن أن كثيرا من المحافظين عملوا انجازات رائعة يذكرها لهم التاريخ وستظل بصماتهم موجودة لعدة اجيال قادمة ، ويوجد بعض محافظات لم توفق . كل مجلس حى له ادارة هندسية ولا يوجد ما يربط الاحياء ببعضها البعض ، نحن كمجتمع لابد ان نتكلم لغة واحدة ، وكبناء لابد ان نكون مترابطين كالبناء الذى تربطه الأعمدة والكمرات هذه مفتقدة ، ولكن الذى حدث فى الزلزال ان الناس اجتهدت قدر طاقتها .. لم يناموا .. انا اختلف فى بعض ما أتخذ لكن الذى عُمل ككل رائع .

حجم الانجاز الذى تم بكل المعايير كان هائلا ، ففى بضع ساعات اخلى الجرحى من ٢٤ الى ٣٦ ساعة .. كل الجرحى فى المستشفيات عولج من عولج . وخرج من خرج .. هذا شىء رائع . الحوادث الكبيرة ، وفرق الانقاذ التى ذهبت فى بضع ساعات ايضا ثلاثة ايام او اربعة ايام ، تخلى المواقع من اثار الانهيارات شىء جيد جدا .

عمليات الحصر شملت اجهزة الدولة والقوات المسلحة ووزارة التعمير والاسكان والاجهزة المحلية .

انا ذهبت ومكثت يومين فى مقر محافظة القاهرة بما فيهما يوم جمعة قلت نحن جئنا خدامين لرؤساء الاحياء . الرئاسة فى المحافظة ولكن جئنا نقول رأينا ونرى ما نراه ، قمنا بتشكيل لجان تغطى احياء القاهرة التى بها ١٤ مليون نسمة .. شرق وغرب النيل وشبرا ، عمل من خلال مهندسين متخصصين خلال ٤٨ ساعة للكشف على المبانى المتصدعة بالقاهرة .. ويقسموها الى مساكن قابلة للاصلاح ، وغير قابلة للاصلاح وعلى هذا الاساس نحن طلبنا من الامم المتحدة والبنك الدولى للانشاء والتعمير ومن اليابان والسوق الاوربية المشتركة ان يرسلوا الينا متخصصين لمعرفة تاثير الزلزال على برج القاهرة المهم فى القاهرة وكذلك تاثير الزلازل على الكبارى العالية والمنشات الكبرى . فالكشف الظاهرى لا يكفى فى بعض الحالات المعقدة وعموما نحن لدينا وحدات سكنية جاهزة ناقصها بعض المرافق او خطوط المياه هذا من لطف الله علينا حتى تستطيع الدولة والمجتمع ان يواجهوا هذه الحالة .

عمارة مصر الجديدة والزلزال

● المصور : هل ترى ان قانون البناء بصورته الراهنة من ناحية المواصفات كاف فنيا لعمليات البناء .. بعد ان شاهدنا عمارة مصر الجديدة عبارة عن كومة من الرمال ؟

●● الكفراوى : مصر هى التى علمت الانسانية كيفية البناء منذ ٧ آلاف سنة ، وكل فنون البناء ماخوذة من مصر ، ولكن كون مصر لم يكن بها قانون للتخطيط العمرانى حتى عهد قريب .. ولم يكن بها كود لمواصفات البناء فهذا يعد عيبا ولكننا تمكننا من عمل قانون للتخطيط وعمل كود للبناء ، ولكن هذا استغرق بعض الوقت ، واعداد هذا الكود يعد وثيقة تتوارثها الاجيال القادمة ، وشمل هذا الكود فصلا خاصا لمواجهة الزلازل ، ويحتوى على المواصفات الواجب اتباعها فى مثل هذه الكوارث . واصدرت بشأنه قرارا وزاريا فى مارس الماضى «اى قبل الزلزال» ويعمل به اعتبارا من يناير من العام القادم ، وسوف تلتزم به كل اجهزة الدولة والمجتمع عموما وبحكم القانون .

نعم كان يوجد قصور ، ولذلك سارعنا باخراج قانون التخطيط العمرانى ، وذلك لوجود الارتفاعات الصارخة التى نتجت فى غياب هذه القوانين .. ولو كانت موجودة لما وجدنا هذه المخالفات التى لا تناسب تاريخنا كاول دولة عرفت البناء والتشييد منذ الفراعنة ، ولو كانت هذه الكودات موجودة منذ فترات بعيدة (كان من



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢٢ / ١٠ / ١٩٩٢

المستحيل ان نرى عمارة مصر الجديدة بعد الانهيار التى تحولت الى كومة من التراب . وعندما نظرت الى العمارة بُعد الانهيار قلت لنفسى انها كانت يجب ان تنهار بدون زلزال !

الأسمنت الرومانى هل هو السبب ؟

● المصور : سيادة الوزير .. يقال ان احد الأسباب الرئيسية انه فى فترة السبعينيات دخل مصر اسمنت رومانى وكان هذا النوع من الاسمنت قد تم استيراده لاستغلاله فى صناعة البلاط ولم يكن للبناء ولكن الذى حدث انه استخدم لبناء العمارات السكنية فى هذه الفترة .. فهل الاسمنت الرومانى له دخل بهذا الموضوع ؟

●● الكفراوى : كل مواد البناء لها تاثير على البناء ، منها ماهو تاثير حميد او تاثير سيىء ، بمعنى اننا عندما نقوم بعمليات بناء خاصة لنا دائما نبحث فى مواد البناء التى نستخدمها ان يكون مصدرها هو مكان ما نركز عليه لوجود دلالات تثبت صلاحيته ونطمئن اليه ، ولا يمكن لى ان اتهم اسمنت معين ، ولا يمكن لى ايضا ان اعفيه من المسئولية ، لأن الاسمنت انواع ، وكل نوع له سعر وله استخدام ، وما يستخدم هنا بالضرورة لا يستخدم هنك ، وعلى سبيل المثال ، عندما يوجد اسمنت حديدى ويقل فى السعر عن البورتلاندى بـ ٢٠ جنيها مثلا .. فهذا له استخدام والآخر له استخدام !

القانون هل كان فى اجـــازة ؟

● المصور : يوجد لدينا قانون ، وهذا القانون به عقوبات .. هل تعتقد ان العقوبات المتعلقة بمخالفة المواصفات فى قانون البناء كافية ؟

●● الكفراوى : مخالفة المواصفات من الاعمال التى تعد جرائم ، وذلك لاخطائها الجسيمة لأنها تتعلق بأرواح المواطنين واموالهم .. والقانون هنا رادع لمثل هذه المخالفات .

● المصور : كود البناء .. لماذا صدر بلائحة القانون ولم يصدر بصلب القانون ؟! وهل هذا لحل المشكلة التى نشأت بين مهندسى الانشاءات والجولوجيين ؟

●● الكفراوى : الكود يوجد فى كل بلاد العالم ونحن تاخرنا فى هذا الكود ، ولذلك يصاحبنا نوع من آلام النفس لهذا البطء والتاخير .. والكود يصدر اولا فى صورة قرار وزارى .. ومن هنا اقول ان الكود المصرى قد صدر فى قرار قابل للتنفيذ لمدة عامين وخلال هذه الفترة نستقبل ملاحظات اصحاب الاختصاص فى هذا الشان فى حين ان هذا الكود لم يصدر الا بعد مراجعات كثيرة من خلال خبراء فى هذا المجال مع الاستعانة باحدث الدراسات وذلك لاختلاف بيئة كل بلد ومدى مواءمتها لهذا الكود ومواصفاته ، لأن البلاد الباردة تختلف فى مواصفاتها عن البلاد الحارة فى مواصفات البناء ورغم ذلك سوف ننتظر ملاحظاتهم خلال عامين لممارسة تطبيق هذا الكود من خلال التجارب ، ثم فى نهاية العامين نقوم بتحويل هذا القرار الى قانون .

مقاولو الباطن

● المصور : من الذى يضمن ان يلتزم مقاولو الباطن والدخلاء على مهنة المقاولات بهذا الكود .. فى حين ان الذى يلتزم به هم اصحاب الشركات الكبرى والمكاتب المحترمة فقط ؟

●● الكفراوى : انا سعيد لوجود اتحاد المقاولين وهو يمثل نقابة مهنية . تضم كل العاملين فى مجال المقاولات ، وهؤلاء سوف يتم تصنيفهم الى مستويات وكل مستوى له حدود ، ولا يدخل المقاولات الا من يحمل بطاقة عضوية من الاتحاد ، وهذا يعنى الالتزام بالكود .

● المصور : يقال ان سبب احجامنا عن تطبيق كود الزلازل انه يرفع تكلفة المبنى من ٧ : ١٠٪ .. فهل هذا صحيح ؟

●● الكفراوى : الكود هو اصل العملية الانشائية ومعنى انه يتم انشاء مبنى بدون

المصدر : الصور
التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢



الـ ٧٪ او الـ ١٠٪ يعد عدم التزام بشروط الانشاء الكاملة للمبنى والمبانى ليست عمارات تقلم فقط كما حدث فى عمارة مصر الجديدة .. ولكن المهم هو المواصفات الفنية الكاملة مهما كانت التكلفة . ومعنى ان المبنى اقيم بدون الالتزام بهذه النسبة التى حددها كود البناء ان يكون منفذ هذا المبنى ومالكه متهمين بسرقة باقى التكلفة

شكوى الجيولوجيين

● المصور : الجولوجيون يشكون مر الشكوى انهم هم المسئولون عن خواص التربة .. وليس مهندسو التربة والاساسات .. ولكن لا ينظر اليهم ، ويقال ان ابحاثهم قد اكدت اخطاء وقع فيها مهندسو الاساسات والتربة فى تنفيذ مدينة المنيا الجديدة عندما توقف البناء فيها لخواص جيولوجية ، وقال الجولوجيون ان المهندسين يستخدمون كودا قديما لا يصلح للاراضى الصخرية وانما يصلح لأرض الدلتا والوادى ؟ وهم يريدون ان يكونوا طرفا ثانيا فى عمليات البناء .. ما رأيك !

●● الكفراوى : الجيولوجيا هى علم محترم ، ولها دخل فى حياة المجتمع ، وليست علما احتياطيا بل هى علم اساسى .. ولكن فى كليات الهندسة ندرس جيولوجيا بقدر يمكن المهندس المدنى الخاص بالتربة من ان يمارس عمله بعلم فى هذا المجال .. واذا كان الجيولوجيون يرون ان ما يدرس فى الهندسة غير كاف فيما يخص التربة . ففى هذه الحالة نحتاج الى وقفة ومناقشة فى هذا الأمر خاصة ان المهندس المدنى هو اساس فى هذه العملية .. ونحن عندما نعمل جسات للاساسات نقوم بعمليات تحليل لما تم عمله من جسات للتربة من خلال المعامل لكى يصل المهندس الى الطبقة التى يستطيع عندها ان يضع الاساس النهائى للمبنى وبطريقة اقتصادية .. ومهندس الاساسات يراعى عامل الامان والتكلفة ـ وللعلم ان ميكانيكا التربة يعد علما جديدا فى الهندسة وهو مواكب لاى تطور قد يحدث ، ولا يتجاهل اى قصور .

اما واقعة مدينة المنيا الجديدة ، فكانت جديدة علينا ، ولاول مرة تواجهنا مثل هذه المشاكل وفوجئنا بنوع من التربة ظهرت على انها عادية بعد عمل الجسات ، وبعد اقامة بعض العمارات والانتهاء منها ، بعد ذلك توجهنا بالبناء فى مكان اخر فوجئنا بنوع من «التربة الاسفنجية» وهى تربة ضعيفة .. وعندما تم استدعاء الجيولوجيين وجدنا امكاناتهم بسيطة ولم يضيفوا جديدا وتوقف البناء لمدة سنة حتى يتم التوصل الى حل .. وتم الاستعانة بعد ذلك بخبراء الطاقة النووية لوجود اجهزة متقدمة ، وتم تحديد المسار المامون فى البناء والمسار غير المامون .. مع العلم بأن الذى تم بناؤه سليم مائة فى المائة .

دور الجيولوجى

● المصور : هل ترى ان دور الجيولوجيين مهم فى العملية الانشائية .. ام نكتفى بزيادة جرعة الدراسة فى كليات الهندسة ؟

●● الكفراوى : المفروض ان الجيولوجى له مجاله المفتوح فى مصر ، فيجب الا نخلط الاوراق ، ويمكن ان نزيد جرعة مهندس التربة فى الدراسة بكليات الهندسة بالحديث والمتطور . والكود الذى تم إعداده يشمل احتواءات ومواصفات المبنى كاملا .

● المصور : سيادة الوزير .. ماهو دور الجيولوجى فى الدول الاخرى ، ونحن نعلم ان الجيولوجى له دوره قبل المهندس .. مامدى صحة هذا الكلام ؟

●● الكفراوى : الذى يحدث ان المهندس المدنى ياخذ عينات التربة ويقوم بفحصها فى المعمل الخاص بذلك . وبناء على نتائج تحليل التربة يمكنه ان يصمم



المصدر : ....الأهرام....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ مارس ١٩٩٢

اساساته على نوع وخواص التربة التى ظهرت من خلال الفحص ، ويوجد كثير من هذه المكاتب فى القاهرة ولها معاملها وتقوم بعمل الجسات واخذ العينات بواسطة اجهزتها .

● المصور : دور الجيولوجى هو دراسة التربة ككل وليس جزءا . ومن هنا نعلم ان دوره مهم ؟

●● الكفراوى : ليس كل مبنى على حده ناتى له بجيولوجى ، والذى يحدث انه توجد خريطة جيولوجية لمصر اعدت بمعرفة هيئة المساحة الجيولوجية ومن خلال الخريطة يتم تحديد المناطق التى يعمل على اساسها الانشائيون ، ومن هنا يكون لدى الانشائى ملامح عن طبيعة المكان الذى يقيم عليه المبنى ، ولا يمنع من وجود مشاكل للتربة وتعرضنا لها من قبل واثناء إنشاء مدينة نصر ، وجدنا وقتها ان التربة قابلة للانتفاش مع اتصالها بالمياه ، وهذه الظاهرة لم تدرس فى كلية الهندسة وقتها . ولكن تم بحثها بواسطة اساتذة التربة وتم التوصل الى حلول لها .

● المصور : لأول مرة نعلم من الجيولوجيين ان مدينة الاسماعيلية تقع تحت الزلازل وبعض الاماكن الاخرى . فهل يمكن استشارتهم قبل الانشاء عليها دون التدخل منهم فى عمليات البناء ؟

●● الكفراوى : الدعوة عامة . فى ظروف هذا الحدث الذى نتعرض له .. لكل الاراء سواء للجيولوجيين او غيرهم .

● المصور : الجيولوجيين يقولون ان الانشائيين يلجاون لعمل جسات فى حدود ١٠ امتار او ١٥ مترا حسب نوع وحمل المبنى حسب رؤيتهم .. ولكن المفروض ان الجسات تكون بعمق اكثر من ذلك ؟

●● الكفراوى : يمكن لنا عمل جسات تصل الى اعمق من ذلك بكثير . ولكن تصبح التكلفة عالية جدا . ومعروف ان الاتجاه حاليا يعتمد على الاساسات الآمنة بالتكلفة الاقل .

دور الجيولوجى فى الخارج

● المصور : فى امريكا .. لابد من موافقة هيئة المساحة الجيولوجية قبل إقامة اى مبنى .. ما مدى صحة هذا الكلام ؟

●● الكفراوى : لا اعلم صحة ذلك . ولكننى ادعو الجيولوجيين لمناقشة هذه العملية لسماع وجهات نظرهم .

تعديل قانون البناء

● المصور : سيادة الوزير .. انت ترى ان القانون الجديد كاف لمواجهة المخالفات وان العقوبات كافية . إذن القضية ليست قضية قانون .. وإنما هى قضية تنفيذ القانون والقائمين عليه ؟ وبالأمس اشار رئيس الوزراء إلى ان هناك قانونا جديدا للبناء ؟ ماهو ؟

●● الكفراوى : تم عمل ما يسمى تعديل تشريعى ، وهذا التعديل يصدر بقانون لتنظيم اعمال البناء او توجيهها ، والهدف من هذا التعديل هو غلق الثغرات التى تدخل من خلالها اساليب التحايل .. بمعنى انه فيما يختص بشق المخالفات تم اغلاق الثغرات التى كانت تحدث اثناء المخالفة ، ياتى مهندس الحى ويقوم بعمل مخالفة فى صورة "محضر" ثم يقوم بتشميع الدور المخالف "بالشمع" وبعد التشميع يلجا مالك العقار بالتعلية لطابقين او ثلاثة وهكذا ..

فيما يختص بهذا الاسلوب ، فقد تم كتابة لوحة بها بيانات العقار وتلصق بالمبنى موضح عليها الادوار السليمة والمخالفة حتى يكون المستاجر على بينة من امره ، ومن هنا أوضح القانون ان الذى يشارك فى بناء هذه الادوار المخالفة تكون

البقية صفحة «٦٤»

عقوبته السجن وجوبيا .. وهم المقاول الذى قام بالتنفيذ ومهندس المقاول والمصمم ومهندس الحى ، وهذه الاجراءات يتم كتابتها على لافتة وتعلق على المبنى . وفى هذه الحالة يمكن القضاء على بناء ادوار مخالفة ، وإذا تم تزوير لهذه المعلومات بان قلم بزيادة عدد الادوار فتكون العقوبة السجن مباشرة ، مادام لم يحصل على ترخيص .

من هم .. ؟

● المصور : معروف أن هناك مناطق محددة ولها ارتفاعات محددة حسب تخطيط مسبق ، هل هذا هو ما تم ؟

●● الكفراوى : فى بعض المناطق تكون محددة للفيلات مثلا فلا يصح ان تزيد فيها الارتفاعات على ١٥ مترا ، ولكن احيانا نجد "من يساعد" على استصدار قرارات بالتعلية واحيانا يتم تنفيذها .

● المصور : هل لاحدى السلطات ان تنفرد بقرار لاحد العقارات او لاحدى المناطق ان يتم تعلية ادوار او إمتدادات او تغيير قانون تخطيطى يحكم منطقة بعينها ؟

●● الكفراوى : لا يحق إلا للجهات المختصة بذلك ، لأن هناك امورا اخرى للمرافق يجب ان تؤخذ فى اعتبار المخطط المسئول عن المنطقة ، ولها كذلك مسلحات محددة لشوارعها .. وفراغات لا يمكن مخالفتها .

هذه هى الحقيقة !

● المصور : هل المشادة التى حدثت بينك وبين رئيس وزراء سابق كانت بسبب مخالفة الابنية ؟

●● الكفراوى : نعم لنفس السبب !

خطة الاحلال

● المصور : نعلم ان معظم المنازل التى حدثت فيها انهيارات بسبب الزلزال كانت قديمة و آيلة للسقوط ، واجرى لها حصر من خلال الادارات الهندسية فى الاحياء .. ولكن نتساءل الآن الم يكن هناك ربط بين عدد هذه العقارات القديمة وبين خطة لاحلال هذه المساكن فى مساكن بديلة تقيمها وزارة الاسكان ؟

●● الكفراوى : يجب ان نقول ان مصر تبنى خطتها فى الاسكان بناء على هذا الحصر . وان هناك من ١٥٠ : ٢٠٠ الف وحدة سكنية تضاف سنويا لكى نواجه تداعى المبانى القديمة ، بدليل انه يتوافر حاليا ٥٠ الف شقة لمواجهة ظروف الزلزال ، والوحدات الاخرى المغلقة والتى يفتحها قانون العلاقة بين المالك والمستاجر ، ويمكن أن نقول بالنسبة لهذه المشكلة انها ووجهت بتخطيط وتنفيذ واستثمارات ، وقلت اثناء تسلم جائزة مصر للمجتمعات الجديدة انه لا توجد دولة امكنها نقل معدل الالف مواطن من ١,٢٪ إلى ٧,٢٪ إلا فى مصر . واقول ان متوسط انتاج مصر فى الوحدات السكنية ارتفع من ١٥ الف وحدة فى فترة السبعينات .. الى ١٦٥ الفا بمعنى انه تضاعف ١١ مرة رغم ظروف تغير كثافة السكان ، وهذا يعد معدل امان بالنسبة لاقتصاديات الدولة التى تصل إلى هذا المعدل ، ولكن مع ادخال معدل كثافة السكان ينخفض معدل توافر الوحدات السكنية بدل من ١١ ضعفا الى ٦ اضعاف ، علاوة على ارتفاع القروض التعاونية من ٥ ملايين جنيه سنويا الى ١١٠٠ مليون جنيه سنويا ، بالاضافة الى المرافق .

الساحل الشمالى .. والاثــــريــــاء

● المصور : احد اصدقاء الكفراوى القدامى يقول انك كنت وزيرا حسنا تنحاز الى الشعب والى قضاياه ، ووعدت انك سوف تخرج سكان المقابر لمساعدتهم .. ولكنك اصبحت منحازا للاثرياء ووجهت كل جهدك الى مارينا والقرى السياحية فى الساحل الشمالى .. ماهو تعليقك ؟

●● الكفراوى : هذا إدعاء ظالم .. ولهذا الظالم أريد ان اقول إننى مازلت من



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٢

طبقة الفقراء وهم "ناسي واهلي" .. ونسي هذا الظالم انني وزير تعمير .. ونسي كذلك اننا نعيش على ٤٪ وتركنا الـ ٩٦٪ من مساحة مصر بدون استغلال .. ونسي ايضا ان كل من كان لديه دولار واحد كان ينفقه في بلغاريا .. ونسي ان لديه ماهو افضل من "كان" و"نيس" وانني كوزير تعمير لابد ان استثمر افضل بقاع الارض . ثم دعوني اسال هذا الظالم .. لماذا يسالني عن تعمير سيناء التي ارتفعت مساحتها المزروعة الى ٢٤٠ الف فدان مقابل ١٢٠٠ فدان فقط قبل الاحتلال وتم اتلافها قبل خروج الاسرائيليين منها .

● المصور : كم مليارا يمكن ان تقدر لابنية الساحل الشمالي ؟

●● الكفراوي : الساحل الشمالي كان مزرعة الرومان ، وكان لا غبار عليه اذا ما استمرت زراعته ، وكان يمكن ان يكون مصدرا لزراعاته ومحاصيله ، ولكن الذي حدث ان تغير كل هذا واستغل اسوأ استغلال حتى اواخر السبعينات ، وكان الطريق من اسكندرية حتى مرسى مطروح لايوجد عليه منزل واحد ، وهذا الطريق كان يسمى "طريق الموت" . وتعددت الحوادث على هذا الطريق .

ومن خلال طفرة التعمير التي صاحبت الساحل الشمالي فإنني استطيع مساعدة الطبقة الفقيرة مستغلا في ذلك استثمارات الاغنياء في مثل هذه الاماكن . انا لم احصل على قرش واحد من ميزانية الدولة للانفاق على تعمير الساحل الشمالي ، بل واستطعت ان اجلب ١٢٠ مليون جنيه من المستفيدين من الساحل الشمالي .. وتم عمل طريق اوتوستراد اسكندرية ـ مطروح وتنفيذ خط مياه شرب ، ثم بعد ذلك اخذنا من خطة الدولة لتكملة هذه المشروعات ، علاوة على ٧ محطات ضخ للمياه ، ويصل هذه المنطقة حاليا ١٢ الف متر مكعب يوميا من مياه الشرب ، ثم اقترضنا ٩ ملايين جنيه ، وتم بناء قرية مراقيا ، وبعد ذلك امكن سداد هذا القرض ، ثم بناء "ماربيلا" ثم "مارينا" ومن خلال عائد هذه القرى نقوم ببناء مساكن لغير القادرين .

تمييع المسائل

● المصور : ماهو تفسيرك لكثرة انهيارات المدارس والابنية ؟

●● الكفراوي : سوء الاستخدام والمقصود به تسرب المياه الذي يؤثر بلا شك على الاساسات والخرسانات بالاضافة الى بعض مخالفات البناء ولا استطيع ان انفي ذلك وهو إما عن جهل أو عن عمد .

● المصور : هل هناك مواصفات خاصة لبعض الابنية المحددة مثل المدارس ـ على سبيل المثال ـ للالتزام بها سواء كانت هذه المدارس في المدن أو القرى ؟

●● الكفراوي : الذي حدث انهم منعوا وزارة الاسكان من بناء المدارس والفنادق وحدث تضارب في الاختصاصات . فعلى سبيل المثال بدأ رجال السياحة يتحدثون في الاسكان .. وبدأ رجال التعليم يتحدثون في الاسكان دون اي التزام من جانبهم بتخصصاتهم ومجالاتهم .. وادى ذلك بلا شك الى عدم تحديد المسئوليات وتمييع المسائل !! .

● المصور : ماذا تعرف سيادتكم عن صاحبة عمارة الموت السيدة "كاملة" ؟

●● الكفراوي : لا اعلم عنها اي شيء ، ولكن سمعت فقط ان ما حدث في عمارتها بمصر الجديدة حدث من قبل في عمارات اخرى تملكها هي وزوجها .. وبالتاكيد فإن الادارات الهندسية قامت بحصر العمارات التي تملكها وخضعت للفحص الهندسي ، اما الوزارة فلا تتدخل في اختصاصات الآخرين ! .

● المصور : بالنسبة للجان التي شكلت من قبل وزارة الاسكان ، هل قراراتها ستلزم "الادارات المحلية" والادارات الهندسية ام لا ؟

●● الكفراوي : اللجان تغطي حاليا القاهرة الكبرى ، وتم تشكيل لجنة لمعاونة الادارة الهندسية ، ووظيفة اللجان تصنيف الموقع او العقار الى ثلاثة مستويات : إما إزالته وإما اعادة ترميمه ككتلة واحدة .. وهناك بعض الاضرار التي لحقت ببعض



المبانى لا يستطيع السكان ان يقوموا ببنائها من جديد ، وهنا سوف نتحمل إعادة البناء لها .. وهناك اضرار ثالثة لحقت ببعض الشقق بعينها مثل تلفيات فى الابواب او الشبابيك ، وهنا سوف يتم التعويض فى هذه الحالة .

● المصور : هل قرارات لجان وزارة التعمير ستصبح ملزمة للادارات المحلية والهندسية ؟

●● الكفراوى : نعم لأن الادارات الهندسية هى المسئولة .

سؤال مهم

● المصور : فى حالات الازالة .. هل سيتم البناء مرة أخرى ؟

●● الكفراوى : نريد ان نوضح ان القاهرة مخططة ووفقا للتخطيط سيتم البناء ولكن هناك اجزاء كثيرة قد لا يتم فيها البناء فى الموقع نفسه .. وفى هذه الحالة الدولة ستقوم بدفع التعويض العادل وفقا لما يحدده الشهر العقارى ويتم تحويل الارض الى حديقة او ملعب للاطفال .

● المصور : هل ستكون هناك آثار بعيدة المدى لما نتج عن حدوث الزلزال فى الابنية لم تتضح رؤيتها بعد ؟

●● الكفراوى : فى خلال اسبوعين من الآن ستقوم اللجان الفنية بحصر ٩٥٪ من المساكن من خلال متابعة دقيقة ، ولذلك قرر مجلس الوزراء ان جميع من اضيروا من الزلزال وهدمت مساكنهم يتجهون الى معسكرات الايواء ، حيث تقدم اليهم ثلاث وجبات طازجة لمدة ٧٢ ساعة على الاكثر وسيتم تسليمه الوحدة السكنية المناسبة او التعويض إذا كان له تعويض حسب ما تنتهى اليه اللجان ، فإذا كان سيحصل على تعويض قدره خمسة آلاف جنيه والشقة سعرها خمسة عشر الفا سيتم تقسيط باقى المبلغ على اقساط .. اما من وجد فى معسكرات الايواء وليس من حقه الحصول على شقة ، فلن تمنح له ، ومن كان يقطن فى العقار وخرج دون الحصول على اى شىء إما لانهيار العقار او لاحتمال انهياره حتى خروجه وهو لا يعلم إذا كان عقاره سليما أم لا . وهنا يأتى دور اللجنة الفنية وتحدد إذا كان فى حاجة الى ترميم أم لا ..

ولكننا لن نتمكن من الترميم فى وجود السكان فلابد من اعطائنا الفرصة .. وفى حالة إزالة المسكن فالمالك اضير والساكن اضير .. فسيحصل المالك على تعويض عن ملكه والساكن سيحصل على تعويض عن شقته .

وعن المنقولات والاساسات الخاصة به وهناك لجان تقوم بتقدير هذه الحالات حاليا هذا بالاضافة إلى الخمسة آلاف جنيه الخاصة بحالات الوفيات .. واعتقد أن اللجان ستقوم بوضع معدلات للتعويض فى القرى والمدن محددة بقيم خاصة وسيتم تحديد التعويض ايضا طبقا للمنطقة القاطن بها العقار او موقع العقار اما الأرض ذاتها فمعروف قيمتها لانها ستعود للمالك او للدولة .. فإذا عادت للمالك سيبدأ فى البناء وإذا عادت للدولة ستعوضه طبقا لتقدير الشهر العقارى .

● المصور : طبقا لهذه التفصيلات نعتقد أن الموضوع بمجمله يحتاج إلى فترة زمنية طويلة !

●● الكفراوى : اعتقد أن عملية الحصر ستتم فى خلال اسبوعين او ثلاثة على الأكثر .

● المصور : ماذا فيما يتعلق بالآثار الناتجة عن الزلزال ؟

●● الكفراوى : المنازل الآيلة للسقوط والتى ليس لها علاج سوى الازالة ستتكفل الدولة بإزالتها ويتم التعويض .. والمنازل



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢٢ نوفمبر ١٩٩٢

التي تحتاج إلى ترميم جزئي سيتم تحديد قيمة الترميم وتتولى وزارة الشئون الاجتماعية الانفاق على الترميم .

مزايدات سياسية ليس إلا ..

● المصور : ماهي ملاحظاتك الخاصة بالمظاهرات التي حدثت ؟

●● الكفراوى : انني في قمة الحزن لما حدث .. وحسب ما علمت من مصادر رسمية هي عملية مزايدات سياسية تتضمن تفاهات وهيافات مثل الانتخابات المحلية .. وتصفية حسابات انتخابات مجلس الشعب القديمة بالاضافة الى التيارات المعارضة .

والحقيقة أن الناس الذين تجمعوا منذ اول يوم في الشارع نتيجة للضرر الذى لحق بمساكنهم تم تسكينهم بالفعل اما ما حدث في أعقاب ذلك نتيجة محاولة "البعض لاستثمار الازمة" من خلال محاولة الحصول على شقة افضل من التي يقطن فيها أو ماغير ذلك كلها تصرفات غير اخلاقية وغير وطنية على الاطلاق .

وثبت بمحاضر تحولت الى النيابة ان بعض الملاك ساعدوا على هدم المباني .. هل هذا معقول ؟ وهل يتوقع أن يحدث هذا من افراد يدينون بالولاء لوطنهم ! وانا اعلم جيدا ان الساكن ليس له اى ذنب ولكن المالك اجرم في حق نفسه وفي حق الساكن ايضا بسلوكه غير الاخلاقي .

● المصور : الأدوار المخالفة وضحت انها ركيزة اساسية في التاثير الضار على العقار ، فما هو الاجراء الذى سيتم إتخاذه في القريب العاجل تجاه العقارات التي تضم ادوارا مخالفة ؟

●● الكفراوى : تم إلغاء كلمة "مصالحة" في القانون الجديد الذى دخل حيز التنفيذ حاليا بالفعل ، وتحدد العقوبة بالسجن على المالك الذى يقوم ببناء ادوار مخالفة بعد القانون ، أما الأدوار المخالفة في المباني قبل إقرار القانون وهي مايطلق عليها امر واقع ، ويمكن بمناسبة هذا الحدث ، ان تقوم اللجان بمعاينة هذه المباني ويتقرر في شانها شيء ولكن القانون الجديد منع التصالح وقرر السجن الوجوبي على المالك المخالف والمقاول ومهندس المقاول ومهندس الحي .. والأمر الواقع يفرض علينا في بعض الاحيان الا نقوم بالازالة إلا إذا كنا سنزيل المبنى بالكامل .. وإذا شكلت الادوار المخالفة خطرا على المبنى فسيتم الازالة الوجوبية فورا .

● المصور : طرح موضوع تحديد العلاقة بين المالك والمستاجر في هذا التوقيت بالذات الا ترون انه يمثل مشكلة حادة في الوضع الجديد .. يزيدها تعقيدا ؟! .

●● الكفراوى : لابد ان ننتظر نتيجة فحص اللجان ، ويمكن على ضوء تقاريرها ان يتم تعديل بعض المواد الخاصة بتحديد العلاقة بين المالك والمستاجر إنما بعض المواد ستكون ضرورية وحتمية لانه سيتم من خلالها فتح بعض الوحدات المغلقة بالاضافة الى الخمسين الف وحدة المملوكة للدولة وهي تدخل ضمن برنامج احلال وتجديد مباني القاهرة القديمة .. وأراد الله أن يتم التعجيل في تنفيذ هذا البرنامج من خلال ماحدث اخيرا .

وعلى ضوء ما ستنتهي إليه اللجان سيتم تعديل بعض المواد أو تاجيل تنفيذ بعضها .

المسكن النواة

● المصور : هل تعتقد أن الخمسين الف مسكن الموجودة بالقاهرة والجيزة قادرة على إستيعاب كل الذين اضيروا من الزلزال ؟

●● الكفراوى : نحن نقوم حاليا بتنفيذ



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ......

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢

● كل البيوت التى ستزال لن تقام مكانها عمارات جديدة .

● المعونات المادية بعد الزلزال لم تزد على ٧٠٠ مليون جنيه .

● فى الطريق قرار جمهورى بانشاء جهاز فنى للتفتيش على المبانى



ما يطلق عليه «المسكن النواة» والمستفيد يكمل مع الوقت وبدانا التنفيذ بالفعل فى منطقتين قبل الزلزال .. والخمسون الف مسكن موجودة بالفعل ولكن لم ننته من تشطيباتها النهائية وأؤكد انه قبل ٣١ ديسمبر المقبل سيتم تسكين جميع من اضيروا من آثار الزلزال .

هؤلاء هم اصلا الذين كنا نتحدث عن "نواة المنزل" من أجلهم وهى فى انتظارهم .

وكما بدانا تجربة الاسكان منخفض التكاليف ونجحنا فى ذلك فإن التجربة الثانية هى "لنواة المنزل" ولم يكن مزمعا الاعلان عنها حاليا ولكن الظروف فرضت نفسها .

ولو كنا قد حققنا هذه الفكرة منذ وقت مبكر الوحدة فى هذا المشروع تتكلف اربعة آلاف جنيه لنجحنا فى تسكين المتضررين على الفور .

وانا كنت قد اعطيت تعليمات بالبدء فيها قبل سفرى كتجربة فى مدينتى "بدر" و "العبور" .

كيف يحصل المتضرر على شــقة ؟

● المصور : ماهو نوع التيسيرات التى سوف تمنحها لى مقابل الحصول على شقة بفرض ان ماحصلت عليه من تعويضات هو خمسة آلاف جنيه ؟! .

●● الكفراوى : نحن نتحدث الآن فى موضوع لجنة رئيستها امال عثمان .. وانا افكر معكم بصوت مسموع نفترض لاقدر الله ان احدهم فقد شقته ، سنقول ان المالك له تعويض للمتر المربع كذا والساكن ربنا ابتلاه بشيئين باثاث بيته وشقته اللى ساكن فيها .. وهى ليست ملكه ولكن يدفع ايجارها هذا ستعوضه الدولة عن اثاث بيته بمبلغ اجمالى كذلك ستعوضه بمبلغ اجمالى عن الشقة التى كان يسكن فيها وبمبالغ متفاوتة حسب المنطقة والاحياء المختلفة ولنفترض هنا انه تجمع لديه خمسة آلاف جنيه هذه الوحدات معروف تكلفتها ومعروف ان الدولة لاتتاجر فيها .. بل سوف تبيعها بسعر التكلفة وليس فيها مليم هامش ربح ولذلك نجد فارقا عظيما بين اسعار الدولة واسعار القطاع الخاص .

وبالمصادفة ان الـ ٥٠ الف وحدة الموجودة حاليا ملك للحكومة وليس للقطاع العام الذى يفرض احيانا نسبة ربح تتراوح ما بين ١٠٪ إلى ١٥٪ .

فإذا كانت قيمة وحدة معينة عشرة قروش يكون مقدمها ١٠٪ .

● المصور : هل يكفى مامعى هذه النسبة ؟ هذا هو السؤال ؟ وهذه هى المشكلة . المفروض ان تكون المعاملة بالايجار ؟

●● الكفراوى : هل تعرفون ان الايجار اغلى من التمليك ؟

قد يسرى هذا على المستحقين فعلا الذين فقدوا كل شيء !

حكاية اننى اريد ان اسكن فى الشقة هذه وليس معى سوى هذا .. كلام لايرضى الله .

ـ انا مررت بتجربة التهجير وإعادة التعمير فى مدن قناة السويس وكل الدروس المستفادة مرت على .. من هنا قلت لابد من ٧٢ ساعة ترانزيت تمكننى من معرفة هوية المواطنين .. من هم ؟ واين يسكنون ؟ كم غرفة كانوا يسكنون ؟ مواردهم .. وغير ذلك وهذه هى مهمة الشئون الاجتماعية التى تتعاون معنا للتاكد من كل هذه المعلومات والبيانات .. وبناء عليه اتحقق من قدرة المواطن وموارده وظروفه .

● المصور : ما وضع الذين تسلموا شققا بالفعل وعلى أى أساس ؟

●● الكفراوى : تسلموها على اساس ان كل اسرتين تقيمان فى شقة واحدة حتى نصل إلى حل بهذا الخصوص .

● المصور : انهم يقيمون بدون عقود وهذه مشكلة .

●● الكفراوى : اعترف بانها مشكلة !

● المصور : الشتاء على الابواب وهناك تنبؤ بان يكون شتاء قاسيا وهناك توقع بعد حدوث هذا الزلزال ان يحدث مزيد من الانهيارات او التصدعات غير الذى تهدم .

●● الكفراوى : اننى احترم هذا الراى جدا .. واوافقه وسوف تنتهى اللجان من مهمتها فى خلال اسبوعين او ثلاثة من الآن . وما ستقرر ترميمه سوف يرمم وما ستقرر إزالته سيزال بطريقة حضارية .



● المصور : هل لديكم مايكفى من شقق فى حالة مزيد من الانهيارات .

جاهـز بشـقق
لكل المتضررين

●● الكفراوى : الرئيس مبارك يسالنى يوميا مرتين وثلاثا لديكم كم شقة .. لأن فى ذهنه هذا الموقف وهو احتمال حدوث مزيد من الانهيارات بعد الزلزال .

يريد الرئيس ان يكون دائما مطمئنا لمواجهة مثل هذه الظروف وإن شاء الله الذى لطف بنا فى الأول لن يتركنا فى الآخر إنه موجود .

● المصور : عدد الوحدات ٥٠ الف جاهزة و ٥ آلاف من نوع "نواة المنزل" هل هذا العدد يكفى لتسكين كل حالات الازالة خاصة ان هناك ١٦ الف قرار إزالة لم تنفذ مزمع تنفيذها فى عام ١٩٩٣ ؟! .

●● الكفراوى : عشمى فى ربنا ان ماهو موجود اكثر من الكفاية ! . وان الذى لطف بنا فى الأول بالتاكيد لن يخذلنا فى الآخر ، لانه كان من الممكن ان يهدم كل شىء . اقسم بالله اننى شاهدت فى زلزال المكسيك شوارع بالكامل جديدة كلها على الارض ومرشوش عليها بودرة لتغطية الجثث التى تحتها بعد شهر من الزلزال ووصل عدد الضحايا ٥٠ الفا . ان لدينا ٥٠ الفا هذا من ضمن اللطف كانت على وشك ان تتسلم مفاتيحها علشان نجدد بها احياء القاهرة القديمة .

وهنا حكمة فى ان الله يختار ان يحدث الزلزال فى هذا التوقيت . نحن مؤمنين بالله ولن يخذلنا .

● المصور : هل قانون المبانى الجديد حتم الالزام للمهندس الاستشارى أن يشرف على التنفيذ بالفعل حيث ان هذا الاستشارى يقدم رسمين أحدهما لاخذ الموافقة عليه والثانى للتنفيذ .

●● الكفراوى : بعد القانون الجديد بلائحته التنفيذية اذا اراد الاستشارى ان يسجن عليه ان يقوم بعمل رسمين .. وإذا اراد ان يسجن عليه الا يشرف على التنفيذ .

● المصور : المعونات الخارجية اين ستذهب ؟ وما الذى تقوم به الدول الاخرى حيال المواطنين عندما تحدث مثل هذه الكوارث هل يعطون الشقق مجانا ؟ أم ماذا يحدث بالضبط فى اليابان أو المكسيك ؟

●● الكفراوى : هل تعتقد ان حكومتك التى توليها الثقة سوف تاخذ الاعانات وتضعها فى الحسابات الخاصة ويقول لك : يامواطن ادفع إن ما وصل الينا من إعانات حتى الآن اقل من ٧٠٠ مليون جنيه .

التقدير الابتدائى للخسائر حتى الآن مليار ونصف مليار ولا اريد ان اذكر هذه الارقام الآن .

جهاز التفتيش على المبانى

● المصور : ماهو موقف الجهاز الفنى للتفتيش على المبانى المزمع انشاؤه بقرار جمهورى والتابع لوزارة التعمير ؟

●● الكفراوى : الفكرة فيه مادامت الوزارتان لم تتدخلا فى بعضهما - الحكم المحلى والاسكان المحلى . نقول سوف تكون عينا موجودة فى شكل لجنة عليا لها حق المرور الدورى والضبطية القضائية ، جهاز من أجهزة الدولة كالجهاز المركزى للمحاسبات وكجهاز النيابة الادارية على مواصفات البناء . له حق التفتيش على الرخص "مع صدور اللائحة الجديدة" .

تجربة الزلزال اكدت لنا صحة الخط الذى نسير فيه ومن اجل ذلك سوف نتوسع فى تنفيذ فكرة "البيت النواة" واليوم وانا اتعجل ٥ الاف وحدة قلت لهم حددوا لى مواقع لـ ٢٠ الف وحدة الجديدة والنمط موجود وهو عبارة عن ٧٠ مترا حولها سور يتوسطها غرفة ومطبخ ودورة مياه يمكن التوسع فيها لتصبح فيلا والارتفاع بها لثلاثة طوابق .

ترتيب الاولويات من ياخذ قبل من بالتاكيد تغير بعد الزلزال . والذى يعمل غير هذا يكون مخطئا . هناك مبان بيعت فعلا ولكن لم تسجل بعد ..



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢

• البعض يحاول استثمار الأزمة فى الحصول على شقة أفضل من شقته المنهارة

• عندما شاهدت عمارة مصر الجديدة قلت لنفسى كان يجب أن تنهار بدون زلزال

• لا أعلم شيئا عن صاحبة عمارة الموت

• أحيانا نجد من يساعد على استصدار قرارات بالتعلية فى مناطق مخصصة للفيلات

بمستشفى قصر العينى ومع هذا لم يسمح لهم بالمغادرة . وكان يرافقنى فى الزيارة الاطباء اشرف ايليا اخصائى تخدير ود . محمد احمد عبده جراح ، وقد اكد ان معظم الحالات التى حضرت للمستشفى انحصرت فى ثلاثة انواع : اما متوفاة بسبب الاختناق الذى نتج عن سقوط الاطفال فوق بعضهم بعد ترك المدرسين لهم دون ارشادات ، او اشتباه فى ارتجاج فى المخ او حالات كسور ، منها البسيط الذى عولج فى الحال وهى لا تشكل نسبة كبيرة من الاصابات .

وقد استطاع الاطباء السيطرة على الموقف بسرعة ووضعت خطة فورية وتم توزيع الحالات على الاقسام وتابعهم الاطباء الذين بلغ عددهم ١٥٠ طبيبا .. واكدوا ان الايجابية كانت فى كل شىء التبرع بالدم وشراء بعض الاهالى الادوية اللازمة .

مع مدير المستشفى

وفى لقاء مع د . مكرم جمعة هلال ، مدير المستشفى ، سالته عن سبب سماح بعض المستشفيات لخروج الاطفال الذين لم يستكملوا علاجهم بعد ، وعن مدى نقص الادوية والمعدات الطبية ؟

فقال : لكل مستشفى ميزانية ادوية للعام ، والادوية موجودة بالمخازن ولكن لظرف قومى مثل الزلزال فاننا نسحب من المخزون وبعد انتهاء الازمة نحاول ان نجد طريقة لتدبير مخزون اخر بمعنى انه ليس هناك اى ازمة اذا تبرع البعض بادوية فهذا فضل من عند الله . ان بعض الاطباء احضروا ادوية وجبسا من عياداتهم الخاصة لاستكمال النقص ان وجدت حاجة له .

اما بالنسبة لشكوى خروج البعض من المستشفى فاقول انه بالنسبة لحالات الارتجاج فى المخ فانه يبقى للمتابعة لمدة ٤٨ ساعة ومادام استرد الوعى فيمكن متابعة علاجه بالمنزل اما النزيف فى غشاء الملحمة بالعين نتيجة للضغط ولا يرتبط بالارتجاج . ونصف الحالات لولا انها مرتبطة بالزلزال كانوا يخرجون مثلا



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢-١-١٩٩٢

كالمصاب بالكسر فإنه يخرج بعد ١٢ ساعة بعد عمل الجبس اللازم .

ولكن تمسكهم بالبقاء فى المستشفى ليس لانهم فى حاجة للعلاج ولكن البعض خائف من العودة للمنزل وهى ناحية نفسية ، او لانهم وجدوا عطفا شديدا ورعاية طبية جيدة فى المستشفى واخرون يسمعون عن التعويض الذى سيصرف ، فيخافون على حقوقهم . وبالتالى كل الاسباب غير طبية .

منى الملاخ



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٢

مواصفات البناء

كود المبانى لايوجد فيه بند لمواجهة الزلازل .. كيف ؟ !

- **قانون المقاولات حبيس أدراج مجلس الشعب منذ ٦ سنوات .. لماذا ؟**
- **أن الآوان لتقرير الجيولوجى قبل المهندس عند البناء**
- **كيف تتعامل الزلازل مع أساسات المبانى وتحدث انهيارات وتصدعات الجيولوجيون ؟**

● ● كشفت المراجعة الشاملة لمواصفات البناء فى مصر انها لم تكن تلتزم حتى عهد قريب بالشروط التى يجب توافرها فى المبانى حتى لاتكون عرضة للتصدع بسبب الزلازل .

اكد خبراء الجيولوجيا ان « كود البناء » المصرى حتى سنة ١٩٩١ لم يشتمل على اية بنود تتعلق باحتمالات حدوث الزلازل ..

وقد كان خلاف جسيم بين مهندسى الانشاءات والجيولوجيين ، فالمهندسون يقولون إن استخدام كود البناء يكلف المبنى ٧٪ من قيمة التكاليف لمواجهة



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢

الزلازل ، وكانت حجتهم ان تربة مصر مستقرة وخارج حزام الزلازل .. واخيرا وصلوا إلى حل وسط ، اتفقوا على وجود « كود للبناء » يحتوى على ١٤ بندا لمواجهة التربة المختلفة فى مصر ، ولكنهم وضعوا هذه البنود فى اللائحة التنفيذية دون أن تكون جزءا من القانون .. لماذا ؟

الجميع يقولون إن وجودها فى اللائحة يفتح بابا للتسيب وإهمال التطبيق ● ●

تحقيق : مجدى سبلة

بعد وقوع الزلزال مباشرة وانهيار وتصدع عدد كبير من المبانى .. برز إلى التفكير مايسمى بـ « كود البناء المصرى » ..

والكود هو المحتوى الهندسى لخصائص واسلوب تنفيذ المبانى مع دراسة التربة ومكوناتها قبل البدء فى عمليات البناء .. وفى حالة عدم الالتزام بهذا الكود يجب أن يزال المبنى فورا ..

كانت المفاجأة ان « الكود المصرى » الذى نسير عليه منذ سنة ١٩٧١ وحتى سنة ١٩٩١ لم يكن يحتوى على بند خاص لمواجهة الزلازل .. ثم بدأ العمل بالكود الجديد من العام الماضى فقط وهو يحتوى على هذا البند .

ولم يصدر قانون ينظم اعمال المقاولات إلا منذ ثلاثة اشهر وحتى الآن لم تصدر لائحته التنفيذية مما ترك الفرصة امام كل من هب ودب لكى يستفيد بلعبة المقاولات وظل حبيس ادراج مجلس الشعب منذ ٦ سنوات ، فكانت النتيجة فوضى اعمال البناء حتى ظهرت المخالفات والانهيارات والتصدعات .

جاء الزلزال لكى يضع الأمور فى نصابها امام اصحاب التخصص كل فى مجاله .

نتعرض فى هذا التحقيق لآراء خبراء التربة والأساسات وآراء الجيولوجيين وخبراء الأرصاد الأرضية فى كيفية تعامل القشرة الأرضية مع الزلازل .. وإلقاء الضوء على الحرب الخفية والقديمة بين الجيولوجيين والمهندسين حول تقارير صلاحية إقامة المبنى من عدمه ..

فى البداية حذر الدكتور سمير عبدالتواب فى الدراسة التى قام بها فى قسم الجيولوجيا بعين شمس من خطورة عدم الاستعانة بعلماء الجيولوجيا فى دراسة التربة قبل إقامة المنشآت عليها .. واكد على ضرورة عمل قياسات معملية لتحديد الخواص الطبيعية والميكانيكية لطبيعة الأرض التى سوف تقام عليها الأساسات .

وقال أن فى مصر طبقات مختلفة من التربة لكن مهندسى الانشاءات لا يراعون هذا الاختلاف .

واضاف ان تربة منطقتى القاهرة والسويس تحتوى على صخور غير متجانسة ولذلك يجب ان يختلف اسلوب البناء فيها عن اسلوب البناء الذى يتم فى الوادى والدلتا ، وان اجزاء من هذه التربة تنتفش مع تسرب المياه إليها وتسبب « تقوسات » وتصدعات تظهر على المبنى من اقل تاثير او احمال زائدة .

الدكتور مراد يوسف استاذ الجيولوجيا التركيبية بكلية العلوم جامعة عين شمس يقول : المنازل التى تم بناؤها على كتل صخرية كبيرة الحجم تكون متماسكة ، ولكن العقارات التى تبنى على ارض رخوة



المصدر : ......الـمـصـور......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ..... ٢٢ اكتوبر ١٩٩٢ .....

تكون اكثر عرضة للتدمير .. وان اكثر المناطق تعرضا للزلازل تكون فى القاهرة وقناة السويس والبحر الاحمر ، وقال المفروض ان يكون المهندس الانشائى على علم بالاعتبارات الانشائية لمواجهة الزلازل فى تصميم الأساسات .

واضاف ان كل جزء من التربة له تركيب جيولوجى معين ولولا ان ارض الوادى والدلتا بها صفات ، اكثر امتصاصا للهزات الأرضية من المناطق ذات الطبيعة الصخرية المتفتتة لكنا قد تعرضنا لكارثة اكثر تدميرا .

وقال ان الجيزة وابورواش والمناطق المجاورة والفيوم وبنى سويف اكثر المناطق تعرضا للانهيار لانها اقرب إلى مركز الزلازل ، واكد انه لابد من اشتراك الجيولوجى مع المهندس فى إقامة المنشات .

واشار إلى الأخطاء التى وقعت فى بعض المدن الجديدة عندما تصدعت بعض عماراتها لأنهم استخدموا كود البناء التقليدى الذى قد يصلح لأرض الدلتا دون الأرض الصحراوية وحذر من منطقة المقطم لعدم تجانس طبقاتها الصخرية .

اما الدكتور حسن العتر المشرف على قسم العلوم الطبيعية بمعهد الاستشعار من البعد بجامعة عين شمس فيقول : يجب ان يشترك فى العمليات الانشائية الجيولوجى قبل المهندس حتى يتم حسم كل المشكلات المتعلقة بالتربة والصخور لأن معرفة التربة تحتاج إلى معلومات عميقة وجديدة قد يصعب إدراكها ومعرفتها بالمعاينة الظاهرية لسطح التربة ومن هنا فلابد من معرفة طبيعة التربة التى تقع على أعماق بعيدة من الأرض فربما يكون فى هذه الطبقات الارضية شروخ وكسور تؤدى بعد ذلك إلى مشكلات التصدعات والهبوط لأن المهندس يبدأ فى تصميم المنشات ولا يراعى عامل التربة ، وهذا الخطا وقع فيه هؤلاء الذين صمموا كود البناء القديم ، والذى لم يضع فى حسابه امتداد العمران خارج أرض الوادى والدلتا ، لقد كانت تربة الوادى والدلتا تساعدهم على عدم استخدام تحاليل عميقة للتربة ، وعندما انتقلوا إلى المدن الجديدة والأماكن الصخرية واستخدموا كود البناء القديم وقعوا فى خطا كبير ، لأنهم لم يعرفوا طبيعة التربة ، الأمر الذى ادى إلى تصدعات عديدة توقف بسببها البناء فى مدينة المنيا الجديدة .

فى المنيا الجديدة تم انفاق ٢٠ مليون جنيه على بناء عدد من العمارات السكنية ثم حدثت التصدعات فى هذه المدينة ، الأمر الذى ادى إلى توقف البناء .

ميكانيكا التربة

الدكتور حلمى الرملى استاذ الاساسات وميكانيكا التربة بجامعة القاهرة وكبير خبراء التربة فى مصر .. يقول : الكود القديم للمبانى لا يشمل بنودا خاصة لمواجهة الزلازل ، ولكن الكود الحالى ادخل هذا البند واستمرت الدراسة لخروج هذا الكود حوالى اربع سنوات سواء كود الأساسات أو الخرسانات .. وهذا البند يترجم قوة الزلزال فى حسابات انشائية يجب مراعاتها فى المواد الانشائية والعوامل الاخرى .

وقال الدكتور الرملى ان الاساسات ليست هى المسئول رقم واحد فى الانهيارات ولكنها احد العوامل ، ويجب ان

المصدر : المصور
التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يؤخذ في الاعتبار دائما تأثير الزلازل على الأساسات في عمل المنشآت الكبرى ، لأننا نتعامل مع المبنى كمرحلتين هما الأساسات ثم مافوق الأرض ..

سألت الدكتور الرملي كيف يكون حال المنشأ أثناء الهزات الأرضية ، فقال : بداية يتأثر المنشأ بموجات تنشأ عن الزلزال وهذه الموجة تسمى « موجة القص » وهذه الموجة تسير في الأساسات بشكل أفقي ثم يبدأ التصدع وتظهر التشققات الرأسية في المبنى .. هذه الموجات هي التي تسبب اهتزاز كل المبنى .. فهذه الهزات تحتاج إلى ردود أفعال تتم بواسطة يايات يقوم على أساسها المبنى كي تكون هناك حرية حركة للمبنى ، تتواءم مع هذه الهزات ، وهذا النوع من البناء الذي يقوم على اليايات موجود في اليابان لكثرة تعرض المنطقة هناك للهزات الأرضية بسبب دخول اليابان في حزام مناطق الزلازل .

دولاب المعلومات

المهندس الاستشاري صلاح حجاب نائب رئيس اتحاد المهندسين الأفارقة يقول : الكود الحالي لايوجد به بنود خاصة لمواجهة الزلازل ، وأن سبب استبعاد هذا البند من كود البناء أنه كان يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المبنى بنسبة ٧٪ من قيمة انشائه ومع اعتبار أن مصر آمنة من الزلازل وهي خارج الحزام الزلزالي ، فقد جرى إهمال هذا البند توفيرا للنفقات .

ولكن لو أننا طبقنا هذا البند الخاص بمواجهة الزلازل مع وجود رقابة على جودة مواد البناء والحد من الهالك في عمليات البناء في مصر التي تصل إلى ٤٠٪ فإن تكلفة البناء على أساس الكود الجديد لن ترتفع كثيرا .

وقال المهندس صلاح حجاب نحن نفتقر إلى الصيانة الدورية لمنشآتنا ونحن نحمد الله على أن الزلزال لم يفجر شبكات المرافق .

وأضاف أنه توجد في المنشآت الكبرى في الدول الأخرى مايسمى « بدولاب » المعلومات لمرافق المبنى وهذا الدولاب به موظف يراقب أي أخطار تواجه المنشأ فيقوم بتبليغ السكان المقيمين بالمبنى مع ربط هذا الدولاب بكل المصادر .

التربة أولا

الدكتور حسن فهمي إمام أستاذ الأساسات بهندسة القاهرة يقول إن احتياجاتنا إلى كود بناء جديد إثر المشكلات التي ظهرت في بناء المجتمعات الجديدة أدى إلى صحوة لدى المسئولين في وزارة التعمير ، لأنه من المعروف بين جمهور العلماء أن التعامل مع التربة في الوادي والدلتا يختلف عن التعامل انشائيا مع التربة الجديدة في الصخور وأن عمليات التطبيق قد شابها بعض الخطأ في المدن الجديدة وبدأنا التفكير في هذا الكود عندما وجدنا الخطورة على المنشآت في منطقة المقطم وأن كود البناء هو أسلوب تنفيذ لأعمال هندسية ، تدخل في التربة ومكوناتها وفي حالة عدم الالتزام بهذا الكود يجب أن يزال هذا المبنى فورا ،

ويجب أن يكون للمنشأ محددات هندسية مرتبطة بالمحددات الطبيعية والجيولوجية لمواجهة مثل هذه الكوارث .

وقال أن العملية الانشائية ليست بناء فقط وأن غياب هذا الكود كان له أكبر الأثر في دراسة كيفية اختيار ومواقع المنشآت السكنية ، وهناك مناطق بها تجاويف



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢

وتشققات يمكن أن تحدث كوارث ويجب دراسة التربة أولا قبل تنفيذ العملية الانشائية .

٣ أنواع للتربة

صنف الدكتور فتح الله النحاس أستاذ الأساسات بهندسة عين شمس أنواع التربة فقال إنه توجد تربة انتفاشية وصخرية وطفلية ومتعددة الطبقات ، وهذه الطبقات معقدة والمهندسون لا يأخذون في الاعتبار عوامل التربة بشكل دقيق ، وقال أن كود البناء لم يتم تغييره منذ سنة ١٩٧١ وفي الدول المتقدمة يتم تغيير الكود كل ثلاث سنوات على الأقل .

وأضاف أن بعض أنواع التربة بها تجاويف وتساعد على تدمير أكثر عند تعرضها للكوارث وهذه التربة تسمى « التربة الانهيارية » مع وصول المياه لهذه التجاويف أو حدوث الزلازل . ويمكن أن تسبب هذه التجاويف خلخلة للمبنى أو هبوطا ، ويجب أن تؤخذ عينات في حالة جفاف التربة حتى تكون القياسات دقيقة للتربة ووضع أساساتها . ولكن الذي يحدث أن تؤخذ العينات بعد تسرب المياه الى أسفل التربة ثم تؤخذ العينات فتكون غير دقيقة ..

الدكتور حامد فهمي رئيس مركز بحوث البناء والمشرف على كود البناء المصري بوزارة الاسكان يقول إن الباب العاشر من الكود المصري الجديد والخاص بالأحمال يتوخى حساب الأحمال الدائمة والاحتياطية والديناميكية ، وأحمال الرياح واحتمالات الزلازل .

فيما يخص احتمالات الزلازل فقد تم تقسيم الجمهورية الى منطقتين ، المنطقة الأولى تشمل كل محافظات الجمهورية عدا محافظات البحر الأحمر وسيناء وأسوان ، باعتبار أن هذه المنطقة معرضة أكثر للزلازل ذات الشدة المتوسطة .

وأضاف أنه كان يوجد خلاف بين لجنتي الخرسانة المسلحة ولجنة الانشاءات المعدنية حول قوة الجهد الذي يمكن أن تتحمله مباني المنطقة الأولى وأن تشمل محافظات الجمهورية ، لكننا في النهاية حسمنا الخلاف وفقا لخريطة مصر الجيولوجية .

وقال إن المشكلة التي تواجهنا الآن أن الكود الجديد لا يلزم به إلا الشركات الكبرى والمكاتب الاستشارية المحترمة ، ولكن الدخلاء على مهنة المقاولات لايلتزمون بهذا الكود وهو لذلك يطالب بتشكيل لجان تفتيش على المباني لمراقبة أعمالها ، وكذلك إدخال كود المباني في قانون البناء ، لأن الذي حدث ، أنهم أدخلوا كود البناء في اللائحة التنفيذية للقانون فقط مما يسهل عمليات التسيب والفوضى في المباني ، وقال : يجب أن تكون هناك رخصة اشغال مع رخصة المباني ، ورخصة الأشغال تشمل بنود الحريق والمصاعد والصيانة الدورية للمباني حتى يتوافر بند الأمان الانشائي .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المصور

التاريخ : ٢٢ اكتو ١٩٩٢

اتجاه لتأجيل انتخابات المحليات

● علمت « المصور » ان هناك اتجاها لتاجيل انتخابات المحليات والتى كان مقررا لها ان تتم فى الثالث من نوفمبر القادم بسبب احداث الزلزال ، وعدم تهيؤ المدارس التى تعقد فيها مقار العملية الانتخابية لاستقبال الناخبين للادلاء باصواتهم . هذا وتشارك فى هذه الانتخابات سبعة احزاب سياسية هى الوطنى والوفد والعمل والاحرار والحزب الناصرى ومصر العربى بالاضافة إلى المستقلين .

هذا ومن المقرر ان يتم التاجيل لمدة ستة اشهر او سنة كاملة بسبب هذه الاحداث ..

إحصائية مذهلة

حصلت « الشعب» على إحصائية رسمية اعدتها بعض الجهات المتخصصة تحمل أرقاماً مذهلة لمخالفات البناء وأسبابها .. تقول الإحصائية :-

- أن ٣٠٪ من أصحاب وملاك العمارات حصلوا على تراخيص بناء غير سليمة .

- أكثر من ٦٠٪ من أصحاب وملاك العمارات حصلوا على تراخيص لتعلية أدوار مبانيهم على الرغم من أن الترخيص الأصلى لا يتيح القيام بهذه التعلية.

- توجد فى مصر (٤) ملايين و(١٦٠) ألف عمارة تم تعليتها بأدوار تراوحت بين (٤) و (٨) أدوار رغم أن أساسها لا يتحمل سوى دور واحد إضافى .

- يوجد (٢) مليون و (١٢٠) ألف منزل تصدع الدور الثانى بها نتيجة لعدم سلامة الأساسات وعدم وجود خلطة البناء السليمة فى هذه الأساسات

- بلغت الرشاوى المقدمة إلى بعض المسئولين عن تراخيص البناء وفق الاحصائية وبنسب تقديرية ما يزيد على (٣٠) مليون جنيه ، مقابل استخراج تراخيص غير قانونية .

- صدرت قرارات إزالة لأكثر من مليون ونصف مليون منزل وعمارة لم ينفذ منها إلا أعداد قليلة ، وظل الوضع على ماهو عليه فى بقية المنازل والعمارات.

- يقطن المساكن المخالفة (٢٥) مليون مواطن مصرى ، منهم (١٠) ملايين فى حالة خطر حقيقى لأن منازلهم بها تشققات وتصدعات واضحة، ، وقد زاد الزلزال الأخير من تلك التصدعات ، وأن أى هزة أرضية أخرى ستدك هذه المنازل ، والتى من المتوقع أن تتساقط خلال فترة زمنية لا تزيد على العامين.

- هناك (٥) ملايين مصرى لا يشعرون بخطر حقيقى ، حيث التصدعات فى منازلهم داخلية .

- هناك (٢) مليون مصرى يرفضون تنفيذ قرارات الإزالة إلا اذا تم توفير مسكن بديل .

- تم ضبط أكثر من (٢٠٠٠) موظف حكومى بتهمة تقاضى رشاوى لتسهيل تراخيص البناء ، غير أنهم لم يعاقبوا بما فيه الكفاية .



قبل الزلزال

●● يشير إحد البلاغات التى وردت الى "المصور" الى التشكك فى نوعية الاسمنت الذى تم استيراده من رومانيا فى نهاية السبعينات انه احد الأسباب الرئيسية فى سرعة انهيار المبانى دون أن تتخطى نصف عمرها الافتراضى وهو ما حدث لعمارة مصر الجديدة من جراء زلزال الاثنين الماضى ، وعمارة كورنيش الاسكندرية العام الماضى وانهيارات اخرى .

وان الأسمنت الذى دخل مصر وقتها عبر ميناء الاسكندرية كان مخصصا لصناعة البلاط وتم بيعه فى السوق السوداء لبناء العقارات ، وان معظم مبانى الاسكندرية التى اقيمت فى هذا الوقت تتعرض جدرانها الخارجية وشرفاتها للتاكل السريع ●●

هل الأسمنت الرومانى سبب انهيارات المبانى الجديدة فى السنوات الأخيرة ؟



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢

حملت "المصور" ما يدور حول هذه الشكوك من تساؤلات الى المستشار اسماعيل الجوسقى محافظ الاسكندرية للوقوف على حقيقة الأمر .

فقال : مازال التحقيق الذى يجرى بشان انهيار عمارة كورنيش الاسكندرية العام الماضى فى أيد النيابة .

والذى حدث بعد انهيار هذه العمارة انه قد تم ندب جهات هندسية على اعلى مستوى لبيان أسباب الانهيار ، وحتى الآن لم يصلنا ما انتهت اليه هذه الجهات من تقارير ... ولكن فى ذلك الوقت جاءت معلومات تفيد بان الحقبة التى تم فيها بناء هذه العمارة .. كان هناك ما يؤكد استيراد مواد البناء من اسمنت وحديد تسليح من دولة ما .. اما بالنسبة لنا كجهاز تنفيذى حتى الآن ليس لدينا دليل على ان عوارا قد حدث لأى من عمارات الاسكندرية يفيد بشكل مباشر انه بسبب فساد هذا النوع من مواد البناء التى دخلت مصر ان لها يدا فيما حدث او قد يحدث من انهيارات لمبان مادام الراى الفنى فى هذه القضية لم يعلن بعد .

● وسالت المحافظ عن اسباب تطاير بعض شرفات المنازل وتاكل بعض الجدران ، هل هذا بسبب استخدام هذا النوع من الأسمنت !

اجاب : انه حتى هذه اللحظة وحتى بعد الزلزال الذى إصاب البلاد لم يحدث اى تطاير لبلكونات او سقوط اى أجزاء من عمارات اسكندرية او حدوث وفيات على مستوى المدنية كلها . اننا منذ الحادث وتنفيذا لما وصلنا من غرفة العمليات الرئيسية لإدارة هذه الازمة نقوم بمسح شامل لكل مبانى الاسكندرية القديمة والحديثة ونعطى اسبقية مطلقة للمدارس ودور التعليم الأخرى التى كان قد تم بشانها قرارات ازالة او حالات الاخلاء الادارى ، واشترك معنا فى هذا المسح الفنى الشامل اساتذة كلية الهندسة بجامعة الاسكندرية .

ويقول : كنت منذ دقائق فى اجتماع استمر ثلاث ساعات لبحث حالات العمارات والابراج وفنادق الاسكندرية وان التقارير التى وصلت حتى الآن حول التصدعات التى توجد فى بعض المدارس لم يقطع انها بسبب الزلزال ، ورغم ذلك لن يسمح باستئناف الدراسة فى اى من هذه المدارس الا بعد الحصول على تقرير هندسى موقع عليه من مديرية الاسكان وجهاز الأبنية التعليمية ومعتمد من لجان كلية الهندسة التى تقود هذه اللجان حتى نضمن الا يحدث اى خلل فى هذه المبانى .

واكد المحافظ بانه اصدر تعليماته لكل القطاعات على ان يتم الاصلاح والترميمات فورا حتى تكون المدارس مستعدة لاستقبال الطلاب من اليوم الأول .. وبعض المدارس التى تحتاج الى وقت اطول يتم توزيع طلابها على مدارس اخرى الى حين الانتهاء من عملية الترميم ..



المصدر : المسـاء
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٢

● وقال إنه تبين من خلال لجان الحصر ان ٧ مدارس تم إغلاقها تماما ، وتصدع جزئي في ٢٢ مدرسة ، وجار حصر العقارات .

وعن برامج الاحلال لمواجهة الكوارث المناخية قال المحافظ : نحن نضع في اعتبارنا ان نسبة من المباني يجب ان يتم اخلاؤها ، وبالتالي فنحن جاهزون لعمليات الاحلال وتسكين اصحاب العقارات القديمة من خلال وحدات سكنية جاهزة ينقصها بعض المرافق ونعمل الآن على تدبير المرافق حتى تتوافر لنا نسبة عالية من الوحدات السكنية تكون صحية وقابلة للسكنى في حالة مواجهة اى حدث أو ضرر .

وقال المحافظ ان اللجان التي تم تشكيلها من كليات الهندسة تجرى كشفا على الابراج المقامة حاليا ومدى مواءمتها لمثل هذه الزلازل ..

غير مطابق للمواصفات

ومن ناحية اخرى صرح مصدر مسئول في محافظة الاسكندرية .. بان اسباب تطاير قشور حوائط العقارات في الاسكندرية يرجع الى الأسمنت الذى تم استخدامه في السبعينات وانني اذكر هذه الفترة وتذكرني واقعة عن هذا النوع من الأسمنت والبوتامين انه كان غير مطابق للمواصفات لزيادة نسبة الكربون في هذه المواد وقمت وقتها بابلاغ مجلس الوزراء نظرا لانني كنت مشرفا على انشاء احدى المنشآت العسكرية وكانت النتائج ان استخدام هذا النوع من الأسمنت يؤدى الى عدم فاعلية حديد التسليح وكان يحدث في الاعمدة الخرسانية حالة "انتفاش" تؤدى الى عدم تماسك الأسمنت بحديد التسليح .

ويقول "نفس المصدر" ان عوامل الجو لقرب هذه المباني من البحر وزيادة نسبة الأملاح في العقارات التي تجاور الكورنيش تعمل على تغير واجهات المنازل والعقارات ، وهذه الظاهرة تجعل بعض المواطنين يتقدمون ببلاغات تصدعات بغرض الحصول على شقق ..

ويقول اللواء على النجار رئيس حى الجمرك ان الأسمنت الذى دخل البلاد في نهاية السبعينات كان ياخذ فترة كبيرة في النقل والتداول من رومانيا الى ميناء الاسكندرية وحتى يصل الى المستهلك تقل خصوصيته ، وكانت هذه الكميات لحساب تجار القطاع الخاص وليست لمنشآت عامة ، وعموما فان المنشآت العامة كانت تعتمد على انتاج شركاتنا القومية ، وعموما لا يقع تحت ايدينا حتى الآن ما يؤكد ان انهيارات قد حدثت بسبب استخدام هذا الأسمنت حسب تقارير اللجان الفنية التي تقوم بها الادارات الهندسية .

ويقول رئيس حى الجمرك إنه يجرى حاليا الكشف على العقارات لبيان حالة كل عقار وبيان ما اذا كان به مواد غير صالحة ام لا .

وطالب رئيس الحى بان تنفيذ قرارات الازالة يجب ان يعتمد على تقارير اللجان الهندسية وان يبتعد عن البطء في اجراءات الطعن التي تتم في المحاكم .. وقال إنه منذ سنة ٩٠ وحتى الآن قد صدر ١٢ قرار ازالة لـ ١٢ عقارا في منطقة الجمرك ولكن لم يتم تنفيذ سوى قرارين فقط بسبب الطعون الذى يلجأ اليها السكان في القضاء .

واكد اللواء محمود سالم رئيس حى غرب الاسكندرية ان تهشم واجهات العقارات يرجع الى تاثير الجو وزيادة نسبة الاصلاح وسوء استخدام المرافق .. ويقترح ان يتم كشف دورى عن طريق عمل جسات في عمق المبنى وعمل قياسات للتربة اسفل العقار ومدى تحمل الاساسات وبناء على هذا الكشف يتقرر عمر المبنى وتنفيذ القرارات فورا دون اللجوء الى القضاء .

مجدى سبلة



المصدر : المسائية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ مايو ١٩٩٢

مواصفات البناء **تعهدات الموت تحت الأنقاض :**

٦٠ ٪ من مساكن القاهرة القديمة آيلة للسقوط !!

● قرارات الهدم لم ينفذ منها إلا ١٪ فى السنوات العشر الماضية

● ١٢٠٠ عقار بالشرابية والزاوية وشبرا آيلة للسقوط ●

لايوجد فى مصر برامج لاحلال المساكن

مجدى سبلة

● ● وقع الزلزال ليؤكد ظاهرة « فوضى » البناء فى مصر .. وهى ظاهرة تمثل قنبلة موقوتة تهدد بالانفجار فى أية لحظة .

واحدة من القضايا التى فجرها الزلزال هى قضية المبانى الآيلة للسقوط ، والتى صدرت بشأنها قرارات إزالة ، ولكنها لم تنفذ .

لماذا لم تنفذ هذه القرارات ؟ !

« المصور » تحقق هذه القضية على الطبيعة داخل الاحياء ، وأقسام الشرطة ، ومع الذين يرفضون قرارات الإزالة أو التنكيس ، والذين يكتبون على أنفسهم « تعهدات » بمسئوليتهم عن موتهم تحت الأنقاض ● ●

☐ واخر تقرير فنى بمديرية إسكان القاهرة يقول إن ٦٠٪ من المساكن آيلة للسقوط .. وان ٧٠٪ من مساكن القاهرة اقيمت عشوائيا دون الاعتماد على مهندسين متخصصين ، علاوة على أن نسبة عالية من هذه المساكن مغشوشة فى مواد البناء وتحولت إلى بنيان هش ، مع وجود المياه الجوفية وارتفاع منسوبها مع مياه الصرف الصحى التى تتسرب أسفل

المباني والتي تساعد على تآكل الأساسات خاصة في الأحياء القديمة والمكتظة بالسكان .. واوضح تقرير الإسكان ان معظم العقارات المتهالكة تتركز في مناطق باب الشعرية ، والدرب الأحمر ، والشرابية ، وروض الفرج والتي زاد عمرها على ٧٠ سنة والتي اقيمت بدون خرسانات كافية وهي مجرد حوائط حاملة ..

ولم يغفل التقرير عدم الانضباط الذي ساعد على زيادة المباني المخالفة ، وعدم ترميم المباني القديمة مع ضعف قيمة الإيجار لهذه المساكن ، الأمر الذي يجعل المالك لايهتم بالعقار .

قرارات لم تنفذ

البداية مع المهندس محمد درويش مدير منطقة إسكان الشرابية والزاوية الحمراء يقول : إن جميع العقارات الآيلة للسقوط في منطقة الشرابية قد صدر بشأنها قرارات إزالة ، ويوجد ٢٢٤ عقارا قد صدر بشأنها قرار هدم منذ سنة ١٩٨٧ وحتى الآن لم ينفذ منها إلا ٨ قرارات ، وتم تشكيل لجان حاليا لإعادة الحصر وإخطار الملاك والمستأجرين عن طريق الشرطة وبعد تحديد فترة لتنفيذ القرار يلجأ السكان إلى الطعن أمام القضاء .

وقال إذا كان قرار الحي بالتنكيس فإن المالك لم ينفذه ويكتفي بالغرامة لأن المالك يهمه هدم العقار ، ومن هنا يضطر السكان للقيام بعمل التنكيس على نفقتهم – ومع الأسف – فإن ٩٩٪ من قرارات الإزالة التي أصدرناها لم تنفذ بسبب حق المالك او المستأجر بالطعن في القرار ، وعندما يدخل القرار مرحلة الطعن نجد أن مدة التقاضي قد تصل إلى ١٠ سنوات واكثر ، ويكون الطعن من السكان في حالة الهدم الكلي .. ومن هنا كيف يمكن لنا أن نحمي السكان ، وعندما يكون القرار تنكيسا او هدما جزئيا نجد أن المالك والمستأجر خصمان ويصعب تنفيذ القرار .

ويشرح المهندس درويش حقيقة عمارة الموت بالشرابية التي انهارت قبل الزلزال فيقول إنه تم اخلاء العقار نهائيا في عام ١٩٨٧ بمحضر رسمي ولكن – مع الأسف – استغل المالك حاجة الناس للسكن فقام بتسكين آخرين ، وعندما علمنا انه تم تسكين آخرين قمنا بإخطارهم بأن العقار آيل للسقوط ، ولكن لم يستجب السكان واخذوا على انفسهم تعهدات لأن صاحب العقار والسكان حصلوا على قرار تنكيس بدلا من قرار الهدم الكلي في حين أن السكان قد تحملوا مصروفات التنكيس .

وفي حي الزاوية الحمراء – يكمل المهندس درويش – يوجد ٨١ عقارا صدر بشأنها قرارات إزالة ولم ينفذ منها حتى الآن إلا ٨ قرارات منذ سنة ١٩٨٧ ، ويمكن لهذه العقارات أن تنهار في أي وقت – ويطالب بالفصل الفوري في قرارات الإزالة في حالة الخطورة الداهمة ، ويجب أن يعدل هذا القانون بالإخلاء الفوري دون اللجوء إلى القضاء .

وتؤكد المعاينة الهندسية أن : ٢٢٤ عقارا آخر في الحي نفسه بها رشح وتحلل ورطوبة بمونة البياض بالدور الأرضي ، وتآكل بدرج السلم ، وشرخ طولي بداخل العقار ، وشروخ متعرجة بدورة المياه ، وهبوط في المطابخ والحمامات ، ورطوبة شديدة بالغرف الداخلية .. و ... و ....

وللعلم هذه المعاينة تمت سنة ١٩٨٠ وكان قرار لجنة المعاينة وقتها إزالة الأدوار



الأربعة العلوية وإخلاء الجزء الداخلى فى الادوار الثلاثة المتبقيـة من الارواح والمنقولات بعد الإسراع بصلب وتكيس هذه الادوار الثلاثة وتدعيم الحوائط وخاصة الحوائط التى اقيمت على نصف طوبة . وكان ذلك التقرير فى جلسة ٩/٢٢/١٩٨٠ وارسل قرار الهدم الجزئى إلى ذوى الشأن برقم ٩٦ لسنة ١٩٨٠ ثم ارسل ملف العمارة إلى الشئون القانونية لإبداء الرأى .

واضاف المهندس محمد درويش بأن مالك العمارة استغل هذا القرار لطرد السكان وقام بتسكين آخرين ورغم ذلك قمنا بإرسال إشارات للسكان الجدد بالإخلاء الفورى ولكن دون جدوى فهم يأخذون تعهدات كعادتهم بتحمل المسئولية حتى تاريخ انهيار العمارة .

تعهد الموت

● اما المسئولون عن عمل التعهد الغريب فهم ـ كما يقول الرائد مصطفى عبدالجليل رئيس مباحث الشرابية ـ عندما يأتى إلينا السكان لعمل التعهدات تكون معهم حجتهم القانونية ، ومن هنا لا يمكن لنا استخدام القوة الجبرية فى طردهم أو إخلائهم فى حين التنبيه من خلال إشارة الحى إلينا بالإخلاء الفورى لوجود خطورة داهمة ، ويقول إن ضعف القرارات الإدارية هى التى تعطى الحق لموتى الأنقاض .

ولكى نغطى موقفنا كجهة تنفيذية نقوم بعمل تعهدات كتابية للسكان بتحملهم المسئولية المدنية والجنائية عن اى اضرار تحدث بعد أن تشكل لجنة من مأمور القسم ورئيس المباحث لتنفيذ القرار .

ويطالب رئيس مباحث الشرابية بتطبيق قانون التنفيذ بالإخلاء بالقوة الجبرية حرصا على حياة المواطنين على أن يكون هذا القانون مقرونا بتقارير للجان على أعلى مستوى فنى بإزالة ما يستحق إزالته من مساكن حتى لا يستغله البعض لمصالح شخصية .

الطعون هى السبب

فى حى شبرا يقول المهندس نبيل نجيب رئيس إدارة التنظيم بالحى أن ٧٠٠ عقار قد صدر بشأنها قرار هدم كلى وجزئى ولم ينفذ منها حتى الآن إلا ١٠ قرارات على مدار الـ ١٢ سنة الأخيرة .

وقال : لقد اصدرنا ايضا حوالى ٦٠٠ قرار تنكيس خلال هذه المدة ولكن كل هذه القرارات تأخذ دورها فى الطعون القانونية حسب مصلحة المستفيد سواء كان مالكا أو مستأجرا ، المالك يريد تحويل التنكيس إلى هدم كلى ، والسكان يريدون تحويل الهدم الكلى إلى تنكيس ويصل التقاضى إلى أكثر من ١٢ سنة مما يعطل تنفيذ القرارات .

واضاف بأن الثغرة الموجودة فى قرارات الإخلاء هى السبب المباشر للحوادث .. لأن القانون اعطى الحق فى حالات الخطورة الداهمة الإخلاء للعقارات ، ولكن هذا الحق هو عبارة عن إشارة يرسلها إلى قسم الشرطة لعمل اللازم فى الاخلاء خلال ١٥ يوما ، وفى هذه المدة يلجأ السكان إلى الطعن فى القرار ، ولا يرى قسم الشرطة سبيلا امامه إلا إخلاء مسئوليته فى تنفيذ القرار بعمل تعهدات كتابية بتحمل السكان المسئولية عن انفسهم ثم يحفظ المحضر .

وأحيانا يقوم قسم الشرطة بعرض إخطارات الإخلاء على نيابة البلدية والتى تقوم بدورها « بالتأشير تقليديا » .. إلى الادارة الهندسية ثم تقوم الإدارة الهندسية بتحويل الأوراق مرة أخرى إلى منطقة الإسكان وهكذا .. ولذا نطالب بأن يكون الإخلاء بالقوة الجبرية ..

واضاف المهندس نبيل بحيب بـ.. اسباب هذه الانهيارات ترجع لعدم سرعة الفصل فى التقاضى مع أزمة الاسكان والايجارات القديمة الضئيلة للملاك ، وعدم وجود نسبة من الايجار كمصاريف صيانة للمبنى وعدم إلزام جهة حكومية مثل بنك الاسكان للصرف على صيانة المبانى ، وعدم تولى جهاز الاشراف على المبانى المخالفة كما نص القانون على ذلك للمبانى القديمة والجديدة معاً .

الكشف عن العقار

● اللواء إبراهيم عطوة نائب المحافظ للمنطقة الشمالية يقول... إن الدافع إلى تعهدات الموت جاء من خلال جوانب قانونية .. ولذا يجب أن يتم تحديد هذه



المصدر : المصور
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٣ اكتوبر ١٩٩٢

الجوانب للإدارة المسئولة لكى تنفذ قراراتها الإدارية سواء كانت هدما كليا او جزئيا او تنكيسا ، لأن عوامل التأثير على قراراتنا هى التى تؤدى إلى الانهيارات .

ويجب أن يكون هناك قسم خاص لمواجهة مثل هذه الجرائم وهذا يعنى اشرافا مستمرا ومتابعة لأعمال البناء فى تقسيمات كل حى لمواجهة اى مخالفة بمنتهى السرعة والبعد عن التقاضى الذى يعطى استمرار الساكن رغم خطورة المبنى واعلانه بذلك رسميا وهذه تعتبر مغامرة بحياة الأسر ..

ويرى اللواء عطوة انه لابد من تشديد العقوبة للمالك لأنه صاحب المشكلة الأصلى لأنه هو الذى يستقبل السكان حسنى النية .. ولذا يجب على اى ساكن قبل أن يتعاقد مع صاحب عقار ان يذهب إلى منطقة الاسكان بالحى للكشف عن ملف العقار وعليه ان يتحرى الدقة فى عمر العقار قبل الإقامة فيه ..

وتساءل اللواء عطوة بانه لماذا ناخذ الميكانيكى عندما نريد شراء سيارة .. واجاب .. لكى يكشف عنها .. فلماذا لا ناخذ فى حساباتنا بالكشف عن العقار قبل شراء اى شقة به .

سالت اللواء عطوة عما اثاره خبراء الهندسة فى الجامعات بعدم وجود برامج

إحلال فى مصر رغم كثرة الانهيارات !

قال : إن برامج الإحلال مكلفة جدا ونحن بلد فقير وان الجانب الاقتصادى لمصر يتحكم فى آمال وطموحات كثيرة نريد ان ينعم بها شعبنا الأصيل .. وعموما فإن ما تقوم به وزارة التعمير من بناء مجتمعات جديدة تعد أماكن بديلة رغم إرتفاع اسعار الشقق ولكنها تتكلف اكثر من ذلك لشمولها القروض التعاونية فكيف نعمل اكثر من ذلك ..

لا توجد برامج إحلال

اما الدكتور كمال عفيفى الاستاذ بهندسة الأزهر وعضو جمعية المهندسين المصرية فيقول لقد قمنا بدق ناقوس الخطر فيما يخص إنهيارات المنازل وكان اخرها "مؤتمر مصر سنة ٢٠٠٠" وناقش المؤتمر الذى عقد منذ عامين "الثروة البشرية الضائعة من جراء إنهيارات المنازل وتم تحديد ١١ منطقة فى القاهرة وكان فى مقدمتها الشرابية" .

وقال لو أن هناك ربطا بين الجهات المحلية وبين الدراسات التى تقوم بها الجامعات لأمكن تحديد المشكلة بوجه دقيق لأن ابسط الأمور ان طلاب السنة النهائية لكليات الهندسة يقومون بعمل مشروعات التخرج على دراسة هذه المناطق ويتم مراجعة هذه المشاريع بواسطة اساتذة متخصصين ، هذا علاوة على القصور فى التشريعات فيما يخص هدم او تنكيس العقارات القديمة .

وقال لقد ثبت من خلال مشاريع الطلاب فى كليات الهندسة أن اكثر من ٦٠٪ من عقارات هذه المناطق آيلة للسقوط .. علاوة على اسلسات التربة والخرسانات المغشوشة التى تتم بدون مهندسين وتتم بمعرفة المقاولين مع تجاهل نسبة الملوحة فى التربة الناجمة من المياه الجوفية ومياه الصرف الصحى ..

وينبه الدكتور كمال عفيفى على خطورة الاسكان الشعبى لكثرة الأهمال فى مرافقه وتسرب المياه من مواسير التغذية التى تؤثر على الحوائط وجدران هذه المساكن فهى اكثر تعرضا للسقوط من المساكن



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المساء

التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٢

الأخرى ، علاوة على تجاهل عنصر الصيانة بالرغم من وجود أجهزة خاصة تشرف على عمليات الصيانة للمباني من خلال شركات متخصصة فهي مازالت لا يوجد بشأنها نص في القانون .. وكل هذه المشاكل تؤثر على العمر الافتراضي للمبنى ، فرغم تمتع مصر بعنصر الأمان ضد الهزات الأرضية نجد أن العمر الافتراضي للمباني في تناقص مستمر .

وكشف الدكتور كمال عفيفي عن عدم وجود برامج إحلال في مصر .. برغم اعتراف دول العالم بهذه البرامج ودمجها في ميزانياتها ، ولا تتركها لعنصر المفاجأة في الانهيار .. وقال انه من المفروض ان المبنى ايل للسقوط قبل إنهياره بـ ٥ أو ٧ سنوات ومن هنا يمكن عمل حساب المضارين ودمجهم في برامج الاحلال التي يمكن حصرها في كل حي .

محافظ القاهرة

ومن ناحية اخرى طلب عمر عبد الآخر عمل إجتماع مع رؤساء الأحياء واعضاء المجالس المحلية ونواب المحافظ بجميع مناطق القاهرة .. قال المحافظ انه يجرى حصر العقارات التي إنهارت خلال العامين الماضيين وطلب الإجراءات التي قامت بها الأحياء قبل حدوث الانهيار وذلك للوقوف على المتسبب الحقيقي في الانهيار ..

وطلب كذلك حصر العقارات المخالفة والتي تقرر هدمها او تنكيسها او إزالة بعض أدوارها والموقف القضائي بشأنها .

واضاف المحافظ انه تجرى مراجعة جميع قرارات الهدم وإلزام الجهات المعنية بالتنفيذ واستمرار عمليات المتابعة والوصول إلى المعوقات التي تعترض تنفيذ قرارات الهدم والازالة . كما خصص محافظ القاهرة ١٢٠٠ وحدة سكنية بمدينة السلام لاسكان الأسر التي تقيم في مساكن مهددة بالإنهيار وتكون هذه الوحدات بإيجارات مناسبة ، وتم وضع خطة عاجلة لإخلاء المساكن المهددة بعد توفير ٥٠٠٠ وحدة منخفضة التكاليف وعلى مساحات ٤٠ مترا .

. كما يجرى توفير معدات خاصة بإزالة الادوار العليا والمخالفة حتى لا تؤثر الإزالات على أساسات المبنى .

التامين على المباني

بلغ إجمالي التعويضات التي دفعتها شركات التامين للمضارين من إنهيارات المباني في السنوات العشر الأخيرة حوالي ٧ آلاف جنيه فقط .

ولتوضيح ذلك فإن القانون ١٠٦ لسنة ٧٦ وتعديلاته ألقى بمسئولية إنهيارات المباني على عاتق المهندس المشرف على التنفيذ والذي يختاره المالك للبناء ، وكذلك مهندس التصميم والمقاول بطبيعة الحال لانه يقوم بعملية التنفيذ .

وكل ماهو موجود أمام المحاكم من قضايا هذا النوع من الإنهيارات لا يزيد على ١٤ قضية على مستوى الجمهورية ، واذا كان التامين يعد من إجراءات إتمام الترخيص فإن هذه الإنهيارات تحدث لمبان اقيمت قبل ١٩٧٦ ، أى قبل القانون ١٠٦ ، وبالتالي هي غير مؤمن عليها .

وكان دور المجمعة المصرية لتامين المسئولية المدنية على أعمال البناء التي كانت معروفة "بالمجمعة العشرية" يقتصر على تمثيل شركات التامين المصرية وذلك بمراجعة الرسوم الهندسية قبل أن تصدر هذه الشركات وثائق التامين التي تتحمل بمقتضاها دفع التعويضات للمضارين من انهيارات المباني .

وقد حدد القانون وتعديلاتـه هذه المسئولية المدنية لشركات التامين بدفع مليوني جنيه في كل إنهيار كحد اقصى بحيث لا يتعدى ما يأخذه كل شخص اضير ماديا أو جسمانيا من جراء الانهيار ٥٠ الف جنيه . وتدفع هذه التعويضات بموجب أحكام قضائية نهائية ، وهذه الوثيقة تغطي المسئولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن الاضرار التي يمكن أن تحدث للاخرين خلال تنفيذ المبنى ، و ١٠ سنوات بعد تمام التنفيذ .

وأعطى هذا القانون شركات التامين الحق في معاينة هذه المباني المؤمن عليها اثناء التنفيذ ، ولكن ليست لهذه الشركات



المصدر : المسائية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٢

صفة الضبطية القضائية إذا اكتشفت اى اخطاء فى التنفيذ . وكل ما يمكننا عمله هو ان تقوم بالإبلاغ للحى التابع له العقار ، والذى يفترض فيه أن يقوم بدوره بعد ذلك ويتخذ الموقف الحاسم .

ولكن يصعب على اى مهندس فى شركات التامين أن يكشف اى اخطاء للعقار بسهولة ، ولذلك نجد القانون قد حمل المهندس المشرف على التنفيذ من الحى المسئولية كاملة ، وإلزامه بالابلاغ عن اية مخالفات قد تحدث . اما مهندس شركة التامين فله الحق فقط فى المعاينة .

وهذا ما حدث مع كل الانهيارات التى فى القاهرة الكبرى خلال السنوات العشر الماضية فقد بلغت قيمة التعويضات فيها ٧ آلاف جنيه فقط .



طوارىء فى امانة القاهرة لمواجهة أثار الزلزال !

● تقوم لجان الحزب الوطنى منذ الساعات الاولى لوقوع الزلزال فى القاهرة بتقديم جميع الخدمات والاسعافات ونقل المصابين واخلاء المنازل المنكوبة وتسهيل عملية حصول الاسر على الشقق فى مدينة السلام .. وتوالى امانة الحزب الوطنى بالقاهرة برئاسة د . ممدوح البلتاجى أمين العاصمة العمل فى اطار خطة تمتد الى المناطق التى احدث فيها الزلزال دمارا كالسيدة زينب وزينهم وباب الشعرية وبولاق ابو العلا والقللى ومصر الجديدة وغيرها ، ويجرى التنسيق مركزيا مع امانة القاهرة حيث تمكن الحزب من اقامة خيام الأيواء العاجلة للمضارين فى هذه الاحياء وتسهيل انتقالهم بصورة دورية الى مدينة السلام ومدهم بالمعونات الطبية والمالية واستخراج الأوراق الإدارية اللازمة لنقلهم للمدن الجديدة ..

ملف عمارة هليوبوليس أمام مجلس الشعب ..

● قامت اللجان المشتركة لمجلس الشعب والمشكلة من الاسكان والمرافق والتعمير والشئون الاجتماعية والدينية والادارة المحلية والاقتراحات والشكاوى بزيارة ميدانية لمدينة السلام لتفقد اوضاع الاسر التى تهدمت منازلهم ، وقد تبين لاعضاء مجلس الشعب ان هناك الف وحدة سكنية جاهزة للتسليم بمرافقها فى المدينة وقد تم تسكين الف اسرة بها ، كما ان هناك الف وحدة اخرى سيتم تجهيزها خلال ايام ، واوصت اللجان بضرورة توصيل المياه والكهرباء اليها ، ثم قامت اللجنة بزيارة ميدانية للعمارة المنهارة بمصر الجديدة وقد تبين لها بوضوح ان السبب الرئيسى للانهيار هو ذلك الخلل الواضح فى بنائها ..

هذا .. وتعقد لجان مجلس الشعب المخصصة اجتماعات مستمرة لمتابعة احداث الزلزال الرهيب وتفقد الاحياء المضارة والمستشفيات ..

وقد طالبت لجنة الاسكان والتعمير برئاسة السيد سرحان باحضار ملف عمارة هليوبليس المنهارة والتراخيص الممنوحة لها من وزارة الادارة المحلية لدراسة المخالفات التى تمت فى هذا العقار واتخاذ اللازم بشانها ، واكد السيد سرحان ان اللجنة التى هى فى حالة انعقاد دائم - سوف تراجع القوانين والتشريعات وسيتم معالجة اى خلل تشريعى بشان العمارات المخالفة وتشديد العقوبة على التجاوزات الحالية ، وتواصل اللجنة خلال الايام القادمة زياراتها للمناطق المنكوبة فى القاهرة والجيزة ..

وقامت لجنة الصحة والبيئة برئاسة د . حسين الصيرفى بزيارة لمستشفيات هليوبوليس واحمد ماهر وتاكدت من وصول الخدمات المجانية الطبية والعلاجية لجميع المصابين فى احداث الزلزال ..

وتعقد اليوم الاربعاء لجنة الثقافة والاعلام برئاسة صلاح الطاروطى اجتماعا موسعا تضم فيه خبراء الآثار المصرية لبحث كيفية معالجة التشققات التى حدثت فى الآثار المصرية القديمة والاسلامية والقبطية ، وما اذا كان المطلوب مناشدة الهيئات العالمية لمساعدة مصر فى هذا المجال وعمل حملة عالمية لثروة مصر من الآثار ..

وعلى الجانب الاخر يتقدم اعضاء مجلس الشعب باسئلة وطلبات احاطة للحكومة حول احداث الزلزال تدور حول :

١ - بعد دخول مصر منطقة الزلازل ماهى الدراسات العلمية التى تقوم بها الحكومة لتاثير الزلزال على المشروعات العملاقة الجديدة مثل مشروع منخفض القطارة والجسر المصرى السعودى ، وما تاثيره على المشروعات الضخمة الموجودة فعلا فى مصر الآن ..

٢ - تساؤل آخر عن الإجراءات التى اتخذتها الحكومة لاحلال مساكن جديدة وقوية تتحمل مثل هذه الهزات محل معظم المساكن القديمة التى اصبحت لاتصلح للسكنى ..

٣ - ماهى الاجراءات التى اتخذتها الحكومة فى سبيل حسن استخدام الاموال والتبرعات المالية والعينية التى تلقتها مصر وضمان عدم اساءة استخدامها .

حظر التعامل نهائيا مع المقاولين الغشاشين فى البناء
الزام صاحب العمارة المنهارة بدفع تعويض لاسر ضحايا الزلازل

تقرر الحسم فى تطبيق مواد القانون على الملاك والمهندسين ومساعديهم فى حالة ثبوت وجود اهمال جسيم أو غش فى استخدام مواد البناء او استخدام مواد غير مطابقة للمواصفات . وينص القانون رقم ١٠٦ لعام ١٩٧٦ والخاص بتوجيه وتنظيم اعمال البناء بالسجن للملاك الغشاشين والمتواطئين مدة لا تقل عن ٥ سنوات ولا تزيد على ١٠ سنوات .

ويقول محمد نبيل رياض المستشار القانونى لمحافظة القاهرة ان القانون يتضمن ايضا نصا يقضى بحظر التعامل نهائيا مع المقاول المشرف على التنفيذ وشطب المهندس المصمم والاستشارى من سجلات نقابة المهندسين اذا ثبت وجود اهمال . واخلال بواجباتهم . ويحكم بذات العقوبة على المهندسين والمساعدين الفنيين بالمجالس المحلية اذا ثبت اهمالهم او اخلالهم بواجبات وظيفتهم .

ويضيف المستشار محمد نبيل انه اذا ثبت وجود الخطأ أو الاهمال فان الواقعة فى حالة انهيار العمارة وحدوث وفيات تشكل جريمة القتل الخطأ فضلا عن استحقاق المتضررين للتعويضات وتشمل التعويض المادى والادبى عما اصابهم من اضرار ويدفع هذه التعويضات أصحاب العمارة .

ويقول الدكتور يحيى الجمل استاذ القانون بحقوق القاهرة ان الزلزال قوة قاهرة بلا شك ولكن فى عمارة مصر الجديدة الأمر يختلف لاتنتفى معه المسئولية فهناك خطأ يقينى سابق على الزلزال وهو مخالفة الترخيص وارتفاع البناء لحدود غير مسموح بها . وعلى هذا الاساس لا يستطيع ملاك عمارة مصر الجديدة الدفع بنظرية الظروف القاهرة لان هناك خطأ سابقا عليها وهذا الخطأ هو الذى ادى الى حدوث التصدع والانهيار ولولاه ماتأثر العقار بالرغم من الزلزال .

ويقول المستشار سعيد العشماوى رئيس محكمة امن الدولة العليا ان القانون اجاز نزع ملكية اى عقار او ارض للمنفعة العامة مع التعويض العادل عن ذلك ويجوز للمعترض ان يلجأ الى القضاء للاعتراض على قرار نزع الملكية أو على المقابل المادى على اساس سعر الارض وقت نزع الملكية .

والمقصود من نزع ملكية العقارات التى تم هدمها وتحويلها للمنفعة العامة هو تخفيف الضغط السكانى فى الاماكن المزدحمة والحيلولة بين الملاك الجشعين وبين اتجاههم الى الادعاء بأيلولة عقاراتهم للسقوط لاعادة بيع ارضها بأسعار باهظة .

تقسيط المقدم وأقساط بسيطة لشاغلى شقق ضحايا الزلزال

تدرس الحكومة حاليا افضل السبل لتسهيل دفع مقدم الشقق وأقساطها المستحقة على الأسر التى حصلت على شقق بالاحياء الجديدة . وهناك اتجاه لان يتم تقسيط المقدم مع الاقساط وعلى فترات أطول حتى لا تشكل عبئا على هذه الاسر . وتقوم حاليا لجان تتولى فحص كل الحالات التى تم تسكينها لمعرفة أحقيتها فى الحصول على الشقق وأولوياتها . وسيتم معاقبة الحالات المخالفة والتى تمت بالتزوير .

وجدير بالذكر ان مقدم الشقة لبعض الشقق يتراوح بين ألف وألفى جنيه والاقساط ٦٨ جنيها شهريا حسب مساحة الشقة .

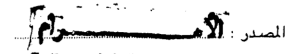
الأمر العسكرى أيضا يعاقب بالسجن والأشغال الشاقة للغش فى مبانى العمارات

انتهت اللجنة القانونية المشكلة لوضع الأمر العسكرى للمعاقبة على الأفعال الجسيمة فى أوقات الاضطرابات والكوارث الى معاقبة كل من يتمادى فى عدم مراعاة الاصول الفنية او الغش فى استخدام مواد غير مطابقة للمواصفات فى البناء ، وكذلك الامتناع عن تنفيذ قرارات الازالة ، وتقرر ان تكون العقوبة بين السجن والاشغال الشاقة المؤقتة . وتختص محكمة امن الدولة - طوارىء - بنظر-القضايا .

وقد عقد د . عاطف صدقى رئيس الوزراء اجتماعا مساء أمس استمر ٣ ساعات لبحث الاجراءات الخاصة بالأمر العسكرى المتعلق بتشديد العقوبة على مستغلى الزلزال للحصول على حقوق لايستحقونها ..

ضم الاجتماع المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل والمستشار احمد رضوان وزير الدولة بمجلس الوزراء والمستشار رجاء العربى النائب العام



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٢



نقابة المهندسين

عقدت نقابة المهندسين ندوة عن الزلازل وتاثيرها على المنشات ووسائل الاحتياط لها ..

وفي هذه الندوة، قال الدكتور ابراهيم جعفر رئيس اللجنة العليا للطوارىء انه لاخوف مطلقا على المبانى الخرسانية التى بنيت بالطريقة السليمة، بعيدا عن الغش، فهى تتحمل الزلازل ..

وطمان هذا الكلام الناس، ولكن قلقهم نبع من سؤال اساسى - كيف يعرف السكان ان بيوتهم بنيت بالطريقة السليمة بعيدا عن الغش؟ - ان الغش ينتشر بسرعة فى العقود الأخيرة، وهو يوشك ان يتحول الى اسلوب من أساليب الحياة عند بعض الناس ..

هنا تكلم د . أحمد محرم رئيس جمعية المهندسين وقال ان ٢٠٠ ألف مهندس هم أعضاء النقابة يضعون امكانياتهم تحت تصرف الحكومة والشعب لحمل الطمانينة الى الجماهير ..

قال د . محرم ان جميع المكاتب الاستشارية الهندسية الخاصة متطوعة بالمجان لتقديم خدماتها للجماهير ونظر اى شكوى عاجلة ..

واقترح د . ابراهيم جعفر ألا يترك قرار الازالة لمهندسى الأحياء أو مهندسى المحافظة وحدهم، ولابد ان يوكل ذلك لنقابة المهندسين ولجانها المتخصصة، لأن مهندسى الأحياء قد نسوا الهندسة وتحولوا الى شبه موظفين مهمتهم اعطاء التراخيص أو تحديد المخالفات ..

أما الدكتور على صبرى فقدم - للمرة الأولى - سببا مقنعا لحدوث الزلزال، قال استاذ الأساسات بكلية الهندسة ان سبب الزلزال الأخير هو ارتفاع منسوب المياه فى بحيرة قارون .. نتيجة زيادة الصرف بها، والدليل على ذلك ارتفاع قاع البحيرة عن الحد المطلوب، وقد بدأ الزلزال من بحيرة قارون حتى القاهرة وامتد الى سوريا ..

طالب د . على صبرى بضرورة فحص الأسمنت المستورد من الخارج أسوة بأى مادة مستوردة والتاكد من مطابقته للمواصفات المطلوبة ..

هذه لمحة سريعة لهذه الندوة الهامة، وهى ندوة تكلم فيها صفوة علمائنا من المهندسين .. مشكورين ماجورين .. وكل مانرجوه أن تاخذ الأجهزة الرسمية ملاحظات الندوة وتحذيراتها ماخذ الجدية .. وان يبدأ الاهتمام بالأحياء الشعبية، لأن حالتها أولى من غيرها بالرعاية ..

أحمد بهجت



المصدر : الجمهورية
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩٢

كود جديد للمبانى .. يقاوم الزلزال .. يبدأ فى يناير

استخراج رخص البناء .. بشرط «الكود» الجديد

كل محافظات مصر .. شدة زلزالية ضعيفة

شدة متوسطة .. بمحافظات البحر الأحمر وجنوب سيناء والفيوم وأسوان

عدم جواز ارتفاع المبنى عن خمسة طوابق فى المناطق المتوسطة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٢

طرق فنية.. لإصلاح وترميم المبانى بعد حدوث الزلزال

الطوب الخفيف .. أفضل فى مقاومة الزلزال

المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩٢

كتب - أحمد حسين :

تم الانتهاء من اعداد الكود الجديد للمباني المقاومة للزلازل .. ويبدأ تنفيذ الكود الجديد اعتبارا من يناير ٩٣ .. لن تمنح تراخيص البناء إلا اذا تضمنت رسومات الانشاءات والمباني المواصفات الجديدة التي شملها الكود الجديد ..

صرح بذلك المهندس حسب الله الكفراوي وزير التعمير والاسكان والمجتمعات الجديدة .

وأضاف الوزير أن هذا الكود الجديد بدأ اعداده منذ ٣ سنوات عن طريق هيئة بحوث البناء التابعة لوزارة التعمير والاسكان والمجتمعات الجديدة وشارك في اعداده نخبة من اساتذة كليات الهندسة في مصر والاستعانة بالخرائط الجوفيزيقية التي توضح مناطق الزلازل في مصر وشدتها .

منطقتان ..

وقسم الكود الجديد مصر الى منطقتين من حيث النشاط الزلزالي .

المنطقة الاولى .. وهي ذات شدة زلزالية ضعيفة وتشمل جميع محافظات مصر .

المنطقة الثانية وهي ذات الشدة الزلزالية المتوسطة وتضم المحافظات المطلة على ساحل البحر الاحمر وجنوب سيناء والفيوم وأسوان .

ويتضمن الكود الجديد طريقة حساب قوى الزلازل على المباني أما باستخدام طريقة الحمل الاستاتيكي المكافيء أو التحليل الديناميكي للمنشآت ذات الطابع الخاص مثل المنشآت الحيوية والمفاعلات النووية .

وينشأ عن كل زلزال ٣ قوى يمكن تحليلها إلى ٣ مركبات اثنان افقيتان تؤثران في اتجاه المحاور الرئيسية للمنشأ والثالثة رأسية .

مقاومة المبنى للزلزال

وتضمن الكود أعمال التصميم للمنشآت لمقاومة الزلازل .. وبالنسبة للقوى الافقية للزلزال يؤمن المبنى بعمل حوائط طولية وعرضية .. وألا تزيد محاور الحوائط العرضية على ٧ سم للمباني في المناطق ضعيفة الشدة الزلزالية و ٨ سم للمناطق متوسطة الشدة الزلزالية وألا يقل سمك الحائط عن ٢٥ سم وألا يزيد ارتفاع المباني في المناطق المتوسطة الشدة على ٥ طوابق .

فتحات الحوائط

وأن توزع الفتحات في الحوائط بانتظام على جميع اتجاه المبنى ولاتزيد المسافة بين بداية الفتحة ونهاية الحائط عن متر واحد .. ويمكن التغاضي عن ذلك في حالة عمل عمود خرساني عن الركن وبأبعاد لا تقل عن ٢٥×٢٥ ويتم ربط هذه الاعمدة في الاساسات والسقف .. ويمكن عمل فتحات أكبر مما هو مسموح به بشرط تدعيم هذه الفتحات باضافة عناصر خرسانية أفقية ورأسية .

واشترط الكود الجديد ألا يزيد عرض الفتحة على ٣ أمتار في المباني التي تقام في المناطق الضعيفة زلزاليا وعن ٢,٥ متر في المباني التي تقام في المنطقة متوسطة الشدة زلزاليا .

وبالنسبة لكمرة الرباط توضع أسفل السقف في حالة ارتفاع الدور الواحد عن ٣ أمتار .. وفي حالة ارتفاع الدور إلى ٥ أمتار توضع كمرتي رباط احدهما اسفل السقف مباشرة ومصبوبه معه إذا كان السقف من الخرسانة المسلحة .. والكمرة الثانية عند ثلث اونصف الارتفاع وتسلح بنصف تسليح كمرة الرباط الاصلية ولا يقل عرض كمرة الرباط عن ٢٥ سم ولايقل إرتفاعها عن ٢٥ سم .

في المناطق متوسطة الشدة الزلزالية توضع الاعمدة المسلحة عند نقط تقاطع الحوائط الخارجية والداخلية وعند الاركان للحوائط الخارجية وبحيث لاتزيد المسافة بين هذه الاعمدة على ٥ أمتار .. وأن يتم صب الاعمدة بعد بناء الحوائط والا تقل ابعاد العمود عن ٢٥×٢٥سم وتكون المسافة بين الكانات ٢٠ سم بالنسبة للمناطق ذات الشدة الزلزالية الضعيفة .. وفي مناطق الشدة المتوسطة توضع الكانات على بعد ٨ سم .. وتربط الحوائط بالاعمدة بوضع اشاير كل ٥ سم تمتد داخل العمود والحائط وتربط الاعمدة بالاساسات وكمرة الرباط .

وفضلت الاشتراطات الجديدة لمقاومة الزلازل استخدام الطوب الخفيف المصمت .. كما يمكن استخدام بلوكات مفرغة بشرط تسليحها في الاتجاه الافقي والرأسي .. وألا تقل مقاومة الضغط للطوب المستخدم عن ٧٠ كجم على سم٢ وألاتقل عن ١٥٠ كجم على سم ٢ في حالة المداخن والمنائر من الطوب والحوائط التي تحمل خزانات ذات سعة بسيطة .

مونة البناء

وبالنسبة للمون المستخدمة في لصق الطوب أن تتكون من أسمنت ورمل بنسبة لاتقل عن ١٥٠ كجم لكل متر مكعب .. وأن تملأ العراميس بالمونة جيدا ويتم تكحيلها في حالة عدم بياض الحوائط .. وألا يزيد سمك المونة عن واحد سنتيمتر حتى لايؤدي إلى ضعف تماسك الطوب .

ربط الحوائط

وأن يتم ربط الحوائط الحاملة عند تقاطعها بحديد التسلح على أن تمتد على الجانبين بمقدار ٥٠ سم وذلك بالنسبة للمباني التي تقام في المناطق المتوسطة الشدة الزلزالية .. وأن يدهن الحديد الذي يربط الحوائط بمادة



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٢

مانعة للصدأ أو استخدام حديد مجلفن وذلك فى الاماكن الصناعية ذات الرطوبة العالية أو المبانى التى تبنى قريبا من البحر كما يجب ربط الحوائط غير الحاملة فى الاسقف والاسطح الخاصة إذا كان طولها يزيد على عن خمسة أمتار .

سلالم المبنى

وحذرت اشتراطات الكود الجديد من اختيار مكان بئر السلالم فى الفتحة الاولى من البناء خاصة فى المنطقة ذات الشدة المتوسطة .. وأن يتم تصميم السلالم على تحمل القوى الافقية الناتجة من الزلازل وألا يقل سمك حائط السلم عن ٢٥ سم .

وفى المنطقة متوسطة الشدة الزلزالية يجب عمل السلم من الخرسانة المسلحة ويكون عرض الكمرات الحاملة له مساويا لعرض الحائط .. وألايرتكز السلم على الحوائط .

البلكونات والدراوى

وبالنسبة للبلكونات لايزيد بروزها عن متر واحد وأن يكون للبلكون امتداد فى السقف ويمكن عمل بروز بطول لايزيد عن ٧٥ سم ويجب ربطه جيدا فى كمرة الرباط كذلك لايزيد ارتفاع الدروة عن ٧٠ سم اذا لم تكن محددة بجزء أوكمرة رباط من الخرسانة المسلحة .. وفى حالة زيادة الارتفاع يجب ربط الدروة بالسقف اسفلها .

الاسطح النهائية

وعن الاسطح النهائية فضل الكود الجديد عملها من مواد خفيفة .. وفى حالة الاسقف المائلة أو التى على شكل قباب يجب أن تنقل القوى الافقية الناتجة من وزن السقف والاحمال التى فوقه الى كمرة الرباط .. وفى المناطق ذات الشدة المتوسطة يتم حساب الاجهادات على الرباط بين الاسقف وكمرة الرباط .

الاسقف المتكررة

والاسقف المتكررة يجب ربطها بالحوائط عن طريق كمرة رباط توضع اسفل السقف فى حالة ارتفاعه ٣ امتار اما فى حالة الارتفاع ٥ امتار توضع كمرتا رباط احداهما اسفل السقف مباشرة والثانية عند ثلث أونصف الارتفاعات وتسلح بنصف تسليح .. وبالنسبة للاسقف الخرسانية المصنعة من الطوب المفرغ مسموح ببنائها فى المنطقة ذات الشدة المتوسطة وبشرط الا يقل سمك البلاطة عن ٥ سم وأن تكون هناك كمرة رباط تربط مع السقف باستخدام حديد التسليح .

تعلية المبانى

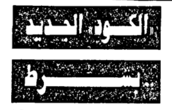
وعند تعلية المبانى يراعى فى المناطق ذات الشدة المتوسطة ألايزيد ارتفاع المبنى على ٥ أدوار بما فيها البدروم وألايزيد الوزن الحجمى للجزء المستجد عن الوزن الحجمى للجزء القديم .. وفى حالة تعديل الغرض فى الدور الارضى من المبانى كاستخدامه محلات فإنه يجب زيادة أمان هذا المبنى ضد قوى الزلازل .

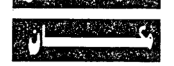
القواطيع

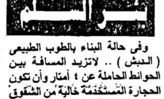
ويجب أن تربط القواطيع والحوائط بحديد التسليح وبحيث تمتد على الجانبين بمقدار ٥٠ سم ويدهن الحديد بمادة عازلة وألايزيد طول الحائط المستخدم كقطوع عن ٣ أمتار وألايقل سمكه عن ١٢ سم وفى حالة زيادة طول القطوع عن ٣ امتار يجب تدعيمه بكمرات حديد أو عروق خشب أو أعمدة خرسانية .

المداخن والمنائر

وبالنسبة للمداخن والمنائر .. لا تزيد فتحة المدخنة على نصف قطرها الداخلى ووضع إطار من الخرسانة المسلحة حول الفتحات فى المناطق ذات الشدة الزلزالية المتوسطة .. كذلك حماية حديد التسليح المستخدم فى الحوائط ضد الصدأ أوتغيرات درجة الحرارة .. وعمل كمرة رباط الخرسانة المسلحة فى أعلى المدخنة مع ربطها بجسم المدخنة .







وفى حالة البناء بالطوب الطبيعى (الدبش) .. لاتزيد المسافة بين الحوائط الحاملة عن ٤ أمتار وأن تكون الحجارة المستخدمة خالية من الشقوق قدر الامكان وأن تكون من المحاجر المسموح بها .

بعد الزلزال

وتضمن الكود الجديد الطرق الفنية لاصلاح وترميم المبانى بعد حدوث

ترميم ٢٢٧ مدرسة خلال اسبوع بالمنوفية

شبين الكوم - عبدالستار العيسوى :

بدأت عمليات الترميم فى ٢٢٧ مدرسة بمدن وقرى محافظة المنوفية ، ليتم الانتهاء من اعدادها وتجهيزها خلال اسبوع ، وجارى توزيع طلاب ١١ مدرسة - لعدم صلاحيتها - على مدارس مجاورة .

كما تلقت غرفة عمليات المحافظة بلاغات جديدة ، اهمها شروخ ببرج مجمع الاوقاف - قبلى - شبين الكوم (٢٢٠ وحدة) ومبنى مديرية الشباب ومجمع المصالح الحكومية بشبين الكوم ، بالاضافة الى ٣٩ مركزا للشباب بمدن وقرى المحافظة .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٢

الزلزال .. فإذا كانت العيوب الناتجة فى أحد المبانى بسيطة فإنه يمكن اجراء الاصلاح والترميم لجعل المبنى كما كان سابقا .

وإذا كانت العيوب تشمل الاجزاء الحاملة والاجزاء الهامة فإنه يجب عمل الدراسات الكافية لترميم المبنى .. وقبل بدء الترميم يجب التأكد من جسات الاساسات وطبيعة التربة المحيطة .

وفى الحوائط التى يكون بها العيوب بسيطة فإنه يمكن إصلاحها بوضع طوب جديد مكانها ولصقه بالاسمنت والرمل .

وإذا كان العيب فى الاسقف فانه يمكن تكسيرها وعمل أسقف جديدة من الخشب أو الخرسانة المسلحة أو الحديد مع ضرورة ربطها جيدا فى كمرة الرباط .

وفى حالة الكوابيل يجب التأكد من حالتها الاستاتيكية وإذا كانت العيوب فى السلالم تتعوض بسلالم جديدة من الخرسانة المسلحة .. ويراعى إضافة أربطة خرسانية مسلحة افقية ورأسية عند أركان الحوائط وحول الفتحات للوصول إلى الوقاية باشتراطات هذا الكود !

المصدر : الأهرام والتليفزيون

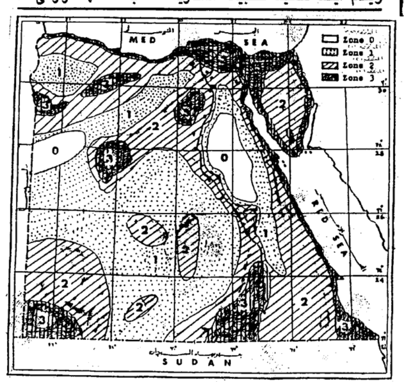


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٢

د . ميلاد حنا يقدم : الوصايا

الهندسية لحماية المنشآت من الهزات الأرضية

● بعد الزلزال الأخير ، انتبه الناس للأساليب المتبعة في تصميم العمارات والمنشآت والكبارى ، هذا ما دعانا للتوجه الى المهندس الدكتور ميلاد حنا ليقدم لنا وصفا دقيقا لحالة المنشآت في مصر وما هي أنسب الطرق التي تضمن لبيوتنا تحمل الزلازل ويقدم ايضا تقسيما للطبيعة المصرية حسب نشاطها الزلزالي ..



تقسيم الكود المصرى لطبيعة الأرض حسب نشاطها الزلزالى



المصدر : الإذاعة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٤ أكتوبر ١٩٩٢

ضرورة تدريس هندسة الزلزال في الجامعات المصرية

اختبار المنشآت وإعادة ترميمها بشكل منتظم

تطبيق قواعد « الكود المصري » قبل الشروع في البناء

● السؤال الذى يدور الآن باذهان ملاك العقارات ـ بعد الزلزال الاخير ـ هو كيفية حماية هذه العقارات من اخطار الزلازل ، وهل هناك عيوب فنية لم تكن مقصودة من جانب مهندسي التصميمات ، كانت مسئولة عن عدم قدرة هذه العقارات على المواجهة ! ، ويتحدث المهندس الدكتور ميلاد حنا الأستاذ بكلية الهندسة ، ورئيس لجنة الاسكان السابق بمجلس الشعب عن كيفية تصميم بناء قادر على مواجهة الهزات الارضية فيقول :

ـ المبنى الذى اجتاز الزلزال الذى تعرضت له مصر ، يعتبر مبنى مثاليا وليس هناك خطورة عليه من الانهيار ، بغض النظر عن قدرته وطريقة تصميمه او عمره الزمنى . والشيء الذى لم نضعه فى اعتبارنا طوال السنوات الماضية هو «امراض المبانى» ، فنحن بمجرد الانتهاء من بناء البيت ، ننساه تماما ، كما ان امراض البيوت لا يدرسها طلاب كليات الهندسة وهى مسالة تتوقف على خبرة المهندس فقط ، فكل «شرخ» يحدث فى احد العقارات ليس معناه بداية انهياره ، والمهندس الخبير هو الذى يستطيع تحديد الفرق بين شرخ وآخر ، ونحن فى مصر نستخدم الخرسانة المسلحة منذ اربعين عاما ، ويسميه علماء الهندسة بـالطراز الهيكلى ، بمعنى انه هيكل مكون من «بلاطة» ، وهى السقف بالاضافة الى «الكمرة» ، التى يرتكز عليها السقف ودورها نقل الثقل للاعمدة التى تقوم على «مخ» عمود أسفل منها وهكذا الى ان نصل الى الاساسات ، وهذا الهيكل يمكن ان يكون مستقلا ، اما الحوائط فما هى إلا ساتر ، يفصل بين غرفة واخرى ، وعلى حسب متانة المواد الخام المستخدمة فى البناء من حديد واسمنت تكون الخسارة ! وحتى هذه العناصر المكونة للمبنى الخرسانى ، منها ما يعطى انذارا قبل انهياره ، فالسقف مثلا لاينهار مرة واحدة ، فاذا كان مقاربا على السقوط نجد ان النجف او اللمبات بدات فى السقوط . مما يعطى فرصة لاخلاء الغرفة اما الاعمدة الخرسانية فهى من العناصر التى لا تعطى اشارات قبل انهيارها ، فإذا ما أصيب بتصدع فإنه يسقط ، ويسقط معه البيت كله ، فكل كوارث البيوت سببها ضعف الأعمدة الخرسانية ، مما يدعو كل المهندسين الى مراعاة «معامل الامان» عند تصميمها ، فعلى سبيل المثال اذا كان هذا العمود سيتم تصميمه ليتحمل وزنا قدره ٦٠ طنا فيجب عمل احتياطى يجعله يتحمل ضغطا وزنه ٢٣٠ طنا ، اى الفرق بين الرقمين هو ما نسميه بمعامل الامان ، وامثله اخرى ، فالعمود الذى مساحته ٤٠ × ٢٥ سم يمكن ان يتحمل حوالى ٥٠ طنا ، اما العمود ٨٠ × ٢٥ سم فبإمكانه ان يتحمل ثقلا قيمته ١٠٠ طن ، وغياب «معامل الامان» هو الذى جعل عمارة مصر الجديدة تسقط .

الكود المصرى

● وفى مجال تصميم المبانى ، هناك استرشاد بما يسمى بالكود العربى ثم الكود المصرى وهو خريطة توضح معلومات عن اماكن حركة الزلازل فى طبيعة الأراضى المصرية وأنسب الطرق التى يتم تصميم المبانى عليها ، مع مراعاة جيولوجيا كل منطقة وعن هذا الكود يقول الدكتور ميلاد حنا :

ـ الكود المصرى صدر عام ١٩٨٩ ، وقبله كان هناك الكود العربى ، متضمنا الشروط التى يجب مراعاتها عند التصميم لأى بناء ، واهمها «الاحمال الخاصة بالزلازل والخاصة بالهواء ، ووزن المنشا نفسه ، اى ان كل الانشاءات الحديثة يجب ان تكون ذات قدرة تفوق طاقة «الاحمال التى يمكن لها ان تواجهها فى الأوقات العادية .

فعلماء الهندسة يعرفون الاحمال المتوقعة للمنشا التعامل معها بصورة يومية «بالاحمال الميتة» ، فهى فى البيوت تتمثل فى البلاط والديكورات والاثاثات وغيرها ، وفى الكبارى تتمثل فى الشاحنات الثقيلة والدبابات .. الخ ولكن هناك «احمال حية» فى العمارات وهى اوزان الناس الذين يعيشون فيها وخلاصة هذا الكلام أن الكود العربى «والكود المصرى قد حدد التصميم المناسب لكل منشا وضرورة تحمله للاحمال الحية والاحمال الميتة بالاضافة الى وزن الهواء واحمال الزلازل .. والخطا وقعنا فيه هو عدم مراعاة «الزلازل» مطلقا لاننا تاريخيا لم تكن ضمن اى حزام من احزمتها ولا ياخذنا الخوف للاسراف فى الاهتمام بالزلازل فى كل مبنى ، فمثلا فى حالة قطعة ارض مساحتها ١٠ × ١٥ مترا وكان ارتفاع المنشا المقام عليها اقل من ٢٠ مترا ، اى اقل من ضعف المساحة فلا داعى لأن نصممها على معامل امان الزلازل ، اما فى حالة مداخن المصانع



المصدر : الإذاعة والتليفزيون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٢

الكبرى فمن الضرورى مراعاة احمال الهواء والزلازل لان ارتفاعها قد يصل الى الخمسين مترا ، فى حين قطرها على الارض لا تزيد مساحته على متر ونصف .. وكذلك الاسوار التى تحيط بالمدارس او البيوت .. وعدم مراعاة هذا فى فنار الاسكندرية كان سببا فى انهياره عندما حدث احد الزلازل فى السنوات الماضية .

● ولكن ما هو التقدير الهندسى لوزن الزلزال ؟

ـ ليس هناك شيء يؤكد تقديرا ثابتا للزلزال ، لانه حركة جيولوجية معقدة تاخذ شكل تيارات فى جميع الاتجاهات مرة بالطول واخرى بالعرض .. وهو حتى الآن وزن تقديرى اجتهادي ..

ولكن الكود المصرى قد قسم طبيعة الارض المصرية الى عدة مناطق حسب نشاطها الزلزالى اولها المنطقة صفر وهى بعيدة تماما عن اخطار الزلازل المنطقة رقم (١) قد تحدث فيها زلازل ولكنها غير ضارة اما المنطقة رقم (٢) فهى منطقة تحدث بداخلها هزات تؤدى

الى تهدمات بسيطة والمنطقة رقم «٣» تكثر فيها الزلازل الخطرة ذات الآثار التدميرية العالية ، فإذا طبقنا هذا التقسيم على محافظات مصر فنجد المنطقة صفر اوسع كثيرا وتقع بداخلها اغلب المحافظات ، اما المنطقة الثانية

المعرضة للزلازل فهى تضم محافظات البحر الاحمر وجنوب سيناء ومحافظة اسوان ، وهى معرضة لزلازل متوسطة .

● وما هو مدى تاثير طبيعة التربة على قوة تحمل المنشات المقامة عليها للزلازل ؟

ـ نحن ندرس ميكانيكا التربة ، وهى بعيدة تماما عن اثار الزلزال ، الذى يتعامل مباشرة مع المنشا بعد بنائه على هذه الارض ، فالارتباط بين طبيعة الارض واسلوب البناء ، فالاراضى الصخرية يصعب البناء عليها باستخدام اسلوب «الخوازيق» الذى يقوم على التعمق فى زرع الاعمدة ، ليكون المبنى بمثابة «النخلة» فاذا نظرنا الى النخل نجده يتمايل عندما يشتد الريح يسقط لانه مرن ، واذا صممنا البناء على نفس نظرية النخلة فلن تحدث اضرار او تهدمات !!

● فى حالة حدوث تشققات فى المبانى ، كيف نميز بين التشقق الخطر والتشقق العادى ؟

ـ نحن نتعرف على «الشقوق» الخطرة باستخدام خلطة من الجبس ، والمصيص والماء ووضعها فى اعلى الشرخ ، وخلطة اخرى فى نهاية «الشق» ، وبعد عدة ايام ، اذا لم تتشقق هذه الخلطة فهذا يعنى ان هذه التشققات غير خطيرة ، ويمكن معالجته بتوسيعه قليلا ثم اعادة بنائه بالطوب والاسمنت والرمل .

مبانى زمان

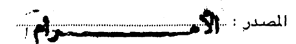
● وفى مصر طراز اخر للبناء كان مستخدما ، وهو عبارة عن تحميل الطوابق على الحوائط التى يبلغ عرضها ٥٠ سم من مادة «الدبش» او الطوب وفوقها العرش ، وكلين اخر يبلغ عرضة اكثر من ٢٥ سنتيمترا وهذا النمط كان سائدا قبل الحرب العالمية الثانية ، وكل المبانى التى تم تصميمها بهذا الاسلوب لديها قدرة على التحمل لاى هزات ارضية ، وبإمكانها ان تعيش لمدة ٥٠ عاما اخرى !

● ويضيف الدكتور ميلاد حنا قائلا :

ـ لا خوف على المبانى التى تحتوى اسقفها على عروق خشبية ، والبيوت المتلاصقة يسند بعضها بعضا ولا خطوة عليها ، لان العروق الخشبية تمثل شبكة لحماية الاسقف . ولكن يجب علينا ان نتابع حالة المبانى بين كل فترة واخرى وان تكون هناك برامج للتوعية يتم توجيهها للمواطن متضمنة المعلومات الهندسية التى يحتاجها من يقبلون على انشاء بيوت جديدة ، وهذه دعوة موجهة للمهندسين الجدد ايضا .

محاسن سلام



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ [illegible] ١٩٩٢

●● لسكان الأبراج:

كرات الأمان!

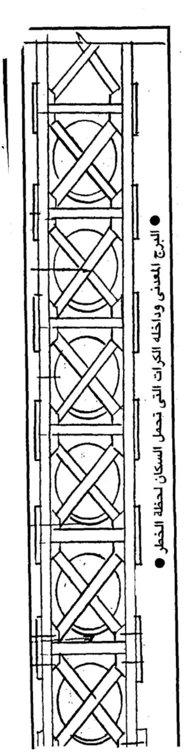


مصطفى اسماعيل

ابتكر مهندس مصرى شاب من مدينة الزقازيق ابتكارا هندسيا جديدا لتامين سكان الابراج من كوارث انهيار المباني أو اندلاع الحرائق، ذلك أن الخطورة على هؤلاء السكان لاتتمثل في ارتفاع نسبة التصدعات بالمباني العالية، ولكن في طول فترة الزمن المستغرق عند اخلاء المبني عند وقوع اى كارثة، ولهذا تعتمد الفكرة على اختصار زمن الامان لهروب السكان ولن تزيد تكلفة الشقة على الف جنيه فقط. ويتكون الابتكار الهندسي من جزءين أساسيين هما البرج المعدني والكرة العجيبة، والبرج المعدني مصنوع من زوايا وتراكيب الصلب، بحيث يكون كل طابق من طوابقه على نفس مستوى الطابق البنائي المعمارى للعمارة المطلوب تامين سكانها، ويحتوى كل طابق معدني على بيضة كروية مصنوعة من اعصاب صلب متماسكة مع بعضها البعض بصورة اشبه ماتكون بكرة القدم وبداخلها كرة أخرى أقل تماسكا وسمكا ومغلفة من الداخل بكرات صغيرة معباة بهواء مضغوط لتضمن حماية ركاب الكرة في حالة التصادم أو غيرها، ويفصل بين الكرتين المعدنيتين مجموعة من السوست الصلبة تزيد وتقل طبقا لقطر الكرتين والمسافة السطحية لهما، وترتكز الكرتان على حصيرة من صاج الصلب المثبت باربع سوسست في جسم البرج المعدني وكل من الكرتين مغلف قبالصاج الصلب، وبالكرة الخارجية أماكن متروكة في الاعصاب (مكشوفة) لامكانية تعليق الكرة بواسطة ونش، وتحتوى الكرة المبطنة الداخلية على باب يفتح للخارج، كما تحتوى على خزان للاوكسجين وخزان مياه حلوة وكشاف كهربائي وبلطة صلب ووعاء للتعبئة بالاطعمة وجميع هذه الاشياء مثبتة باحكام اسفل الكراسي الدائرية الموجودة والمثبتة داخل الكرة الداخلية، كما يوجد بالكرة جهاز انذار خارجي يعطي صوتا ينبه بوجود الكرة بين الانقاض حالة سقوطها من البرج المعدني أثناء الانهيار، كما يوجد جهاز شفط للهواء وطرده خارج الكرتين بواسطة مبسم لضمان تعادل الضغط داخل الكرة الداخلية..

والبرج في مجمله عبارة عن حامل لهذه الكرات ومثبت باساسات خراسانية ضمن بئر خاصة بالمبنى الخرساني المطلوب تامين سكانه، ومنفصل تماما عنه.

ويشرح المهندس مصطفى اسماعيل محمد صاحب الابتكار طريقة عمل هذا الابتكار بقوله انه بمجرد حدوث هزة أو كارثة أو حريق باى طابق يتوجه الساكن وأسرته للكرة بواسطة باب عادة مايكون بالحمام أو المطبخ ويدخلون الكرة ويغلقو بابها عليهم، ويضيف انه في حالة انهيار أو تصدع جزء من المبنى لن يفتح الباب الخاص بكرة الأمان لمدة نصف ساعة، وذلك حتى لايعتقد السكان أن العمارة الخرسانية أمنة في حين تكون في مراحل الانهيار، وعند انهيار المبنى الخرساني وبقاء البرج المعدني على حاله تدق اجراس الانذار لتتحرك فرق الانقاذ إليهم، اما في حالة انهيار البرج المعدني مع البرج



● البرج المعدني وداخله الكرات التي تحمل السكان لحظة الخطر ●

الخرساني، فان الكرات ستجرى على حطام المبنى بتأثير نظرية الانفصال الحبيبى لتستقر خارج نطاق الانقاض، وفى حالة وجود بعض الكرات اسفل الانقاض يستطيع الونش التقاطها بواسطة هوك، وفى نفس الوقت يمكن للسكان البقاء داخل هذه الكرة، واستعمال انبوبة الاوكسجين، أو تفجير الجدار الجلدى المنفوخ بالهواء كرة تلو الاخرى للحصول على الهواء اللازم للتنفس وشرب المياه الموجودة بخزان المياه ويمكنهم أيضا تدمير الباب بالبلطة عند تقاعس فرق الانقاذ فى الوصول إليهم، وفى حالات الحريق يدخل السكان الكرة الداخلية وبها خاصية العزل الحرارى لان الكرة الوسطى مغلفة بطبقة من الصوف الزجاجي المقاوم للحرارة..

ويقول المهندس الشاب إن من يستطيع شراء شقة فى برج لن يبخل بالف جنيه للمساهمة فى انشاء نظام الأمان ذلك، ويبقى فى الانتظار من يتبنى هذا الابتكار علميا وماديا..



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٥ اكتوبر ١٩٩٢

● مهندس استشارى ●

مطــــلوب رقــابة حــقـيـقـيــة على أعــمــال البناء !

لم يكن زلزال الاثنين الكئيب بالخطورة التى تسبب كل هذه الانهـيـارات والـتـصـدعـات والشـروخ فى المبانى، فهو - حسب كلام الخبراء والعلماء - متوسط القوة.. ولكن اسلوب حياتنا والطريقة التى نبنى بها بيوتنا يتحملان «الجزء» الاكبر من هذه المأساة.. وقد يكون هذا الزلزال بداية «تغـيـيـر» فى الـتـفـكيـر والأسلوب والأداء فى «سوق» المبانى وعمارة المدن..

ويضع لنا المهندس الاسـتـشـارى رءوف درويش قـواعـد اسـاسـيـة للتـخـطيط والبناء.. اذا كنا فـعـلا جادين فى «الحفاظ» عليها على حياتنا..

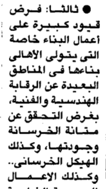


المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٢

● أولا: تخفيف الكثافة السكانية من المناطق العمرانية في الحضر والريف بما يعيد الالتزام بالبناء على نسبة لاتتجاوز من ٢٠ الى ٣٠٪ من إجمالي مسطح الأراضي وتخصيص باقي النسبة للمسطحات الخضراء والشوارع والطرق التي يجب أن تزيد عروضها بشكل كاف يسمح بحرية المرور للسيارات بمختلف أنواعها وتلافي حدوث اختناقات خاصة لسيارات الإطفاء والاسعاف. ومن العوامل الهامة في التأثير على الكثافة السكانية ارتفاع المباني التي أصبحت تجري في سباق لا يلاحقه أحد سواء مرخص بها أو بدون ترخيص.

إن الخروج الى المدن الجديدة وتوفير أراض للبناء مزودة بالمرافق قد يكون حلا إيجابيا لتلك المشكلة.

● ثانيا: وضع معايير تصميمية محددة للبناء بان يوضع حد أدنى لعرض الطرقات والممرات داخل البناء وكذلك بالنسبة للسلالم بان لايقل العرض على أي حال من الأحوال عن ١,٢٥ متر. هذا بالاضافة الى ضرورة أن يكون السلم بعيدا عن المصاعد مع الحفاظ على فراغات جانبية بين المباني، لامكان اخلائها سريعا في الحالات الطارئة، لتحد من تعاقب الانهيارات.


رءوف درويش

● ثالثا: فرض قيود كبيرة على أعمال البناء خاصة التي يتولى الأهالي بناءها في المناطق البعيدة عن الرقابة الهندسية والفنية، بغرض التحقق عن متانة الخرسانة وجودتها، وكذلك الهيكل الخرساني.. وكذلك الاعمال الصحية الخاصة بتوصيل المياه والصرف الصحي ووضع الطبقات العازلة لتلك الأعمال، وهذه غاية في الأهمية لأنها أصبحت باختلال مخيف في وظائفها وتهدد نسبة كبيرة من المباني السكنية والادارية بالخطر الجسيم.

● وأخيرا: علينا الاستعانة بخبرات المهندسين ذوي الكفاءة والخبرة الطويلة الذين أحيلوا الى المعاشات في كل شارع وحي وقرية ومدينة من الممكن أن يكون عملا تطوعيا أو لقاء اجر زهيد يخفف عن اعباء الدولة، ويرفع من كاهلها هذه المسئولية ويضمن لنا تحقيق الرقابة الكافية على إنشاء المباني وأن يكون لمثل هذه الهيئة سلطة الضبطية القضائية ووقف المباني المخالفة أو أي أعمال لا تطابق المواصفات.

إيناس عبدالغني



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ أكتوبر ١٩٩٢

من قريب

لو نفذنا نصفها..

إذا كنا بصدد اعادة النظر في قوانين الاسكان والمباني فلابد من اللجوء الى نظام التامين الاجباري على المساكن.. بقصد تعميمه تدريجيا ليشمل مواجهة حالات الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل والفيضانات والعواصف والحرائق..

وقد شكا الرئيس مبارك من ان الدولة تتكفل بتعويض الذين تهدمت منازلهم، وهو عبء لا تنهض الحكومات عادة به، وضرب الرئيس مثالا بما حدث فى امريكا.. حيث لم يكن للحكومة الأمريكية دور في اصلاح أو اعادة بناء البيوت والمنازل التى اكتسحتها الأعاصير في ولاية فلوريدا.

ولكن المعروف ان شركات التامين في أمريكا وفي غيرها هى التى تتحمل صرف التعويضات عن مثل هذه الخسائر.. بينما تتكفل الحكومة باصلاح الاضرار التي لحقت بالمرافق العامة والطرق والكبارى وما الى ذلك. .

وقد فتحت كارثة الزلزال الباب أمام، اجتهادات كثيرة من رجال القانون والخبراء في مجالات مختلفة، سواء لمحاولة تلافى الأثار الناجمة او لمواجهة الاحتمالات المشابهة في المستقبل. وكان من افضل الآراء التي قيلت ما اعلنه المهندس المعمارى الكبير سيد كريم: بان يكون ترميم المدارس التى انهارت على حساب المقاولين الذين قاموا ببنائها. فقد آن الآوان لكى يدفع المخطئ ثمن خطئه، وان يحاسب الغشاشون ومصاصو الدماء الذين اعتادوا أن يفلتوا كل مرة دون عقاب.

تبقى نقطة اخيرة..وهى ان القاهرة ومدن مصر الرئيسية تكاد تكون هى الوحيدة في العالم التى لاتقام فى احيائها الأثرية والتجارية مناطق للمشاة، وتمنع السيارات بكل أحجامها الكبيرة والصغيرة من المرور فيها... ولا تطبق هذه الأنظمة لأسباب مرورية وبيئية فحسب بل في المناطق الأثرية والسياحية بالذات، بعد أن ثبت أن دبيب السيارات وكثافة المرور من أكثر العوامل التى تؤثر على سلامة المبانى القديمة، خاصة اذا كانت مثل المنطقة الأثرية الاسلامية في القاهرة تعوم فوق بحيرة من المياه الأرضية والمجارى..

وهناك تفكير باغلاق شارع المعز لدين الله الفاطمى الذى يعد أكبر متحف معمارى يضم أكبر عدد من المساجد والآثار الاسلامية في العالم العربى.. وهى تجربة تستحق ان تطبق على سائر الشوارع، والمناطق المحيطة بحى الأزهر.

لقد كان الزلزال مناسبة لانهيار كثير من المباني الآيلة للسقوط وهو الآن مناسبة لمواجهة شاملة وحازمة لتراكمات هائلة من الاهمال والتردد ومخالفة القانون. ولو نفذنا نصف الأفكار والآراء التى ترددت سواء فى دوائر الحكومة أو على لسان الخبراء لانقذنا انفسنا من كوارث كثيرة محققة.

سلامة أحمد سلامة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٥ اكتوبر ١٩٩٢

صدر الأمر العسكري لمواجهة آثار الزلزال

السجن ٧ سنوات لاتلاف المساكن أو عدم مراعاة أصول البناء

كتب كامل مرسي :

صدر امس الامر العسكري لمواجهة استغلال كارثة الزلزال .. يجرم الامر العسكري الاعمال التي ترتكب خلال الكوارث والاستيلاء على الاموال العامة والعبث بأرواح الناس .. تم تشديد العقوبة بحيث تكون الاشغال الشاقة لمدة لاتقل عن ٧ سنوات لمرتكبي جرائم اتلاف المساكن او مخالفة اصول البناء او الحصول على مسكن دون وجه حق وذلك لصون الامن وتحقيقا لما تقتضيه ضرورة المحافظة على النظام العام .

اصدر الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء ونائب الحاكم العسكري العام الامر العسكري وصرح المستشار احمد رضوان وزير الدولة برئاسة مجلس الوزراء انه سيبدأ تنفيذ الامر اعتبارا من اليوم وقد تم نشره في الجريدة الرسمية .



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ اكتوبر ١٩٩٢

الخبرة اليابانية فى الوقاية من الزلزال (٢)

المبانى تتمايل ٣ أمتار .. ولا تنهار !!

مصر بعيدة عن حزام الزلازل . التركيبة الجيولوجية لباطن الارض تشير الى ان مصر من المناطق الهادئة وغير القلقة زلزاليا .. وزلزال ١٢ أكتوبر ١٩٩٢ (مع انه متوسط) يتطلب منا ان نعطى الدراسات البيئية والظواهر الطبيعية ومنها الزلازل مزيدا من الرعاية والاهتمام البحثى والعلمى (كوادر بشرية فنية ـ أجهزة متقدمة ومعامل ـ مكتبات ومراجع .. الخ) .

بقلم الدكتور: مهندس على مهران

دكتوراة البيئة والتخطيط العمرانى جامعة هوكايدو ـ اليابان

بالاضافة الى كيفية الوقاية والاستعداد للمخاطر .. حتى نتلافى عنصر المفاجأة للتقليل من الخسائر البشرية والمادية عند وقوع الحدث كما فى اليابان .. فمنطقتنا بدأت مرحلة التغيرات الطبيعية التى يجب الاستعداد لها بالدراسات البيئية والعلمية والتكنولوجية البعيدة عن اسلوب التلقين والاملاء واساليب الفهلوة .. وحيث ان لليابان خبرة تطبيقية وعلمية كبيرة بالظواهر الطبيعية (عواصف ـ اعاصير ـ فيضانات ـ براكين ـ سيول .. الخ) ومنها الزلازل .. فسنتولى بقدر المستطاع نقل خبراتهم والاستفادة من تجاربهم الحياتية والتطبيقية والعلمية .

فى البداية الامانة تقتضى ان نذكر ان التركيبة الخاصة لليابانيين لاتسمح بنقل خبراتهم كاملة ١٠٠٪ للاخرين .. وخاصة خارج حدود اليابان !!

لذلك نوصى بالاستعانة بأبناء مصر وخبراتها وهم كثيرون خاصة الذين كان لهم حظ الدراسة العملية والتدريبية داخل اليابان ليرافقوا الخبراء اليابانيين جنبا الى جنب لاستخلاص اقصى درجات الاستفادة من العلم المتقدم والتكنولوجيا الرفيعة والخبرة الطويلة المميزة والمشهود بها عالميا لليابان فى مجالات بيئية وصناعية كثيرة ومنها الزلازل .

عموما يوجد فى اليابان اكثر من ٤٠٠ محطة لرصد ودراسة ظاهرة الزلازل والبراكين متصلة بالمركز الرئيسى بطوكيو وكل محطة تمثل مركز ابحاث كاملا (كمبيوتر ـ أجهزة علمية متطورة جدا ـ شبكة معلومات ـ شبكة اتصالات متصلة بالاقمار الصناعية ـ معدات هندسية ـ عمالة ماهرة فى حالة تحديث مستمر لمعارفها .. الخ) .. وهذه المحطات ترصد بدقة باطن الارض وتغيرات القشرة الارضيه ودرجات الشد والجذب الناتجة عن التغيرات الطبيعية وتفتت الصخور وانزلاقها وغير ذلك من الشواهد التى تساعد فى تقديم البيانات والمعلومات الدقيقة والسريعة لادخالها مباشرة فى أنظمة واجهزة التقنية العالية وبتطبيق النماذج الرياضية والاحصائية « موديل » .. كل ذلك للوقوف على احتمالات التوقع والتنبؤ المستقبلية بمناطق الاخطار والهزات العنيفة حتى يمكن الاستعداد والتقليل من الاخطار .. وهناك نظريات علمية كثيرة تتعرض لمثل هذا مثل «نظرية التفتت الصخرى» .

ففى عام ١٩٦٦ قامت الحكومة اليابانية بانذار سكان مدينة « ماتسو تشيرو » وتم اخلاء المدينة كاملة من سكانها .. ولم يمر وقت طويل حتى وقع زلزال مروع دك المدينة بأكملها .

اذن ماذا عن الخبرات اليابانية ووسائل الاحتياطات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية ومنها الزلازل ؟

يسبق أعمال البناء والانشاء فى اليابان دراسات معملية واختبارات للتربة وقياس درجات الضغط والاحمال لجيولوجيتها وتركيباتها .. ثم يعقبه عمل فرشة مستقرة خاصة مع استخدام نظام « السوست » وتعشق الكمرات والقواعد والاسقف بمهارة ودقة عالية بدرجة مرونة لتحمل الصدمات وامتصاص الذبذبات والموجات الزلزالية . والتصميم المعمارى والانشائى للمبانى فى اليابان يمكنه امتصاص شدة زلزالية حتى ٧ درجات بمقياس ريختر .. والمبنى مصمم بحيث يتمايل ويتراقص ولاينهار ويمكنه التحرك بمسافة ١,٥ متر أماما و١,٥ متر خلفا (بمجموع ثلاثة امتار حركة ..) .

ولايسمح بترخيص للبناء فى اليابان لمنزل اعلى من ٣ طوابق دون تطبيق دراسات التربة و« معامل الامان الزلزالى » .. ويرجع ذلك الى ان معظم المبانى من دور الى ثلاثة ادوار تنشأ كلية من الخشب .. كما يلزم عمل سلم للطوارىء لجميع المبانى بخلاف السلم الرئيسى (عادة اكثر من سلم فى المبانى الكبيرة والعامة مثل المدارس والجامعات والمستشفيات) .. كما لايسمح بترخيص جديد لسيارة ما قبل الحصول على « تعاقد بموقف الانتظار لها » لذلك فالشوارع فى حالة امان وانسياب مستمر والعادات والتقاليد اليابانية تتلاءم والظروف المناخية والطبيعية والطبوغرافية الخاصة لليابان .

فأثاث المنزل لايمثل حملا يذكر (لاوجود لغرف نوم ـ سفرة ـ صالون .. الخ) .. وعند النوم تسحب من الدواليب الخشبية المصممة كجزء من الحوائط مرتبات « فوتون » للنوم عليها وتعاد لمكانها عند الاستيقاظ والجلوس فى الاكل او الضيافة دائما على



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ اكتوبر ١٩٩٢

الارض « على وسائد او شلت » مع وجود مناضد صغيرة تشبه « الطبلية » وبجانب هذا ، يمكن ايجاز اعمال الوقاية السريعة وكيفية التصرف عند حدوث زلزال ما فى الخطوات التالية (طبقا للخبرات اليابانية) :

- قفل محابس محطات التغذية الرئيسية للمياه ، والمنازل ايضا .
- عزل التيار الكهربائى وقفل محابس الغاز .
- عدم استخدام المصاعد الكهربائية (الاسانسيرات) .
- الابتعاد عن الوقوف على السلالم وتجنب الوقوف فى الشرفات وغيرها من الاماكن المكشوفة .. فانهيار السلالم يسبق غيره .
- عدم استخدام التليفونات الا فى الضرورة القصوى لتقليل الضغط .
- ان تتوقف السيارات فى مكانها ، لافساح الطريق لرجال المطافىء والاسعاف والطوارىء والشرطة وغيرها .
- الاحتماء بالجلوس اسفل المناضد الخشبية .
- التستر بجوار احد الابواب حيث احتمال عمل « أرش » عند الانهيار يحمى الانسان حتى عمليات الانقاذ .
- التحلى بالهدوء وضبط النفس او التماثل بذلك امام الاخرين .
- عدم ترديد او تبادل المعلومات غير العلمية وغير الدقيقة فالموضوع يتعلق بأرواح الناس ولا مجال للهزل او خفة الدم .

وفى النهاية فهذه ظواهر طبيعية تتضاءل امامها قدرات الانسان ، ولاتبقى الا قدرات الله ورحمته .



المصدر : الـسـيـاسـى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٢

حقيقة نهديها للمسئولين :

٤ ملايين قرار إزالة فى القاهرة وحدها !!

حقائق مثيرة تفجرت عن مخالفات الاسكان بالقاهرة بعد أزمة الزلزال الاخيرة وما نتج عنها من تهدم ان عدد من المنازل فى القاهرة وحدها .. فقد تبين ان هناك ٤ ملايين قرار إزالة فى العشر سنوات الاخيرة بالقاهرة وان نسبة المنفذ من هذه القرارات ضعيفة جدا بسبب القصور فى جهاز شرطة المرافق من ناحية وقيام بعض مديرى الاسكان بعدم اخطار الشرطة بهذه القرارات من ناحية .. والاكثر من ذلك ان بعض مديرى الاسكان لا يحملون بكالوريوس هندسة مدنية كما قال وزير الاسكان بنفسه .. هذا بالاضافة لقصور واضح وثغرات فى قانون الاسكان الحالى الامر الذى يتطلب وقفه جادة مع تراخيص البناء وكيف تصدر وإجراء اصلاحات تشريعية توقف سيل المخالفات وتسد الطريق على راغبى الثراء السريع ..



معتصم راشد

ويقول د . ميلاد حنا رئيس لجنة الاسكان السابق بمجلس الشعب أن الانطباعات الاولية عن المساكن المنهارة تتلخص فى المبانى القديمة فى الاحياء الشعبية والتى يتروح عمرها من ٥٠ - ١٠٠ سنة وقد اضيرت من الزلزال الاخير لأنه لم يتم صيانتها بقدر كاف .

ويضيف د . ميلاد حنا أن فوضى التراخيص والتعليات فوق المبانى القديمة ثبت أنها نقطة الضعف الرئيسية فى البنية الاجتماعية والسياسية فى المجتمع لأن ملاك بعض العمارات من أقوى جماعات الضغط فى المجتمع ولهم ارتباطات وثيقة مع الاجهزة المسئولة عن التراخيص .. وأن القانون الحالى به ثغرات كثيرة اهمها الغرامات والتصالح مع المخالفين دون النص الصريح على الإزالة فى حالة المخالفة .. كما أن تراخيص البناء اعتمدت على تقارير معدة من مكاتب هندسية قطاع خاص دون التحقق من صدقها من جانب الاجهزة المسئولة .. وهناك فوضى فى تراخيص البناء وقد آن الأوان لوضع نظام جيد لصيانة المبانى من خلال تنظيم واضح وإيقاف جميع التعليات فوق المبانى الحالية لفترة من الوقت والامتناع عن وقف تراخيص البناء لأن ذلك يعنى تأجيل المشكلة ويحدث هذه فى السوق .

مستشار المحافظ

ويشير معتصم راشد مستشار محافظ القاهرة السابق وعضو اللجنة الاقتصادية بالحزب والوطنى أنه يوجد أكثر من ٤ ملايين قرار إزالة فى القاهرة وحدها خلال السنوات العشرة الأخيرة وتشمل المبانى المخالفة بعدد الأدوار ومخالفات المواصفات مثل تحويل الجراجات لمحلات ونسبة تنفيذ قرارات الإزالة ضعيفة لوجود قصور فى إمكانيات الجهات المنوط بها تنفيذ هذه القرارات فنسبة الاعطال فى المعدات لدها تصل الى ١٠٠ ٪ ولا تقل عن ٥٠ ٪ كما أن عدد افراد شرطة المرافق لا يكفى للقيام بالمهمة .. وبعض مديرى الاسكان بالمحافظة لا يقومون بابلاغ شرطة المرافق عن قرارات الإزالة .. كما أن بعض الجهات السيادية مثل الجيش والشرطة تقوم بالبناء دون الحصول على تراخيص وبالتالى فهى تخالف شروط الارتفاع مما



المصدر : السياسي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٢

وقد تقدمت بمذكرة لمحافظ القاهرة السابق محمود الشريف بضرورة العودة بهذه المادة مرة أخرى ووافقت الشئون القانونية للمحافظة على ذلك إلا ان المجلس المحلى لم يناقش ذلك حتى الآن .

وهناك خطر آخر يتمثل فى قيام بعض الاشخاص قاموا بتحويل شققهم الى مصانع بها آلات تحدث هزات تؤثر بشكل مباشر على سلامة المبانى ورغم صدور القرار ٢٤٢ لعام ٨٩ بنقل الانشطة المتعلقة للراحة وما كان يجب أن يتلوه من قرارات لتفريغ القاهرة من الورش الا ان هذا القرار لم يأخذ طريقه للتنفيذ .. والمطلوب إحداث تعديل تشريعى لأن أصحاب العمارات المخالفات يقومون بتقديم شهادات من مكاتب استشارية بصلاحية المبانى وهو أمر سهل - حتى لو ثبت أن الشهادة غير سليمة فليست هناك عقوبات رادعة لهذه المكاتب



المصدر : السياسى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٢

مصل لتطعيم المساكن ضد «صرع» الزلازل !!

كتب محمود عبد الحميد :

هناك سؤال يفرض نفسه بعد الزلزال الذى حدث هو هل من طريق نحقق به لمبانينا أمان ضد ضربات الزلازل المباغتة ستظل مثل مرض الايدز بلا علاج تهاجمنا وتسقط مبانينا ونحن نتفرج ؟ وما هو دور المراكز البحثية التى تملك مصر والتى يأتى فى مقدمتها معهد البحوث الفلكية ومعهد الارصاد الجوية واقسام الهندسات الانشائية وكليات الهندسة المعمارية وكليات العلوم واقسامها الجيولوجية وغيرها من الهيئات العلمية التى تمتلىء بطوابير طويلة من العلماء والباحثين وحملة الدرجات العلمية العالية فى تخصص الانشاءات وهندسة الزلازل والجيولوجيا والفلك وغيرها ...

الم تنجح كل هذه الهيئات وكل هؤلاء الافراد فى تقديم بعض الطرق والاساليب التى من الممكن ان نحمى بها مبانينا من ضربات الزلازل المفاجئة ؟

• الكود هو الحل

يقول الدكتور ميلاد حنا استاذ الهندسة الانشائية بجامعة عين شمس ورئيس لجنة الاسكان الاسبق بمجلس الشعب ان افضل طريقة لحماية المساكن من ضربات الزلازل هو تحقيق معامل أمان زلزالى لها من خلال ما يسمى (بالكود البنائى) وهو عبارة عن ميثاق شرف للمبانى يتضمن شروطا محددة للتصميم والتنفيذ حسب طبيعة المبنى ونوعية الارض المقام عليها وطبيعتها الزلزالية وهذا الكود يحدد حجم التسليح اللازم للمبنى طبقا للحاجة التى يكون عليها المبنى ومن ثم فان لبناء من خلال هذا الكود يوفر الى حد كبير معامل الأمان الزلزالى ولقد علمت ان المهندس حسب الله الكفراوى وزير الاسكان والتعمير قد قرر بعد أحداث الزلزال وما سببه من دمار وانهيار ان يبدأ العمل بالكود البنائى من يناير عام ١٩٩٣ وسوف يؤدى هذا الكود الى تحقيق افضل معامل امان زلزالى لمبانينا كلها ..

الحماية

ويؤكد الدكتور محمد عزت صبيح استاذ الهندسة الانشائية بجامعة القاهرة ورئيس قسم هندسة الزلازل ورئيس مجلس ادارة جمعية الزلازل المصرية ان هندسة الزلازل توفر بالفعل الحماية للمبانى من آثار الزلازل وقد توفر الآن بمصر ما يمكن ان نسميه خريطة زلزالية وهذه الخريطة تحدد بشكل علمى مدى زلزالية كل منطقة ونوعية الزلازل المحتملة فيها وقوتها وعلى ضوء هذه المعلومات يتم بناء منازل ومبانى مقاومة بالفعل للزلازل وإذا كانت مصر ستأخذ فى مبانيها بنظام الكود البنائى ابتداء من العام القادم فإن ذلك يعد تقدما كبيرا فى عالم الهندسة الانشائية بمصر بشرط الالتزام بشروط هذا الكود واعتبار الخروج على تعاليمه من جرائم الاسكان والبناء والامر فى هذا يحتاج الى اعادة نظر فى قوانين الاسكان والبناء واشتراطات الترخيص حتى نوفر الحماية القانونية لهذا الكود البنائى الذى يمثل دستورا وميثاقا لعمليات البناء ولقد كان لجمعية الزلازل المصرية ان وضعت الاسس الخاصة بالكود البنائى الذى تحتاجه مصر منذ عام ١٩٨٩ وان هذا الكود اصبح واجب التطبيق من الآن .

اجهزة اتوماتيكية

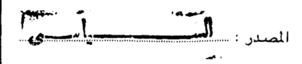
ويطالب الدكتور احمد محمود خبير الهندسة الانشائية باليونسكو بضرورة ان تتجه خطة الدولة فى الابنية المقامة حاليا والابنية الجديدة الى تركيب اجهزة اتوماتيكية ذات حساسية خاصة بالزلازل فى هذه الابنية .

ويتم تركيبها على أساس اقل قوة زلزال ممكن حدوثه فى هذه المنطقة طبقا للخريطة الزلزالية المتاحة وليكن مثلا ٣ ريختر وهذه الاجهزة بمجرد وقوع هذا الزلزال فان هذه الاجهزة الاتوماتيكية تقوم فورا بقطع الغاز والكهرباء وعزل كل الاجهزة الحساسة عن المبنى حتى إذا حدث إنهيار لا قدر الله يقف الأمر عند الهدم فقط دون وقوع حرائق او اختناقات او اى طوارىء اخرى وتعتبر هذه الاجهزة خطوة اساسية على تحقيق معامل الامان الزلزالى الذى من الممكن ان يكون كاملا اذا كان المبنى هو الآخر مبنى على أساس الكود الزلزالى الذى يحقق بالفعل معامل امان كامل ..

ويؤكد ان تحقيق معامل الامان الزلزالى شيىء سهل جدا طالما عرفنا الطبيعة الزلزالية للمنطقة وبناء عليه يتم البناء على ارض هذه المنطقة طبقا لهذه الطبيعة الزلزالية



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٢



الزلـــزال ... والمـــدارس

كشف الزلزال الاخير عن فضيحة بناء المدارس فلا التصميمات سليمة .. ولا التنفيذ دقيق ..وكشف ايضا .. عن المقاولين « الهليبة » الذين يفيدون ويستفيدون .. ويأخذون كل اموال وزارة التعليم ليضعونها فى جيوب بعض موظفى التعليم !.

والا فما معنى ان تهدم ٧٨٨ مدرسة جديدة وتصمد اكثر من ٨ الاف مدرسة قديمة .

وكشف الزلزال كذلك .. عن ان هناك قصورا فى عقلية مصممى ومنفذى المدارس والا فما معنى ان يكون بالمدرسة سلم واحد .. ضيق لا يستوعب كل التلاميذ فى صعودهم ونزولهم فى الاحوال العادية فما بالنا وقت الازمات .

ان من ينظر الى سلالم المدارس الجديدة .. يجد انها اضيق من سلم منزل عادى ! .. فكيف تصمم مدرسة تضم مئات التلاميذ على هذا النحو ؟ .

ومن هنا ياسادة .. فقد كان معظم المتوفين والمصابين من تلاميذ المدارس .. لم يستشهدوا او يصابوا بفعل الزلزال .. ولكن بسبب تزاحمهم وسقوطهم على السلالم .. وايضا بسبب انهيار بعض السلالم نتيجة الغش فى مواد البناء وتمشيا مع منطق يابخت من نفع واستنفع ! .

ولهذا لم تكن مصادفة ان يزور الرئيس حسنى مبارك التلاميذ المصابين .. لقد اراد ان يكشف عن عدة امور لعل اهمها ان الاهمال وراء هذه الكارثة .

اراد ان يقول للمسئولين عن الابنية التعليمية خذوا بالكم .

اراد ان يقول للمدرسين لا تتركوا ابنائكم وحدهم فى مواجهة هذا الحدث الجلل .

اراد ان يقول لواضعى المناهج التعليمية علموا التلاميذ كل شيء .. وخصوصا التصرف وقت الازمات .

وبعد ان حدث ماحدث نرجو ياسادة ان يعاد النظر فى تصميم المدارس بحيث تكون السلالم متسعة .. وان يكون هناك اكثر من سلم لمنع التكدس على سلم واحد .

ان يتم التحقيق مع المقاولين الذين بنوا هذه المدارس المنهارة والكشف عن مدى الغش

ان تكون التصميمات الجديدة متمشية مع الواقع الجديد .. يمكنها التعامل مع الاحداث غير العادية

فهل نستفيد مما حدث .. ام انها « هوجة » سرعان ما تهدأ ؟ .

محمد أمين



المصدر : السياسي
التاريخ : ٢٥ اكتوبر ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بسبب الزلزال :
النيابة تحقق مع كبار المسئولين بالجيزة بتهمة الإهمال فى معاينة المبانى المتصدعة

تجرى حاليا نيابة الاموال العامة تحقيقا مع اللواء فؤاد خليل رئيس مدينة الجيزة للوقوف على مدى مسئوليته عن تصدع مبنى ملحق مجمع المصالح الحكومية الذى اقيم منذ عام واحد فقط بتكلفة قدرها ٢ مليون جنيه .

وقد اكد تقرير اساتذة كلية الهندسة بجامعة القاهرة وجود تصدعات طولية وعرضية بالمبنى مما افقده صلاحية الاستخدام وطالبوا بازالته فوراً .

كما تمت احالة المهندسة ازهار ابو النصر مدير عام الادارات الهندسية بحى جنوب للنيابة بنفس السبب .

ومن ناحية اخرى احال يوسف عفيفى محافظ الجيزة العميد احمد انيس رئيس حى شمال الجيزة للنيابة الادارية لاهماله فى الاشراف على معاينة المنازل التى تصدعت بسبب الزلزال .

كما أحالت الرقابة الإدارية ٢٦ موظفاً إلى النيابة العامة لتقاعسهم وإهمالهم فى الإشراف على أعمال البناء بالمحافظة .



المصدر : وطنى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ اكتوبر ١٩٩٢

غدا تشرق الشمس

الزلزال

د . ميلاد حنا

يشتهر المصريون بكثرة استخدام الامثال التي تناسب كل ظروف الحياة المتغيرة ، وهذا تراث يدل على غنى في الخبرات الانسانية وقدرة فائقة على بلورة الموقف والحل في عبارة مقتضبة تترسخ في الذهن .

ومن بين الامثال الشائعة عبارة ـ يا فرحة ما تمت ـ تعبيرا عن وقوع احداث مؤسفة عقب احداث مبهجة ، وهو ما تم لي شخصيا فما ان سعدت ـ وسعد معي الملايين واستبشرت خيرا ـ بنجاح الاجتماع الشعبي الكبير الذي عقد يوم الجمعة السعيدة ـ في التاسع من اكتوبر ـ كما كتبت في الاسبوع الماضي ـ عندما تجمع الاف من البشر بدعوة من اللجنة المصرية للوحدة الوطنية ، ووصلت سعادتنا ان تمنينا ان يكون يوم التاسع من اكتوبر هو نقطة بداية لتحرك ـ الاغلبية الصامتة ـ لتنشيط الذاكرة التي ترسب فيها حب الاقباط للمسلمين ، وحب المسلمين للاقباط عبر قرون طويلة حتى صارت من ـ خصائص مصر .

ما ان حدث التقطت انفاسي عقب التاسع من اكتوبر ـ فقد بذلنا جهدا ليس بالقليل لانجاح هذا المؤتمر ـ الا وفوجئنا ليلة الاثنين الاسود في ١٢ـ١٠ـ٩٢ بالزلزال غير المتوقع ، والذي هز مصر كلها فلم تكن هزة طبيعية لتحرك القشرة الارضية فحسب وانما اهتزت المشاعر فظهرت علامات الخوف والقلق ، ثم اهتزت الاجهزة الحكومية لتوفير المساكن لمن انهارت مساكنهم ، واذ بي اجد نفسي مرة اخرى وسط وسائل الاعلام : ولم يحدث في حياتي هذا الكم الرهيب من المقابلات الصحفية ، والاحاديث التليفونية داخل مصر ومن الخارج فضلا عن الاذاعة ، والتليفزيون المصري والذي دعاني متفضلا ـ لكي اطمئن الناس ـ اذ يبدو انني قد اكتسبت خبرة في تبسيط الامور الهندسية المعقدة لتكون في متناول فكر واستيعاب بسطاء الناس

ومن بين عشرات الاسئلة التي وجهت الي من الصحفيين جاءني سؤال ماكر خبيث ـ وكان من مجلة غير مصرية ـ جاء يستفسر عن الاثار الاجتماعية والسياسية للزلزال .

ولان الحواجز تكسر بين حدود الدول ، والاخبار تتناول في حرية عبر الاثير والاقمار الصناعية، ولان النظام في مصر قد جعل احد اعمدته حرية النشر ، لذلك اثرت ان انقل لقراء وطني ـ من مسلمين واقباط ـ ملخص ما قلت : ان التراث المصري مع الحضارة الزراعية كان يقضي لنا كيف ان الفلاحة المصرية كانت تهز او « تخض » قربة اللبن لكي تفصل الزبد عن اللبن الرايب .. اي اللبن قليل الدسم ، وكيف ان « الزلزال » قد هز مصر لكي يفصل الدسم عن اللبن الرايب ، فهناك في مصر ـ من وجهة نظري الاجتماعية والسياسية ـ ثلاث مجموعات رئيسية .. الاولى هي جملة احزاب .. الوفد والوطني والتجمع حيث تحث على التدين للافراد ولكنها رافضة لان تحكم مصر دينيا ، ومع هذه المجموعة تقف اجهزة الدولة في مجملها ، وفي الجانب المقابل توجد مجموعة اخرى تسعى لانشاء حكم ديني في مصر تعمل كلها من خلال التنظيم الرسمي المرخص لحزب العمل « الاشتراكي » وجريدته الرسمية ، ويقف مع هذه الواجهة كافة فصائل الاخوان والجماعات، وهي ايضا من وجهة نظري اقلية ايضا ، اما المجموعة الثالثة فهي « الاغلبية الصامتة » وهي الحجم الاكبر للشعب المصري بكافة فئاته وطبقاته ودياناته .

وعندما هز الزلزال الكيان المصري بكافة صوره ، حدث الاستقطاب .. ومع الزمن ستتجمع الفرق القريبة الى التيار العقلاني وستنحاز مجموعات اخرى الى من [illegible] لاحظت ان كثيرين ممن كانوا في صفوف المعارضة مثل امين هويدي وبعض رموز احزاب الوفد والتجمع قد دافعوا عن الحكومة ، وكيف انها قامت بكل ما تستطيع به من اجراءات في ضوء الظروف والامكانيات المتاحة ، اما الجانب الاخر فقد هيج الناس ضد الحكومة مستفيدا من المعاناة التي صادفت العائلات التي اضيرت ، على امل ان ذلك سوف يعطيهم فرصة في « هز » الحكومة .

وهكذا سوف يؤتي الزلزال ثماره في عملية الفرز ، وسوف تتحرك الاغلبية الصامتة لكي تنحاز هنا او هناك .. وهذه على اي حال احد مميزات الزلزال .

ونختتم ايضا بمقولة « رب ضارة نافعة » .



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥-٢ أكتوبر ١٩٩٢

هذا الزمان

القائمة السوداء

لم يكن غريبا أن تسقط المدارس الجديدة في زلزال القاهرة وتصمد المدارس القديمة.

في حلوان مثلا مدرسة تسلمتها وزارة التعليم منذ ستة شهور انهارت هذه المدرسة الجديدة.. وبجوارها مدرسة بناها الخديو اسماعيل منذ مائة عام ولم يسقط منها حجر واحد.

من أجل هذا طلب وزير التعليم المصرى د. حسين كامل بهاء الدين احالة جميع المقاولين الذين بنوا هذه المدارس إلى النائب العام.. بل أنه طالب بإعداد قائمة سوداء تنشر فيها أسماء هؤلاء المقاولين الذين لم يخافوا الله في ارواح أطفال صغار أبرياء.

ومشكلة البناء واحدة من أخطر المشاكل الآن.. لقد أصبح هذا القطاع العام والخطير أرضا خصبة لكل من يريد أن يجمع المال الحرام.

كل ما في الأمر قطعة أرض يشتريها المقاول ويقيم عليها برجا كبيرا ويعرضه للتمليك..

وكنا في زمان مضى نجد أحلام الإنسان تتجسد في بناء بيت صغير يملكه ولكن طموحات النـاس تغيرت فأصبح حلم الإنسان ان يجد لديه عددا من الشقق التمليك هذه يؤجرها مفروشة وهذه شقق للابناء عندما يكبرون وهذه شقق للبيع والاستثمار.

ولم يكن غريبا أن يصدر تقرير منذ عامين يؤكد أن في القاهرة ٢ مليون شقة مغلقة.

ولقد كشف الزلزال الاخير سوء عمليات البناء والسمسرة والاتجار بأرواح الناس خاصة وان أسعار الشقق في القاهرة قد وصلت اخيرا إلى أرقام خيالية ربما تجاوزت أسعار الشقق والعقارات في باريس.

وسقطت أمام الزلزال عمارات.. وسقطت أيضا معها امبراطورية المقاولات والمباني المزيفة التي دفع فيها الناس مئات الملايين من شقاء اعمارهم. وإذا كان وزير التعليم قد طالب بإعداد قائمة سوداء لمقاولى المدارس المنكوبة فإننا نطالب بقائمة أخرى أكثر سوادا لمقاولى العمارات الورقية التي راح ضحيتها المئات من الأبرياء..

زلزال القاهرة يجب أن يكون وقفة مع ضمائرنا.

فاروق جويدة



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ اكتوبر ١٩٩٢

الزلزال سيستمر طويلاً

■ بقلم محمد سيد أحمد *

تعرضت مصر كثيراً في تاريخها الحديث لكوارث من صنع الانسان، ولكن ليس مالوفاً تعرضها لكوارث من صنع الطبيعة. فمصر مشهورة ببيئة طبيعية لا تثير متاعب. طقسها معتدل، وشواطئها بديعة وآثارها صمدت أمام كل عوامل التعرية عبر أطول تاريخ.

لذلك لم يكن المصريون مستعدين لمواجهة الزلزال الذي فاجأهم وكادت بؤرته تكون في صميم القاهرة، أحد أكثر التجمعات السكانية اكتظاظاً في العالم كله، فضلاً عن ان مصر غير مهياة بالمرة للتعامل مع الزلازل.

وتنقسم مساكن المصريين الى نوعين: تلك التي بنيت أو جددت مع وفرة المال السائل التي شهدها عصر «الانفتاح» وتلك الآيلة للسقوط!

وما هو «آيل للسقوط» شائع في مصر. لدرجة ان التعبير اصبح دارجاً... الى حد استخدامه كمرجع.. واخيراً اطلق على فيلم اسم «امرأة آيلة للسقوط»!

وللأسف ليست كل المباني الجديدة مؤمّنة ضد السقوط، فمن رموز حياة المترفين في مصر المعاصرة عمارة سكنية ثمن الشقة فيها ثلاثة ملايين دولار، وفي كل شقة حمام سباحة، فهل تصمد حمامات السباحة المقامة في كل دور... للزلازل؟

كما أشيع ان تشييدات جديدة كثيرة – عمارات وغير عمارات – جرى بها خلط الاسمنت بنسبة من الرمل زائدة عن الحد... على نحو ربما جلب لمشيديها ارباحاً غير مشروعة لا يستهان بها، ولكن قلصت من عمر هذه التشييدات الافتراضي. وفي غياب حدوث زلازل اعتقد ان هذا النوع من الغش لن يلتفت اليه احد، ذلك انه لن يكون له اثر يذكر في الجيل الراهن وان عواقبه لن تتحملها الا اجيال قادمة لن يكون بوسعها محاسبة شركات المقاولات المسؤولة عنه. ذلك ان اصحابها سيكونون وقتئذ قد رحلوا!!

شاءت الظروف ان يحدث الزلزال وأنا اقود سيارتي فوق جسر الدقي العلوي متجهاً الى جامعة القاهرة، وفجأة أخذ الجسر يرقص. تصورت بادئ الامر ان احد اطارات سيارتي انثقب، ولكن سرعان ما تبينت ان كل السيارات فوق الجسر ترقص.. تذكرت ان الجسر جرى اصلاحه مرات عدة اخيراً، وان المرور فوقه اوقف قبل افتتاح الجامعات بأيام لاجراء ترميمات. قلت لنفسي ان الجسر لم يتحمل ضغط الزحام المصاحب لافتتاح الجامعة وأنه ربما آيل للسقوط هو الآخر، وان سائقي السيارات خلفي يدركون سوء حال الجسر مثلي ولذلك ظلوا يزعجونني بزماراتهم لأيسّر لهم الوصول الى بر السلامة، ولم يخطر ببالي اننا كنا بصدد زلزال شمل الجسر وغير الجسر، فلقد الفنا ان تكون الكوارث في مصر من صنع البشر لا من صنع الطبيعة!

وبدا أن هذه الكارثة «من صنع الطبيعة» إنما اصابتنا لتنبهنا الى مدى قصورنا في معالجة مخلفات كثيرة ما زالت تلاحقنا مما عشناه – طوال تاريخنا المعاصر – نتيجة «كوارث من صنع البشر»، فكيف تكون حركة البناء والعمران في مصر مصابة بمثل هذه الآفات؟ كيف يكون هناك اهمال حتى بعد نهاية الحروب الى هذا الحد؟ وهل لا بد من زلزال لندرك الى اي حد البنايات على امتداد أرض مصر معرضة للتهدم؟!

معروف كم استنزفت سنوات المواجهة والحرب طاقات مصر، ومعروف ان اللحاق بالعصر بعد حقبة كاملة اهمل فيها «بنيان» المجتمع «التحتي» – للانشغال بما كان يحظى وقتذاك بالاولوية – انما كان لا بد ان يتطلب وهو ما زال يتطلب جهداً خارقاً، وليس هناك ما يضمن ان الدعم الذي تلقته مصر من مصادر عديدة اتجه – كما كان ينبغي – الى اكثر الاطراف واكثر المواقع حاجة اليه، واتصور ان الاشهر المقبلة ستشهد مصارحات بالغة الحدة في هذا الصدد، ذلك ان الزلزال لم يكن ثواني معدودة وحسب بل سيظل ولفترة طويلة سيفاً مسلطاً وتنبيهاً متجدداً، ذلك ان ابنية اخرى، ان آجلاً او عاجلاً ستسقط، والشروخ بها ستتسع وتتعمق... وستتعالى الاصوات القائلة بان الزلزال كان انذاراً إلهياً... وان الوقت حان لوضع حد لعبث وجبروت المستهترين!

والغريب ان الاعلام المصري ما زال يتعامل مع الشعب المصري وكانما هو قاصر وعاجز عن تحمل الحقائق عارية. فعندما وقع زلزال ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ خرج الاعلام ليعلن ان اسرائيل سقطت لها طائرات لا حصر لها في ساعات معدودة... وكانما المبالغة في تقدير خسائر العدو - بما لا يمت الى الواقع بصلة - خير سبيل «لاحتواء» الجماهير وحرمانها من التصرف بمقتضى قرارها المستقل في ضوء معرفة للحقائق لا يشوبها خداع او تلاعب.. درءاً - كما قيل وقتذاك - لحدوث «حالة انفلات»!.. ولكن هذا لم يحل دون تصدي الجماهير - والجماهير وحدها - «لملء الفراغ» الذي تركه عبدالناصر بتنحيه يوم ٩ حزيران (يونيو)!

النهج نفسه انتهجه الاعلام المصري ازاء زلزال ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٢، فلم يكن وارداً في هذه المرة ان تكون هناك مبالغة في تقدير خسائر العدو، ذلك انه لم يكن يوجد عدو، ولجأ الاعلام، بدلاً من المبالغة، الى نهج التهوين من شأن خسائر الشعب... وان وجد ما حال دون التقليل من عدد الضحايا وحجم الخسائر الى غير حد، فهو لاعتبار لم يكن هو الآخر وارداً اغفاله وهو استعطاف العالم واشعاره بأن عليه دوراً في إغاثة المنكوبين! ■

* كاتب ومفكر سياسي مصري.



المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢١ اكتوبر ١٩٩٢

□ محافظ القاهرة يؤكد :

تطبيق القانون دون تصالح على تعلية الأدوار المخالفة

أعلن عمر عبد الآخر محافظ القاهرة انه سيتم تطبيق القانون فى الحالات المخالفة بتعلية الأدوار ، لن يكون هناك مجال للمصالحة وقال ان اللجنة الوزارية تضع حاليا القواعد المحددة لصرف التعويضات لحالات الهدم او التنكيس بنوعيه .

وأشار المستشار القانونى للمحافظة ونائب رئيس محكمة النقض إلى ان نظام التصالح الذى نص عله القانون رقم ٣٠ لسنة ٨٣ والمعدل بقانون ٥٤ لسنة ٨٤ هو نظام موقوت انتهى العمل به منذ ١٧ يونيو ٨٥ وأصبح لاغيـا .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٦ أكتوبر ١٩٩٢

□ صدقي يبحث مع وزيري الداخلية والعدل تطبيق الأمر العسكري بكل حسم :

توصيل المرافق الى ٢٥ الف شقة بالقاهرة خلال شهرين وتوزيع ٦٠٠ وحدة بالجيزة بعد غد

مشروع بدفع ١٠٠٠ جنيه للفلاح الذى انهار منزله وبطاقة تموين جديدة لكل متضرر

بحث الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء مع كل من المستشار فاروق سيف النصر وزير العدل والسيد محمد عبد الحليم موسى وزير الداخلية امس الموضوعات الخاصة بتنفيذ الأمر العسكري الذى صدر امس الاول لمواجهة حالات استغلال ظروف الزلزال واكد رئيس الوزراء ان الأمر العسكري الذى بدأ سريانه اعتبارا من امس سوف يطبق بكل حسم وقوة .

وقال ان الدولة لن تسمح لقلة من الانتهازيين باستغلال الظروف الحالية وحصولهم على شقق بدون وجه حق أو قيامهم باتلاف المنازل للتكسب والمتاجرة من بيع الأراضي .

واكد المهندس حسب الله الكفراوى وزير التعمير والمجتمعات الجديدة انه تم الاتفاق مع رؤساء شركات المقاولات على توصيل المرافق الى ٢٥ الف وحدة سكنية خلال شهرين ، كما اكد السيد عمر عبد الآخر محافظ القاهرة انه تم تسكين نحو ١٠ الاف اسرة انهارت مساكنها او تصدعت بطريقة يستحيل معها استئناف الاقامة بها في ١٣ منطقة بالقاهرة وتقدم لافرادها الرعاية الصحية والاجتماعية وقال السيد يوسف عفيفي محافظ الجيزة انه سيتم توزيع نحو ٦٠٠ وحدة سكنية بعد غد على المواطنين الذين اضيروا بالمحافظة .

واعدت وزارة الشئون الاجتماعية مشروع قرار لعرضه على مجلس الوزراء ، يقضى بدفع تعويض للفلاح الذى انهار منزله بسبب الزلزال بين ٧٠٠ و ١٠٠٠ جنيه طبقا لكل حالة .

واكد السيد محمد السعيد مصطفى وكيل وزارة الشئون انه لاتوجد اية حالة للتسمم في معسكرات الايواء وجميع المقيمين بها يتمتعون بصحة جيدة ، وان لجان الوزارة تتابع الحالة يوميا للاطمئنان على احوال المقيمين بها .

وتقرر استخراج بطاقة تموينية جديدة « بدل فاقد » لكل مواطن اضير في احداث الزلزال على مستوى القاهرة الكبرى ، وتقضى التعليمات التى اصدرها الدكتور جلال ابو الدهب وزير التموين بالسماح باستخراج البطاقة من ذات التاجر او تحويلها لاقرب تاجر بمنطقة الايواء حسب رغبة صاحب البطاقة .

[البقية ص٢١ عمود ٢]



المصدر : الأهـــــرام
التاريخ : ٢٦ أكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كما تقرر اعتماد فروع المجمعات الاستهلاكية بمناطق الايواء فى تسلم وصرف المقررات التموينية بموجب البطاقات اذا لم يكن هناك بقالون معتمدون فى مناطق الايواء .

واشار المهندس ماهر عزمى رئيس الجهاز التنفيذى لتجديد احياء القاهرة الفاطمية الاسلامية الى ان المسح الشامل للآثار اثبت ان هناك ٦٠ اثرا اسلاميا وقبطيا استعادت حالتها بالتنكيس السرع تمهيدا للبدء فى ترميمها .

واكد الدكتور راغب دويدار وزير الصحة انه يتم يوميا الكشف الصحى على الأغذية التى تقدم للمتضررين الذين يقيمون مؤقتا فى المعسكرات ومراكز الايواء للتأكد من سلامتها مع فحص مصادر المياه للتأكد من عدم تلوثها ، وهناك اطباء يعملون ٢٤ ساعة يوميا وصيدلية وسيارة اسعاف لكل معسكر استعدادا لأية حالة ، وان الأدوية تصرف بالمجان .

وقال الوزير انه يتم حاليا تطعيم المقيمين بالمعسكرات ضد الالتهاب السحائى ، والأطفال الأقل من ٥ سنوات ضد الشلل ، ورش الخيام بالمبيدات والمطهرات□ .



المصدر : الأهـــــــــــرام

التاريخ : ٢١ اكتوبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خبراء الاسكان العرب يبحثون كودا موحدا للمبانى وآثار الزلزال

تبدأ اللجنة الفنية العلمية الاستشارية لمجلس وزراء الاسكان العرب اعمالها بالقاهرة اليوم ويناقش الاجتماع المسائل الخاصة بوضع ـ كود ـ موحد للمباني واثر الزلازل على المنشآت الحالية والمستقبلية.وتجدر الاشارة الى ان المكتب التنفيذى يضم فى عضويته مصر وليبيا والاردن وسوريا والكويت.



المصدر : الأخبــــــار

التاريخ : ٢٦ [illegible] ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خطوة لإعادة الانضباط إلى سوق البناء

بقلم : جلال دويدار

لم يكن هناك بديل امام الحكومة سوى إصدار الامر العسكرى لمواجهة المستغلين والمستفيدين من كارثة الزلزال .

يستهدف هذا الامر إعادة الانضباط والالتزام الى صناعة البناء بما يؤمن حياة المواطنين ويحفظ لمصر ثروتها العقارية .

يعالج هذا الامر ظاهرة التسيب وغياب الضمير في عمليات البناء باعتبارها سلوكا مدمرا للمجتمع يتعارض مع القيم الاخلاقية كما انه يساهم في التصدى لاعمال التلاعب بالقوانين التى تحكم مسيرة المجتمع .

وقد كان ضروريا ايجاد صيغة تتيح للقضاء الحزم والحسم والتخلص من بطء اصدار الاحكام بعيدا عن التحايلات واللجوء إلى الثغرات القانونية لعرقلة تنفيذ القوانين .

ولاشك ان هذا الامر العسكرى سوف يجعل اصحاب المبانى - الذين يسيطر عليهم الجشع والرغبة في تحقيق المزيد من الربح - يفكرون مرة ومرتين في ارتكاب المخالفات .

كما سيترتب على العقوبات التى تضمنها الامر العسكرى ردع المهندسين سواء في المكاتب الاستشارية او مكاتب الاشراف التنفيذى او الاجهزة الهندسية بالمحافظات والاحياء الذين تعود بعضهم على الاهمال في القيام بواجباته المهنية بجانب عدم المبالاة بما قد يواجه سكان العمارات من اخطار .

ومن المنتظر ان تتوقف الممارسات غير المشروعة التى كان يتم من خلالها اقرار المخالفات من جانب مهندسى الاحياء وهناك نماذج كثيرة صارخة لعمليات التواطؤ بين اجهزة المحافظات واصحاب هذه المخالفات لدرجة الاصرار على عدم تنفيذ العديد من قرارات وقف البناء والازالة خاصة تلك التى تصدر بها احكام قضائية .

●●●

واذا كان هناك ترحيب بصدور الامر العسكرى لمواجهة ضعاف النفوس والانتهازيين الذين كشفت عنهم كارثة الزلزال .. فان هناك في نفس الوقت تساؤلات عما اذا كانت مخالفات البناء وخاصة التعليات التى تمت قبل قانون المبانى الجديد الذى صدر في يوليو الماضى - وفقا لمستندات حقيقية غير مزورة - سوف تخضع لبنود الامر العسكرى . وما هو موقف اصحابها وسكان الوحدات السكنية المخالفة وعلاقتها بالمبدأ الدستورى الذى يقضى بانه لا اثر رجعى للقوانين .

انني في هذا المجال اطالب باتخاذ الاجراءات القانونية والفنية الرادعة التى تضمن الحفاظ على حياة سكان الادوار المخالفة وغير المخالفة في العمارات السكنية ... إن هذا يمكن ان يتحقق بتشكيل لجان هندسية استشارية على اعلى مستوى تتولى مسئولية تصفية اوضاع هذه العمارات المخالفة لترخيص البناء بصورة نهائية على ان يتحمل تكاليف واجور هذه اللجان اصحاب العمارات المخالفة . وحتى لا تكون هناك اى مؤثرات على قرارات هذه اللجان فان اختيار المكاتب الاستشارية يجب ان يتم من خلال اجهزة الاسكان المركزية التى تتولى ايضا دفع اتعابها ، ويجب ان تكون قرارات هذه اللجان

ملزمة ويتم تنفيذها فورا حماية للمباني وسكانها وفقا للأمر العسكرى حيث انها تخضع لبنوده .. نظرا لصدورها فى ظله من الناحية القانونية .

●●●

اننى ارجو ان تكون كارثة الزلزال بداية حقيقية لتخليص القاهرة من بؤرات الخطر والقنابل الموقوتة المتمثلة فى العمارات والبيوت الايلة للسقوط والتى انتهى عمرها الافتراضى من عشرات السنين . ان امامنا مثالا طيبا لذلك فى عملية حى الترجمان ونقل سكانه الى مدينة السلام وغيرها من مناطق الاسكان الجديدة . ان ما تعرض له المواطنون من اخطار الموت خلال الزلزال هو فرصة ومبرر لاستكمال هذا العمل الكبير مع ضرورة وضع جدول زمنى إلزامى لازالة هذه المناطق القديمة يتماشى مع انهاء العمل فى اقامة مساكن بديلة لسكانها .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٢

بدأت حركة البناء بمدارس القاهرة

الترميم.. مسئولية الشركات وجهاز الخدمة

إزالة حوائط..وبناء جديدة بمدرسة الشيخ على يوسف

تحقيق:
أحمد رمضان

تصوير أحمد عبد الفتاح

بدأت عمليات الترميم والاصلاح بمدارس القاهرة التى انهارت بسبب الزلزال، بعد أن انتهت اللجان الهندسية من معاينتها طوال الاسبوع الماضى .. وتوزيع المهام على شركات المقاولات التى تولت الاصلاح .. والسؤال كيف تتم هذه الأعمال؟! .. وهل فعلاً تصلح الترميمات لمواجهة أية أخطار محتملة ؟!

انتقلت «الجمهورية» إلى مواقع العمل داخل المدارس لترصد على الطبيعة عمليات الترميم .. وتنقل صورة حقيقية لمايحدث الآن ..

إزالة ســـــور

● فى مدرسة الشيخ على يوسف الابتدائية بشارع الشيخ على يوسف بشارع القصر العينى .. بدأ جهاز الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة فى ترميم المدرسة .. كل ماشاهدناه كوم من الرمل و ٤ شكاير من الأسمنت بفناء المدرسة .. أوضح النقيب عبدالعزيز هاشم شبيب المسئول عن عملية الترميم أن خسائر المدرسة بسبب الزلزال بسيطة .. عبارة عن تنميل خفيف فى المبانى وسقوط البياض من بعض الجدران .. وشروخ خطيرة فى السور بالدور الرابع على مساحة ٤٠ متراً .. لذلك بدأت عملية الترميم بإزالة هذا السور لبنائه من جديد .

يضيف أنه سيستخدم الطوب الطفلى أو الأسمنتى لقوة تحمله .. وسيتم بناء السور بطريقة تجعله متيناً يتحمل أى هزة أخرى .. وهى طريقة «الرباط» أى بمعنى بناء عمود مبانى على بعد مترين لضمان تماسك السور

ويشير إلى أنه استعان بستة عمال فى مجال البناء والبياض والنقاشة هم: فاروق ويصة رئيس العمال، عبده شكرى «نقاش» حسان أحمد عثمان بناء ، سعدالدين سمندى (بناء) ، وعبدالناصر حسن وعبدالصبور مساعدين لتجهيزة خلطة الأسمنت .. ويؤكد أن العمل سينتهى خلال يوم واحد بهذه المدرسة .

حوائط جديدة

وعلى بعد أمتار من مدرسة الشيخ على يوسف توجد مدرسة الشهيد عبدالحافظ الاعدادية .. أصابها الزلزال بشروخ فى مبانى الدور الأرضى .. وتحتاج إلى إزالة حوائط هذا الدور .. وبنائها من جديد .. أما باقى المبانى تحتاج إلى ترميمات عادية .. هذا ماأكده التقرير الهندسى الخاص بها .. ويؤكد النقيب عبدالعزيز هاشم ان العمل سيبدأ بها بعد الانتهاء من ترميم مدرسة الشيخ على يوسف

وبنفس المنطقة انتهت عمليات الاصلاح بمدرسة التجارة المتقدمة التى أصيبت بشروخ بسيطة .

أم المؤمنين .. تستغيث

انتقلنا إلى مدرسة أم المؤمنين الاعدادية للبنات لنشاهد آثار الزلزال واضحة تماماً على جميع مبانى المدرسة .. فى الجانب الشرقى مبنى ملحق بالمدرسة أكد العاملون بها أنه ليس له أساس وتم بناؤه على سطح الأرض .. علاوة على ذلك أصيب بشروخ خطيرة تعرضه للانهيار .. حتى المبنى الرئيسى للمدرسة لم يسلم من الشروخ .. والسلم على الجانب الأيمن فصل عن المبنى بسبب الزلزال .. وأرضيات الفصول هبطت إلى أسفل بشكل ملحوظ .. حوائط فصول المدرسة كلها معرضة للانهيار .. بصراحة الوضع فى مدرسة أم المؤمنين خطير للغاية .. خاصة بعد أن لاحظنا عامل بناء واحد يقوم بعملية الترميم بالرمل والأسمنت .. فقط يخفى بها هذه الشروخ والتشققات لكن بدون جدوى .. كما أكد مهندس مدنى .. زار المدرسة بدون صفة رسمية خطورة استئناف الدارسة بها .



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ أكتوبر ١٩٩٢

مفاجأة.. لم يتوقعها أحد

عمارات النزهة.. آيلة للسقوط

١٢٠ بلاغا بتصدعات.. و١٨ بإخلاء فورى

انها حقا مفاجأة غير متوقعة !!
لم تقتصر كارثة سقوط المنازل والمبانى على المناطق الشعبية والعقارات القديمة المتهالكة ، وإنما امتدت الى مصر الجديدة ، وبالتحديد فى حى النزهة الذى يتميز بعماراته الفاخرة .

للاسف هذه العمارات اصابتها التشققات والتصدعات ، وهرع سكانها الى الشوارع فرارا بأرواحهم من الموت .. تاركين الشقق ومافيها من المفروشات والامتعة .

قال العميد عماد الشافعى مأمور قسم النزهة انه تلقى حتى الآن ١٢٠ بلاغا بوجود تصدعات وتشققات بالعمارات .. و١٨ بلاغا باخلاء كامل واخلاء مؤقت .. وان السكان الذين قدموا هذه البلاغات يعيشون فى حالة رعب وفزع شديدين .



المصدر : المساء

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ اكتوبر ١٩٩٢

فى شارع الدكتور سليمان عزمى بالنزهة ، هرع سكان المنزل رقم ١٨ الى الشارع بعد ان تبين أن اساسات المنزل متهالكة بعد الزلزال .

يقول محمود فرحات صاحب مصنع تنكات بترولية .. انه قد اشترى شقة بالعقار الذى يملكه صاحبه المرحوم زكريا سليم فى عام ١٩٧٩ بمبلغ ٢٢ ألف جنيه كما قامت والدته بشراء شقة ايضا بجواره وانه فوجىء فى اليوم التالى لوقوع الزلزال بأمين مخزن ادوات كهربائية اسفل العمارة يخبره بأنه وجد شروخا فى اعمدة العمارة ولذلك فقد سارع مع الجيران بالاتصال بحى مصر الجديدة لمعاينة العمارة .. وبالفعل حضر عدد من مهندسى الحى الذين قرروا اخلاء العمارة فورا وبالتالى لم يجد سبيلا سوى مغادرة الشقة الى اجل غير مسمى للاقامة لدى اقارب زوجته بينما قامت والدته بالتوجه الى ابنتها للاقامة لديها .

مهندس ايطالى

ويقول إميل عياد بشاى تاجر ادوات صحية ويقيم وزوجته وابناؤه فى شقتين بالعمارة .. انه فور صدور اوامر مهندسى الحى باخلاء العمارة لانها اسوأ من عمارة مصر الجديدة التى انهارت قمنا بالاستعانة بمهندس ايطالى واخر استاذ جامعى للكشف على العمارة واتفقت اقوالهما على ان الخرسانة تحتاج الى معالجة حتى تتحمل الاثقال عليها .

قال ان زوجته قامت بشراء الشقتين بـ ٤٠ ألف جنيه بعد ان قامت ببيع مصوغاتها وقطعة ارض تملكها .. وفى النهاية كان مصيرها ومصيرى وابنائنا فى الشارع ولذلك فسوف نقيم لدى احد اقاربنا حتى نجد حلا لمشكلتنا .

وقال شاهين عبد ربه (بواب العمارة) انه يعمل بوابا على العمارة منذ عام وانه يقيم وأولاده الثلاثة وزوجته بالعمارة ولن يغادرها حيث لامأوى اخر له .

ويقول الدكتور اسماعيل جعفر استاذ مساعد انشاءات كلية الهندسة جامعة حلوان انه حضر بناء على طلب السكان لمعاينة العمارة وانه من خلال التقرير المبدئى لها تبين ان الشروخ الموجودة فى الاعمدة الخرسانية دليل على ضعفها وهى موجودة فى اغلب المنازل فى مصر .

أضاف ان الزلزال قد اظهر العيوب الموجودة فى المبانى نتيجة للجوء اصحابها للتوفير فى الخرسانة وهذا خطأ يقع فيه بعض دعاة الهندسة الذين يعملون فى مجال البناء لان اى توفير فى بناء مواد الخرسانة لابد ان يؤدى الى انهيارها .

واكد د . اسماعيل جعفر انه لن يستطيع تحديد مدى الاخطار التى تتعرض لها العمارة الا بعد الاطلاع على رسومات المبنى وهل الاعمدة الخرسانية تم بناؤها بحيث تتحمل الادوار .

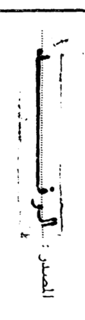
واكد استاذ الهندسة ان ضعف الاعمدة الخرسانية فى عمارة مصر الجديدة وزيادة الاحمال عليها كان السبب الرئيسى فى سقوطها وليس الزلزال .

انتقلت المساء الى شارع ابن هشام بمصر الجديدة بالعقار رقم ١٠ حيث اصدر حى مصر الجديدة قرارا باخلائه اخلاء مؤقتا .. قالت احدى الساكنات وتدعى زينب عبدالفتاح موظفة بحى مدينة نصر انها تقيم به منذ عام ١٩٧١ وانها اكتشفت عقب حدوث الزلزال شرخا فى حائط الشقة بالدور الاول وهبوط جزء من السقف وانها بادرت بابلاغ حى مصر الجديدة الذى ارسل لجنة لمعاينة العمارة واكدت احتياجها الى الترميم وبالتالى اصدروا امرا باخلائه مؤقتا لحين الانتهاء من اعمال الترميم .. واضافت ان العقار مرخص بـ ٥ ادوار الا ان صاحب العقار قام ببناء دورين مخالفين .

وقال بدر الدين عبدالعزيز بشركة مصر للبترول انه كان هناك شرخ فى شقة الدور الاول نتيجة لرشح المياه من الادوار العليا لسوء السباكة وقد زادت هذه الشروخ وانه ارسل الى مهندسى حى مصر الجديدة الذين حضروا وعندما شاهدوا الشرخ سألوه لماذا سكت على هذا ؟ ولذلك فهو يخشى على نفسه واولاده .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر :  الوفد

التاريخ : ٢٦ أكتوبر ١٩٩٢

بسبب انحراف المحليات :

دماء وضحايا وملف الفساد .. تحت الانقاض

"المبانى السكنية والمدارس لم تتصدع وتنهار عقب الزلزال بسبب الهزة الارضية .. ولكن كانت عوامل الفساد والغش وضعف الاجهزة التنفيذية من الاسباب الرئيسية التى ساهمت فى اتساع حجم الكارثة .. وسقوط الضحايا الابرياء .. والفساد فى عالم البناء لم يكتشف عقب زلزال الاثنين ولكن نتائجه ظهرت بوضوح بحيث لم يكن من الممكن اخفاء معالمها .. او السكوت على غياب اجهزة المحليات فى المحافظات والمدن والقرى .. وفتح ملف الفساد فى الانشاءات والمبانى يحتاج الى «صبر ايوب» او معجزة للالمام بكل جوانبه .. وتصفح اوراقه التى تفوح منها روائح الغش .. ودماء الابرياء سكان العمارات .. وتلاميذ المدارس .."

تراخيص البناء تعتمد فى قهوة المعاشات



وفى احدى صفحات الملف .. «قهوة» مشهورة بالجيزة يتم بها اعتماد تراخيص البناء والرسومات الهندسية للمبانى والمنشات !! لهذه القهوة شهرة كبيرة فى عالم البناء ويرجع السبب فى ذلك الى انها قهوة «المعاش» للمهندسين القدامى المسجلين فى النقابة .. وكل من يحتاج الى اعتماد الرسومات الهندسية لمبان من افراد او ملاك او حتى مكاتب هندسية يلجا الى المهندسين رواد القهوة .. والتسعيرة معروفة .. اعتماد الرسومات الهندسية ٥٠ جنيها والطلبات ١٠ جنيهات والمعاينة ١٥ جنيها .. الخ .. واذا عرف السبب بطل العجب .. فالرسومات والتصميمات الهندسية حتى تعتمد يشترط ان تكون موقعة من مهندس مسجل فى نقابة المهندسين وذلك لاتمام ترخيص البناء من الحى .. وضمان العمارة او البناء ١٠ سنوات يكون خلالها المهندس الموقع على الاوراق والرسومات مسئولا قانونا عن المخالفات او التجاوزات .. لذلك فان عقلية الغش والتحايل على القانون اختارت قهوة المعاش والمهندسين كبار السن لتحمل المسئولية ، «فالاعمار بيد الله» واذا حصل ما يخل بالقانون بعد ذلك ووقعت المسئولية يتم البحث عن المهندس الذى وقع على الاوراق بين رواد القهوة ..

نية مسبقة

ومعروف نوعية من يلجا الى هذه القهوة لاتمام انهاء الاوراق الخاصة بتراخيص البناء .. لأنه يكون لديه النية المسبقة للغش والتحايل على القانون ويعد نفسه لالقاء المسئولية على غيره ..

التحايل على القانون

القوانين كثيرة والتحايل عليها اخذ كثيرا من الصور والاشكال .. وتنوع القوانين ليس باهم من الحرص على تطبيقها فعلا .. يقول احمد سامى المحامى .. ان قوانين كثيرة وقرارات وضعت للمبانى حتى ان استخراج احدها يستغرق وقتا وليس بكثرة القوانين تحل المشكلة .. بل بالتطبيق الفعلى .

وحول بداية ازمة البناء يقول .. بداية الازمة كانت منذ صدور ما يسمى بقرارات تخفيض الايجار للمساكن منذ نحو ٤٠ سنة . وقد صدرت عدة قرارات فى سنوات متعاقبة ادت الى تخفيض القيمة الايجارية وكان ذلك هدف سياسى .. لانه اقتصاديا يضر بالملاك الذين يستثمرون اموالهم فى اقامة المبانى السكنية وكانوا يحرصون على هذا الاستثمار وان تكون المبانى على اعلى مستوى من ناحية مواد البناء والتصميم وغير ذلك .

توقف البناء

ولكن تدخل الدولة افسد هذا المجال تماما وقضى على استثمار الافراد فى البناء لان تحديد القيمة الايجارية للمبانى اعطى الملاك فائدة ٧٪ على المصاريف المقدرة وليست المصاريف الفعلية .. بعد ذلك توقف البناء والاستثمار العقارى واختفت المبانى ذات المستوى الرفيع والجودة وظهرت مبان تجارية .. وتدريجيا زاد الغش فى البناء ذلك مع زيادة السكان وتوقف مشاريع الدولة فى مجال العقار والمبانى وتزايد حجم المشكلة ..

اساليب الربح

ومن صفحات الملف ننتقل الى المرحلة الثانية للازمة التى بدأت مع تفجر المشكلة وظهور مشكلة الشقق ودخول الافراد فى دائرة البحث عن الشقة .. وظهرت ظاهرة جديدة .. وفتح باب التمليك على مصراعيه بعد ان تغيرت الظروف الاجتماعية . السياسية وبدا تمليك المساكن كوسيلة للثراء السريع .. وارتفعت المبانى والابراج ولان هناك من لا يقتنع بالربح الحلال .. تنوعت وسائل واساليب التحايل على اشتراطات البناء والمواصفات .. واستخدام مواد غير صالحة .. وغير ذلك من الاساليب التى تخفض من تكاليف البناء مع اهدار المواصفات الهندسية والاشتراطات السليمة للبناء .. وبدات سلسلة انهيار او تصدع المبانى الجديدة ..

اشتراطات المبانى

وعن جانب اخر من جوانب مشكلة البناء له علاقة بالازمة يقول مهندس فى احد الاحياء السكنية : بالاضافة الى قوانين البناء والمواصفات الفنية والهندسية للمواد المستخدمة فى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ اكتوبر ١٩٩٢

تحقيق :
امير ابو السعود



محمود شريف
وزير الادارة المحلية

الفساد التى كشف عنها زلزال الاثنين ننتقل الى المبانى التعليمية - المدارس الجديدة التى اسندت الى مقاولين عن طريق مناقصات رسمية .... وكشفت الهزة الارضية عن «اللعب» فى هذه المشروعات الحيوية الهامة .. وسقطت مبانى مدرسية جديدة ، وتصدع معظمها .. اكثر من ٣٠٠٠ مدرسة بين تصدع وانهيار .. كارثة وغش .. وفساد وتهاون بارواح التلاميذ الصغار الذين تنهار اسقف المدارس فوقهم .. والبداية لهذا الفساد بالتحايل على القانون الذى يعطى مقاولات بناء المدارس بالمناقصات .. والشروط العجيبة تجدها داخل كراسة المناقصات ويتم وضع الشروط والمواصفات بواسطة خبراء ومهندسين يفترض ان يحددوا اقل سعر يمكن ان تتكلفه عملية البناء ولكن على المواصفات الهندسية المقبولة التى لا تجعل البناء يتهاوى ويرقص مع الامطار او الهزة البسيطة .

اقل الاسعار

وتبدا المناقصة ويفوز بالمقاولة من يقدم اقل سعر - وبالطبع فاذا كان متر البناء مثلا يتكلف ١٠٠ جنيه وهو اقل سعر يمكن من خلاله وضع مواد بناء وحديد تسليح وغير ذلك من مواصفات جيدة للمواد - فاذا تقدم مقاول بسعر ٦٠ جنيها مثلا فانه بالضرورة سوف يستخدم مواد بناء اقل من حيث الجودة وخامات غير مناسبة لانه لابد ان يربح ونقص السعر سوف يساوى النقص فى الخامات والمواصفات وهذا ضرورى ومعروف ، لأن اسعار مواد البناء محددة وسعر متر البناء محدد ، وتقديم اسعار اقل من السعر المحدد للمتر يعنى تقديم مواصفات بناء غير سليمة . ويلجا المقاول الى الغش وعمود المسلح الذى يحتاج اربعة اسياخ حديد يوضع فيه ثلاثة او اقل ويقل سمك سيخ الحديد من السمك المطلوب ونوعية الاسمنت تختلف ويستخدم الانواع الرديئة لان سعرها اقل .. وطرق واساليب الغش معروفة . واسلوب المناقصة يدفع اليها لان الاسعار الاقل تتطلب اقل المواد جودة . لان المقاول ياخذ المشروع ويحسب المكسب وقيمة الرشوة والاكراميات وغير ذلك من مصروفات فى جانب ، وهامش الربح فى جانب اخر .

الخرسانة وعبر ذلك هناك جانب اخر للمشكلة وهو اشتراطات المبانى الخاصة بكل منطقة والتى لم تراع مطلقا فى معظم المناطق .. لقد كان للاحياء السكنية المختلفة مميزات خاصة فى كل حى .. وبالتحديد تلك الاحياء المتميزة بالفيلات او المبانى ذات الطوابق المحددة الارتفاع ولا يزيد الارتفاع فيها على عدة طوابق ، او اشتراط البناء على نسبة معينة من الارض ٦٠٪ مثلا والباقى مساحة خضراء .. كل هذه الاشتراطات اختفت .. وذهبت مع ريح الاهمال والواسطة .

استغلال الاسطح

وننتقل الى جانب صريح .. فى اعلانات الصحف نجد شركات ومكاتب تعاولات تعلن عن طلب شراء اسطح العمارات .. بهدف تعلية البناء او اقامة دور واحد على السطح .. ومالك العمارة المؤجرة عندما يبيع «السطح» لا يهتم بعد ذلك باسلوب «المشترى» فى استخراج ترخيص التعلية او بناء الطوابق الزيادة .. المهم ان يربح المالك ، والمشترى يستفيد من بيع الشقق .. اما ترخيص الارتفاع وبناء طوابق جديدة على عمارات قديمة فهى مسئولية الاحياء ... والغريب ان اكثر من بناء تم زيادة ارتفاعه باستغلال السطح رغم انه لا زيادة له وفقا للترخيص القديم .

سقوط المدارس

ومع عجائب عالم البناء ورائحة

اوراق رسمية

لقد كشفت اللجان الرسمية التى تحركت اخيرا عقب الزلزال وانهيار وتصدع المبانى المدرسية الجديدة التى لم يمر على اقامتها ١٠ سنوات عن مهازل رهيبة اخطرت معها الاجهزة المسئولة الى احالة المسئولين عن الاشراف او بناء هذه المدارس الى التحقيق بعد ان سمعنا وشاهدنا فضائح انهيار وتصدع المبانى المدرسية الجديدة وكانها من ورق .. لقد احتوت تقارير اللجان التى اخذت تجوب المناطق والمدن للكشف عن المدارس عن فضائح بالنسبة للمبانى المدرسية حيث وجدوا مبانى مخالفة للمواصفات فبعض اسقف الفصول المدرسية يقل سمكه عن السمك العادى مما يهدد بسقوطه ، وعواميد الخرسانة اقل من المطلوب ولا تتحمل الضغط ومواد البناء المستخدمة غير مطابقة للمواصفات ، والسلالم غير مناسبة ودورات المياه محطمة ، وقد خشى التلاميذ فى هذه المبانى التى كانت ستنهار اجلا ام عاجلا ولكن الهزة الارضية ساعدت على كشفها وانهيار او تصدع هذه المبانى ..

وملف الفساد والتهاون فى رقابة البناء متسع الجوانب .. وان كان المطلوب ان تتحرك الاجهزة التنفيذية والمحليات بدلا من السكون والسكوت على المهازل التى ترتكب ويكون الضحية الابرياء من السكان والتلاميذ .. لقد غفلت ونامت اجهزة المحليات طويلا ولم تمارس دورها وان الاوان ان تفوق من غفلتها ..



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ أكتوبر ١٩٩٢

شرطة خاصة .. للرقابة على البناء

فى ندوة عقدت مؤخرا عن الزلزال طالب عدد من الخبراء بانشاء شرطة خاصة للاسكان لتقوم بمتابعة تراخيص البناء ولوقف البناء فى حالة وقوع أية مخالفة لشروط البناء ولمطابقة مواصفات البناء مع الشروط والمواصفات القياسية للبناء حتى لا تتكرر المآسى مثلما حدث فى عمارة مصر الجديدة.. وقد استطلعت «الوفد» آراء من خبراء ورجال الأمن حول فكرة انشاء شرطة خاصة للاسكان والمبانى.

قيادات الامن : نرفض الفكرة ووظيفة الشرطة أمنية فقط

يرفض اللواء احمد رشدى وزير الداخلية الأسبق الفكرة تماما ويقول: هذه المهمة ليست مهمة الشرطة.. ولو قام كل جهاز وكل وزارة بدورها كما يجب لما احتجنا الى معاونة الشرطة، ورغم ان دور الشرطة معاون لكل الاجهزة والوزارات انما تبقى المهمة الأولى والأخيرة لها اقرار الأمن والأمان فى الوطن. ويمكن حل هذه المشكلة بعدة وسائل كتشديد العقوبة مثلا وغيرها من الوسائل لكل هذا فانا أرفض الفكرة قلبا وقالبا.

الضبطية القضائية

ولا يجب أن نلجأ الى الشرطة فى كل مشكلة تثور هكذا يرد اللواء نبوى اسماعيل وزير الداخلية الاسبق ويضيف قائلا وللشرطة دور محدد.. وهذا الاختصاص بالتحديد وهو الذى يقترح خبراء الاسكان اضافته للشرطة هو اختصاص هندسى فى المقام الأول ويجب أن تكون هذه المهمة من اختصاصات الاحياء.. فهى التى تمنح التراخيص وهى التى يجب ان تتابعها.. فاذا كانت لا تستطيع القيام بهذا الدور فيمكن مثلا زيادة اعداد المهندسين بالاحياء او الاستعانة بالخبرات الجامعية او ان تمنح صفة الضبطية القضائية لمهندسى الاحياء.

كذلك يمكن أن تعزز شرطة المرافق والاسكان القائمة حاليا .. ولكن المهم فى راى اكثر من فحص الحى للرسوم الهندسية ان يقوم الحى بمتابعة التنفيذ نفسه اولا بأول فلا ينتظر حتى رمى الاساسات وارتفاع البناء ثم يصرخ البناء مخالف !!

فيجب عليه ان يقوم باخذ عينة من الاسمنت والحديد المستعمل للتأكد من مطابقته للمواصفات والتأكد من عدم وجود غش فى مواد البناء فقد يكون هناك غش فى مواد البناء او حديد أو اسمنت مستعمل غير مطابق للمواصفات والمالك نفسه لا يدرك ذلك.

اذن فمهمة متابعة المبانى هى وظيفة مهندسى الاحياء ، وعندما يكتشف احد المهندسين وجود اى مخالفة للقانون فعليه اخطار الشرطة لانها هى اداة تنفيذ القانون وتتخذ الاجراءات اللازمة للمحافظة عليه.. حتى لا يحدث تضارب فى الاختصاصات ويروى لنا اللواء نبوى اسماعيل تجربة رآها بعينه اثناء زياراته للخارج فيقول : هناك قبل ان يقوم المالك بصب الاسقف او الاعمدة يخطر الحى بالبرنامج الزمنى للبناء فى كل مراحله وهنا تحضر لجنة اثناء عمليات الصب وتاخذ عينات من الاسمنت والحديد وتتأكد من مطابقتهم للمواصفات ثم يسمح له بالبناء، هذا هو النظام فلا تحدث اخطاء بعد ذلك.

اما العميد طلعت نصار مدير ادارة العلاقات العامة بمديرية امن القاهرة فيرى ان المشكلة تحتاج لدراسة قانونية جيدة لسد الثغرات فى القوانين وكذلك منح الصلاحيات لمسئولى المحليات للقيام بواجبهم على اكمل وجه.

اما عن الفكرة فهو لا يرى داعيا لها خاصة وان هناك شرطة للمجتمعات العمرانية الجديدة، شرطة للمرافق ويقول : اننا الآن بمجرد ان يخطرنا الحى بموعد تنفيذ قرارات الازالة او وقف البناء تصاحب قوة كبرى من مديرية الامن مهندس الاسكان بالاحياء ونوقف او يتم ازالة البناء فى حراسة الشرطة فكل منا له اختصاص وحكاية شرطة خاصة للبناء سوف تؤدى الى حدوث تضارب فى الاختصاصات. فمهندس الحى يكتشف المخالفة ونحن نساعده فى وقفها او ازالتها فهذه المهمة فنية لا يفهم فيها الا مهندس الاحياء.

الاهم فى رأيى ان تدرس المشكلة قانونيا - كما قلت - لان الاستشكالات التى يقوم بها المخالفون تعطل تنفيذ قرارات الازالة وتغل يدنا ويد المحليات عن ايقافها هذا هو لب المشكلة فى رأيى.



احمد رشدى — نبوى اسماعيل

تحقيق
عصام العبيدى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ اكتوبر ١٩٩٢

جامعة القاهرة تعلن استعدادها لاعداد خريطة الأمان الزلزالى

بيان الجامعة يتوقع حدوث زلزال أقل قوة يؤدى الى انهيار المنشآت المتصدعة

أعرب الدكتور مأمون سلامة رئيس جامعة القاهرة عن استعداد الجامعة للبدء فورا في العمل الميداني لاعداد خريطة الأمان الزلزالى لمصر . خلال شهر من الموافقة على بدء اعداد الخريطة . قررت الجامعة تقديم الخريطة الى صانعي القرار في مصر . أوضح البيان الذى أصدرته الجامعة أمس . ان الخريطة تتناول تقسيم مصر الى مناطق جيوفيزيائية متباينة ولكل منطقة خصائص ومعاملات رقمية محددة . أكد البيان ان المناطق هي المدخل الأساسي في تصميم البنية الأساسية الآمنة من الكوارث . وتهدف الخريطة الى خدمة خطة الاصلاح الاقتصادى

كما أعرب البيان عن اعتقاده بعدم حدوث زلزال اخر بمثل قوة زلزال «الاثنين» . وذلك قبل عشرات السنين وأكد امكانية حدوث زلزال بقوة أقل في السنوات القليلة القادمة . وقد يعرض المنشآت المتضررة من زلزال «الاثنين» الى الانهيار الكامل . وينتج عنه خسائر بشرية واقتصادية . واوضح البيان ان زلزال الاثنين لم يكن متوقعا . وأشار الى ان عدم الأخذ بمعاملات الأمان الزلزالى في التصميمات الانشائية أو حتى أسس وقواعد التصميم السليم ساعد على ازدياد الخسائر وطالب البيان بضرورة اتخاذ الاجراءات الوقائية وايجاد صيغ قانونية وتشريعية لمواجهة احتمالات حدوث زلازل أخرى . وناشد البيان المسئولين سرعة اتخاذ القرار بالموافقة على بدء برنامج عمل قومي لمواجهة الكوارث .

القشرة الأرضية في طريقها الى الاستقرار

أكد الدكتور عادل عز وزير البحث العلمي . عدم حدوث هزات أرضية قوية بمنطقة غرب القاهرة خلال اليومين القادمين . وأشار الى وقوع هزات بقوة درجتين بمقياس ريختر في الفترة من ظهر امس الاول وحتى صباح امس واكد وزير البحث العلمي . بدء الهزات التابعة في الاضمحلال . كما ان القشرة الارضية في طريقها الى الاستقرار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢٦ أكتوبر ١٩٩٢

د. فتحى سرور يروى تفاصيل ما حدث فى السيدة

بسبب الزلزال لا تعديل فى قانون الإيجارات

حوار :
سوسن الجيار

حادثة الاعتداء على د . فتحي سرور رئيس مجلس الشعب ..
دوت اخبارها في جميع البيوت المنهارة والمتصدعة ..
ومنها لشوارع الأحياء والقرى المنكوبة .
ومنها لمصر كلها .
روز اليوسف بحثت عن إجابة د . فتحي سرور ..
اكد لنا انه ذهب مع د . عاطف صدقي إلى السيدة زينب .. نعم ، وتجمهر الناس حولهما .. فعلاً .
وخرجت هتافات من هنا .. وهناك .. حقاً .
لكنه لم يُعتد عليه ..
هذا ما قاله .
وقال ايضاً :

اتصل بى تليفونيا د . عاطف صدقي رئيس الوزراء وابدى اهتمامه بما حدث في السيدة زينب ، واعلن عن رغبته في زيارة الحي وبحث المشاكل على الطبيعة ، فوجدت بصفتي نائبا عن الحي ضرورة التواجد معه في هذه الزيارة ، وقمنا بجولة في المنطقة والتقينا هناك مع محافظ القاهرة ، كما كان حاضرا مع د . عاطف عدد من الوزراء ثم توجهنا إلى قسم شرطة السيدة زينب وجلسنا في حجرة مامور القسم نتدارس طبيعة المشاكل ، وكان هناك بالمصادفة جمع من الناس والأهالي حضروا للإبلاغ عن الاضرار التي لحقت بهم ،

وحينما علموا بوجودنا زاد تجمعهم امام القسم وشعرنا بسعادتهم لوجود المسئولين بالدولة وسطهم لحل المشاكل ، وهتفوا باسمائنا وهؤلاء الناس على درجة كبيرة من الوعي لانهم علموا ان رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب والمحافظ حضروا لحل مشاكلهم (ومش عشان بيلعبوا طاولة في أوضة المامور) وبدا الناس يعرفون ان الحكومة موجودة بكاملها في قسم الشرطة فكل مواطن تصور انه لو استطاع الوصول للقسم

لحلت مشكلته الشخصية وكل واحد وصل عايز يسمعني صوته ومشكلته وتجمع عدد كبير جداً من الأهالي ولم يكن

التجمع منظما فحضر مدير امن القاهرة ونصحنا بان نمشى من القسم لان التجمع يزيد وطلب منا ان نخرج واحداً واحداً حتى لا يحدث زحام اكثر على مجموعة المسئولين مرة واحدة . لكنني قلت لازم اخرج الأول لتحية الناس وطمانتهم ان مشاكلهم سوف تحل وركبت العربية ومعى الحراسة وغادرت المكان ، ولا اعرف ما الذى حدث بعد ذلك ، لكنني علمت ان كل المسئولين خرجوا تباعا بتحية من الجماهير ، ثم فوجئنا بنشر اخبار متضاربة حول الاعتداء علينا وهذا غير صحيح .

● لكن الصحف نشرت صورة طفلة وقالت إن سيارة د . سرور دهستها وفرت وسط الزحام ؟

ـ اولا ، لا اعرف كيف أصيبت هذه البنت ، وثانياً فانا متعاطف معها تماماً كبنت من بناتي بدائرة السيدة زينب وساءني جداً ما نشر بطريقة مثيرة عن اصابتها وتشويه صورتي بان سيارتي او سيارة الحرس دهمتها ، ومرت من فوقها ، وقد تابعت الحالة بنفسي وهى لشابة مصابة بشرخ في الحوض ، وإذا كان ما تقوله صحف المعارضة صحيحا من ان السيارة دهمتها ، فكيف تصاب بشرخ فقط ؟!

وانا متاكد ان هناك من يلقن هذه البنت المسكينة وانا متالم لمثل هذه التصرفات السخيفة .

● اقترح البعض تعيين وزير

لمجابهة الكوارث ، فما رايكم فى هذا الاقتراح ومدى فعاليته ؟

- انا لا اتصور ابداً ان يكون هناك وزير للكوارث ، فكل وزير فى الحكومة يجب أن يكون وزيراً للكوارث فى مجال عمله ، بمعنى ان يتحرر من القيود والروتين حتى يتسنى له مجابهة الكوارث بطريقة فعالة كما يكون مستعداً لإدارة الأزمات فى كل وقت .

● وهل ترى - فى هذه الأزمة - أن كفاءة الحزب الوطنى كانت على الدرجة المطلوبة ؟

- اعتقد أن الحزب الوطنى قام بجهود عظيمة وكان على قمة المسئولية .

● وهل يستعد مجلس الشعب فى دورته الجديدة لإصدار قانون خاص بالمبانى لعلاج القصور فى القوانين الحالية ؟

- لا .. لسنا فى حاجة إلى تعديل تشريعى لقانون المبانى ، ولكننا فى حاجة شديدة للرقابة على تنفيذ القانون ، مهمتنا فى مجلس الشعب الرقابة على اعمال الحكومة ، وسوف نراقبها فى التدابير التى اتخذتها فى الأزمة .

● وماذا عن قانون المالك والمستاجر بالنسبة للمبانى ، والذى تاجل البت فيه والنظر فى تعديله من الدورة الماضية ؟

- لابد من التانى فى هذا المشروع بعد الظروف الحالية التى نعيشها لأن هناك كارثة فى المبانى تستحق إعادة النظر فى كل المشروعات المقدمة .

● وهل سيخطو مجلس الشعب خطوة ضد الذين مارسوا الغش فى المبانى ؟

- هذه مهمة الحكومة وليست مهمتنا ، فالمجلس يقتصر دوره على مراقبة الحكومة لا مراقبة الأفراد .

● هلاك المبانى يعنى قانونيا إنهاء العقد بين المالك والمستاجر ، ومن ثم انتهت عقود إيجار الآلاف من المواطنين كيف يرى د . فتحى سرور كمحام وقانونى ورئيس مجلس الشعب هذه الأزمة ؟

- إذا كانت الحكومة تهتم بتوفير المساكن للمتضررين الذين انهارت منازلهم ، فيجب عليها ايضاً ان تهتم وبنفس الدرجة بإعادة السكان إلى مناطقهم الأصلية حيث اعمالهم ومدارس اولادهم ، ومصالحهم الأخرى وعليها كذلك ترميم المساكن سواء على نفقة اصحابها او المشاركة بين اصحاب البيت ومستاجريه على ان تقوم الحكومة بتقاضى القيمة على اقساط طويلة وميسرة .

نعم .. إن توفير اماكن إيواء امر مطلوب وجوهرى وإنما المواجهة الحقيقية للمشكلة هى مواجهة بعض الملاك المستغلين الذين ينتهزون الفرصة لهدم منازلهم وتشريد الساكنين للحصول على اكبر عائد من قيمة الأرض .

● لكن هل تعد المساكن التى حصل عليها المتضررون هبة من الدولة ؟

- تقدم الحكومة هذه المبانى للمتضررين الآن بلا مقابل لكنها ستدرس كافة اوضاع هؤلاء الأشخاص فى ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية بحيث تتم تسوية الأمور القانونية بما يحقق الاستقرار .

● دعا كثيرون إلى استخدام قانون الطوارىء لمواجهة الفساد والرشوة فى العمارات المنهارة ؟

- القانون العادى يكفى لمواجهة الحالات المذكورة .. الإجراءات كافية جداً وليست هناك مدعاة لاستخدام قانون الطوارىء .

● د . فتحى سرور .. هل تعرض منزلك لأى من التصدعات او التشققات ؟

- لا والحمد لله .. شقتى فى بيت من النوع القديم ، اقصد المبنية على الطراز القديم ، وهى أحسن حالاً من البيوت الجديدة فقد تم بناؤها ايام الخير ولم يكن هناك غش فى المونة او الحديد ، وكانت الرقابة على المبانى شديدة غير انه فى مرحلة تالية اقيمت كثير من المبانى على الغش ونحن نعانى من آثار ذلك حالياً . ■



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ اكتوبر ١٩٩٢

لو صبر الزلزال قليلا !

« لو » صبر الزلزال على البيوت قليلا .. لانهارت وحدها .. في هدوء وبلا ضجيج !

لافرق بين « برج » هليوبوليس بادواره الـ ١٤ ، و« عشش » طامية ، التى كانت تشبه عجوزاً يجلس القرفصاء .. فالسوس قد نخر في عظام كثير من الاحياء الشعبية والعمارات المغشوشة ، وحدثت حالات انهيار كثيرة قبل مجيء الزلزال .

ولكن لان « لو » تفتح عمل الشيطان .. جاءت هزة الـ ٦٠ ثانية ، وانهارت ـ ايضا ـ سلسلة من المباني الحكومية والمدارس والمستشفيات ، وبعضها لم يمر على إنشائه اكثر من عشر سنوات .

وكانت الحكومة والاهالي ، على موعد مع الزلزال .

الحكومة اخذت على عاتقها مهمة التهوين من حجم الدمار ، وظلت تردد « الشعب بخير والجرحى بخير والاثار بخير والابراج بخير والاحياء الشعبية بخير » .. حتى افاقت على مظاهرات المشردين تهتف « اين اموال المعونة » فاخذت تتعامل مع المشكلة باسلوب الخيام !

والاهالي اتبعوا اسلوب التهويل ، وحاول بعضهم استثمار الموقف : قيدوا الموتى قبل الزلزال وبعده على انهم من ضحايا الزلزال .. وتسابقوا للحصول على شقق الإخلاء الإدارى بحق او بدون وجه حق .. واطلق البعض على التجمعات الكبيرة امام الاقسام والاحياء اسم « اوكازيون الزلزال » .

غرق الجميع في التفاصيل المثيرة لإنقاذ « اكثم » بعد ٨٢ ساعة تحت الانقاض ، وعد الدولارات التى جاءت من الخارج .. حتى اوشكت معالم الكارثة الحقيقية على الضياع .

فإذا كان من حق المباني القديمة أن تتشقق او تنهار بفعل الهزة العنيفة .. فما المبرر لتصدع المباني الحكومية الجديدة ، غير الاعتراف بوجود مافيا من مهندسى الأحياء والمقاولين والمنتفعين ، الذين يتعاملون مع هذا المال السايب بلا ضمير .. وليس من المصلحة الآن تغطيتهم « برداء » الزلزال ، بل كشف مخالفاتهم وتقديمهم لمحاكمات عاجلة .

فوراء كل مبنى منهار مسئول منحرف ، ولن يعيب الحكومة كشف الأخطاء .. بل يضفى ذلك عليها شيئا من المصداقية والثقة .

لقد شهدت السنوات التى اعقبت « هوجة » الانفتاح ، حملات صحفية حول الاسمنت الفاسد وحديد التسليح المغشوش والمباني غير المطابقة للمواصفات .. وكانت الحكومة هى التى تبادر بدحض ما يتردد بدعوى انه اكاذيب .. والآن ليس من مصلحة احد ممارسة نفس اللعبة القديمة باساليب جديدة ، والدفاع عن اخطاء الآخرين تحت وهم « الموقف تحت السيطرة » .

فالسيطرة تتحقق إذا احس كل منحرف انه لن يفلت من العقاب ، وليس بعبارات التهدئة ومعسكرات الإيواء .

كرم جبر



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام الاقتصادى

التاريخ : ٢٦ اكتو ١٩٩٢

■ خبراء الجيولوجيا :

المهندسون .. مسئولون عن الأمان الزلزالى

زلزال الثانى عشر من اكتوبر فرض على جميع المصريين مسئوليات جديدة فى كل المواقع كانت غائبة عن الأذهان ومن ذلك مسئولية الالتزام بالامان الزلزالى فى التصميم الهندسى للعمارات والمبانى والتجمعات السكنية حيث ان غالبية المنشآت والمساكن والابراج اقيمت بدون مراعاة هذا الامان الزلزالى وهو مصطلح يطلقه خبراء الجيولوجيا وعلوم الارض وعلوم الفلك والجيوفيزيقا فى الوقت الذى تبين فيه ان مرصد حلوان للرصد الزلزالى يعجز عن الزلازل الدقيقة اقل من ٣ ريختر بسبب انتشار المحاجر والمساكن بالقرب منه بينما يطالب الكثيرون بدعم شبكة الرصد الزلزالى بمصر حتى يمكن ان تساهم فى تحديد معايير الامان الزلزالى حتى يلتزم بها مهندسو المبانى والعمارات والابراج الجديدة .

يقول الدكتور عاطف دردير رئيس هيئة المساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ان الهيئة قامت بحساب عجلة التسارع الزلزالية لمدن القاهرة والاسماعيلية والسويس وبدر والعاشر من رمضان ليتم اخذها فى الاعتبار عند انشاء المدن الجديدة والمشروعات الهندسية . وتم تقديم بحث نتائج هذه الدراسات فى المؤتمر الذى عقد بالقاهرة من يوم ٢ - ٤ نوفمبر ١٩٩١ لدول البحر الابيض المتوسط . وقد تمت فيه التوصية بانشاء شبكة رصد ميكروسيزمية متصلة بالحاسب الالى فى جميع شرق البحر الابيض المتوسط لسرعة تحديد مواقع الزلازل وشدتها واتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة كوارثها . وامكان التنبؤ بها فى حالة تقدم العلم الى التوصل الى وسائل افضل للتنبؤ بالزلازل فى المستقبل وقد تبين ان مرصد حلوان للرصد الزلزالى لايستطيع رصد الزلازل الدقيقة اقل من ٣ ريختر التى تسبق الزلازل ذات الشدة اعلى من ٤ ريختر او التى تلى الزلزال الرئيسى نظرا لتشغيل محاجر بالقرب منه ووصول الامتداد العمرانى الى حرمه

ولذلك من الضرورى دعم شبكة الرصد الزلزالى بمصر لرصد الزلازل الدقيقة بهيئة المساحة الجيولوجية والمعهد القومى للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية لتحديد معامل الامان الزلزالى فى كافة مناطق الجمهورية حتى تؤخذ فى الاعتبار عند تعميم المنشآت الهندسية واقامة المجتمعات العمرانية الجديدة

كما ينبغى ان تنتشر محطات الزلازل الدقيقة للهيئة حول منطقة جبل قطرانى بالفيوم لرصد الزلازل الدقيقة التى تلى الهزة الرئيسية لتحديد موقع الزلزال بدقة اعلى ورصد اى هزات اخرى قد تحدث سدا للفراغ الموجود فى محطات الرصد الحالية لدى المعهد القومى للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية .

وعن أسباب حدوث الزلازل بمصر يقول الدكتور عاطف دردير تحدث الزلازل بمصر رغم انها بعيدة عن حزام الزلازل المعروف عالميا ويمتد شمال البحر المتوسط باوروبا وتركيا وروسيا وايران حتى الهند نظرا لتحركات القشرة الارضية بمنطقة البحر الاحمر الذى يتحول الان الى محيط نتيجة تباعد ضفتيه بمتوسط حركة قدرها ١ مللمتر سنويا نتيجة الفوالق الموجودة فى خليج عدن وتتم الزلازل على محور فى منتصف البحر الاحمر وتمتد حتى خليج العقبة والبحر الميت الى سوريا . كما ان الصفيحة القارية الفرعية اشبه جزيرة سيناء وحركتها بالنسبة لافريقيا والسعودية تنشا



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ مايو ١٩٩٢

زلزالا دقيقا حولها . هذه الحركات التكوتينة ينشا عنها ضغوط وتوترات في القشرة الارضية تؤدي الى حدوث زلزال نتيجة الحركة على بعض الفوالق داخل مصر مثل فالق كلابشة في بحيرة السد العالي وكذلك للفوالق النشطة في مثلث القاهرة ـ السويس ـ الاسماعيلية . كما ان اثر الزلازل مختلف من موقع الى اخر حسب طبقة الصخور الموجودة بالموقع والتراكيب الجيولوجية الموجودة به وعلى هذا فان الاثر التدميري للزلازل الواحد يختلف من موقع الى اخر حسب بعده عن مركز الزلازل وحسب انواع الصخور.

تشريع قانوني للالتزام بالامان الزلزالي بالمباني

ويقترح الدكتور عاطف دردير عدة توصيات منها :

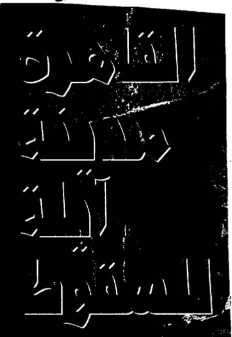
- ان يلزم القانون كل مصمم لاي منشا هندسي او تخطيط عمراني باجراء الدراسات الجيوتقنية ومعها رصد الزلازل واخذ معامل الامان الزلزالي وتوقيع جيولوجي على صلاحية الموقع للمنشا الهندسي قبل اتخاذ اجراءات تصميم المبنى .

تدعيم شبكة الرصد الزلزالي للهيئة وتوفير المحطات الدائمة التليمترية بها والمتنقلة وتزويدها بالاخصائيين وافراد الصيانة والتمويل اللازم .

وعن دور الهيئة في رصد الزلازل الدقيقة يقول الدكتور عاطف دردير : قامت الهيئة في الفترة من عام ١٩٧٦ الى ١٩٨١ وفي اطار التعاون مع جامعة سذرن ميثوديست وجامعة نيومكسيكو الامريكيين باجراء الدراسات الزلزالية الميكروسيزمية مستخدمة اجهزة رصد الزلازل المتنقلة في دراسة الحافة الافريقية بمصر وتحديد مواقع النشاط الزلزالي بها وعلاقة ذلك بالتحركات التكتونية الحديثة .

كما كلفت الادارة العامة للجيوفيزياء بالهيئة برصد الزلازل عند موقع السد العالي عقب الزلزال الذي حدث في ١٤ نوفمبر ١٩٨١ وتم تحديد الفالق النشط هناك بوادي كلابشة عند جبل ابو مراوة .

كما قامت بدراسة واكتشاف مناطق تكتونية نشيطة تحدث بها الزلازل يوميا بمدخل خليج السويس على فوالق تركيبية نشطة موازية للخليج ، وكذلك اكتشاف المركز الزلزالي على عمق ٦ ـ ١٤ كم وبمساحة قدرها ٥٠ كيلو مترا مربعا بمنطقة ابو دباب بالصحراء الشرقية .



أكثر من مليوني منزل مهدد بالانهيار
والزلزال كشف مشاكل الآثار الاسلامية
خبير تخطيط عمراني يقترح «إغلاق» العاصمة المصرية أمام «المستوطنين الجدد»



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ / ١٠ / ١٩٩٢

تحقيق من القاهرة خاص بـ «الوسط»

■ لم يكن جوهر الصقلي يتخيل حين وضع حجر أساس القاهرة عام ٣٥٨ هجرية (٩٦٩م) ان يصل الحال بها الى ما وصل اليه الآن، نمو سرطاني لاحياء شعبية عشوائية زحفت طوال السنوات الماضية ملتهمة الاخضر واليابس ومهددة تراث اكثر من الف عام، مما يدفع الى التفكير بالانتقال الى عاصمة جديدة لمصر على ان تترك القاهرة لتعالج امراضها وتضمد جراحها.

ولم تكن مصر تحتاج الى «زلزال يوم الاثنين» (١٢ تشرين الاول - اكتوبر الجاري) لكي تبرز على السطح مشاكل الاحياء الشعبية والعشوائية التي نشأت طوال السنوات الاخيرة، فوسائل الاعلام والصحف وخبراء التخطيط العمراني لم يتوقفوا طوال سنوات عن تشخيص امراض العاصمة ووضع حلول لها.

تزايد عدد سكان القاهرة باعداد تفوق امكاناتها وقدرتها الاقتصادية، ووفقاً للتقديرات الرسمية فإن عدد سكان القاهرة يبلغ حاليا حوالي ١٤ مليون نسمة ويتردد عليها كل يوم ثلاثة ملايين اخرين. ووفقاً لبيانات هيئة التخطيط العمراني فإن القاهرة تستحوذ على نحو ٤٨ في المئة من اجمالي المنشآت التي يزيد عدد المشتغلين فيها على عشرة عمال فأكثر. ونتيجة لهذا ارتفع متوسط الدخل الفردي في القاهرة الى ٩١٢,٥٠ جنيه سنوياً في الوقت الذي بلغ الدخل الفردي في محافظة بني سويف ٥٤٣ جنيهاً، وفي اسيوط ٥٢٧ جنيهاً، ويرى بعض خبراء الاسكان ان سياسة الانفتاح الاقتصادي ادت الى زيادة امراض العاصمة، فإنشاء الاماكن السياحية والتجارية وفروع البنوك ادى الى ارتفاع اعداد الراغبين في السكن داخل نطاق القاهرة فانتشرت ظاهرة الاسكان العشوائي الفوضوي الذي زحف في محاولة لتغطية الاحتياجات المتزايدة للمساكن. وتحت ستار ازمة الاسكان ازدادت الاحياء العشوائية لتغتال امامها جزءاً كبيراً من الرقعة الزراعية من ناحية وتقضي على كل مظاهر الجمال التخطيطي والعمراني من ناحية اخرى.

واظهرت دراسة لهيئة التخطيط العمراني ان الاحياء العشوائية والشعبية اصبحت تمثل اكثر من ٧٠ في المئة من مساكن القاهرة وتتركز داخل كل منها كثافة سكانية تصل الى ١٠٠ الف نسمة في الكيلومتر المربع. وصارت الفوضى وعدم الانضباط سمة مميزة لسكان الحي وشوارعه وابنيته. وانتشرت محلات وورش تنحشر بين المنازل المتلاصقة وتعتدي في القاهرة القديمة على حرمة التراث والابنية القديمة. ومياه جوفية صارت تمثل بحيرة تعوم فوقها مساجد من عصور اسلامية مختلفة وتتسبب في تساقط احجارها بعد ان تشبعت بالاملاح والمواد العضوية الكفيلة بهدمها من دون زلزال او مجرد هزة ارضية بسيطة.

وتحولت احياء شبرا وبولاق وباب الشعرية والمطرية والبساتين ودار السلام ومنشية ناصر الى خليط من المنازل والعشش تساقطت امام الزلزال الذي ضرب مصر اخيراً. وفي حين كانت الخسائر في الاحياء الراقية اقل خطورة فقد تهدمت منازل كثيرة في الاحياء الشعبية وتصدعت بيوت وانهارت جدران وحوائط، والارقام الرسمية التي اعلنت عن عدد ضحايا الزلزال بينت ارتفاع اعداد القتلى والمصابين في تلك الاحياء التي تحوي اعداداً هائلة من المساكن التي بنيت عشوائياً من دون الحصول على تراخيص رسمية من الجهات الحكومية المسؤولة.

وبعد الزلزال واثناء الجهود التي كانت تبذل لرفع الانقاض وانتشال الجثث ثارت تساؤلات عن اسباب الخسائر العالية في تلك الاحياء على رغم ان المنازل فيها غير مرتفعة بدرجة تماثل الابراج السكنية المنتشرة في الاحياء الراقية، باستثناء بناية مصر الجديدة التي اثبتت التحقيقات ان صاحبتها قامت ببناء سبعة طوابق اضافية من دون الحصول على موافقة الجهات المسؤولة.

وقال الدكتور جوزيف صدقي رئيس مرصد حلوان لـ «الوسط» ان قوة الزلزال الذي ضرب مصر جاءت ثابتة في كل انحاء مصر تقريباً، وان ارتفاع نسبة الخسائر في الاحياء الشعبية يعود الى قدم مساكنها وتهالكها وبنائها من دون اية رقابة حكومية وبطريقة عشوائية لا تتبع الوسائل السليمة في الانشاء والتشييد. واضاف صدقي: «اعتاد الاهالي في هذه الاحياء اهمال صيانة منازلهم، وصار من الامور الطبيعية ان يظل السكان في منازلهم المتصدعة ولا يتركونها لعجزهم عن الحصول على مسكن مناسب في موقع آخر. اما الريف المصري فلم يتعرض للامراض التي اصابت الاحياء الشعبية في القاهرة، وبهذا جاءت الخسائر هناك طفيفة فاهل الريف ما زالوا يحرصون على البناء بطريقة افقية ولا يعتمدون على تعلية منازلهم كما هو الحال في المناطق الشعبية». واكد الدكتور صبحي فريحة نائب رئيس مرصد حلوان على انه لا فرق بين

المناطق الشعبية والراقية اذا ضربهما الزلزال لان قوته تكون واحدة في المكان نفسه الا ان الاحياء الشعبية تكون اقل قدرة على التحمل نتيجة تشييدها بطريقة بدائية وبإمكانات بسيطة وتسرب المياه الجوفية الى اساسات مساكنها.

الآثار الاسلامية

ان اكثر ما اثار فزع المصريين بعد وقوع الزلزال هو التضارب في التصريحات التي اطلقها الخبراء حول توقعات وقوع زلازل اخرى مما دفع اجهزة الاعلام الرسمية الى التاكيد اكثر من مرة للمواطنين بأن الزلزال «خفت» حدته وان كل الذي يحدث بعد ذلك مجرد توابع له، وهي هزات صغيرة لن تكون في قوة زلزال الاثنين المروع.

واكدت دراسة للمجالس القومية المتخصصة اجريت قبل وقوع الزلزال ان ملونين و١٢٥ الف منزل مهدد بالانهيار وآيل للسقوط، وفقاً للدراسات التي صدرت عن المركز القومي لبحوث الاسكان. وذكرت ان انهيار المنازل في القاهرة يعود الى اهمال الصيانة وعجز التشريعات السارية عن اقرار علاقة عادلة بين المالك والمستاجر وتحديد او توزيع مسؤولية الترميم والصيانة بينهما ثم الى قصور الاجهزة الرسمية المختصة وفي مقدمتها الادارات الهندسية ومكاتب الخبراء عن وقف المخالفات وتحرير التقارير الفنية في الوقت المناسب والبت العاجل في الاف الدعاوى امام القضاء. وكشفت تقارير هندسية في محافظة القاهرة ان هناك نسبة تقدر باربعة بيوت تنهار في القاهرة كل يوم، وان هناك الافاً من قرارات الازالة والاخلاء الاداري لم تنفذ. وتذكر احصائية صادرة عن حي وسط القاهرة ان مجموع قرارات الاخلاء الاداري قبل حدوث الزلزال والتي صدرت ولم تنفذ في الجمالية وباب الشعرية والدرب الاحمر خلال ثلاثة اشهر فقط وصلت الى ٣٥٢ حالة في ٨٤ منزلاً آيلاً للسقوط تم التوصية بإخلائها فوراً لخطورتها.

وتشير احصاءات لادارة الدفاع المدني والحريق ان ٩٠ في المئة من البنايات بالقاهرة تخالف شروط امن الحريق وان كل البنايات التي يقل ارتفاعها عن عشرة طوابق والمساكن الشعبية تفتقد تماماً لهذه الاشتراطات، كما صدر خلال العام الماضي من محافظ القاهرة ما يقرب من ٢٠٠٠ قرار ازالة على مستوى المحافظة لطوابق تجاوزت الحد المسموح به ولم ينفذ قرار واحد. وتشير الاحصاءات الى ان ٥٠ في المئة من مساكن حي روض الفرج الشعبي ايلة للسقوط، وتم اصدار قرارات ازالة لهذه المباني. ويؤكد المسؤولون عن هذا الحي انه لا يمر يوم الا ويتم الابلاغ عن حالة او اثنتين للانهيار. وفي حي جنوب القاهرة انتهى ٩٠ في المئة من عمر المساكن الافتراضي ورفض الاهالي اخلاءها وعجز المسؤولون عن تنفيذ قرارات الازالة الخاصة بها، وفي حي وسط القاهرة يوجد ٦٠ في المئة من البنايات انتهى عمرها الافتراضي.

واعاد الزلزال اخيراً فتح ملف الآثار الاسلامية التي تعاني مشاكل خطيرة على رغم ان تحذيرات الخبراء لم تتوقف طوال الاعوام الماضية من خطورة الاوضاع في الآثار الاسلامية التي تتركز وسط القاهرة وتعوم فوق بحيرة من المياه الجوفية وتحت السطحية وتعاني هجوماً جارفاً من جانب مواطنين فضلوا الاقامة في جوارها وبين جدرانها وداخل صحونها وخلاويها.

وتفشت الامراض وجاء الزلزال ليطيح بمآذن واهلة ويصدع جدراناً، واعلن الرئيس المصري حسني مبارك ان مصر تحتاج الى ١٠٠ مليون جنيه على الاقل لانقاذ الآثار الاسلامية. ووجه السيد فاروق حسني وزير الثقافة نداء الى المنظمات الدولية المهتمة بترميم الآثار، وعلى رأسها اليونيسكو، لانقاذ الآثار الاسلامية، كما وجهت هيئة الاثار المصرية نداء الى معاهد الترميم العالمية والمؤسسات الثقافية الدولية لمساعدة الهيئة بالمعونة الفنية.

وسقط هلال مسجد عمرو بن العاص، اول مسجد أنشئ في مصر. وسقط ايضاً الهلال النحاسي الكبير لجامع الازهر. وحدث ميل بمئذنة مسجد الحسين. وتشقق الجدار الجنوبي لمسجد الغوري. واصيبت مئذنة مسجد حسن باشا طاهر. اكثر من مئة اثر اسلامي اصابها التصدع والتشقق بينها ٦٠ اثراً في حالة خطيرة قاربت الانهيار. ولم يكن الزلزال وحده السبب في ما حدث للآثار الاسلامية في مصر، فأمراضها كانت معروفة للجميع وكانت الحكومة تستعد قبل وقوع الزلزال لتنفيذ خطة لانقاذ اكثر من ٥٦٠ اثراً اسلامياً في القاهرة وحدها، ويؤكد المسؤولون في هيئة الاثار المصرية ان الخطر الاول الذي كان وما زال يهدد الاثار المصرية هو المياه الجوفية وتحت السطحية ومياه الصرف الصحي، في حين يشير بعض خبراء الآثار المصريين بأصابع الاتهام الى السد العالي ويعتبرونه السبب الرئيسي في ارتفاع منسوب المياه الجوفية التي تحولت مع الاهمال والزحف السكاني الى بحيرة تعوم فوقها الآثار الاسلامية في مصر.

ويقول الدكتور محمد ابراهيم بكر رئيس هيئة الآثار المصرية ان خطة الحكومة لانقاذ الاثار قبل وقوع الزلزال كانت تقوم على تصميم وتنفيذ



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط

التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٢

شبكة الصرف الصحي الجديدة في المناطق الاثرية الاسلامية، ثم بعد ذلك يأتي دور الترميم وازالة الاملاح المترسبة على الاحجار والجدران. الا ان وقوع الزلزال عجل بمهمة الترميم واعادة ما تهدم وسقط من مآذن واهلة، على ان تبدأ خطة كبرى بمساهمة الهيئات الدولية والخبرات العالمية لاعادة الحياة الى تلك الثروة التراثية التي لا تقدر بمال. وكانت دراسة اعدها المهندس عبدالرحمن شحاته خبير الهندسة البيئية المصري كشفت تأثر الآثار الاسلامية بالمياه الجوفية ومياه الصرف الصحي والتلوث الناتج عن انتشار الورش والمصانع الصغيرة بين الاماكن الاثرية. وطالبت الدراسة بالبدء بترميم ارضيات الاماكن الاثرية وازالة الورش والمصانع المحيطة بها والمنتشرة بينها ومنع مرور شاحنات النقل الثقيل في الشوارع التي يقع على احد جانبيها اثر اسلامي. وانتقدت الدراسة ضآلة الوعي البيئي والاثري لدى المواطنين الذين ساهموا بإهمالهم في وصول الآثار الاسلامية الى حالة يرثى لها.

إغلاق القاهرة

الخبراء المصريون لا يتوقفون عن المطالبة بحلول جذرية لامراض العاصمة بعد ان استمروا طويلاً في تشخيص تلك الامراض والتحذير من اخطارها.

الدكتور محمد الزعفراني استاذ التخطيط العمراني بجامعة الازهر يقول: «الحل هو تخفيف الكثافة السكانية في القاهرة وضرورة نقل العاصمة وما يستتبع ذلك من نقل الثقل السياسي والاداري ومجلس الشعب والشورى والوزارات الى منطقة اخرى تكون نواة لعاصمة جديدة تقام وفقاً لاسس واصول علمية، ويمكن تجنب العيوب التي حدثت للقاهرة عند تخطيطها وتنفيذها، والمهم في اختيار العاصمة الجديدة ان يكون لها ظهر صحراوي ليستوعب الامتدادات المستقبلية، وفي الوقت نفسه وحتى يتم تنفيذ هذا الاقتراح لا بد من وقف الهجرة تماماً الى القاهرة واعتبارها مدينة مغلقة وترحيل من ليس لهم عمل ثابت فيها».

ويقول الدكتور سيد كريم، خبير التخطيط العمراني: «علاج امراض القاهرة يأتي بعد تشخيص امراضها وهي: هجرة غير شرعية، اتساع هائل للمدن العشوائية، فوضى في قوانين التنظيم والبناء في التخطيط، جامعات ومدن اقيمت داخل وحول القاهرة من دون اية اعتبارات تخطيطية». اما الحل في رأي الدكتور عبدالكريم فهو «اغلاق القاهرة في وجه القادمين للاستيطان فيها واتخاذ الخطوات الكفيلة بتخفيض الكثافة السكانية».

الدكتور عبدالباقي ابراهيم استاذ التخطيط العمراني بجامعة عين شمس يقول: «لا بد من التغلب على الطرق التي تساعد الهجرة الى القاهرة لانها مركز الجذب الاول في مصر، فهي مدينة مفتوحة تختص بحوالي ٤٠ في المئة من الاستثمارات في الدولة وتحتضن كل الوزارات واجهزة الدولة وصنع القرار، وهي مركز الحركة والنشاط التجاري والسياحي والاقتصادي وكلها انشطة تجذب اليها العمال من الخارج الذين يستوطنون الاحياء العشوائية التي تخنق القاهرة من جميع الاتجاهات».

التيار الاسلامي والزلزال

وعلى رغم ان الحكومة المصرية تسابق الزمن لاحتواء اثار الزلزال المدمر فإنه كان واضحاً ان غالبية المواطنين الذين انهارت او تصدعت منازلهم لم تطق صبراً حتى يتمكن المسؤولون من تدبير مساكن بديلة. وهكذا تجمهر المئات ممن اضر بهم الزلزال امام مجلسي الشعب والوزراء في شارع قصر العيني وسط العاصمة، وامام مبنى التلفزيون القريب من منطقة بولاق ابو العلا الشعبية التي تعتبر من اكثر مناطق القاهرة تضرراً من «هزة الاثنين» العنيفة التي لم تستغرق اكثر من دقيقة وخلفت مئات من القتلى وآلافاً من المصابين والمشردين وانهيار وتصدع المئات من المنازل والابنية الاثرية. ومع ان الحكومة سارعت، بمعاونة القوات المسلحة، الى اقامة مئات من الخيام في انحاء متفرقة من القاهرة الكبرى التي تضم العاصمة ومناطق من محافظتي الجيزة والقليوبية ليقيم فيها من تهدمت وتصدعت منازلهم بصفة مؤقتة، كما انها سلمت مئات الاسر مفاتيح وحدات سكنية جديدة في احياء السلام والنهضة والدويقة والخانكة ومنشية البكري في القاهرة والجيزة والقليوبية، على رغم ذلك فإن الشعور بالغضب والاستياء ظل مستمراً، اذ ان غالبية هذه الوحدات السكنية كانت تخلو من خدمات الصرف الصحي ويتطلب استكمال ما تحتاج اليه من مرافق عملاً لا تقل

مدته عن شهرين بعد تدبير الاعتمادات المالية اللازمة، مما جعل الحكومة التي لم تدخر جهداً لاحتواء الازمة في موقف لا تحسد عليه وكان هذا بمثابة فرصة ذهبية للتيار الاسلامي الذي تحرك عبر منافذه الشرعية المتمثلة في سيطرته على مجالس ادارات نقابات الاطباء والمهندسين والمحامين واخذت عناصره تزايد على جهود الحكومة من خلال وجودهم بين الناس في الاحياء الشعبية الفقيرة التي اصابها الزلزال باضرار جسيمة، حيث راحوا يقدمون للمتضررين اعانات مالية وغذائية وبطاطين وأسرة، وايضاً يحرضونهم على التظاهر ضد الحكومة – من وجهة نظرهم – اظهرت فشلاً ذريعاً في التعامل مع الازمة. وهكذا انطلقت تظاهرات من انحاء متفرقة، منها ما حدث في حي السيدة زينب، وهو واحد من اقدم الاحياء الشعبية في وسط القاهرة حيث رفض بعض الاهالي بعد يومين فقط من وقوع الزلزال الاقامة في الخيام التي وفرتها لهم الحكومة واخذوا يهتفون «نريد ان نسكن... نريد ان نسكن»، ووقعت احداث مماثلة في شارع القصر العيني حيث يقع مقر مجلس الشعب، ومقر مجلس الوزراء، وفي شارع كورنيش النيل حيث يقع مبنى التلفزيون القريب من حي بولاق ابو العلا، وفي مراكز الصف والعياط وصفط اللبن.

والتحريض على مجرد الهتاف ضد الحكومة تطور الى التحريض على تحطيم وتكسير المنشآت العامة، فبعض سكان منطقة ابو العلا حطموا واجهات زجاجية لمبنى مؤسسة «اخبار اليوم» الصحافية القريب من المنطقة، واحرقوا عدداً من اطارات السيارات قبل ان تتصدى لهم الشرطة وتلقي القبض على بعضهم.

ويستطيع المراقب للاحداث ان يلاحظ بسهولة انه باستثناء التيار الاسلامي لم «يزاحم» اي تيار سياسي آخر الحكومة في اداء واجبها في احتواء آثار الكارثة، ومع ذلك قرر مجلس الوزراء المصري ان يكون «الهلال الاحمر المصري» الجهة الوحيدة المختصة بتلقي تبرعات الافراد والهيئات وتوزيعها على المتضررين، فالمسؤولون ادركوا ان هناك يداً خفية تصر على اشعال الموقف، وفتشت الاجهزة الامنية عن هذه اليد فاكدت تحرياتها وتحقيقاتها مع من القت القبض عليهم من المتظاهرين تورط بعض التيارات السياسية الممثلة في بعض الاحزاب والنقابات المهنية وعلى رأسها التيار الاسلامي الذي يتمتع بنفوذ واسع داخل مجالس ادارات نقابات الاطباء والمهندسين والمحامين بالاضافة الى سيطرته على حزب العمال المعارض، وقال مصدر امني مسؤول لـ «الوسط» انه ثبت «ان جماعات الاسلام السياسي وبعض الاحزاب السياسية اختارت في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد ان تتاجر بالام الناس من اجل مصالحها الخاصة».

وعن دور الحزب الوطني الحاكم في احتواء اثار الزلزال قال الدكتور ممدوح البلتاجي رئيس الهيئة المصرية العامة للاستعلامات امين عام الحزب في القاهرة لـ «الوسط»: «ان المسؤولين في الحزب على اتصال دائم بمحافظ العاصمة السيد عمر عبدالآخر لحل مشكلة سكان القاهرة المتضررين من الزلزال، وصدرت الاوامر باسكان الاسر المنكوبة في اماكن لم تستكمل مرافقها بشكل موقت تمهيداً لاسكانهم في شقق مستكملة المرافق، وقامت مجموعة من اعضاء الحزب في القاهرة منها الدكتور ابراهيم كامل وحسن ابو المكارم والمهندس محمد نصير ومحمد شتا بتقديم تبرعات مالية واغاثية للاهالي، ليس في صورة مادية ولكن على هيئة متطلبات حيوية كملابس ووسائل معيشية (بطاطين)». واشار البلتاجي الى قيام الحزب بتوزيع دفعتين من التبرعات، ولا تزال المرحلة الثالثة تحت التنفيذ حيث سيقوم بزيارة لمدينة السلام في شرق العاصمة، وهي المدينة التي تم نقل اعداد كبيرة من المتضررين اليها لتوزيع الاعانات عليهم من اغطية وملابس واجهزة وادوات منزلية.

واكد البلتاجي ان اعضاء مجلسي الشعب والشورى وقيادات الحزب في القاهرة سيقومون بجولة للتاكد من تنفيذ توجيهات الرئيس حسني مبارك بشأن ايواء كل المواطنين الذين انهارت منازلهم او تصدعت، وقال الدكتور البلتاجي: «ان هذه الاجراءات العاجلة التي اتخذتها امانة الحزب في القاهرة تاتي ضمن اطار خطة شاملة للحزب على مستوى الجمهورية».

اما الدكتور رفعت السعيد امين عام حزب التجمع فقال لـ «الوسط»: «ان الحزب الوطني فشل في التصدي للكارثة، وذلك بسبب عدم توفيق المحليات في القيام بدورها فالاجهزة



التحتية تثير غضب الجماهير بتجاهل مطالبها».

واضاف: «الغريب ان جماعات «التاسلم السياسي» حاولت استغلال هذه الازمة وقامت بتقديم امكانات هائلة للضحايا، وهذه الامكانات مثيرة للدهشة والريبة في الوقت نفسه»، وحزب التجمع من ناحيته - قال السعيد - «حاول ان يبدو مفيداً بقدر الامكان وان يرفع صوت الجماهير من خلال الصحيفة الناطقة باسمه «الاهالي» الى المسؤولين، وان نقدم «كل ما نستطيع من جهد مادي وتنظيمي لمحاولة ان نساهم في عملية الاغاثة، بل ان بعض علاقاتنا اثمرت كماً كبيراً من المعونات العينية القادمة من اوروبا، خصوصاً من فرنسا وبلجيكا، ولم نشأ ان نستخدم ذلك لغرض حزبي وقمنا بتوصيل هذه المعونات مباشرة للهلال الاحمر».

وعن التظاهرات التي عبرت عن غضب الناس من الحكومة قال السعيد: «لا يمكن لاحد ان يتهم حزب التجمع بانه يشجع هذه الفوضى فاسبابها معروفة، وهي، اولاً، ان الحكومة قدمت منذ اللحظة الاولى «وعوداً وردية» وافرطت في هذه الوعود لدرجة ان المسؤولين قالوا انهم سيحلون هذه المشكلة خلال ٢٤ ساعة، وهذا مستحيل، بالاضافة الى عناصر «التاسلم السياسي» التي قامت بتوزيع معونات على الاهالي لتبدو وكأنها «ملاك منقذ».

واضاف السعيد: «لا نعتقد ان التخريب لا بد ان يستمر لانه يزيد الكارثة، ونحن نسعى الى لفت نظر المسؤولين المحليين الى نقاط الضعف، ولكي نخفف من المحنة تقوم لجان محلية لحزب التجمع بتقديم بعض الامكانات المحدودة للاهالي ومعونات رمزية للمصابين. واعتقد ان ما جرى من تظاهرات انما هو ثمرة انفجار نتيجة للوعود التي لم تتحقق لانها وعود من الصعب تحقيقها بسرعة والحكومة المصرية واية حكومة في العالم لا تملك عصا سحرية لحل المشاكل الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

ويقول سيف الاسلام حسن البنا عضو مجلس نقابة المحامين والقيادي البارز في جماعة «الاخوان المسلمين»: «اندفع الاهالي بطبيعتهم لنجدة منكوبي الزلزال، فالناس تعرف بعضها البعض، وتسعى لتقديم المساعدة بأي شكل بعيداً عن اي تيارات حزبية او نقابية او اسلامية. وتصادف ان قامت لجنة الاغاثة في نقابة الاطباء المعروفة باتجاهها الاسلامي بتوزيع مساعدات كانت تستعد لارسالها للبوسنة والهرسك على المتضررين من الزلزال فقامت بتوزيع خيام لايواء اللاجئين تلقفها الاهالي وسعدوا بها كما فرحوا بالطعام الذي قدمته لهم النقابة. لكن هذا التصرف اصطدم بمسؤولي المجالس المحلية، ولم يتحملوا قيام التيار الاسلامي بتقديم المساعدة للاهالي في الوقت الذي فشلوا فيه بسبب ضخامة الكارثة لان الدولة لا تستطيع ان تواجه وحدها الخسائر التي خلفتها الهزة الارضية العنيفة، اذن فالعملية ليست تجارة بالزلزال لكنه واجب وطني يقوم به الجميع، ويسعون الى تنفيذه بأي شكل بغض النظر عن موقف الحكومة منهم».

ويقول البنا: «ماذا ينبغي ان يفعل التيار الاسلامي بالضبط؟ اذا لم يقدم يد المساعدة يقولون تقاعسوا! واذا تدخل وقدم المعونة يقولون يتدخلون في غير شؤونهم، لكن ما اود تاكيده هو ان التيار الاسلامي لا يمكن ان يقبل من احد ان يتهمه بالمتاجرة بآلام الناس، ونحن لم نحرض الناس ابداً على التظاهر ضد الحكومة ولم ندعهم الى تخريب المنشآت بل اننا نستنكر مثل هذه الاحداث لانها تنال من الوطن بأكمله وليس من الحكومة» ■

العلم في حياتنا

الزلزال المدمر ومسئولية إعادة البناء

زلزال يوم الاثنين الاسود رغم المأساة والكارثة التى أحدثها على أرض مصر والانسان المصرى لم يكن شرا مطلقا فالزلزال كارثة طبيعية تصيب البشر وهو قدر مكتوب لابد ان نتقبله ونتعامل معه بنفس راضية شاكرين الله راضين بحكمه والشيء المؤكد ان حجم الكارثة التى اصابت مصر لم يكن الزلزال هو المسئول الوحيد عنها فلابد ان نعترف ان معظم مساكن القاهرة القديمة هى منازل قديمة مر على عمرها الافتراضى عشرات السنين، وكانت سوف تنهار لامحالة فى يوم من الايام. ولكن المأساة ان الزلزال أحدث انهيارا جماعيا لها وبالنسبة للعمارات الشاهقة الحديثة التى انهارت ثم عمارة الموت، فلايمكن القول ان الزلزال هو ايضا المسئول الوحيد عن انهيارها فهذه العمارة وامثالها كانت سوف تقع فى يوم قريب وهناك عمارات مثلها انهارت ليس بسبب الزلزال ولكن بسبب الغش فى البناء وغياب الضمير. بداية من ضمير أصحاب العمارات الى ضمير المهندس المشرف على البناء الى ضمير الذى سمح ببناء أدوار مخالفة. ولابد ان نعترف ان حجم الكارثة ضخم وبالتالى فلا يمكن للحكومة المصرية ولا أى حكومة فى العالم ان تبنى منازل بهذا الحجم الضخم من الأرقام فى يوم او شهر أو حتى سنوات فهناك احياء باكملها مطلوب اعادة بنائها وهناك عمارات مخالفة لابد من وضع حد لاخطارها والخطة الطارئة التى واجهت بها الدولة اضرار الزلزال هى مجرد خطوة ولابد من وضع خطة طويلة الاجل قد تستغرق سنوات لاعادة بناء القاهرة القديمة من جديد وهى خطة لن تستطيع الدولة ان تتحمل تكاليفها وحدها.

ان ماحدث قدر مكتوب ولابد ان يعرف كل منا ان حجم الكارثة كبير لن تستطيع جهة واحدة ان تتحمله وحدها فلابد من جهد الجميع من ابناء مصر سواء الذين يعيشون على أرضها أو الذين يعيشون فى الخارج وينتمون اليها.

المحـــرر



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ أكتوبر ١٩٩٢




الوصايا التسع لترميم المباني

فور وصوله من الصين عائدا الى القاهرة بعد وقوع الزلزال أكد الرئيس حسنى مبارك ضرورة حصر الدروس المستفادة من الزلزال لاتخاذ الاجراءات المناسبة لمواجهة الزلازل.

ومع بدء شركات المقاولات أعمال الترميم والتنكيس الكلى للمنازل التى تعرضت لتصدعات بسبب الهزات الأرضية التى شهدتها مصر منذ ١٢ أكتوبر الماضى، يحصر المهندس سيد الشريف استشارى أبحاث التربة والأساسات الدروس المستفادة فى ٩ نقاط، وكما يقول الوصايا التسع هى:

(١) التصميم الجيد والتنفيذ الجيد يعطى سلوكا جيدا للمنشأ أثناء تعرضه للزلزال.

(٢) المنشآت الخرسانية التى تحتوى على حوائط مسلحة تعتبر من أفضل المنشآت المقاومة للزلازل.

(٣) معظم الانهيارات التى تحدث للمنشآت متعددة الأدوار تنتج عن انهيار القص لأعمدة الدور الأرضى وذلك يؤدى الى التواء المبنى وتشوهه وفى النهاية الى الانهيار.

(٤) فى كل الزلازل تقريبا فان انهيار القص فى الأعمدة القصيرة يمكن مقاومته بالمبانى الملاصقة للعمود وتسمى هذه الاعمدة بالأعمدة المقيدة.

(٥) هناك بعض المواد كالطوب ذات مقاومة منخفضة عندما تستخدم كحوائط فى بناء منشأ هيكلى من الخرسانة فان هذه الحوائط يحدث لها تصدع وانهيار اثناء الزلزال مع ثبات المنشأ الهيكلى من الخرسانة.

م. سيد الشريف

(٦) المنشآت التى تحتوى على الاطارات ذات المرونة العالية لها القدرة على امتصاص الزلازل الا ان قواطيع المبانى والتشطيبات قد يحدث لها غالبا بعض الانهيارات، لذا فإنه يوصى باستخدام قواطيع ذات مقاومة عالية للانهيار.

(٧) الفتحات الواسعة للدور الأرضى لها تاثير سلبى على مقاومة المبنى للزلزال.

(٨) المنشآت الخرسانية ذات الكفاءة العالية تتصرف اثناء الزلزال كوحدة واحدة وبالتالى فان الزلزال يمكن ان يحرك المبنى ويجعله مائلا وقد يصل هذا الميل الى درجة خطيرة.

(٩) قلة محتوى الأسمنت بالخلطة بالاضافة الى عدم وجود كانات للاعمدة تسبب انهيارا لأعمدة الدور الأرضى ثم الى انهيار المبنى بالكامل.

ولكن كيف يتم اصلاح وترميم المنشآت التى تعرضت لزلزال؟

يرد المهندس سيد الشريف على ذلك بقوله ان هذا يستلزم اولا تحديد المواد المستخدمة فى الترميم وهى: المواد الايبوكسية او المواد اللاصقة المصنعة من المنتجات البترولية، ومونة الايبوسكى يتم الحصول عليها عن طريق اضافة المواد

الايبوكسية الى الرمل، وخرسانة الألياف ويتم الحصول عليها عن طريق اضافة الياف الصلب والفيبرجلاس الى أسمنت سريع التصلد، وخرسانة سابقة وضع الركام بها ويتم الحصول عليها عن طريق ملء اماكن الصب بركام نظيف متدرج ثم يتم ضخ مونة الأسمنت اليها داخل الفراغات بين الركام، والرباط الميكانيكى لربط الخرسانات لمقاومة القص والشد.

أما عن طريقة الترميم فيتم اختيارها طبقا لدرجة التهشيم ومستوى الترميم المطلوب، فإذا كان الشرخ كبيرا فيجب ازالة الخرسانة الضعيفة عند منطقة الشرخ واستبدالها بمونة الايبوكسى أو مونة أسمنت سريع التصلد أو خرسانة جديدة حسب المواصفات المطلوبة فى هذه المنطقة، واذا تعرض العنصر الخرسانى لتهشيم خطير فإ ن الحديد الموجود به قد يحدث له انبعاج واستطالة وقد يصل الى حد الخضوع أو الكسر وبالتالى لابد من تسليح هذا الجزء مرة أخرى باستبداله بحديد تسليح جديد عن طريق اللحام التناكبى (قورة على قورة) أو اللحام التراكبى وفى بعض الحالات يتم عمل وصلات واذا كان هناك صعوبات فى عملية اللحام فإن الترميم يتم بدون ازالة الحديد القديم ولكن يجب وضع تسليح اضافى لهذا الجزء لمنع اى انبعاج لهذا الحديد مستقبلا فى هذه المنطقة. وفى حالة الأسقف والحوائط الخرسانية التى تعرضت لتهشيم شديد فإنه من الأفضل اقتصاديا عمل غطاء خرسانى بحديد تسليح جديد (قميص) وبالطبع فإن الزيادة فى وزن المنشأ الخرسانى يجب ان تؤخذ فى الاعتبار عند اعادة التحليل الانشائى.

حسن فتحى



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ أكتوبر ١٩٩٢

□ لجنة الاسكان بالحزب الوطني تبحث:

درس الزلزال

رغم قسوة ضربة زلزال الاثنين الدامي، الذى شق قلوب المصريين مثلما شق مبانى سكنهم، إلا ان لجنة الاسكان بالحزب الوطنى رأت انه قد يكون لضارة «ضربة الزلزال» نفع فى اعادة النظر فى مجمل السياسات الاسكانية والتخطيط العمرانى ..

وعلى مدى سلسلة من الاجتماعات المكثفة منذ وقوع زلزال الاثنين، طرحت هيئة مكتب لجنة الاسكان ملف تداعيات الزلزال على مائدة البحث والنقاش، لترسم ملامح وخطوطا عريضة لمخطط عمرانى جديد، واسلوبا لمواجهة الكوارث الطبيعية من خلال سبع توصيات انتهت اليها المناقشات ..





حسين عثمان

مخطط عمرانى جديد لمواجهة الكوارث

يقول رئيس اللجنة المهندس حسين عثمان ان وقوع الزلزال أكد ان عملية الصيانة الدورية للمبانى والمنشآت ضرورية وحيوية، ورغم ذلك اثبتت الكارثة انه يكاد لايعتمد لها أى مبالغ فى الموازنة العامة للدولة بالنسبة للمنشآت العامة .. وايضا فإن ملاك العقارات لايرصدون أية مبالغ لهذه العمليات بسبب الخلل الواضح فى العلاقة بين المالك والمستاجر مما يقتضى سرعة اصدار مشروع القانون الخاص بتنظيم تلك العلاقة بين الطرفين .

وتطالب لجنة الاسكان باعداد خطة قومية لمواجهة الكوارث محددة الخطوات والمسئوليات على المستوى القومى والاقليمى والمحلى وحتى ادنى مستويات الوحدات الادارية .. وهنا يشير رئيس اللجنة الى انه قد يكون من المفيد الأخذ فى الاعتبار نموذج هيئة اعداد الدولة للحرب بوزارة الدفاع، وكذلك الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء ..

ويؤكد المهندس حسين عثمان ضرورة التدريب الدائم للكوادر التى سيناط بها العمل عند حدوث الكوارث، وكذلك تدريب المسئولين عن تحريك الجموع خاصة بالمدارس والمصانع والمصالح الحكومية وخلافه، على اسلوب التصرف السليم عند حدوث كارثة بالاضافة للوجود الاعلامى الفنى المتخصص لتدريب افراد الشعب على اعمال الوقاية، وعدم حدوث بلبلة عند عرض الآراء الفنية المختلفة ..



المصدر : الأهـــــرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ أكتوبر ١٩٩٢

واعتبرت اللجنة ان الأخذ بمبدأ معسكرات الاستقبال للمنكوبين فى الكوارث هو الاسلوب الأمثل الذى تاخذ به جميع الدول حيث يتم ايواء المنكوبين وتقديم الخدمات الانسانية الضرورية لهم الى حين بحث حالاتهم الاجتماعية والاقتصادية والانتهاء من تصنيف المبانى المضارة سواء للاصلاح أو الهدم أو اعادة البناء وعلى أن تقيمها القوات المسلحة، وتشارك فى ادارتها الهيئات المصرية الانسانية .

وعن الدروس المستفادة من وقوع الكارثة قال المهندس حسين عثمان ان الكارثة أزاحت الستار عن ضرورة اعتماد التخطيط العمرانى العام لمحافظات الجمهورية والموجود فعلا لدى الجهات الرسمية مع اعداد تخطيط تفصيلى معتمد من المحليات ..

ويضيف انه قد يكون من المناسب حاليا دراسة ومناقشة ماانتهى اليه تقرير اللجنة الخاصة التى شكلها الرئيس حسنى مبارك لدراسة مشاكل اقليم القاهرة الكبرى فى ضوء ماحدث اثناء الزلزال، مما سيساعد على وضع خطة للاحلال والتجديد للأحياء القديمة .

ويشير هنا المهندس حسين غثمان الى ضرورة ان تكون هناك قدوة فى احترام القوانين فيما يخص المبانى والمنشآت والمرافق، وان يطبق القانون بحزم وجدية على الجميع ودون استثناءات .

ويضيف انه من بين الدروس المستفادة من وقوع الكارثة التأكيد على ضرورة قيام المؤسسات والأجهزة المختصة بمتابعة الأداء ومراقبة الجودة من تصميم وتنفيذ سواء للمواد المستخدمة أو الخرسانات كل فيما يخصه، وتشمل هذه الجهات نقابة المهندسين واتحاد المقاولين والمجمعة العشرية للتامين والادارات الهندسية بالمحليات على ان تتولى وزارة الاسكان والتعمير وضع الأسس التى تحقق ذلك .

ويختتم المهندس حسين عثمان قوله أن الزلزال أظهر اهمية تعمير الصحراء وبناء المدن الجديدة وأهمية اعادة توزيع القوى البشرية للمحافظة على معدلات الكثافة السكانية الطبيعية لتقليل الخسائر عند حدوث الكارثة .

عبدالعظيم درويش



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ اكتوبر ١٩٩٢

وقف البناء فى القاهرة لمدة عام

هل يرفع أسعار الشقق؟

☐ اختلفت وجهات نظر المشتغلين فى قطاعات الاسكان والتشييد حول القرار الأخير بوقف تراخيص البناء بالقاهرة لمدة عام... وقد اتخذ هذا القرار عقب الزلزال الأخير الذى تعرضت له مصر وماترتب عليه من انهيارات وتصدعات بالعديد من المبانى على مستوى الجمهورية.

ويتوقع البعض ان يؤدى القرار الى حدوث موجة من الارتفاع فى أسعار الشقق تمشيا مع قانون العرض والطلب. ويقولون أن نتائج كارثة الزلزال من انهيارات وتصدعات بنسبة كبيرة من المبانى على مستوى الجمهورية تفرض دفع عملية البناء باقصى طاقة ممكنة وليس وقفها عاما كاملا .. بينما يعتقد البعض الآخر انه لن تحدث زيادة فى الطلب على الشقق.. بل من المحتمل ان يقل الطلب عن فترة ماقبل الزلزال.. وذلك فى ضوء تدخل الدولة وتوزيعها لعدد كبير من الوحدات السكنية على المتضررين من الزلزال..

ويصف حامد القداح «شيخ المهندسين الاستشاريين - ٨٢ سنة» قرار محافظ القاهرة بوقف البناء فى القاهرة مدة عام بانه «قرار متسرع».. وانه على العكس من ذلك لابد من اطلاق عملية البناء باقصى طاقة لمواجهة عمليات الاستغلال ورفع الاسعار نتيجة زيادة الطلب على الشقق من جانب من انهارت او تصدعت منازلهم .

ويضيف: انه يتوقع موجة من الارتفاع فى اسعار الشقق نتيجة لصدور هذا القرار تمشيا مع قانون العرض والطلب.

وفى المقابل يؤكد امين عام جمعية المهندسين الدكتور جمال الدين نصار إنه لا يتوقع حدوث زيادة فى الطلب على الشقق لأن تدخل الدولة وتوزيعها لهذا العدد الضخم من الوحدات السكنية على المتضررين من الزلزال يعتبر نوعا من الاشباع للسوق.

كما ان الزيادة فى الطلب على الشقق ستكون من هؤلاء الراغبين فى ترك السكنى بالابراج وعادة فان مثل هؤلاء من القادرين الذين لن يمثلوا ضغطا على السوق.

نهاية الأبراج

☐ اما عن اسعار الشقق فى ظل «المتغيرات الجديدة» فيقول الدكتور نصار: فى رأيى الشخصى ان الشقق فى العمارات ذات الارتفاعات العادية (٥ أو ٦ ادوار) المطابقة للقانون - ولا يزيد ارتفاعها عن مرة وربع عرض الشارع - سيرتفع ثمنها ، غير اننى لا استطيع تحديد نسبة الارتفاع لانها مسالة عرض وطلب.. مع الاخذ فى الحسبان ان لدينا زيادة فى اسعار مواد البناء سنويا وصلت فى السنين الاخيرتين فى بعض مواد البناء الى ١٠٠٪ وفى المتوسط تتراوح الزيادة بين ١٥و٣٠٪ من اجمالى تكلفة المبنى.

اما بالنسبة للابراج فان الاقبال عليها سيقل وبالتالى ستنخفض اسعارها.. فبعد حدوث الزلزال اصبح هناك حاجز نفسى بين الناس والابراج، اعتقد ان الابراج السكنية لاتتناسب مع طبيعة الشعب المصرى، وقد سبق ان اكد

تحقيق : عادل البندارى

هذا المعنى مؤتمر المبانى العالية بالقاهرة عام ١٩٧٥ والذى نظمته جمعية المهندسين المصرية.

ويوضح الدكتور القداح أن عدم تنفيذ خطط الاسكان فيما يتعلق ببناء مساكن جديدة لتحل محل المساكن التى انتهى عمرها الافتراضى قد أدى الى زيادة نسبة «الاحلال» الى المساكن المطلوب انشاؤها سنويا من ٢٥٪ الى ١٠٠٪ فى الوقت الراهن وهذا سبب آخر يفرض ضرورة اطلاق عملية البناء وليس وقفها.

ويقول: ان جميع خطط الاسكان منذ ٢٠ سنة كانت تتضمن بناء مساكن جديدة لاستيعاب الزيادة السكانية ومساكن لتحل محل تلك التى انتهى عمرها الافتراضى.. غير انه - وبصراحة - فان الخطط لم تنفذ سواء بالنسبة للاستيعاب او حتى «الاحلال» الأمر الذى أدى الى تفاقم ازمة الاسكان.

ويشير قرار وقف تراخيص البناء بالقاهرة لمدة عام الى ان الهدف من ذلك - حسبما تقول بعض المصادر هو .. وضع الاسس السليمة لاقامة المنشآت بصورة تناسب الوضع الحضارى للعاصمة خاصة شروط البناء التى استوجبها حدوث الزلزال..

ويضيف الدكتور القداح : إن الكود المصرى للزلازل والمواصفات الفنية للمبانى القائمة حاليا بها من الاحتياطات الكافية مايغطى

مـاقـد ينتج عن الزلازل بدليل ان كثيرا من الابراج لم يحدث بها خلل لان عـوامل الامـان الموجـودة بـهـا تغطى الي حد ما تاثير الزلازل على اعتبار ان مصر تعد خارج منطقة الحزام الزلزالى..

ويقـول ايضـا: ان قـوانين رخص البناء والمبانى فى مصر على اعلى مستوى عالمي والخطا فى التطبيق وليس فى القـانون فـالمبـانى التى انهـارت او تصـدعت لم يكن ذلك بسبب القانون بل بسبب مخالفته.

وعلى الرغم من ان الدكتور جمال الدين نصار يؤكد هو الآخر اننا لا نحتـاج الى قوانين او تشريعات جديدة اذ ان الموجود منها اكثر من الكافى وان مـا نحتـاجـه هو فـقط تطبيق تلك القوانين فهو يصف قرار وقف البناء بالقاهرة لمدة عام بانه.. قرار حكيم .

ويضـيف: ان هذه فـتـرة لاعـادة تنظيم البيت من الداخل ولا اعتبره ايقـافـا.. لان مـدة سنة ليست بالمدة الطويلة وكلنا يعرف ان العمارات تحتاج الى عدة سنوات لبنائها..

استثناءات

□ ويقول الدكتـور حـامد القداح: كنت انتظر ان يكون القـرار الذى يصـدر ليس وقف البناء بل الغـاء الاستـثناءات الواردة فى القـانون فيما يتعلق بتحديد ارتفاع المبانى وهو مرة وربع عرض الشارع بما لا يتجـاوز ٣٥ متـرا.. وايضـا الغـاء التصالح في مخالفات البناء خاصة المخالفات المرتبطة بالتعلية.

ويقـول: ان قرارا بوقف البناء فى القـاهرة لمد عام كـامل من القـرارات التي لها تاثير كبير على احتياجات الناس في كل المجالات ،كنت اتمني الا يصدر الا بعد دراسة كافية.. ففى الدول الاخـرى لا يصـدر قـرار مـثل هذا الا بعد اجراء استفتاء عليه.. نحن لا نطالب باستفتاء ولكن على الاقل ندوة بين الخبراء والمختصين.

ويقـول : انه يجب العمل علي ان تكون الازمة الراهنة دافعا للاجهزة الحكـومـيـة لتـيـسـيـر وتشـجـيع المستـثـمرين فى مجال الاستـثمار الاسكانى.

وفى النـهـاية فلا بد من الاشـارة الى ان قـرار وقف تراخـيص البنـاء في القـاهرة لم يفرق بين تراخـيص بناء شقق وتراخيص بناء الوحدات الادارية كالشركات والمستشفيات والمدارس وغيـرهـا.. وهى مـجـالات ينبغى الا تعامل معاملة واحدة فى ظل ازمـة بطالة من ناحـيـة واحـتيـاجات انسانية يتزايد يوما بعد آخر النقص فى درجة اشباعها.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ أكتوبر ١٩٩٢

في تقرير لجنة الإسكان بمجلس الشعب:

الجهاز المركزى يكشف بالأرقام فشل السياسة السكانية

فى كارثة الزلزال، لم يظهر على التليفزيون مسئول حكومى واحد يتبرع بدمه، أو يستضيف منكوبا، أو تبرع بالأغطية والملابس لواحد من الضحايا، بعد أن خربتها حكومة الحزب الوطنى وقعدت على تلها، فالزلزال لم يكن هو السبب المباشر لانهيار المبانى، لكنه القشة التى قصمت ظهر البعير، وكشفت إهمال الحكومة فى مواجهة ٢ مليون و١٢٥ ألف منزل ايل للسقوط ومخالف للمواصفات.

لقد كان النذير واضحا لو كان لهذه الحكومة أذن تسمع أو عقل يعى، لكنها أهملت حتى التقارير التى كتبتها بأيدى رجالاتها ومنها تقرير لجنة الاسكان والمرافق العامة والتعمير بمجلس الشعب، عن اجتماعها المنعقد فى ١٦ من إبريل ١٩٩٢ لبحث متابعة وتنفيذ، وتقويم مشروعات الاسكان بالمحافظات فى ضوء تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات عن السنة المالية ١٩٩٠!

ملاحظتنا المبدئية هى أن اللجنة المذكورة تأخرت كثيرا فى قراءة تقرير الجهاز المركزى، وباقى الملاحظات نعرضها من خلال قراءة تقرير اللجنة.

فضائح التقارير

يقول تقرير لجنة الاسكان بمجلس الشعب: إن خطة الدولة للإسكان خلال عام ١٩٩٠ شملت بناء ١٨٠٣٩٢ وحدة إسكان منخفض التكاليف فى مختلف المحافظات، ولكن ما تم بناؤه للاسف هو ٢٧٧٨٠ وحدة فقط، بنسبة عجز تمثل ٨٥٪، وكانت خطة الدولة أن يتم استكمال تنفيذ والانتهاء من ٤٣٦٢٨ وحدة إسكان من النوعيات المختلفة، ولكن المحافظات نفذت ١٦٥٨٧ وحدة فقط بعجز يمثل ٦٢٪ من المقرر خلال عام ١٩٩٠.

وننتقل إلى نقطة أخرى خطيرة جاءت فى التقرير البرلمانى وتقرير الجهاز المركزى للمحاسبات، وهى أن الدولة وفرت للمحافظات تمويلا لبناء المساكن المشار إليها فى عام ١٩٩٠ بلغ ٦٨٣ر٩٧ مليون جنيه، منها ٤٤٨ر٨ مليون جنيه قروضا ميسرة من بنك الاستثمار القومى بفائدة مخفضة ٤٪ سنويا تعادل نحو ٦٦٪ من إجمالى التمويل المتاح، والباقى موارد ذاتية بحساب تمويل مشروعات الاسكان الاقتصادى، ولكن «الفضيحة الكبرى» التى ضبطها الجهاز المركزى للمحاسبات هى أن المحافظات – بما فيها القاهرة – لم تستخدم جزءاً كبيراً من التمويل المتاح لبناء المساكن بلغ نحو ٢٦ر٧٩ مليون جنية، فى الوقت الذى يوجد فيه ٢ مليون و١٢٥ ألف منزل أيل للسقوط فى أحياء القاهرة الكبرى القديمة، ويوجد ٣٥٠ ألف مواطن يقيمون فى المقابر!!

تلاعب المحافظات

وأشار التقرير إلى أن محافظات القاهرة، والجيزة، والاسكندرية، وبور سعيد، والسويس، والدقهلية من أكبر المحافظات فى ارتكاب مخالفة تراكم الوحدات السكنية تحت التنفيذ دون أتخاذ الاجراءات الفعالة للانتهاء منها خلال عام ١٩٩٠، وبلغ إجمالى وحدات الاستكمال بالمحافظات الست ٨٦٥١٤ وحدة سكنية تمثل ٧٠٪ من إجمالى الوحدات السكنية بالمحافظات، التى تمكنت من بناء ٢٣٧١٠ وحدات سكنية فقط.

كما تبين للجهاز المركزى للمحاسبات أن المحافظات لم تحقق المستهدف من خطة الدولة بالنسبة لبناء الوحدات السكنية منخفضة التكاليف خلال السنوات الأولى من الخطة الخمسية، حيث تم الانتهاء من ٣٦٥٥٣ وحدة سكنية فى الاعوام الثلاثة، منها ٢٧٧٨٠ وحدة سكنية خلال ٨٩/ ١٩٩٠ و ٨٣١١ وحدة سكنية خلال عام ٨٨/ ١٩٨٩، و ٤٦٢ وحدة سكنية خلال عام ٨٧/ ١٩٨٨ تعادل ١٩٪ فقط من إجمالى الوحدات السكنية المستهدف الانتهاء منها خلال الفترة المذكورة وعددها ١٨٩١٦٥ وحدة سكنية!!

وفى النهاية.. قال التقرير ان تأخر المحافظات فى تنفيذ مشروعات الاسكان يؤدى إلى ارتفاع تكاليف التنفيذ وزيادة حجم التمويل المطلوب، وبالتالى تنفيذ عدد أقل من الوحدات السكنية، وعدم تحقيق أى عائد اجتماعى أو اقتصادى طوال مدد التأخير، فضلا عن عدم تحقيق خطط الإسكان التى تهدف الدولة إلى تحقيقها مساهمة فى حل مشكلة أزمة الاسكان.

فايز زايد



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ / ٥ / ١٩٩٢

صندوق الدنيا

ما هى الحكمة؟

أدهشني قرار محافظ القاهرة بوقف تراخيص البناء لمدة عام.

لقد اتخذ القرار كرد فعل للزلزال الذى وقع فى مصر وأدى إلى انهيار بعض المبانى وتصدع البعض الآخر.. وتبع هذا تدخل الحكومة على اعلى مستوى فى الموضوع وتسكينها للناس فى شقق، او ايواؤهم فى خيام حتي ينتهى إدخال المرافق فى الشقق.

نحن أمام أزمة فى الاسكان، وهى أزمة تواجه الحكومة مثلما واجهت الناس، وهى أزمة تحتاج الى البناء بشكل اسرع واكبر مما سبق.

من هنا خفيت علينا حكمة وقف تراخيص البناء لمدة عام.

لقد ارتفعت أسعار الشقق فى مدينة القاهرة وجميع عواصم الاقاليم وأيضا فى الريف فى السنوات الاخيرة، وجاء ارتفاع الاسعار أحيانا بنسبة ٥٠٪ وأحيانا بنسبة ١٠٠٪، وكان سبب الارتفاع هو زيادة اسعار مواد البناء احيانا، وزيادة الجشع أحيانا أخرى.

كيف يفيد وقف تراخيص البناء لمدة عام في حل هذه الازمة؟

طبقا لقوانين السوق وآلياته، سوف يزيد الطلب على المساكن ويقل المعروض منها، وبالتالى سوف ترتفع أسعار الشقق إلى مستويات فلكية أو خرافية، وسوف تزداد الازمة استحكاما بدل أن تنفرج.

نحن نفهم ونؤيد أن يصدر قرار بمنع تراخيص بناء الأبراج أو الناطحات العالية حرصا على طاقة المرافق وحسن أدائها لعملها. او حرصا على سلامة الناس في حالة تكرر وقوع الزلزال.

نحن نفهم ونؤيد ان يزيد أحكام الرقابة على المساكن وتزيد معاملات الأمان فيها تحسبا لوقوع أى هزة أرضية.

اما الشئ الذى يستعصى على الفهم فهو منع البناء بشكل مطلق لمدة عام.

ان هذا يشبه علا ج حوادث الترام بقرار يصدر بوقف سير الترام لمدة عام.

إن هذا تأجيل للمشكلة، وهو تأجيل إلى نشوء مشكلة اكبرى كما انه يؤدى إلى استثناءات كثيرة، نحن مثلا فى حاجة إلى بناء أكثر من الف مدرسة انهارت فى الزلزال.. هل تخضع هذه المدارس لقرار وقف البناء أم أنها سوف تبنى استثناء على وجه السرعة فى شهور.؟

إن أزمة الاسكان فى حاجة إلى نظرة أكثر شمولا.

أحمد بهجت





المصدر : الأهرام
التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩٢

محافظ القاهرة يؤكد :

وقف العمل بتراخيص البناء عام وتطبيق الأمر العسكرى على المخالفين

كتب ـ عبد الهادى تمام:

أكد السيد عمر عبد الآخر محافظ القاهرة وقف جميع اعمال البناء من خلال التراخيص الممنوحة كانت فى المراحل «أ» او «ب» او اى نوع للتعلية لمدة عام لمراجعة الموقف من حيث الاعمال الانشائية او مواد البناء، ووضع المواصفات الجديدة للمبانى لمواجهة اى مستجدات طبيعية.

واشار المحافظ فى اجتماع عقده امس وشهده نوابه ورؤساء الاحياء والسكرتير العام للمحافظة ـ الى ان أية اعمال بناء يقوم بها المواطنون بعد صدور هذا القرار سيتم ازالتها فورا، وسيتم تطبيق الامر العسكرى علي اصحابها، وقال انه يجب على المواطنين تنفيذ اعمال التنكيس الجزئى والبسيط التى يتعذر قيام الشركات بها، وذلك بمعرفة الادارات الهندسية المختصة بالحى وعلى وجه السرعة وتقرر تشكيل لجان مركزية لمراجعة قرارات اللجان الهندسية التى تقوم بمعاينة العقارات المتضررة لمطابقتها بقرارات الازالة الصادرة قبل الزلزال



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩٢

بعد الزلزال قانون الاسكان الجديد

تشردت آلاف الأسر في اعقاب زلزال اثنين الرعب وتهدمت وتصدعت عشرات الآلاف من المنازل وانكشف المستور عن ان ٦٥ ٪ من المباني الحديثة بنيت بالمخالفة وفي خضم كل ذلك يستعد مجلس الشعب لمناقشة قانون الاسكان الجديد في ظل ضغوط عديدة يمارسها المستفيدون من تغيير الأوضاع القائمة في الاسكان .

المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩٢

وتشير الارقام المتناثرة الى وجود مايقرب من ١٢ مليون مصرى مستأجر لشقق سكنية على امتداد الوطن منهم ٣ ملايين يعيشون فى الاسكان العشوائى و ٣٥٠ الف فى الاسكان الهامشى ٣٠٠ الف اسرة فى المقابر ، بينما تنتشر فى مصر مليون و ٢٠٠ الف وحدة سكنية مغلقة تقدر قمتها بحوالى ٨٠ مليار جنيه .

وعلى ضوء ماتشير اليه كافة التوقعات حول اتجاه الحكومة لتحرير العلاقة الايجارية واخضاع المساكن للعرض والطلب يتوقع الخبراء مزيد من خيام الايواء لاعاشة منكوبى قانون الاسكان جنبا الى خيام ايواء منكوبى الزلزال ، وارتفاع ارصدة مافيا الاراضى فى البنوك .

يشير د . ميلاد حنا رئيس مجلس إدارة شركة الشمس للأسكان وخبير الاسكان المعروف الى ان المناخ السياسى الاجتماعى فى مصر قد تغير بوقوع الزلزال ، عما كان عليه قبل ذلك لذا فهو يرى ضرورة الفصل بين قضيتى صيانة المبانى وتحريك الايجارات فى قانون الاسكان الجديد والمزمع مناقشته فى الدورة المقبلة لمجلس الشعب

المبانى ثروة قومية

ويقول د . ميلاد : المبانى فى مجملها ثروة قومية خطيرة ينبغى المحافظة عليها ومنذ كنت رئيسا للجنة الاسكان بمجلس الشعب وقد تقدمت بمشروع قانون مستقل فى هذا الصدد تحت اسم قانون حماية الثروة العقارية بهدف انشاء اتحاد شاغلى العقار الذى يقوم بكافة اعمال النظافة والصيانة الدورية والعمرات الانشائية الجسيمة .

اما فيما يتعلق بالحالة الانشائية للمبانى وقواعد السماح بهدم المبنى يقول د . ميلاد بشكل مبدئى لاينبغى ان ينتهى عمر المبنى بعدد معين من السنوات وإلا لقررنا هدم الاهرامات الثلاثة وابو الهول .

ويرى د . ميلاد : ان بناء أي مسكن بات اكثر تكلفة من اصلاح المبنى القديم القائم لذا فالحالة الانشائية للمبنى هى التى تقرر الهدم من عدمه مضيفا ان شاغل المسكن هو كائن حى مرتبط بالبيئة والمنطقة التى يعيش فيها وغير ذلك من الارتباطات الاجتماعية لذا فان نزعه من هذا المكان ووضعه فى مكان جديد ينبغى الايتم الاتحت ظروف اضطرارية ملحة مثل الزلزال او غيره من الكوارث .

ويقترح د . ميلاد : وضع قانون جديد على غرار قانون الثروات الهابطة والمعمول به فى امريكا ويمقتضى القانون الامريكى يتم تحصيل ضرائب بنسب تتراوح بين ٢٥ الى ٤٥ ٪ الفرق بين ثمن الارض او المبنى عند بيعه والثمن الاصلى لها عند شرائها ويرى ان تطبيق هذا النوع من الضرائب يحقق العدالة الاجتماعية لانها ثروات هابطة لايقابلها جهد ولاعمل ولامخاطر بل هى ناتجة عن تغير الاوضاع وستسهم هذه الضريبة فى التقليل من نهم الملاك فى هدم المبانى لان الحكومة ستتحول الى شريك فى المكاسب وسيتم استخدام الحصيلة فى تمويل صندوق دعم الايجارات وتمويل صندوق قروض الصيانة وهو مايسمح لاتحاد شاغلى العقار بتوفير السيولة المالية اللازمة للصيانة ويكون سدادها من الشاغلين باقساط تتناسب مع دخولهم وعلى مدى سنوات طويلة .

ويؤكد د . ميلاد ان طرح قضايا الاسكان جملة واحدة سيعيق تمرير القانون للمرة الخامسة ، لتستمر أزمة الاسكان فى حلقة مفرغة .

ويضيف د . ميلاد يحلم بعض الناس بعودة العلاقة بين المالك والمستأجر الى ما قبل عام ١٩٤٥ ، وذلك وهم كبير ، فلا يستطيع أى مسئول حل مشكلتى الايجارات المجمدة وأبدية العلاقة مرة واحدة .

ويستطرد هناك قناعة أكيدة لدى جميع الأطراف بضرورة زيادة الايجارات القديمة ، ولكن هذه الزيادة لابد وان تذهب بالكامل للمالك القديم دون الزامه بأى صيانة بعد ارتفاع تكلفتها .

اما من حيث أبدية العقد ، فمن غير الطبيعى ان تستمر الى الابد وبلا نهاية كما وان اى هزة تتعلق بحق المالك بارادته المتعددة الان فى انهاء العقد مسألة خطيرة وستوجد خللا اجتماعيا يفوق قدرة المجتمع .

ويرى د . ميلاد ان يستمر الوضع الحالى على ما هو عليه ، وان يصدر



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ اكتوبر ١٩٩٢

● الحزب الوطني : الملاك غير مسئولين عن المستأجرين في حالة هدم العقار
● الأحزاب تتفق على مسئولية المالك في توفير مسكن للمستأجرين في حالة الازالة
● د . ميلاد حنا : مطلوب الفصل بين قانوني صيانة المباني وزيادة الايجارات
● أبوزيد راجح : قانون الاسكان الجديد مصيره الفشل لغياب سياسة اسكانية واضحة
● سيد سرحان : عقود الايجار محدودة المدة لاتحقق الاستقرار

تحقيق حازم منير

تشريع جديد بعد استقرار الأحوال عقب كارثة الزلزال ، يسمح بسريان العقد لأقارب الدرجة الأولى وحدها ، أو الدرجة الثانية على اكثر تقدير

ويؤكد د . ميلاد ان هذه الرؤية يجب تأجيلها برمتها الى حين عبور آثار الزلزال .

وينتقد د . ميلاد القانون الذى تقدم به حسب الله الكفراوى وزير الاسكان منذ نحو عامين بشأن المساكن الجديدة باعتباره أفكارا تقليدية ، تفتح الباب للتلاعب والالتفاف ، خاصة بعد ان اصبحت سياسة الاسكان تسير على ساق وحدة ففقدت الاتزان ويجب اعادتها الى وضعها الطبيعي اسكان تمليك واسكان ايجار .

ويؤيد د . ميلاد ما تطرحه المجالس المتخصصة من اطلاق حرية الايجار بالنسبة للمباني التى تنشأ بعد صدور القانون ، ويضيف يجب ان تتطبق احكام القانون المدنى فقط على كل وحدة سكنية عذراء ، وهو ما سيسمح بادخال مليون و ٨٠٠ الف وحدة سكنية لسوق الايجارات بعد اطمئنان اصحابها الى امكانية استعادة شققهم فى نهاية مدة العقد التى يرتضيها الطرفان .

الغاء التوريث خطر

ويتفق سيد سرحان رئيس لجنة الاسكان بمجلس الشعب على ان كارثة الزلزال اثبتت ان سلامة المبنى لايرتبط بمرور السنين فهناك وحدات قديمة لم يؤثر فيها الزلزال بينما تاثرت وحدات سكنية حديثة وهو مايؤكد ان هدم المبانى لايجب ان يرتبط بالمدى الزمنى ، قدر مايرتبط بحسن الصنعة والضمير فى تطبيق المواصفات الفنية السليمة ومراعاة اخطار الزلازل

وحول مايقترحه البعض من الغاء توريث العلاقة الايجارية ، يرى سيد سرحان انها فكرة تشكل خطرا على المقيمين فى حالة وفاة المستاجر ، فلايمكن ان يلقى الورثة مصيبة الوفاة ومصيبة التشرد فى الشوارع وهو يقترح هنا ان تقتصر توريث العلاقة على الاقارب من الدرجة الأولى بشرط الاقامة .

ويرى رئيس لجنة الاسكان : انه لايمكن تطبيق مايطالب به البعض من تحرير لعقود الايجار ويؤكد على اقتصار ذلك على الوحدات السكنية الخالية والمغلقة غير المستغلة من اصحابها فتقنين عقود الايجار المحدودة المدة فى هذه الحالة يساعدهم على تأجيرها دون الخوف من ضياعها نهائيا ويشدد سرحان على ان انسحاب تلك الفكرة على العلاقة بين الملاك والمستأجرين لن تحقق الاستقرار المنشود للمواطن ولابنائه من بعده .

اعفاء الملاك

وعلى الرغم من اتفاق حسين عثمان رئيس لجنة الاسكان بالحزب الوطنى مع الرأى القائل بان سلامة المبنى لايرتبط بالزمن قدر مايرتبط بحالته الانشائية الا انه يرى عدم تحميل الملاك اية مسئولة فى حالة صدور قرار بازالة المبنى ويقول ان العقار يقع فى حالة مسئولية المالك عن حدوث تلاعب فى انشاء المبانى أدى الى انهياره .

ويضيف : ان العديد من الملاك اكثر أفلاسا من المستأجرين لذا فهم غير مسئولين عن أوضاع المستأجرين بعد الازالة ويصر رئيس لجنة اسكان الحزب الوطنى على مسئولية المستأجر لتدبير مسكن له فى حالة ازالة « منزله » .

ويضيف حسين عثمان : من المفروض شطب قانون الاسكان الحالى والاكتفاء بالقانون المدنى ومبدا العقد شريعة المتعاقدين ويرجع ازمة الاسكان الى وجود قوانين خاصة بها زادت من تعقيد الامور وتفاقم الازمة ..

وفيما يخص المسكن القائمة يؤيد رئيس لجنة اسكان الحزب الوطنى زيادة ايجاراتها سنويا لمدة عشرة اعوام حتى تتساوى الاجرة مع قيمة سعر السوق ، ويضيف طبقا لتقديراتنا يجب الا تزيد قيمة الايجار على ٢٥٪ كمتوسط من دخل الاسرة وبالنسبة للمستقبل والمساكن الحديثة يقول حسين عثمان : جميع الشقق التى لم تؤجر وتلك التى تم بناؤها ولم تسكن والشقق الخالية من

المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩٢

حق المالك ان يؤجرها كما يشاء بعقود حرة ..

ويعترف ان ذلك سيرفع اسعار الشقق لمدة لاتزيد على سبع اوثمان سنوات لتعود الاسعار من جديد الى الدرجة المناسبة فالمضاربة كما يقول ستفعل دورها في تخفيض الايجارات اما فيما يخص الفقراء معدومي الدخل فيرى ان الدولة مسئولة عن رعايتهم وتوفير المسكن لهم ..

وحول مبدأ توريث عقود الايجار يحدد حسين عثمان بحسم ان التوريث يتم لاقارب المستأجر من الدرجة الاولى فقط وفيما عدا ذلك يعود للمالك كحق من حقوقه الاصيلة .

٤ مبادىء اساسية

ويختلف حسني امين عضو الامانة العامة للحزب الناصري ووكيل وزارة الاسكان السابق عما يطرحه حسين عثمان ويحدد اربعة مبادىء اساسية يجب ان ترد في روح القانون المقترح الزام الملاك بوجود وثيقة تامين على المباني لمواجهة الكوارث انشاء صندوق لدعم الاسكان الشعبي يجرى تحويل جزء منه بفرض ضريبة على الاسكان الفاخر قصر تحرير العلاقة على الاسكان الفاخر اعلان الدولة ان حق السكن جزء أساس من حقوق انسان ..

ويقول حسني امين ان الدولة الغنية الرأسمالية تسعى لاستمرار نظامها وحمايته لذا فهي تبتدع طرقا لتخفيف حدة المشكلة بين الفقراء والاغنياء وتضع حدودا للتناقض بينهما كنظم التأمين الصحي وتأمين البطالة وتأمين السكن وهي وسائل لحماية النظام الرأسمالي ذاته ..

ويستطرد ان تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ليست بدعة واذا كانت الدول الرأسمالية لا تضع قواعد للعلاقة فعلينا وطبقا لظروفنا ان نتمسك بالعلاقة ونقصرها على الاسكان الاقتصادي ومنخفض التكاليف مع تحديد نسب زيادة سنوية في الاجر تتماثل مع زيادة الرواتب والدخول ولا يمانع حسني امين في تحرير العلاقة تماما في الاسكان الفاخر وغير الفاخر ،مع الغاء الزام المالك في هذا المجال بنسبة محددة للتمليك واخرى للايجار وترك المبنى كله للعرض والطلب مقابل حصة يسددها للتمويل صندوق الاسكان الشعبي ..

ويحذر حسني امين من التحرير الكامل للعلاقة الايجارية ويقول قد يعود ذلك بالنفع على الملاك في المدى القريب لكن عجز عموم المواطنين عن توفير المبالغ المناسبة بعد ذلك سيؤدي الى كساد تجارة الشقق .

ظاهرة الصمت والتراخي

وحول الصيانة وهدم المباني يقول عضو امانة الحزب الناصري أن الزلزال اضاف بعداً جديداً للقضية الاسكان ، وهو الصمت على المنازل الآيلة للسقوط والتراخي في مواجهتها ويجب الاستفادة من كارثة الزلزال في ترميم المنازل القديمة مهما كان تكلفتها باعتبارها ثروة عقارية يجب الحفاظ عليها ثم نبحث عن الوسائل المناسبة لتحقيق ذلك ويضيف أن الاوان لاشتراط وجودة شهادة تامين على المبنى ملازمة لاستخراج تراخيص البناء حتى تنحسر ظاهرة انهيار المباني بعد سنوات قليلة من بنائها ..

يرى حسني امين ضرورة تحمل الدولة لصيانة الثروة العقارية في مصر وذلك بانشاء صندوق تمويل الصيانة تتكون موارده من نسبة شهرية يدفعها المالك والمستأجر

خيانة عظمى

ويطرح ياسين سراج الدين نائب رئيس حزب الوفد رؤية مؤداها ان اخراج المستأجر من منزله يعتبر من اعمال الخيانة العظمى .

ويقول طبقا لما تذكره الصحف الحكومية تبلغ نسبة المباني القديمة ٧٥ ٪ من اجمالي الوحدات السكنية في مصر فهل يعني ذلك طرد المستأجرين من منازلهم بسبب مرور عدد معين من السنوات على اقامة المبنى ..

ويضيف : أفهم زيادة الايجار بنسب معقولة تتناسب مع تطور أوضاع الحياة وأرى ان تكون الزيادة بالنسبة للاحياء الراقية التي تتميز بالوحدات الرحبية والايجارات الضئيلة ..

ويقترح ياسين سراج الدين انشاء صندوق للتكافل الاجتماعي يتم تمويله من الضرائب والتمغات ليتم من حصيلة سداد الزيادات المقترحة على ايجارات شقق الاحياء الفقيرة ومحدودة الدخل ..

ويحذر سراج الدين من مافيا الاراضي التي تنتظر صدور قانون الاسكان الجديد حتى تجني ثماره وتطرد المستأجرين وتقوم بهدم المنازل وبيع الاراضي او تبني بدلا عنها أبراجاً تجني من ورائها ارباحا طائلة على حساب مصلحة المواطنين والاستقرار الاجتماعي ..

ويرى ان اخلاء المنزل يرتبط بصدور قرار ازالة لعدم صلاحية المبنى من الناحية الانشائية ويقترح في هذه الحالة ان تتولى الدولة مسئولية توفير مسكن مؤقت للمستأجر حتى يقوم المالك ببناء عمارة بديلة ليسترد المستأجر شقته او ان يسدد المالك للحكومة قيمة المسكن الذي وفرته للمستأجرين من الاموال التي سيجنيها من وراء بناء عمارة جديدة أو بيع الارض بعد الهدم كما يقترح في حالة تكيس المباني ان يتضمن القانون حق اقتراض الملاك والمستأجرين من البنك بضمان المنزل والأرض المقام عليها ويؤكد ياسين سراج الدين على ضرورة مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية في حالة نقل المستأجرين لوحدات جديدة حتى لا يترتب على هذا الاجراء مشاكل أخرى ..

ويرفض نائب حزب الوفد تسمية توريث العلاقة الايجارية ويطلق عليها تحديد عقد الايجار ويطالب بقصره على الاقارب من الدرجة الاولى ...

ويقر ياسين سراج الدين ، بضرورة بقاء العلاقة الايجارية كما هي فيما يخص المساكن ويرى ترك العلاقة بين المالك والمستأجر حرة لآليات العرض والطلب بالنسبة للمساكن الجديدة التي لم تؤجر بعد ، ومن حق المستأجر ان يقبل او يرفض القيمة الايجارية أو المدة الزمنية التي يحددها المالك .

ويستطرد أن تحرير العلاقة للمساكن الجديدة ، يعني عدم جواز امتداد العقد لورثة المستأجر ، الا في حدود شروط العقد باعتباره شريعة المتعاقدين .

ايجار محدود المدة



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩٢

ويفرق د . مجدى قرقر عضو اللجنة التنفيذية العليا لحزب العمل بين المنازل القديمة ومثيلاتها الحديثة في طبيعة العلاقة بين المالك والمستأجر فحزب العمل يطالب باستمرار العلاقة القائمة بين الطرفين في قطاع المساكن القديمة ، والاكتفاء بتعديل القيمة الايجارية لمسايرة التضخم وارتفاع الاسعار ، وأن تتجه الدولة الى نهج سياسة الايجار وليس التمليك فيما يخص اسكان التعاونيات والمدن الجديدة مع رفع القيمة الايجارية دوريا وهو مايحقق مصلحة للمواطن والحكومة في آن واحد .

ويرى د . قرقر السماح بالايجار المحدود المدة في المساكن القائمة وغير المؤجرة ، وهو ماسيسمح بحل مشكلة الشباب وانتظارهم للحصول على وحداتهم المحجوزة بالتعاونيات وكذلك المقيمون في منازل آيلة للسقوط .

اما بالنسبة للمباني الجديدة فيرى حزب العمل ، ان تترك الحرية بالاتفاق بين المالك وطالب شراء الشقة في تحديد شكل العلاقة بينهما وطبيعتها .

وفي تطور واضح لموقف حزب العمل ، يقول د . مجدى قرقر ، في حالة اتفاق المالك والمستأجر على تأجير المسكن الجديد ، نرى ان يكون هناك تحديد بالعرض والطلب ، فمن حق ولي امر المسلمين ان يضع اسعار للسلع خاصة في الازمات ، وبعد انتهاء الازمة تترك كاملة للعرض والطلب .

وحول توريث عقود الايجار ، يفرق د . قرقر بين المباني القديمة والتي رتب فيها الافراد أوضاعهم ، فيجب ان تستمر العلاقة الايجارية مع الورثه المحتاجين بشرط الايثبت امتلاكهم لوحدة سكنية اخرى في المدينة ، وان يتم رفع الغبن الواقع على اصحاب العقار ، ومسئولية المستأجرين عن صيانة المبنى .

وفيما يخص المساكن الجديدة يحدد حزب العمل ان العقد شريعة المتعاقدين وهو الذى يحكم امتداد العلاقة الايجارية من عدمه .

ويشير د . مجدى قرقر الى هدم المباني ، موضحا وجود مبان اثرية مطالبون بصيانتها وترميمها والحفاظ عليها حتى ولو كانت آيلة للسقوط وهذه مسئولية الدولة .

وينضم الى الرأى القائل ان سلامة المبنى لايحدده عمر افتراضي ، وينحاز الى استمرار المنشآت وعدم التعرض لها بالهدم حفاظا على الثروة العقارية .

ويستطرد ... اذا رغب المالك في هدم المبنى ، فالمفترض ان يوفر المالك وحدة سكنية ايجارية للمستأجرين ، خاصة وأنه سيستفيد من هدم العقار نظرا لارتفاع قيمة الأرض ، ويضيف هناك أشكال عديدة ، للتراضي بين الطرفين ، مثل التعويض بقيمة مالية يحددها القانون ، اوتوفير وحده سكنية ادارية لمدة محددة بمنطقة قريبة مع تحرير عقد ابتدائى يضمن للمستأجر وحدة جديدة بعد اعادة بناء المبنى .

غياب سياسة واضحة

على جانب اخر يطرح د . أبو زيد راجح رئيس اتحاد رئيس اتحاد المعماريين المصريين رؤية مختلفة تماما ، فمصر لاتعاني أزمة اسكان ، بل تعاني من غياب سياسة سكانية واضحة .

يقول د . راجح ان القوانين التى تصدر متتالية أشبه بالاقراص المهدئة اكثر منها مواجهة صريحة وعملية لمشكلة الاسكان ، والدليل ان الازمة مازالت مستمرة رغم كثرة القوانين .

ويتوقع د . راجح للقانون الجديد المقترح النجاح ، وهو يقترح وضع سياسة للاسكان قبل اصداره ، تحقق مصلحة الشرائح العريضة خصوصا ذوى الدخول المحدود على ان تشمل ثلاثة مجالات الأولى وضع سياسة للاراضي ، اما ان تخصص بسعر رمزى لاسكان ادنى مستويات الدخل ، او أتاحتها باسعار متفاوته تتفق مع نوعية الاسكان المقام عليها .

الثانية : سياسة خاصة بالدعم ، لتوجيهه الى ادنى مستويات الدخول ويقول ان ٧٥ ٪ من الدعم الحالي يوجه الى الشرائح المتوسطة ، و ٢٥٪ فقط يعرف طريقه الى مستحقيه ، لذا فهو يقترح ان يتم تحديد الدعم بصورة مرنة ، وان يبلغ اقصاه في الوحدات التى لاتزيد مساحتها على ٦٠ مترا ، ومن يرغب اكثر من ذلك فليسكن على نفقته وليست نفقة دافعي الضرائب .

المحور الثالث خاص بادارة عمليات الاسكان ، فهناك عدم تنسيق واضح كما يقول د . راجح بين دور الحكومة المركزية واجهزتها المختلفة في المدن او الادارات المحلية .

ويرى ضرورة ان تأخذ المدن بالهيمنة الكاملة على الاسكان ، ويقتصر دور الوزارة على وضع السياسات والتخطيط والانماط الملائمة ، وربط عملية الاسكان بالاقتصاد القومي والتخطيط المركزي .

ويضيف د . راجح من المهم ان يكون للدولة سياسة واضحة في الدعم والاسكان بهدف خدمة الطبقات محدودة الدخل ، على ضوء التفاوت الرهيب الموجوده حاليا حيث يعيش ٣ مليون مواطن في الاسكان العشوائي و ٣٥٠ ألف عائلة في اسكان هامشي غير معد للسكني ، ويعيش ٣٠٠ الف اسرة في المقابر ، بينما يوجد في مصر مليون و ٢٠٠ الف شقة خالية يقدر ثمنها بحوالي ٨٠ مليار جنيه منها نصف مليون شقة بالقاهرة وحدها قيمتها ٢٠ مليار جنيه .



المصدر : الخرساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨ أبريل ١٩٩٢

حديث سريع مع محافظ القاهرة

لا أوافق على بناء الأبراج

العقاب الفورى للمخالفات وإيقاف تراخيص البناء لمدة عام

● جمال عوض

● ماذا يقول المسئول الأول عن العاصمة : عمر عبد الآخر عن ظاهرة الابراج السكنية التى انتشرت بشكل سرطانى فى القاهرة ؟ .. انه ليس مع هذه النوعية من البناء لما تشكله من اعباء على شبكات المرافق ومدى توافر عوامل الأمان فيها ويرى انه لابد من عدم استمرار بناء الابراج وان كان فالصحراء يمكن ان تتسع لهذه النوعية .. ولكن ماذا يقول المحافظ عن نتيجة الفحص المبدئى لهذه الأبراج ؟ ولماذا قرار وقف صرف التراخيص للبناء لمدة عام فى العاصمة ؟ وما حكاية برج الجزيرة المخالف ؟



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ مارس ١٩٩٢

● ماذا عن الموقف الحالي للابراج التي انشئت في القاهرة مخالفة للمواصفات ؟

— قال عمر عبد الآخر محافظ القاهرة : شكلنا لجانا فنية على اعلى مستوى من خبراء الهندسة والاستشاريين وتم توزيعهم جغرافيا لمعاينة الابراج الموجودة في مدينة القاهرة وقد ثبت من المعاينة المبدئية لبعض الابراج التي شاهدتها اللجنة الفنية انها سليمة انشائيا ومعماريا واتمنى لبقية الابراج الموجودة على ارض العاصمة ان تثبت سلامتها لانه لوحدث عكس ذلك ستشكل كارثة بلا ادنى شك ..

وقال محافظ القاهرة : إنني اتصور – إلى ان تنتهي هذه اللجان الفنية – أن تتعاون وزارة الاسكان والتعمير وباقي الأجهزة وليس هناك مانع من الاستعانة بالخبرات العالمية من مختلف الدول التي لديها خبرة في شئون الزلازل لكي نستفيد من خبراتها في مجال تامين الابراج ضد الزلازل أولا .. وكذلك بالنسبة للاطمئنان على الابراج الموجودة بالفعل على ارض الواقع ..

ويؤكد عمر عبد الآخر : لي تحفظ على سياسة التوسع في بناء الابراج داخل القاهرة .. فانني لا ارحب ولا اوافق على بناء وتشييد ابراج في وسط المدينة لعدة اسباب فهي تشكل عبئا في المقام الأول على جميع مرافق العاصمة مياه . صرف صحي .. كهرباء .. علاوة على انها تشكل خطورة على سكانها إذا لم تصمم حسب المواصفات المطلوبة لها من توفير معاملات الامان ضد الحريق . وضد الكوارث الطبيعية رياح . اعاصير .. وزلازل .. لذلك ارى ضرورة عدم تنفيذ المزيد من الابراج داخل جسم القاهرة .. وان كان لابد من التوسع في سياسة الابراج .. فسوف نبني الابراج خارج العاصمة وهذا سيطبق من الآن .

● بالنسبة للابراج المخالفة هل سيتم ازالة الادوار المخالفة بها ؟

— قال عمر عبد الآخر محافظ القاهرة : إننا ملتـزمـون في البنـاء بتنفيـذ القـانـون (١٠٦ لعام ٨٦) وهو البناء مرة وربع عرض الشارع ولكن للأسف الشديد ان الازالة تتعرض لمجال القضاء والاعتراض والاستشكالات وباب هنا في المحاكم وباب هناك وشهور واعوام تمر دون اتخاذ اجراء فعلي ويكفي أن تعرف انني منذ توليت محافظة القاهرة دخلت في عشرات من القضايا ومعظمها لمخالفات وكل القضايا التي وقفت امامها مخالفات جسيمة فلابد من تعديل رادع وسريع في القانون للقضاء على ظاهرة المخالفة الجسيمة



وخاصة ان المخالفات في البناء ادت إلى كارثة مثل عمارة مصر الجديدة .

● ولكن بعد الزلزال هل سترجىء الادوار المخالفة بسبب الطعون والاستشكالات ؟

— قال عمر عبد الآخر : اتمنى ان يطبق القانون بشكل سريع فالزلزال هز الارض والعمارات ولكنه لم يهز القوانين والردع الفورى هو الحل الجذرى لظاهرة المخالفات في المباني والتي انتشرت في القاهرة الكبرى خلال الفترة الاخيرة وابسط دليل على تقويض التنفيذ .. هو عدم تنفيذ نقل سوق روض الفرج حتى الآن .. رغم التكلفة الفعلية التي انفقتها الدولة على بناء سوق العبور ولكن لبطء تنفيذ القانون فسوق روض الفرج قائم حتى الآن وكذلك الأدوار المخالفة ملازالت مخالفة حتى الآن .

لاتراخيص لمدة عام

● صدر قرار أخير بمنع البناء في القاهرة لمدة عام ربما يؤدى هذا القرار لارتفاع اسعار الوحدات السكنية فما هو الهدف من القرار ؟

— قال عمر عبد الآخر محافظ القاهرة : في الحقيقة وبعد الزلزال مباشرة اتخذت هذا القرار في محاولة جادة للوقوف على ما يحدث داخل القاهرة من البناء العشوائى والقرار يهدف إلى عاملين هامين :

● أولا : وضع مواصفات جديدة للعمارات من خلال وزارة الاسكان والأجهزة المختلفة .

● ثانيا : انشغال جميع المهندسين في القاهرة في الاشراف ومعاينة مباني العاصمة فمتى سينفذ الاشراف على البناء إذن .

واخيرا قال المحافظ ربما نتراجع في هذا القرار في اقرب وقت نرتب أوضاع القاهرة من خلال تنظيم شكل المباني وغيره و أمل ان نجد قاهرة جديدة بعد ذلك .. وبالنسبة لارتفاع اسعار الوحدات السكنية فهى في ارتفاع مستمر والقرار لايتسبب في ارتفاعها بشكل او بآخر .



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ أكتوبر ١٩٩٢

الأحياء الآيلة للسقوط : وما الحل ؟

• لجان هندسية لفحص المباني القديمة .. وترميم التصدعات والتشققات

• ثناء رستم •

انطلق الزلزال فى ثوان معدودة .. ضرب مبانى مصر كلها الحديثة والقديمة .. وقام بإلحاق الخسائر المادية والبشرية الفادحة .. وترك على وجوه المبانى آثار لندبات واضحة .. وتشققات عميقة فى الجدران والأسقف .. وكانت الكارثة فى الأحياء القديمة التى كانت معظم مبانيها آيلة للسقوط .. وجاء الزلزال ليقضى ويدمر الباقى منها .. لقد أصبحت المشكلة الآن : ما هو الحل فى المبانى التى لم تتهدم ولكنها آيلة للسقوط ؟ .

كانت المناطق الأكثر عرضة للخسائر والانهيارات : معظم منطقة بولاق وخلف سور مجرى العيون والسيدة زينب ، باب الشعرية ومنشية ناصر ، مصر القديمة ، الخليفة وغيرها من احياء القاهرة القديمة .

أن معظم الخسائر التى حدثت فى هذه المناطق إما انهيارات للمساكن أو تصدع معظمها وظهور الشروخ عليها .. وخلف هذا مشكلة هامة هى : أين يذهب أصحاب المساكن المتصدعة ؟ .. فمنازلهم لم تنهار ولكن فى طريقها إلى الانهيار .. وليس أمام سكانها من حل سوى افتراش الطرقات .. والجلوس على قطع أثاثهم المتهالك بفعل الزمن والزلزال .

الأضرار بالأحياء القديمة

وتجولت « آخر ساعة » بين سكان الأحياء القديمة تستطلع مشاكلهم وتطمئن عليهم .. كان حى بولاق من أكبر الأحياء المتضررة .. الحوارى ضيقة جدا والسير فيها صعب .. سكان المنازل متكدسون فى الحارات وأثاثهم يملأ المكان .. صيحات الأطفال المذعورة والحيرة على وجوه الآباء والأمهات .. الكل ينظر بحسرة إلى المبانى .. فالشروخ واضحة والخوف يملأ القلوب .

وفى حارة محمود بهيج كان حجم المأساة



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ اكتوبر ١٩٩٢

واضحا .. صفوف المنازل بطول الحارة كلها مائل فى اتجاه واحد .. منازل قديمة ومتهالكة ولكنها لم تسقط بعد وجميع سكانها يفترشون الارض .

● قال سيد رجب بحيرى : منذ وقت الزلزال ونحن ننام فى الطريق .. اخرجنا الاثاث وكتب المدرسة للأطفال .. واثناء محاولتنا لإنزال متاعنا كانت السلالم تصدر اصواتا مرعبة .. ونحن الآن نخاف ان نعود لمنازلنا .. خوفا من ان تنهار فوق رؤوسنا فى اى لحظة .

وتكررت نفس الماساة فى الشرابية .. كان اهل الحى كلهم يتحدثون عن منزل تصدع بعد الزلزال فى حارة عفيفى وعاد إليه سكانه لانهم رفضوا ان يبيتوا فى العراء وما هى إلا دقائق بعد عودتهم إلى المنزل حتى انهار عليهم ومات ثلاثة تحت الانقاض !

ويقول ايمن عبدالحميد طالب بكلية الهندسة : الحمد لله .. ان المنزل لم ينهار علينا اثناء الزلزال ولكنه متصدع وفى حالة سيئة واحاول الآن جمع اى نقود من اقاربى ومعارفى من اجل الحصول على شقة لامى وشقيقاتى البنات .

سور مجرى العيون

● ووراء سور مجرى العيون : توجد منطقة سكنية .. متفرعة من شارع حسن الاكبر ما ان دخلتها حتى تعجبت .. من شكل المنازل والمبانى المتهالكة .. وبين كل عدة منازل توجد اكوام من الانقاض كانت لمنزل ثم انهار !! .. الشقوق فى المنازل واضحة لدرجة جعلتنى اشاهد ما وراء الجدران .. المساحات صغيرة جدا .

ووجدت امامى مشهدا لا ينسى احد المنازل مرتكز على عرق خشب حتى لا يسقط .

وهناك كانت الشكوى جديدة فقال محمود عبدالرحيم عامل فى المدابغ .. نحن معتادون على انهيار المنازل فى منطقتنا وتصدع المبانى شىء عادى .. فكثير ما كان يتصدع منزل وينهار سقف الدور الاخير ويظل السكان به فاين سيذهبون ..

البقية صفحة ٥٥



المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ [illegible] ١٩٩٢

● وتضيف الحاجة سعيدة مصطفى على : منزلى مساحته ثلاثون مترا مقسم على غرفتين بارتفاع خمسة ادوار .. يسكن كل غرفة حوالى تسعة افراد .. واسكن فيه انا واولادى وبعد لحظات الرعب التى عشناها مع الزلزال لا نعرف ماذا سيحدث لنا ! نريد ان نعرف هل نستطيع العودة إلى منزلنا ؟ ام لا بدلا من النوم على الطريق ؟ وما هو الحل فى اطفالنا عندما يعودون إلى المدارس ؟ اين سيذاكرون دروسهم ؟ .. واين سينامون خاصة وان البرد القارص قادم ؟ .. ولن اقول سوى الطف بنا يا رب !

حل مشاكل الجماهير

● ولان حجم المأساة كبير فقد توجهت بكل هذه المشاكل إلى محافظة القاهرة محاولة البحث عن حل لمشاكل هؤلاء المواطنين وكان رد عمر عبدالآخر محافظ القاهرة مطمئنا جدا وقال :

لقد تابعت عمليات الإغاثة ونقل المواطنين الذين انهارت مساكنهم تماما إلى مساكن دائمة بمدينة السلام وتم تسكين (٣٠٠) اسرة خلال الايام الاولى .. وكانت البلاغات التى وصلتنا عن التصدعات والتشققات حوالى ٦٠٠ بلاغ .. وحتى الآن وصلت بلاغات التصدعات إلى حوالى ٢٠ الف بلاغ .

وقال محافظ القاهرة :

ومن اجل الإسراع بحل مشاكل المواطنين الذين تصدعت منازلهم تشكلت لجان هندسية بدات بالمعاينة فى جميع احياء القاهرة الآيلة للسقوط .. بالاتفاق مع وزارة الدفاع التى ارسلت ١٢٠ مهندسا .. ووزارة الإسكان التى ارسلت مائة مهندس بالإضافة إلى مهندسى الاحياء والمحافظة .

وتقوم هذه اللجان بعملها .. وسوف تنتهى منه خلال ٩٦ ساعة على الاكثر لحل مشاكل المواطنين .. وسيتم فرز المنازل التى سيتقرر إخلاؤها نهائيا لتصدعها الكامل .. ينتقل اصحابها إلى مساكن دائمة فى المساكن التى ستنتهى فى منتصف نوفمبر واوائل ديسمبر .

ويقول عمر عبدالآخر :

اما المنازل التى ستحتاج إلى ترميم وتنكيس فسيتم حصرها .. وبعدها ستقوم شركات المقاولات والإسكان باعمال الترميمات .

● وسيتم تجهيز ٢٥ الف وحدة سكنية جاهزة بمدينة النهضة امتداد مدينة السلام والمقطم ولا ينقصها سوى المرافق .. ومن اجل هذا وضعت خطة سريعة للاشتراك مع وزارة الإسكان وتكليف جميع شركات المقاولات بإمداد هذه الوحدات بالمرافق على ان تنتهى فى منتصف ديسمبر القادم على اقصى تقدير .. كما ان هناك حوالى ٥٠ الف وحدة اخرى فى مناطق المقطم والشروق وبدر وحلوان سوف يتم الانتهاء منها فى خلال شهر .

الترميم هو الحل

ونقلت الصورة بوضوح للدكتور ميلاد حنا .. خبير الإسكان العالمى وسالته عن إمكانية تحمل المبانى المتصدعة للسكان بعد ترميمها وقال شارحا :

لقد هز الزلزال كل مساكن ومبانى مصر .. وكان رد الفعل مختلفا باختلاف ظروف كل حى .. واتصور انه امام إدارات الإسكان بالمحافظات مهمة شاقة لعمل مسح إنشائى لكل المبانى وتسجيل ما بها من عيوب .

ومن الطبيعى ان تكون الافضلية للمساكن المعرضة للتصدع والانهيار ثم الإبقاء على المبانى الاخرى لمراحل لاحقة .

ويقول الدكتور ميلاد حنا :

نحن امام كارثة قومية .. ولو اننا ازلنا جميع البيوت المختلة لكنا امام إزالة عامة ولا يوجد فى الجانب المقابل مساكن جديدة بإيجارات معقولة تكفى وتناسب كل هذه الاعداد .

ومن هنا لابد من وضع قرارات علمية عقلانية وينبغى ان تكون هناك خطة واضحة لإصلاح ما هو قائم لان هدم كل القديم لن يحل المشكلة .. وإصلاح اى منزل قديم اقل تكلفة من إنشاء منزل جديد وعندما يحدث الترميم يمكن للسكان ان يعيشوا فيه بمنتهى الامان وبدون خطر .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائى

التاريخ : ٢٨ اكتو ١٩٩٢

« التخطيط » جراحة ناجحة لتجميل القاهرة !

من الضرورى الابتعاد عن سياسة « ترقيع » الاحياء القديمة والعشوائية

● تخطيط عام لتسير فى اطاره التخطيطات الجزئية للاحياء

جاء زلزال « الاثنين » ليكشف حاجتنا الشديدة الى اعادة تخطيط القاهرة فالهجرة الى المدن الجديدة من الاحياء القديمة والعشوائية فرصة يجب ان نغتنمها لاجراء عملية التجميل المنتظرة منذ سنوات لبعض ملامح العاصمة المشوهة سوف تزال بيوت ويتم اخلاء منازل ومحال ستحمل قائمة الانتظار اسماء الاف انتهى بالفعل العمر الافتراضي لبيوتهم واذ كان الزلزال لم يصبها بسوء وسيعنى ذلك في النهاية اننا سنكون بازاء مناطق واسعة وربما احياء كاملة اخليت من سكانها وهى بحق فرصة يجب ان ننتهزها لتحقيق حلمنا في « قاهرة » تليق بحاضرنا ومستقبلنا ليس مطلوبا على الاطلاق نزع ملكية احد ، رغم ان القانون يبيح ذلك اذا كانت لمنفعة عامة ولكن بقدر احترامنا للملكية الشخصية يجب ان يكون احترامنا لحق كل مواطن في ان يتنفس هواء نقيا وان يتمتع بجمال بلاده وهنا يجيء دور التخطيط السليم الذى ياخذ في الاعتبار تحقيق المصلحة العامة والمصلحة الخاصة معا اذ انه من المنطقى .. بل من المنطقى جدا ان يكون لكل صاحب منزل تهدم بيت جديد وان ياتى هذا البيت متفقا مع الاسس والقواعد التى تحقق الهدف الذى نسعى اليه جميعا .. ان تكون لدينا عاصمة اجمل .. اكثر تحضرا .. واقل تلوثا .. وفي هذا التحقيق نحاول ان نقترب من هذه الصورة المامولة ..

• قبل اتخاذ اى اجراءات من المحافظة لابد من التأنى مع وجود سياسة واضحة واطار عام يتحرك داخله المسئولون

عن كيفية اعادة تخطيط الاحياء القديمة يقول د . احمد خالد علام استاذ التخطيط العمرانى بهندسة الازهر : جاء الزلزال ليثبت ان جميع المبانى القديمة باحياء القاهرة قد انتهى عمرها الافتراضى منذ عشرات السنين ويؤكد اننا في حاجة الى وقفة مع النفس لاعادة ترتيب الاوراق ووضع اسس محكمة وقوانين تنظم البناء حتى تتوقف غابات المبانى العشوائية التى تنمو داخل القاهرة وتتزايد مساحتها في كل يوم واهم مايجب ان يراعى في اعادة تخطيط هذه الاحياء استخدام الاسلوب العلمى ومراعاة متطلبات المستقبل ومحاولة انهاء المشكلة العويصة التى طالما عانت منها شوارع القاهرة وهى الرصف والتجديد ثم اعادة الهدم من اجل مد المرافق تحت الارض ثم الرصف من جديد مما ارهق ميزانية الدولة بسبب سوء التخطيط لذلك يجب ان تستغل محافظة القاهرة فرصة توقف البناء لمدة عام لاعداد دراسة علمية تتضمن خطة شاملة خاصة بالاحياء العشوائية او الاحياء القديمة حتى لاينتهى العام ويظل الحال على ماهو عليه ولانجنى من هذه الفرصة الا تعطيل العمل امام راغبى البناء

ويضيف انه يجب الاخذ في الاعتبار ان منع اعادة بناء المنازل المنهارة واقامة مرافق عامة في اماكنها ليس بالامر السهل لانه من الممكن ان يؤدى الى مشاكل جديدة .. واقترح ترك هذه الارض فضاء لحين الانتهاء من التخطيط الشامل الذى يحدد ويبين الاستخدام الامثل لهذه الاماكن .. بدلا من التسرع في نزع الملكيات واقامة المستشفيات والمدارس بدون دراسة كافية .. وعلى هيئة التخطيط العمرانى القيام فورا باعداد تخطيطات تفصيلية لكل حى من الاحياء وتحديد استعمالات المساحات الخالية خصوصا ان الهيئة سبق لها ان قامت عام ١٩٨٤ بالتنسيق مع وفد فرنسى باعداد تخطيط شامل وعام للقاهرة .. وحتى هذه اللحظة لم ننتقل من مرحلة التخطيط العام الى مرحلة التخطيطات التفصيلية والجزئية لكل حى من الاحياء والتى من المفترض تنفيذها في اطار التخطيط العام لتحديد الاطار

الامثل لاستخدام الفضاء الناتج عن ازالة المباني المنهارة .

ويوضح د . محمد عبد الله رئيس قسم هندسة التخطيط العمراني بجامعة الازهر ان القرارات المتعلقة بالتخطيط العمراني بصفة عامةلايجب ان يتم اتخاذها بسرعة دون دراسة طويلة لان هذه القرارات يصعب تغييرها في المدى البعيد فاذا ماحدث وتسرعنا بقرارات وليدة اللحظة ببناء المنشات والحدائق ثم جاء التخطيط التفصيلي للاحياء في المرحل القادمة عكس ماقمنا به مسبقا لعجزنا عن تنفيذه وبالتالى ستحدث اعاقة وعرقلة للخطط الرئيسية

ويرى ان الاسلوب الامثل هو ان تبادر المحافظة بعمل تخطيطات تفصيلية للاحياء وتقوم بتوسيع شوارع المناطق القديمة وتوفير الخدمات الصحية والترفيهية

وضوح في السياسات

ويضيف انه يجب قبل اتخاذ اى اجراء من قبل المحافظة .. ان يكون هناك وضوح في السياسات واطار عام واضح يسير عليه المسئولون لسنوات طويلة حتى نتجنب تضارب الاراء ولكى تكون هذه السياسة واضحة يجب ان يحدث تنسيق بين الاجهزة والادارات المعنية وان تتولى جهة لها صلاحيات مطلقة الاشراف عليها حتى تاتى في النهاية متناسقة

ويؤكد د . احمد كمال الدين استاذ التخطيط العمراني بهندسة الازهر ان المواد المستخدمة في بناء البيوت القديمة رديئة ومن خامات لم تستخدم من عشرات السنين ونحن لانريد ان نقوم بسياسة ترقيع لهذه الاحياء لانها سياسة خاطئة وقبل اتخاذ اى اجراء في اى حى من هذه الاحياء .. يجب ان نحدد اولا عدد سكان الحى ومساحته وتحديد متطلبات الحى من الخدمات الصحية والترفيهية وبناء عليه يتم استغلال الاراضى الفضاء في سد العجز في هذه الخدمات .

اصبح ضرورة

يقول المهندس ابراهيم على استشارى مدنى ان تخطيط الاحياء الشعبية والقديمة اصبح ضرورة قومية وملحة في ظل الانهيارات التى حدثت بعد الهزة الارضية التى ضربت مصر في الاونة الاخيرة فهذه الاحياء قامت في ظل غيبة الرقابة الهندسية وقامت بشكل عشوائي لاتراعى فيه ادنى الشروط المعمارية التى من المفترض اتباعها مما نتج عنه كتل سكنية غير صحية وتكثر فيها الضوضاء والمخالفات الاسكانية وهناك العديد من المدن الجديدة التى اقامتها الدولة لامتصاص الزحام من القاهرة الكبرى وهناك ايضا مشروعات طموحة تعمل وزارة الاسكان على اقامتها حول الطريق الدائرى الجديد الذى سينتهى العمل فيه قريبا فهناك فرصة ذهبية لتخفيف الضغط من داخل القاهرة الكبرى وتكون البداية باكثر الاحياء ازدحاما وتكدسا مثل بولاق ابو العلا وباب الشعرية والخليفة والدرب الاحمر وغيرها ويجب ايضا وضع تخطيط سليم لهذه الاحياء بصفة كلية حتى لو تحتم ازالة مربعات سكنية قديمة وهذه السياسة متبعة في العديد من الدول لتصحيح الاوضاع الخطا وانقاذ صحة باقى السكان المكدسين في الاحياءالقديمة واضافة مساحات

خضراء تكون بمثابة الرئة التى يتنفس منها سكان هذه المناطق المزدحمة وكذلك للحفاظ على سلامة المواطنين من انهيارات جديدة

ويؤكد المهندس السيد احمد استشارى معمارى ومدير ادارة التنفيذ باحدى شركات المقاولات ان النسبة مرتفعة لحالات الانهيارات في الاحياء القديمة وتعدد قرارات الازالة قبل حدوث الزلزال امر خطير كان يحتم على المسئولين عن التخطيط العمراني التفكير فورا في اعادة تخطيط هذه الاحياء تخطيطا شاملا اما بعد حدوث الهزة العنيفة الاخيرة وتعدد الانهيارات وزيادة اعداد المنازل المتصدعة اصبح اعادة التخطيط في هذه الاحياء ضرورة لامفر منها .. اما د . ميلاد حنا الرئيس الاسبق للجنة الاسكان بمجلس الشعب فيقول ماتم قد تم وينبغى الا ننظر بمنظار الى كل شيء اسود .. ولابد ان نستفيد حتى من الخسارة التى تمت .. واذكر عقب عدوان ١٩٥٦ ان تهدم حى المناخ ببورسعيد .. وكان معظمه من العشش .. وقد اتخذت وقتها الحكومة قرارا حكيما يتسم بالشجاعة بان ازالة ماتبقى من عشش واعيد بناء هذا الحى على نحو راق .. والان ونحن وسط هذه الازمة ونلهث كى نستجيب لمعاناة الناس اولئك الذين تهدمت بيوتهم او تصدعت خصوصا واننا ونحن على ابواب فصل الشتاء لابد من ان نجد ماوى معقولا لكل مواطن مصرى .. ولكننافي ذات الوقت لابد ان نعمل بهدوء وتعقل لكى نجهز مسرح مابعد الاحداث ، احداث الزلزال ، ولابد ان نستخدم كل قطع الارض التى ستظهر نتيجة ازالة البيوت التى تهدمت فوقها الاستخدام الامثل .. ومن الصعب جدا عمل « روشتة » واحدة

عامة لكل الاحوال واعتقد ان مهندسى التخطيط العمراني ينبغى ان يعملوا من الان لرفع المناطق التى تمت فيها تصدعات وينتظر ان يكون بها ازالات حتى يعيدوا تنسيق هذه المناطق

ويقول الدكتور احمد شرف الدين استاذ القانون المدنى بحقوق عين شمس انه من حق المحافظ نزع اى ملكية بموجب القانون اذا وجد ان لهذا النزع ضرورة للمصلحة العامة ولاتعقيب عليه في ذلك ويستطيع صاحب العقار ان يحتج ويطعن في هذا القرار بعدم الملاءمة للغرض التى ستنشا من اجله .

والاساس انه من حيث المبدا ان نزع الملكية للمصلحة العامة ولا معقب عليه الى ان يثبت صاحب الحق عكس ذلك .

وفي حالة النزع للملكية لابد من التعويض حسب قوانين نزع الملكية واحكام محكمة النقض والتى تقول في اشهر احكامها بان يكون التعويض معادلا لقيمة الملك المنزوع وقت نزع الملكية ويقيم الملك عقار واراضى بقيمته السوقية وليس للمالك هنا ـ طالما ان النزع لصالح المصلحة العامة ـ ان يطعن في القرار ولكن له حق الطعن في قيمة التعويض وتقديره والظاهر يؤيد القرار الادارى مادام فيه مصلحة عامة .

ويقول د. محمود جمال زكى استاذ القانون المدنى بجامعة القاهرة انه لايجوز نزع الملكية الخاصة الا بشروط نزع الملكية للمنفعة العامة والا سيرفع المتضررون قضايا امام المحاكم وشروط نزع الملكية للمنفعة العامة معروفة للجهات التنفيذية فلايصح مثلا نزع الملكية لانشاء مدرسة وبالحى عدة مدارس او عدة مستشفيات فاذا توافرت شروط نزع الملكية فينبغى تعويض الملاك ولادخل لموضوع الانهيارات التى حدثت بنزع الملكية لان ذلك بعيد عن الموضوع القانونى

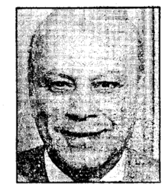
ويشير محمد مصطفى علوان المحامى بالنقض الى ان الملكية الخاصة مصونة ولايجوز الاعتداء عليها تحت زعم تسكين المتضررين لان مافعلته الدولة عند حدوث الزلزال واجب عليها تفترضه ولاية الدولة لرعاياها اما اذا كانت هناك خطة جديدة قبل موضوع انهيارات الزلزال فانه يسمح في هذه الحالة نزع الملكية وبتعويض مناسب مثل مايباع ويشترى بالجوار والرضاء التام من الاهالى ولايجب ان يتخذ موضوع الزلزال فرصة لاضاعة حق الاهالى .

بدء الرفع المساحي للمناطق المتضررة بالزلزال وإعادة تخطيط القاهرة

كتب ـ عبد الهادى تمام:

تقرر البدء فى اعادة التخطيط العام للقاهرة، بالتعاون بين محافظة القاهرة وهيئة التخطيط العمرانى وكذلك بدء اعمال الرفع المساحى للمناطق التى اضيرت من الزلزال، ووضع التصورات الخاصة بالمناطق التى سيتم البدء بها اولا.

واكد عمر عبد الآخر محافظ القاهرة ضرورة متابعة قرارات الازالة، ووقف اعمال البناء المخالفة ، وتنفيذ الامر العسكرى بحزم، بكل قوة لردع المخالفين واعادة الانضباط الى جميع احياء العاصمة. وقال ـ خلال الاجتماع الذى عقده امس، وشهده نوابه ورؤساء الاحياء ـ انه تقرر تشكيل لجنة عليا لمراجعة قرارات اللجان الثلاثية الهندسية والتى اقرت من خلالها الهدم الكلى او الجزئى للعقار علي ان يتم تشكيل اللجنة العليا من اساتذة كليات الهندسة ومدير الاسكان بكل منطقة، وتمثل فى هذه اللجنة لجنة مخالفات المبانى


عمر عبد الآخر

لتسهيل ضبط حالات المخالفة. واضاف انه لا تعديل لقرارات اللجنة الهندسية الثلاثية الا من خلال التظلم الذى بموجبه يمكن قيام اللجنة العليا لمراجعة العقار.

وقال: انه تم تكليف رؤساء الاحياء بوضع كشوف اولويات لهدم العقارات التى تقرر ازالتها، وارساله فورا وبصورة عاجلة الى الشركة التى ستقوم باعمال الهدم والمخصصة بكل حى. كما تقرر دعم لجان المعاينة بكل من احياء الوايلى والسلام وحلوان والزيتون للانتهاء من كافة البلاغات التى وصل عددها الى ٦١ الفا و٨٠٥ بلاغات تم معاينة ٤٩ الفا و٨٢٠ بلاغا بالاضافة الى انه تم فحص ٢٦٧ مبنى حكوميا حتى الآن، وطلب ضرورة فحص البلاغات المتبقية البرنامج الزمني لهدم العقارات التي اقر هدمها والبدء بالعقارات التى تمثل خطورة علي جيرانها.

وطلب المحافظ من رؤساء الاحياء حسن معاملة المواطنين، والعمل علي راحتهم، وضرورة وجود رؤساء الاحياء عند تسليمهم الوحدات السكنية، وذلك وفق البرنامج الزمنى المعد الذى تم اعتماده في اللجنة الوزارية العليا برئاسة الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء، والتى يتم بمقتضاها تسكين اكثر من ١٦ الف اسرة، ومن الممكن الوصول بهذه الاعداد الى ٢٠ الفا.



تعديل تشريعات البناء والاسكان أولا

محمد فهيم درويش
مستشار بمحكمة إستئناف القاهرة

والمستشار محمد فهيم درويش يرى ان تشريعات المبانى هى التى اثبت الزلزال تصدعها واظهر انها ايلة للسقوط . وهو بخبرته يقدم لنا الحل تشريعيا

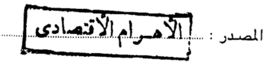
حادث الزلزال الذى وقع فى مصر عصر الاثنين الثانى عشر من اكتوبر .. كان مفاجاة للشعب المصرى وخبراء العالم ..

وبالرغم من ان الهزة الارضية التى نجمت عن الزلزال .. تعتبر من الهزات المتوسطة الشدة .. والتى لم تستمر سوى دقيقة واحدة . فانها احدثت خسائر فادحة فى الارواح والممتلكات ومن ثم اعتبرت كارثة قومية لا تزال محاولة السيطرة عليها مستمرة بجهود دولية ومحلية ..

ولم تقتصر اثار الهزة الارضية على انهيار بعض الابنية وتصدع الالاف الاخرى المهددة بالانهيار فى أى وقت وقتل المواطنين تحت الانقاض واصابة سكان القاهرة الكبار والصغار بالفزع والقلق والتشرد واصابة الالاف بالكسور والجروح فحسب ، وانما اظهرت هذه الهزة العديد من المشاكل والسلبيات التى تقتضى اعادة النظر فى الكثير من المفاهيم والمجالات المختلفة والتى ينبغى ان تتغير بعد ان كشف عنها الزلزال وهى مجالات متعددة ومختلفة تتعلق بالنواحى الدينية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية . ومايعنينا اليوم هو ما يتعلق ببعض النواحى القانونية المتعلقة بتشريعات المبانى والاسكان ..

ومما لا شك فيه ان الزلزال سيكون بداية لتغيير كثير من المفاهيم والسلوك . فقد كان الزلزال محنة كبرى وانذارا للتعرف على قدرة الله فى الرخاء قبل الشدة والاستعانة به وحده فيما لا يقدر عليه الا الله .. فهو ظاهرة طبيعية كونية ولا يملك احد حتى الان التنبؤ به او رده لانه من قبيل القضاء والقدر ، ولا نملك ازاءه الا الرضا به والصبر على البلاد .. وللمحن والبلايا فوائد تختلف باختلاف رتب الناس ومكانتهم منها معرفة قدرة الحق سبحانه وتعالى ودلالة وجوده . فهو القائل : « ولله غيب السموات والارض واليه يرجع الامر كله » ولعل الزلزال الذى ضرب مصر كان انذارا وتخويفا من الله لاصلاح اوجه القصور والخلل التى لحقت بالمجتمع والتغير فى انماط سلوكنا المختلفة .



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٢

ولقد عاش العالم ومصر الفجيعة الكبرى في هذا الحادث .. وهو انهيار عمارة الموت بمصر الجديدة المكونة من ١٤ طابقا اذ تحولت في دقيقة الى كومة من الانقاض وراح ضحيتها ٧٣ من سكانها فضلا عن خسائر جسيمة في الممتلكات وكان لسقوط هذه العمارة بالسرعة والشكل الذى تم به ما أثار الرأى العام من غضب والتعجب حول اسباب تهدمها بالشكل السريع الذى شاهده العالم عبر شاشات التليفزيون .. وهل كانت الهزة الارضية الناتجة عن الزلزل هى السبب الوحيد لانهيارها .

ومن اجل ذلك باشرت النيابه العامة تحقيقاتها وشكلت على الفور لجنة هندسية من اساتذة كليات الهندسة لفحص انقاض العمارة وبيان اسباب انهيارها ..

ولقد كانت المفاجاة .. القاسية ان العمارة المنكوبة .. عمارة تضم ٤١ شقة وبها محلان ومكتبة وكافتيريا وانها برج بنظام التمليك ولم يقطنها اى من ملاكها .. وقد سجلت سجلات الشرطة ٩ محاضر لاصحاب العمارة منذ عام ٨١ حتى ١١٨٩ كما صدر قرار بازالة الطوابق الستة الاخيرة ولم تنفذ رغم خطورتها على الارواح والممتلكات ..

والسؤال الذى يطرح نفسه الان هو : الى متى تظل الاستهانة بالقانون اى وماهو موقف المشرع من جرائم المبانى والاسكان في مصر بعد الزلزال او بعد دخول مصر حزام الزلازل .. ؟

لقد تم الابلاغ عن ١٥ الف منزل حدث او ظهر بها التصدع والخلل من المنازل القديمة في القاهرة وحدها واصبحت تلك المساكن ايلة للسقوط بسبب التصدع والتشقق ... والشروخ .. مما يثير المخاوف من سقوطها فوق اصحابها بين لحظة واخرى وقد ثبت ان وراء انهيار العديد من المبانى مخالفة القوانين .

لقد صار ضروريا الضرب على ايدى المغامرين من راغبى الكسب الحرام السريع ممن استمرأوا مخالفة القانون والعبث باحكام القضاء والقضاء على غايات القانون واهدافه .. ويقتضى ذلك اعادة النظر في العقوبات ومضاعفتها اذا ارتكبت جرائم



البناء او الغش بطريق العمد او الاهمال فى عدم مراعاة الاصول الفنية فى التصميم او التنفيذ او الاشراف على التنفيذ او الغش فى استخدام المواد كما ان حركة البناء فى البلاد يجب ان تسير وفقا لقواعد موضوعة لضمان سلامتها وصلاحيتها من النواحى الفنية والهندسية والصحية . ولما كانت المبانى تمثل قيمة اقتصادية سواء بالنسبة للافراد أو الدولة فانه مازالت هناك ثغرات كشف عنها العمل والزلزال اخيرا فى قوانين البناء واصبحت لا تساير الاوضاع الراهنة فى مجال الاسكان والتعمير وما يتطلبه من اساليب حديثه تتفق والاصول الهندسية المتبعة لمقاومة المبانى لزلازل كما هو الحال فى اليابان ..

ويتعين احكام الرقابة على اقامة المبانى والمساكن طبقا للمواصفات والمعايير الهندسية لضمان سلامتها وسلامة المواطنين واقامتها وفقا لحاجات المواطنين ..

ان مسايرة التطور السريع فى هندسة العمارة والانشاءات يقتضى ضرورة تدخل الدولة بشكل ايجابى فى عملية الاسكان وعدم تركها للافراد وهو ما يوجب اعادة النظر فى نظام التمليك بوقفه او قصره على المؤسسات والشركات الكبرى - وقد برزت الحاجة الى هذه التعديلات بعد ما لوحظ من انهيار العديد من ابراج التمليك فى الاونة الاخيرة وهو ما يوجب ضرورة الاشراف على نشاط التشييد والبناء فى البلاد ومراقبة استعمال مواد البناء المحلية او المستوردة بما يتفق مع الصالح العام ..

والتامين على المبانى ضد الزلزال والحريق والهدم .. ومؤاخذة المسئولين عن التنظيم فى اهمالهم فى أداء واجبهم واقرار مبدأ الازالة الفورية للمبانى دون حاجة الى اجراءات قضائية أو غير قضائية وذلك نزولا على الحكمة القائلة ان الوقاية خير من العلاج .

والجدير بالذكر ان القانون الحالى ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بتعديل احكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ قد تناولت احكامه العديد من النصوص التى تنظم عملية منح الترجيص او تجديده او تعديله ومراجعة الاعمال كى تكون مطابقة حكام القانون - وقد حولت خولت مديرى ومهندسى التنظيم ومساعديهم حق دخول مواقع الاعمال واثبات ما يقع من مخالفات واتخاذ الاجراءات القانونية ومنها المحاكمة الجنائية وينص القانون على ان تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمسة سنوات ولا تزيد



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٢

على عشر سنوات وغرامة لا تقل عن ٥٠ الف جنيه ولا تزيد على قيمة الاعمال المخالفة وذلك بالنسبة للجرائم التى ترتكب بطريق العمد او الاهمال الجسيم بعدم مراعاة الاصول الفنية فى التصميم او التنفيذ او الاشراف على التنفيذ أو الغش فى استخدام مواد البناء او استعمال مواد غير مطابقة للمواصفات وفضلا عن ذلك يحكم بحظر التعامل نهائيا مع المقاول المسند اليه التنفيذ ويشطب من سجلات نقابة المهندسين .

ويعاقب بالعقوبات السابقة كل من اهمل اهمالا جسيما او اخل بواجبات وظيفية من الأشخاص المذكورين (م ٢٢ مكرر) والمعروف ان القانون المدنى قد تضمن وهو بصدد تنظيم عقد المقاولة أحكاما مؤداها تضامن من المهندس المعمارى والمقاول ضمان ما يحدث خلال عشر سنوات ـ تبدأ من وقف تسليم العمل من تهدم كلى او جزئى فيما شيداه من مبان او اقامة منشآت .. فيما لو كان التهدم ناتجا عن عيب فى الارض ذاتها او كان رب العمل قد اجاز اقامتها .

وقد اكدت الحوادث المتعاقبة وما تعرض له العديد من المنشآت الحكومية كالمدارس على كثرة عددها ـ رغم حداثة البناء ـ عن خلل بسبب مخالف اصول البناء وتهدمها عن عدم سلامة عقود البناء وعدم سلامة وصحة عمليات المناقصات التى تهتم وفقا للقانون ٩ لسنة ١٩٨٣ وان اسلوب المناقصات يؤدى الى الغش فى استخدام المواد ..هذا بالاضافة الى مخالفة الاصول والمواصفات وعدم الرقابة مما يؤدى الى سوء البناء وعدم مطابقته للقانون .. مما يوجب قصر البناء الحكومى على الشركات الحكومية المخصصة على ان تكون الجهة المخصصة مسئولة بالتضامن مع الشركة القائمة بالتنفيذ ومما ليس فى حاجة الى بيان أن اجسر المخالفات واخطرها مما تتعلق باقامة المبانى بدون ترخيص ـ بعيدا عن رقابة الدولة ويضرب القائم بها باحكام القانون عرض الحائط بعيدا عن اعين القانون .. ونظرا لان هذه المخالفات لها اثر مباشر على الصالح العام او انها تهدد العمائر المجاورة او المارة والصحة العامة كما ان التوسع فى التجاوزات وتنوعها يساعد على احتراء القانون مما يوجب على المشرع ان يبادر بتعديل القانون وان ينظم العقوبات باساليب حديثة تفوت على المخالفين قصدهم وذلك باباحة فرض الحراسة على العقارات فى حالة عدم الامتثال للقانون .

الأهرام الاقتصادى

المصدر : ....



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ......9......نوفمبر......١٩٩٢

تصميم المنشآت لمقاومة الزلزال

محمد نادر الطويل

استشارى انشاءات خرسانية

والدكتور نادر الطويل استشارى انشاءات خرسانية يضع لنا مشروعا لتصميم المنشات لمقاومة الزلزال ، ويشير بخبرته الى ان معظم المبانى التى انهارت بالزلزال اعترفت بسقوطها انها قامت على الغش ، وضمائر المسئولين عنها هى التى سقطت اما الضمائر السليمة فقد اقامت مبان قاومت الزلزال وبقيت سليمة !

احدث سقوط بعض المنشات فى الزلزال الاخير العديد من التساؤلات عن مدى مقاومة المبانى المنشاة حديثا وخاصة العمارات العالية لمثل هذه الزلازل ، وبداية نشير الى ان هناك فرعا مستحدثا من فروع علم الهندسة الانشائية وهو علم (هندسة الزلازل) وهذا العلم لا يتعرض لكيفية حدوث الزلزال واسبابه (مثل علم الجيولوجيا) ولكنه يعني بتصميم المنشات والمبانى لتقاوم احمال الزلازل والهزات الارضية المختلفة وتقوم النظريات الاساسية لهذا العلم على انه لمقاومة اهمال الزلازل ممن الناحية الانشائية فهناك طريقتين

١ ـ الطريقة الاولى : هى زيادة مقاومة المبانى عن طريق اجراءات هندسية معينة لمقاومة الزلالزل الصغيرة والمتوسطة (امل من ٦ درجات بمقياس رختر)

٢ ـ والطريقة الثانية : هى تصميم المبانى (ذات الطبيعة او الاهمية الخاصة بالشكل الذى يمكن من التحكم فى شكل انهيار المبنى فى حالة تعرضه لزلزال شديد (اكبر من ٦ درجات بمقياس رختر) بحيث اذا حدث انهيار فيكون ذلك بعد فترة معينة تسمح باخلاء المبنى خلال وقت معقول قبل حدوث ذلك الانهيار وبشكل يؤدى الى حدوث عدد قليل من الخسائر فى الارواح .

ويجدر الاشارة الى انه يتم تحليل كفاءة المبنى لمقاومة الزلازل من خلال تحليل نوع الزلزال نفسه وتاثيره على المبنى من الناحية الانشائية حيث يختلف تأثير الزلازل طبقا لنوعها فهناك زلازل تنتج هزات ارضية افقية (مثل الزلزال الاخير) كما ان هناك زلازل ينشا عنها ذبذبات رأسية لاعلى واسفل (مثل الزلازل التى تنشىء عن البراكين والعامل الرئيسى فى استجابة المبنى لتاثير اى من النوعين هو ما يسمى بدرجة التردد الذاتى للمبنى ، وهذا التردد الذاتى يتوقف الى حد كبير على عوامل كثيرة اهمها :

١ ـ نسب المبنى من حيث الطول والعرض والارتفاع وليس فقط على ارتفاع المبنى كما هو شائع فبعض المبانى ذات الدور الواحد او الدورين والتى يبلغ طولها اضعاف عرضها تكون مقاومتها للزلازل اضعف من العمارات العالية ذات النسب السليمة .

٢ ـ مكان ونوع الاهمال التى يتعرض لها المنشىء وعلى سبيل المثال تمنع اشتراطات البناء فى الدول المتقدمة من انشاء خزانات مياه ضخمة فوق العمارات



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٢

العالية لانها تزيد من التردد للعمارة عند حدوث الزلازل ..
٣ ـ وجود عناصر انشائية للمقاومة فى المبانى (مثل القلب) الخرسانى والحوائط الفرنسية المسلحة (واستمرارها بكامل الارتفاع) ..

٤ ـ طريقة ربط العناصر المختلفة ببعضها البعض وصالات للاسقف والكمرات او الحوائط والاعمدة ونستطيع القول بان الغالبية العظمى من المنشات الحديثة والمبانى العالية فى مصر تغطى اشتراطات مقاومة الزلازل رغم انه قد تم تصميمها طبقا للكود المصرى القديم والذى لاياخذ تاثير الزلازل فى الحسبان الا ان اشتراطات هذا الكود فيما يتعلق بمقاومة احمال الرياح كانت تغطى هذه المتطلبات والدليل على ذلك هو اشتراطات هذا الكود فيما يتعلق بمقاومة احمال الرياح كانت تغطى هذه الشخصيات والدليل على ذلك هو اشتراطات هذا الكود فيما يتعلق بمقاومة احمال الرياح كانت تغطى هذه المتطلبات والدليل على ذلك هو صمود هذه المبانى امام الزلزال الاخير .

واما الانهيارات التى حدثت معظمها لاسباب تتعلق بعيوب فى التصميم او التنفيذ او انتهاك المبنى من القدم او سوء الاستعمال مما خفض معامل الامان لهذه المبانى عن الحد الادنى المنصوص عليه فى كود الانشاء .

اخيرا فاننا نرى ضرورة اجراء مراجعة هندسة من خلال لجان فنية متخصصة للمبانى الهامة ذات الطبيعة الخاصة للمستشفيات ـ المدارس ـ الابراج العالية ـ محطات الكهرباء .. الخ للتاكد من استيفائها لهذه الاشتراطات واستكمال اى نقص او عيب من خلال دراسة علمية دقيقة لتصميمات ومستندات تنفيذ هذه المنشات وفى الجانب الاخر يلزم ضرورة اجراء مصر للمبانى القديمة التى اضيرت من هذا الزلزال وغيرها من المبانى الاثرية لتحديد معامل الامان لهذه المبانى واتخاذ مايلزم للحفاظ عليها .

والاستاذ فوزى حمزة المحامى بالاسكندرية يلخص لنا تجربته كاملة فى نقاط محددة لحماية الثروة العقارية فى مصر من الانهيار وهذا موضوع لابد ان نشغل انفسنا به لكى لاتزداد خيام الايواء كل يوم والافا جديدة ..

حماية الثورة القومية السكنية

ما احرانا ان نفكر ـ خاصة بعد الزلزال الذى ضرب مصر ـ فى حماية الثروة القومية السكنية وتامينها عن عشرة اشهر اسهاما منى فى مشاكل الاسكان ، واعاود عرضه فى ايجاز حتى تتاح له منافسة جادة يضاف اليه مايراه المتخصصون او



١ ـ التامين على جميع المبانى بانواعها اجبارى وتسجل التامين ضد الكوارث والتشريعات ..

٢ ـ تتولى شركات التامين على جميع المبانى بانواعها اجبارى وتسجل التامين ضد الكوارث والتشريعات .

تتولى شركات التامين القائمة وافضل تكوين شركة مساهمة جديدة تستعين بالمهندسين والمتخصصين وعمال البناء وضرورة بالمعدات او الاجهة اللازمة لو تساهم فيها وزارة الاسكان ويسهم هذا فى توظيف كم لا يستهان به ن العمالة جانبا من مشكلة البطالة ويواجه مشاكل الترميم والاصلاحات التى قد يعجز عنها الشاغلون او الملاك .

٣ ـ تتكون موارد الشركة المؤمن لديها من :

المبانى التى مضى على انشائها اكثر من عشر سنوات يفرض رسم قدره ٥ ٪ بحد ادنى جنيه واحد من قيمة الايجار الشهرى على شاغلى الوحدات السكنية و ١٠ ٪ على شاغلى الوحدات غير السكنية ورسم مماثل على ملاك هذه المبانى ..

اما الوحدات التى انشئت من عشر سنوات فانه يفرض نصف الرسم المحدد عالية بالاضافة الى رسم التامين الاجبارى المحدد قانونا بموجب قوانين الايجارات والبناء .

يفرض رسما قدره ٥ ٪ على المصانع والمنشئات العامة من قيمة الانشاءات سنويا ..

المنشات والمبانى المستحدثه يفرض رسم تامين قدره ٧ ٪ من قيمة الانشاءات المرخص بها عند الترخيص ..

٤ ـ يقوم الملاك بتحصيل رسم التامين من الشاغلين شهريا وتوريده مع الرسم المفروض عليهم الى الشركة المؤمن لديها وياخذ التاخير فى سداد المستحق على الشاغلين حكم التاخير فى سداد الاجرة قانونا ..

وتقوم الاحياء بتحصيل رسم التامين وتوريده للشركة المؤمن عليها عند الترخيص بالبناء وتودع المواد المذكورة فى احد البنوك المعتمدة وتتولى الشركة الصرف مها لمواجهة المصاريف الادارية واعمال الترميمات والبناء والاستثمارات البنائية المطلوبة ..

٥ ـ تخضع الشركة لاشراف ورقابة وزارة الاسكان

٦ ـ تقوم الشركة باعمال الترميمات التى تتطلبها حالة المبنى وفقا لما تقرره اللجان المختصة بالاحياء فاذا تجاوزت قيمة الترميمات ٣٠ ٪ من قيمة العقار كان للشركة أن ترجع على الشاغلين والملاك بالقدر الملزم به كل منهم فى قوانين الايجارات مع اضافة الفوائد البنكية المقررة لقيمة الاصلاحات وتستوفى فى خلال خمس سنوات ...



٧ ـ تتولى الشركة اقامة وحدات سكنية فى الاماكن التى تحددها وزارة الاسكان لمواجهة حالات الايواء والزواج على ان يتم تاجيرها وتمليكها للمنتفعين بشروط ميسرة تتولى وزارة الاسكان تحديدها

٨ ـ تتولى الشركة اعادة بناء المبانى اذا رغب ملاكها فى ذلك وبشروط يتفق عليها معهم على ان يكون من حق الشركة تمليك وحداتها او تاجيرها خصما من مستحقاتها ولا يحق للملاك التصرف فى المبنى الا بعد استيفاء الشركة لجميع مستحقاتها

٩ ـ تكون الشركة مسئولة مسئولية كاملة من الترميمات والاصلاحات والمبانى التى تجريها وتضمن سلامتها من ناحية الاصول الفنية والهندسية لمدة عشر سنوات

١٠ ـ يلتزم شاغلوا وحدات المبنى الذى تجرى فى اعمال الترميمات بالاخلاء المؤقت دون المنقولات او أيها اذا كان قرار اللجنة المختصة بالحى قد اوصى بذلك وتلتزم الشركة المؤمن لديها باتمام الترميمات المطلوبة خلال المدة التى حددها قرار اللجنة ..

١١ ـ لكل من الملاك وشاغلى الوحدات اخطار الحى بما يحدث فى المبانى من تشريكات او تصدعات وعلى الحى المبادرة بمعاينتها واصدار قراره بشانها فى خلال اسبوع من الاخطار، على ان يعلق الملاك وشاغلى الوحدات والشركة بالقرار ويكون هذا القرار ملزما لها ..

١٢ ـ الترميمات البسيطة والداخلية يلتزم بالقيام بها شاغلو الوحدات فان تراخو فى اجرائها كان للشركة القيام بها على نفقتهم مع اضافة فوائد تعادل الفوائد البنكية المعمول بها الى قيمة الاصلاحات التى اجرتها الشركة ..

١٣ ـ يراعى فى الانشاءات المستجدثة او فى الترميمات الجسيمة كل المقاييس الفنية والهندسية والامنية والقانونية لمواجهة اية كوارث واحتمالات اخرى ..



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٢

جنوب القاهرة يرفع الراية البيضاء!

معظم أحياء جنوب القاهرة اقيمت بطريقة عشوائية .. وجاء الزلزال ليضاعف مشاكلها

تعتبر المنطقة الجنوبية بمحافظة القاهرة من اكثر مناطق المحافظة الاربع معاناة من مشاكل نمو سرطان الاحياء العشوائية والعشش .. وكافة انواع تلوث البيئة ابتداء من صرف المصانع لمخلفاتها في النيل الى غبار الاسمنت الذى يملأ سماء حلوان وطرة والمناطق المجاورة الى منطقة المدابغ وورش الرصاص وغيرها ..

بالاضافة لتهالك المرافق في معظم الاحياء وانتشار التعديات على الارصفة والشوارع والاماكن الاثرية ..

وجاء زلزال الاثنين ليضيف مزيدا من الاعباء والكوارث على احياء هذه المنطقة المهملة لتتضاعف الام سكانها ..

واذا استثنينا بعض مناطق المعادى وحلوان فان جميع احياء المنطقة الجنوبية وهى البساتين ومصر القديمة والتبين والسيدة زينب والسيدة عائشة والامام الشافعى وطرة بالاضافة لجزء كبير من المعادى وحلوان يعانى سكانها من سيل من المشاكل اصبح لها وضع آخر بعد الزلزال يتطلب حلا عاجلا .. والا ..



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٢

الانتهاء من معاينة جميع ابراج المعادى و ٨٠ ٪ من المنازل اكثر من ٨ طوابق

طرحنا هذه المشاكل على المسئول الاول عن المنطقة الجنوبية ونائب محافظ القاهرة للمنطقة الجنوبية ..

اللواء صالح النشوانى .. ماهو حجم الكارثة التى نتجت عن الزلزال فى حدود المنطقة الجنوبية حسب اخر إحصاء تم اعداده .. قال انه حتى يوم الخميس الماضى الموافق ١٢ نوفمبر وصل عدد البلاغات عن حالات انهيار او تصدع فى المنطقة الجنوبية الى ١٩١٨٨ بلاغا تم معاينة ١٧١٣٢ منها وكانت نتيجة المعاينة وجود ١٦٢٦ عقارا تحتاج لهدم كلى على سطح الارض و ٢٩٨٧ عقارا تحتاج لهدم جزئى وهو عبارة عن ازالة طوابق مخالفة او يهدد وجودها البيت كله بالانهيار بالاضافة الى ٦٠١٥ عقارا تحتاج لتنكيس وترميم بسيط .. فى حين نتج عن حادث الزلزال انهيار ٣٤ عقارا انهيارا كاملا . وقبل بدء برنامج التسكين يوم الاثنين الماضى الموافق ٩ نوفمبر كانت المنطقة الجنوبية قد سكنت ٤٨٤ اسرة فى وحدات سكنية بالدويقة والسلام .

ويوضح ان المنطقة الجنوبية تعتبر من المناطق التى تاثرت كثيرا بالزلزال نسبة لوجود عدد كبير من المنازل القديمة والايلة للسقوط مسبقا .. لذلك فبعد معاينات اللجان الهندسية تم تخصيص ٦ شركات مقاولات لاحياء المنطقة الجنوبية بواقع شركة لكل حى وذلك لتنفيذ عمليات الهدم بنوعيه الكلى « حتى سطح الارض » والجزئى وهو عبارة عن ازالة طوابق مخالفة فقط .. وبدات الشركات فى عملها منذ الاسبوع الماضى حيث يقوم كل حى بتحديد قائمة من العقارات ويسلمها للشركة حسب اولوية الهدم حيث يتم اعطاء هذه الاولوية للعقارات التى تسبب خطورة كبيرة على العقارات المجاورة والمارة فى الشوارع .

وما موقف العقارات التى صدرت لها قرارات إزالة قبل الزلزال ولم تنفذ ؟!

يقول اغلب هذه العقارات دخلت فى إطار المعاينة الهندسية لان هناك نسبة كبيرة من هذه المنازل تاثرت بالزلزال لذلك فقرارنا واضح على مستوى المحافظة ككل بإزالة لكل عقار صدر له قرار إزالة نهائى ولكن لانستطيع ازالة اى عقار تم الطعن فى قرار إزالته امام القضاء ولم يصدر حكم نهائى .

بالنسبة لابراج المعادى هل تم معاينتها هندسيا بعد الزلزال وهل من ضوابط جديدة لمنع اى مخالفات فى البناء ولاسيما اضافة طوابق زائدة ؟! .

يجيب بالفعل .. تم معاينة هذه الابراج على مستويين : الاول بواسطة شركات المقاولات التى قامت ببنائها وطلبنا منها المعاينة واعداد تقارير للمحافظة واكدت هذه التقارير سلامة جميع الابراج الا من شروخ بسيطة فى بعضها والمستوى الثانى بواسطة لجنتين هندسيتين من المنطقة الجنوبية صدر بهما قرار من السيد عمر عبد الاخر محافظ القاهرة وذلك لمعاينة جميع العقارات التى يزيد ارتفاعها على ١٠ طوابق وحتى الان تم معاينة حوالى ٨٠ ٪ منها بما فيها الابراج وثبت ان جميعها صالح للسكن والبعض القليل يحتاج لترميم بسيط نتيجة الشروخ .

اثبت الزلزال ان نسبة كبيرة من مساكن المنطقة الجنوبية عشوائية وايلة للسقوط حتى ان عدد المنازل العشوائية المنهارة فى حى جنوب ومصر القديمة بلغ ٣٤ منزلا فى ضوء هذا هل تم وضع خطة لوقف نمو سرطان الاحياء العشوائية فى المنطقة الجنوبية ؟!

يقول اللواء النشوانى انه من الصعب إزالة جميع الاحياء والمبانى العشوائية بالكامل لانها تمثل القاعدة وليس الاستثناء ولاسيما فى احياء مثل مصر القديمة والسيدة زينب والامام الشافعى وبعض مناطق المعادى والتبين .. لكن بالاضافة لقرار وقف البناء لمدة عام على مستوى المحافظة والذى سيمنع اقامة احياء عشوائية ، سوف نقوم بازالة المبانى المخالفة والايلة للسقوط .. بالاضافة لخطة تم البدء فى تجربتها لتحويل الاحياء العشوائية الى مناطق حضارية وذلك بالتعاون والتنسيق مع وزارة الاسكان متمثلة فى الجهاز التنفيذى للمشروعات المشتركة وقد تم اختيار ٧ قرى لتطويرها واعادة تخطيطها منها قرى عرب غنيم وعرب راشد وكفر العلم وعزبة زينين وعزبة كامل صدقى وعزبة البلجور وهى جميعا تتبع حى حلوان . وتم تخصيص ٣٣ مليون جنيه اعتمادا لتركيب المرافق وانشاء مدارس ووحدات صحية لهذه القرى ورصف الطرق والتجميل والمساحات الخضراء والانارة .. وبعد ذلك سوف ننظر فى امر تمليك الارض للمقيمين بحيث يدفع المواطن ١٥ ٪ من ثمنها والباقى على ٢٠ سنة وحصيلة هذا تستغله وزارة الاسكان فى تطوير قرى ومجتمعات عشوائية اخرى .. وهكذا .. وجار العمل حاليا فى ٣ قرى من هؤلاء ..

هناك نسبة كبيرة من المنازل العشوائية والعشش التى تطل على كورنيش النيل مباشرة من مصر القديمة وحتى حلوان متجاورة مع الابراج والعمارات الضخمة الحديثة مما يشوه المنظر العام .

الا يمكن ازالة هذه المبانى والعشش وتعويض اصحابها او اعادة تخطيط هه المناطق .. ؟ !

رغم ان هذه المبانى ملكية خاصة الا انها سوف تدخل فى اطار التخطيط باذن الله وهى بالفعل مشوهة للمظهر العام .

ولكن متى يتم الانتهاء من تطوير ميدان السيدة زينب هل هناك ميادين اخرى بالمنطقة الجنوبية سيشملها التطوير ؟!

يقول نائب المحافظ ان عملية تطوير ميدان السيدة زينب بدات منذ اغسطس الماضى وسوف ينتهى العمل بجميع مراحله فيه بنهاية شهر فبراير ١٩٩٣ وهذا التطوير استدعى نزع ملكية بعض المنازل القديمة المنهارة التى تقع على شارع السد وتم تعويض اصحابها وخصصنا ٥ ملايين جنيه لمشروع التطوير والتعويض ايضا... وتجرى خطة تطوير الميدان بالتنسيق بين المحافظة والجهاز التنفيذى لتجديد القاهرة الفاطمية الاسلامية التابع لوزارة الاسكان ..

ونقوم حاليا بتطوير كامل لميدان محطة مترو حلوان حيث تم نقل موقف الاتوبيس بالكامل الى مكان آخر وازاحة الباعة الجائلين من على الارصفة والشوارع وتخصيص ١٧٠ محلا لهم وجار استكمال باقى عمليات التطوير من طرق ورصف وإنارة واعادة تخطيط المرور مع زيادة المساحات الخضراء .. كما نقوم حاليا بتطوير نفق الملك



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٢

الصالح فى إطار خطة تطوير انفاق القاهرة حيث سيتم افتتاحه خلال هذا الشهر ..

سور مجرى العيـــون

سور مجرى العيون .. الى متى يظل مرتعا للباعة الجائلين واصحاب الورش وغير ذلك من اشكال التعديات رغم انه اثر هام لو كان فى دولة اخرى لما كان هذا وضعه ؟!

يقول اللواء صالح النشوانى ان مشكلة هذا السور هى التعديات وفعلا وصل لوضع لا يليق به كاثر هام .. ولكن قامت اجهزة المحافظة بجهود لازالة التعديات عليه التى استمرت لسنوات طويلة وقد تم بالفعل فى الفترة الماضية إزالة التعديات حتى الشارع الغربى للسور وتم تسليمه لهيئة الآثار

وبدات هيئة الآثار فى بناء سور من الحجر مواز لسور مجرى العيون على مسافة ١٥ مترا فى الجهة الشرقية الجنوبية وزراعة هذه المساحة وتجميلها .

تلوث الجنوب

مشكلة تلوث البيئة من اهم المشاكل التى تواجه المنطقة الجنوبية بدءا من

تلويث مصانع الاسمنت وصرف المصانع لمخلفاتها فى النيل ومنطقة المدابغ بمصر القديمة وورش الرصاص والمسابك وغيرها .. ماهى الخطوات التى تمت لمواجهة هذه الكارثة التى طال السكوت عليها ؟!

يجيب نائب المحافظ : بالنسبة للتلوث الناتج عن غبار الاسمنت فى مصانع حلوان وطرة وهو اخطر انواع التلوث تم عقد اجتماع مشترك بين وزارتى الصناعة والاسكان والمسئولين عن مصانع الاسمنت فى نهاية اكتوبر من العام الماضى وحضرت كممثل للمحافظة وتم الاتفاق على تركييب فلاتر لجميع المصانع سواء للافران او المحاجر على ان تنتهى عملية التركيب فى نهاية ديسمبر ١٩٩٢ وحتى الان تم تركيب ٨ فلاتر وجار تركيب الـ ٥ الاخرى .

اما بالنسبة للمدابغ فى منطقة ابو السعود بمصر القديمة فقد تم تكليفى من قبل السيد محافظ القاهرة برئاسة لجنة من التخطيط العمرانى للاشراف مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لاعادة تخطيط منطقة السيدة زينب

ومنطقة المدابغ وقررنا نقل مذبح السيدة الى المجزر الآلى بالبساتين والناء اعداد الدراسة تم اختيار مدينة « بدر » وهى من المجتمعات العمرانية الجديدة لنقل المدابغ اليها ووافق على ذلك وزير الاسكان ومحافظ القاهرة حيث تقام مدينة كبيرة للمدابغ على مساحة ٢٠٠ فدان يصممها احد المكاتب الاستشارية وعندما ينتهى المكتب من اعداد تصوره وتصميمه سيتم وضع الاسس التى سيتم عليها نقل هؤلاء لمدينة بدر بالاتفاق بين المحافظة ووزارة الاسكان وغرفة دبغ الجلود واصحاب المدابغ وجمعية العاملين بدباغة الجلود .. كما قرر نقل اصحاب الورش والمسابك من المناطق السكنية الى ورش اعددناها لهم فى الدويقة وحتى الان لم يتم النقل ولاسيما بعد تسكين مساكن الدويقة لمنكوبى الزلزال . وبذلك تكون قد انتهينا من اكبر مشاكل التلوث ويبقى

فقط مصادر التلوث العادية وهى سهلة مواجهتها .

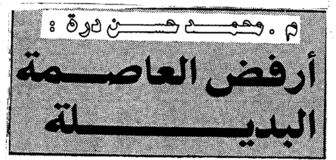
توجيه جهود المحافظة بشكل عام والمنطقة الجنوبية بشكل خاص لمواجهة اثار الزلزال هل سياتى على حساب الاهتمام بمشروع المرافق والتخطيط العام واحياء المنطقة الجنوبية ؟

يوضح اللواء صالح النشوانى ان ميزانية التطوير وانشاء المرافق او تجديدها بالنسبة لاحياء المنطقة الجنوبية منفصلة تماما وتم تخصيصها

للجهات التى تقوم باعمال التركيب او التجديد والصيانة ولم تتاثر بها اطلاقا بما خصصته المحافظة لمواجهة اثار الزلزال والدليل على ذلك ان عمليات التطوير تتم بشكل عادى فى شقق الملك الصالح ويتم حاليا استكمال تركيب نفق رئيسى للصرف الصحى يربط بين جنوب المعادى وحلوان بالاضافة لمشروعات الصرف فى بعض مناطق المعادى والسيدة زينب ومصر القديمة .

محمد عبدالسلام

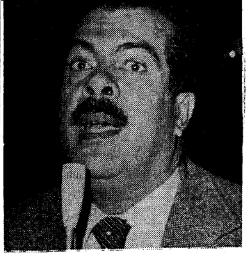
كيف نجنب القاهرة آثار الزلزال ؟

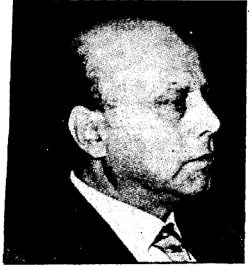


رئيس لجنة معاينة الزلازل :

د. م. صلاح عبدالكريم :

ربط الجانب الفنى بالجانب المالى


حسب الله الكفراوى


عمر عبدالاخر

إحكام الرقابة على عمليات المبانى

المصدر : الجمهورية
المدوسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧-١ نوفمبر ١٩٩٢

في ظل الظروف التى تعيشها القاهرة الآن بسبب الزلزال المروع الذى تعرضت له البلاد في الثاني عشر من شهر اكتوبر الماضي ومالحقه من توابع واثار مدمرة .. انطلقت بعض الدعوات تنادى بانشاء عاصمة جديدة لمصر كمحاولة لمواجهة اثار الزلازل في المستقبل ..

والفكرة وجدت اقبالا شديدا من جانب البعض الا انها ـ في نظر المسئولين والخبراء ـ لم تتبلور بعد لصعوبة تنفيذها .. فانهم يرون ان عملية اخلاء القاهرة بالكامل من الصعوبة تنفيذه بشكل كلي انما يمكن ان يتم ذلك في صورة مجزاة بحيث يتم اخلاء المباني القديمة كمرحلة اولى وهذا لن يحدث الا في حالة توفير مساكن بديلة وهى بالطبع تحتاج الى وقت لبنائها واعدادها ..

واكدوا ان الامر ليس بالسهولة ان يؤخذ في قرار ارتجالي دون دراسة دقيقة وخطة محددة وامكانيات موجودة بالفعل بحيث تشمل هذه الخطة المباني الحديثة التى يجب ان تقوم على حسابات خاصة وهذا يتطلب اعادة للنظر في قوانين البناء ..

واكدوا ان تجنيب القاهرة آثار الزلازل ليس صعبا فقط انما هو من المستحيل ..

الدكتور صلاح عبدالكريم وكيل مجلس النقابة العامة للمهندسين يؤكد في بداية حديثه على ان انشاء قاهرة جديدة مستحيل انما انشاء عاصمة جديدة ممكن ..

لان انشاء قاهرة جديدة معناه اخلاء القاهرة بالكامل بكل مافيها اى نقلها الى مكان آخر حتى يتم بناؤها من جديد . وهذا خيال ، لكن يمكن البدء في انشاء عاصمة اخرى ويراعى فيها كل الاحتياطات اللازمة والامكانيات الاساسية لها كعاصمة ، وهذا يتطلب خططا واستراتجيات تكتيك وامكانات هائلة .

استبدال المباني القديمة

وفي حالة عدم اتمام ذلك او قبل العمل فيه يجب اخلاء المباني القديمة واستبدالها بمبان اخرى حديثة لان عملية تجنب آثار الزلزال يتوقف على المبنى نفسه من حيث مراعاة الحسابات الخاصة المعمارية والفنية عند انشائه ، فيجب ان تصمم بطريقة تتفق وكود الزلازل كالقوة الخرسانية وغيرها ..

وحول هذه الجزئية يؤكد الدكتور صلاح ان الزلزال الذى تعرضنا له لو حدث في الدول المتقدمة مانجمت عنه هذه الآثار باعتباره امرا عاديا انما كشف عن مدى الاخطاء القاتلة التى وقع فيها المقاولون بتقليلهم من مواد البناء على حساب المبنى من اجل توفير جزء من التكلفة فالزلزال اظهر القصور في المباني ..

وعلى هذا يمكن استبدال مباني القاهرة القديمة بمبان حديثة مصممة على اساس صحيح ويراعى فيها المواصفات الفنية للمبنى ابتداء من نوع التربة حتى الادوار العليا .. وتلك المباني القديمة كان يجب ازالتها من قبل دون انتظار اى شيء .

القانون رقم ٩

ويركز الدكتور صلاح على قوانين البناء وبخاصة القانون ٩ الذى ترتب على تطبيقه ان كثيرا من المنشآت المملوكة للدولة انشئت خطا وذلك بسبب عملية ارساء العطاءات نفسها بحيث لايحدد المقاولون اصحاب الخبرة الفنية الكافية للدخول في اى عملية فقد يرسو عطاء اكبر العمليات على بعض المقاولين الذين ليس لهم تاريخ في الانشاءات وخبراتهم محدودة جدا ولاتؤهلهم لانشاء مدرسة مثلا او مبنى .

الربط بين الجانب الفني والمالي

يقول الدكتور صلاح القانون هنا لايربط بين الخبرة الفنية لمن يرسو عليه العطاء الحكومي وبين الجانب المالي وهذا كان من اهم الاسباب التى زادت من انهيار المدارس ..

ويضيف ان كثيرا من « المعلمين » الذين يعملون في المقاولات يوافقون على اخذ العملية الحكومية الانشائية باسعار اقل بكثير من غيرهم من اصحاب الشركات واصحاب الخبرة ـ وياخذونها باسعار لاتتناسب ماديا مع حجم العملية ومن هنا تكون عمليات البناء غير ملتزمة بالشروط الفنية والحسابات الخاصة فتقع الكارثة .

نظام « المعلمة »

ويطالب الدكتور صلاح بربط الجانب الفني للمقاولون بالجانب المادى وسعر التكلفة بحيث ياخذ به القانون .. ويجب ان يتدخل القانون بشكل مباشر ويضع شروطه بحيث لايبنى اى مبنى الا تحت اشراف هندسي ويستبعد نظام المعلم من المقاولات ..

كذلك يجب رفع مرتبات المهندسين حتى لايتعرضوا لاغراء الرشوة لانهم تقع امامهم فرص كثيرة للثراء في عمليات كبيرة لايحكمها سوى الضمير ..

كذلك وفي اطار محاولة التقليل من اثار الزلازل يجب تغيير طبيعة التصميم الانشائي نفسه بحيث يكون فيه قدر من المرونة لمواجهة الهزات الارضية .. كذلك يجب الاهتمام بالمستشفيات بحيث تكون جاهزة لاستقبال الحالات التى اصيبت وان تكون مبانيها مصممة بطريقة خاصة .

ايضا عند انشاء مبان حديثة يجب مراعاة المياه الجوفية لانها تكون سببا في حدوث الزلزال ..

ويجب دراسة التربة دراسة جيدة ..

ومتابعة المباني وترميمها عامل هام من عوامل المواجهة .



المصدر : العروبة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٧ نوفمبر ١٩٩٢

تحقيق
صلاح ضرار
عادل حجازى

لان المعروف فى العرف الهندسى ان اى مبنى يجب ان يتم الكشف عليه بشكل دورى وان كان فى حاجة الى ترميمات تنفذ فورا ..

فالمتابعة والاهتمام بالمبنى يطيل من عمره ويجعله الى حد مايقاوم لاثار التصدع وغيرها .. اما تجنب القاهرة اثار الزلازل فهذا من المستحيل ..

م . محمد حسن درة خبير ومهندس انشائى ورئيس لجنة الاسكان بحزب العمل يؤكد حقيقة عرفتها مصر منذ عشر سنوات

خاصة بوقاية المبانى فى مصر من شر الزلازل يقول : لقد وصلت تقارير من امريكا من عشر سنوات تفيد بان

مصر وخاصة منطقة البحر الاحمر اصبحت مراكز للزلزال ..

ومن هنا وضعت المكاتب الاستشارية الهندسية الكبيرة

بمصر ذلك فى الاعتبار وبدات بالفعل تقوم بتصميماتها الهندسية والانشائية من ثمانى سنوات على

اساس تحمل المبانى قوة الزلازل لاكثر من ٧ درجات بمقياس ريختر الخاص بذلك ..

واضاف ان كل المشروعات العملاقة الكبيرة مثل الفنادق والمصالح الحكومية والابراج المرتفعة كلها مصممة على هذا الاساس ..

الانضباط الانشائى

وطالب م . حسن درة بعيدا عن القرارات الانفعالية الارتجالية

الصاخبة طالب بعودة الانضباط الى هذا القطاع كما كان موجودا من قبل

وذلك باتخاذ الاجراءات الاتية :

اولا : تطبيق قانون المبانى بنصه وروحه .

ثانيا : التحقيق فورا مع جميع المسئولين مقاولين ومهندسين الذين اشرفوا على بناء المنشات والمبانى التى انهارت وتصدعت ..

ثالثا : الامل معقود على قطاع المقاولات فى تنفيذ اجواء صحيحة تكفل عبور هذه الازمة اما عن القول

بان الحل هو انشاء قاهرة جديدة فاجاب م . حسن درة . بانفعال قائلا انا ضد كل مايقول ننشىء قاهرة جديدة وتساءل : كيف تلغى القاهرة

التى تاسست منذ الاف السنين واصل الحضارات والتاريخ العظيم وبلد الزعماء والابطال وهى قاهرة المعز لدين الله ..

تجديد الاحياء

وطالب الشعب المصرى وخاصة الشباب بالقيام بتجديد الاحياء

المتداعية والمتصدعة وترميمها والعمل على اعادتها على اكمل وجه

وبالفعل بدات الجهات المختصة فى تنفيذ ذلك والبداية بحى الجمالية واحياء اخرى .

م . فؤاد احمد الصفتى رئيس لجنة معاينة الزلزال والمنكوبين بنقابة المهندسين ..

يرى ان الوقاية من شر الزلزال فى مصر ترجع لامرين : الامر الاول هو

لله سبحانه وتعالى . لان الزلزال لايعلمه الا الله وليس هناك اى علم توصل لحدوث زلزال فى وقت ما او فى بلد ما ..

الامر الثانى هو مسئولية الدولة وخاصة الاجهزة التنفيذية ..

وطالب بانه لابد ان تكون هناك استعدادات من الجهات المعنية من الدولة بالقيام بوسائل كثيرة تقى

مصر وشعبها من شر هذا الزلزال ولمواجهة مثل هذه الكوارث !!

الرقابة .. الرقابة

● ولتلافى اخطاء الانهيارت

والتصدعات يجب احكام الرقابة على عملية المبانى فى مصر من اشراف وتنفيذ وخامات ..

● ولابد ان تكون هناك اعتبارات يجب اتخاذها عند تنفيذ الاساسات فى اختيار المواد المستخدمة فى الانشاء ..

المصدر : الأخبار



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٢

قضية ورأى

يجب ان ننتهز الفرصة وننظر الى المستقبل .. لماذا لا ندرس اقامة عاصمة جديدة بعيدا عن القاهرة العاصمة الحالية التى اصبحت مدينة مفتوحة-تضيق بسكانها الذين بلغوا ١٤ مليون نسمة .

ان تجربة اقامة عاصمة جديدة ليست بدعة بل سبقتنا اليها العديد من الدول مثل البرازيل .. ولعل الخبراء يدرسون هذه التجربة .. لماذا لاتكون العاصمة الجديدة مثلا بعيدة عن القاهرة ٥٠ او ١٠٠ كيلو وهناك الصحراء متسعة لاقامة عشرات من المدن الجديدة .

ان الامر يجب ان يكون بعيدا عن العواطف فنحن كمصريين لنا دائما ارتباط بالارض .. وان ندرس الفكرة دراسة جدية بعيدا عن بيروقراطية المخاوف التى لاترغب فى اى جديد .. ان بناء عاصمة جديدة يكاد يساوى تكاليف اعادة اعمار القاهرة بعد زلزال الاثنين الرهيب .

ان العاصمة الجديدة سيجد فيها الجميع فرصتهم .. الشباب يجدون فرصة للعمل فى مجال المقاولات والبناء والتشييد .. والراغبون فى الاستثمار سيجدون اراضى رخيصة لاقامة مشروعاتهم بعد ان وصل سعر المتر المربع فى القاهرة إلى ١٠ الاف جنيه ، فرصة لراغبى الحصول على سكن مريح رخيص بعيدا عن ضوضاء قاهرة الـ ١٤ مليونا .

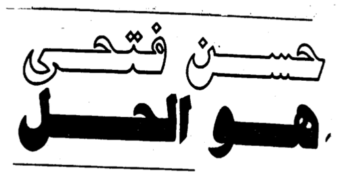
ان اختيار عاصمة جديدة ليس فيه مخاطرة بل هو نظرة للمستقبل .. واظن ان الوقت قد حان لدراسة الفكرة .

مصطفى حسن



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ نوفمبر ١٩٩٢



محمد عوده

ربما لا يعرف كثيرون أو يذكرون ان من اول المناصب التى تولاها المهندس حسن فتحى كان ادارة الابنية فى وزارة التربية والتعليم ، وكان سعيدا به وكان احد احلامه العريضة ان يبنى شبكة من المدارس . تطبيقا لعمارته الشعبية فى القرى والمدن وان ليس هناك تربية افضل من ان يبدا الصغار فى مدارس حضارية عصرية صحية يجدون فيها انفسهم واصالة تراثهم .

ووضع حسن فتحى نموذج هذه المدرسة ، واستطاع بعد عناء ان ينفذه فى بعض القرى النائية والمواقع البعيدة ، وكانت كل ما استطاع ان يستخلصه من قبضة الموظفين والمقاولين !

ولم يقدر لحسن فتحى ان يستمر فى منصبه او ان يحقق حلمه المدرسى لان عمارته ومشاريعه لا تفسح مجالا للعمولات والاكراميات ولموردى مواد البناء المغشوشة ..

ولا جدال ان افضل واسرع وارخص طريق لاعادة بناء المدارس التى تهدمت او المدارس عامة ، هو نفض التراب المتراكم على نموذج حسن فتحى واثبتت هذه المدارس التى بناها اصالتها وصمودها ولا تزال قائمة رمزا للعمارة المصرية .

وما قد يتكلفه بناء مائة مدرسة على يد المقاولين والمهندسين التقليديين يمكن ان يبنى الضعف وربما اكثر لتطبيق عمارة حسن فتحى .

ومع تقديرنا للجهد الكبير الذى تبذله السيدة حرم الرئيس ومع اعترافنا بجميل وعطاء السادة رجال المال والاعمال ، الا ان ما تبرعوا به حتى الان ليس الا قطرات فى محيط البلايين والملايين الذى يسبحون فيه فى الداخل والخارج ، ولا نظن ان تبرعا بمائة الف جنيه ينفقها فى ليلة على زفاف كريمته يستحق ان تقطع برامج التليفزيون فجأة ليعلن للناس كحدث هام .

ولا ندرى لماذا يقتصر التبرع على عدد محدود من المدارس ؟ ولماذا لا تجتمع المؤسسات الراسمالية الكبرى : اتحاد المصارف ، اتحاد الصناعات اتحاد الغرف التجارية ، وكل مؤسسات المال والاعمال ممن افاض الله وعرق الشعب عليهم ، ويكونون صندوقا وطنيا اجتماعيا يتولى بناء خمسمائة مدرسة من الالف مدرسة التى تهدمت ان لم يتول المهمة كاملة .

ولم يستغرق الامر جهدا الكى يجمعوا فيما بينهم اكثر من مائة مليون كدفعة



المصدر : الأهـــالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥-٢ نوفمبر ١٩٩٢


حسن فتحى

اولى لاقامة جامعة اهلية جديدة تسمى جامعة الشرق الاوسط وتقتبس نظمها ومناهجها من جامعات هارفارد ، وكاليفورنيا والسوربون وتعلم بالطبع ابناء القادرين « جدا » .

وبناء الف مدرسة هو تهيئة القاعدة والبنية « التحتيه » البشرية لمثل هذه الجامعة وتستحق عناية مماثلة ..

ولا يمكن تكوين نخبة عصرية للقرن القادم بغير قاعدة عريضة عريقة ممتدة الجذور ، واذا كان الشئ بالشئ يذكر فان الشعب يسأل ويعجب لماذا يقصر هؤلاء السادة جهدهم التبرع العلنى فى التليفزيون ؟ ولبناء حفنة مدارس ولماذا لا يتسع الجهد ويتعاظم لبناء المساكن .. ولن يتعلم تلاميذ لا يعيشون تحت سقف ..

ولن يكون ذلك هبة او عطاء ولكن مشروعا اقتصاديا تجاريا على اسس « راسمالية شعبية » ويعود بالربح الحلال وبالذكر العاطر .

ويتحقق بأن تتكون شركة راسمالية كبيرة تباع بعض اسهمها لغير القادرين ومحدودى الدخل وفق المصطلحات المستحدثة ، وتهدف الى بناء سلسلة من المدن الشعبية تستوعب منكوبى الزلزال بل وكل ساكنى العشش ، والقبور ويكون تطبيقا لعمارة الفقراء كما ابدعها وصممها ووضع تفاصيلها حسن فتحى وقد تقدم ذات يوم بمشروع كامل لبناء النوبة الجديدة ، وكانت التكاليف لا تقارن بما تكلفته فضلا عن ملائمتها لتراث وطريقة حياة اهل النوبة ولكن تغلب المقاولون والبيروقراطيون وكانت النتائج اليمة يعانيها النوبيون حتى اليوم ..

وسوف لا توزع هذه المساكن مجانا ولكن تؤجر او تباع باثمان ملائمة وتضرب مثلا وتقدم نموذجا لانسانية ووطنية رجال المال والاعمال وتبدد الشكوك الكثيرة حولها وقد اذاع التليفزيون ان بعثه معمارية كندية وصلت للمساهمة فى التعمير بعد الزلزال وهم يطلقون على انفسم اصدقاء حسن فتحي ونتمنى ان تتكون جمعية مماثلة فى وطنه ويكون الخروج من المحنة افضل طريق لتجديد ذكراه واحياء تراثه .



المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٢

خطط وقوانين جديدة للانشاء والتعمير

والمهندس وليم كامل شنوده وكيل اول وزارة الاشغال السابق ونائب رئيس الهيئة الدولية للسدود فانه ينبهنا بالاستسلم لمقولات سطحية قيلت دون تدقيق علمي وينتهي الى ان الحل هو في وضع خطط طويلة المدى وقوانين جديدة لضمان الايتكرر ماحدث من انهيار

وليم كامل شنوده
نائب رئيس الهيئة الدولية للسدود
ووكيل اول وزارة الاشغال السابق

القول بان مصر كانت بعيدة عن مناطق الزلازل و أنها دخلت منطقة أحزمة الزلازل و أن التنبؤ بحدوث الزلازل مستحيل والقول بعدم حدوث زلازل اخرى كلها اقوال تفتقر الى الدقة العلمية وتسبب ازعاجا وقلقا شديدين دون مبرر .. والحقيقة ان مصر لم تكن ابدا بعيدة عن مثال الزلازل المدمرة او الهزات الارضية المتوسطة والخفيفة التى تحدث كل يوم ولانحس بها .. فهناك شواهد تاريخية تدل على ان مصر تعرضت للزلازل المدمرة مثل الزلزال الذى ادى الى سقوط راس تمثال رمسيس الثانى بابو سمبل فى العصر الرومانى والزلزال الذى دمر مدينة الفسطاط وجامع عمرو عام ١٣٠٣ والزلزال الذى دمر فنار الاسكندرية ـ احدى عجائب الدنيا السبع عام ١٣٧٥ والزلزال الذى دمر ثلثى مدينة القاهرة عام ١٣٠٣ وحديثا مثل زلزال جبل قطرانى عام ١٨٤٧ وزلازل يذكرها الأحياء عام ١٩٢٦ و ١٩٥٥ و ١٩٥٧ .. و ١٩٨١ ..
ولاننسى زلازل البحر الاحمر فى جزيرة شدوان .. اما أحزمة الزلازل .. فهى منطقة تلاقى الالواح الكبيرة التى تحمل القارات وهى اجزاء من القشرة الارضية التى يتروح سمكها بين ٧٠ و ١٥٠ كيلو مترا .. وهى القشرة التى انكسرت منذ ملايين السنين وبانفاصلها وتباعدها كونت القارات على النحو الحالى ومازالت هذه القشرة او الالواح تتحرك حركة بطيئة ينتج عنها زلازل شديدة فى منطقة تلاقى هذه الالواح .. ومصر تقع بالطبع على اللوح الافريقى الذى يلتقى باللوح الجزئى الذى يحمل شبه الجزيرة العربية عند الفالق الذى تكون منه البحر الاحمر .. واللوح الافريقى يتبعد عن اللوح السعودى بمقدار ١ ـ ٣ سم سنويا ويزحف نحو اللوح الاوربى بمعدل ٢ ـ ٤ سم سنويا ويهبط فى الشمال الشرقى من القارة بمعدل ١ الى ١,٥٠ سم سنويا وهذه الحركة المركبة فى اللوح الافريقى يحدث عنها اجهادات فى الفوالق الداخلية
وعلى مدار السنين تتجمع الاجهادات وفجاة تحدث الحركة فيها .. وقد يستغرق هذا عشرات او حتى مئات السنين وتحدث الحركة فى احداها وبعدها بسنوات تقل او تكثر حركة فى فالق اخر وهكذا .. وبعض هذه الفوالق قد سكن وخمد وبعضها مازال نشطا .. ويمكن بدراسة الفوالق الموجودة بمنطقة ما التعرف على المناطق



المحتملة للزلازل وشدتها بطرق علمية تجريبية متعددة

ومن واقع تجربتنا المصرية في الدراسة التحقيقية التى اجرتها هيئة السد العالى بعد زلزال كلابشة عام ١٩٨١ والتى كلف بالقيام بها احد اكبر المعاهد الامريكية المتخصصة وذلك لضمان الحيدة الكاملة للدراسة وذلك لمعرفة سبب الزلزال .. والتحقق من سلامة السد والمنشات الملحقة به (السد ومحطة الكهرباء والانفاق ومداخلها ومخارجها والمفيض الاحتياطي وخزان اسوان القديم) واشرف على هذه الدراسة بالاضافة الى الجهات المختصة المصرية التى اشتركت فيها كاكاديمية البحث العلمي ومعهد الزلازل وهيئة المساحة الجيولوجية وادارة البحوث وادارة الجيولوجية بهيئة السد العالى فقد اشرف على هذه الدراسة مجموعة من اكبر الخبراء المختصين بالسدود والزلازل واساتذة الجامعات بمصر والولايات المتحدة واليابان والارجنتين والاتحاد السوفيتي وغطت الدراسة دائرة نصف قطرها ٣٠٠ كيلو متر امتدت من البحر الاحمر شرقا (منطقة زلازل نشطه) الى الواحات غربا ومن حدود السودان جنوبا الى سوهاج شمالا رصدت الدراسة الفوالق النشطة زلزاليا الخاملة وموقعها ومساراتها وشدة الزلازل المحتملة منها وتاثيرها على السد وثبت اولا ان اقصى شدة محتملة لاتتعدى الشدة التى تم تصميم السد العالى عليها وان الامر لم يترك للصدفة بل كان محل دراسة مسبقة وان السد العالى وتوابعه يتحمل اقصى قوة زلزالية محتملة مع هامش يعطى معامل امان كاف علما بان هذه الدراسة تمتم باحداث الوسائل العلمية والتكنولوجيا التى استحدث بعضها بعد انشاء السد العالى .. كما ثبت ايضا ان زلزال كلابشة .. كان سيحدث سواء كانت هناك بحيرة او لم تكن لان الفالق الذى حدث به الزلزال بين الفوالق النشطة .. وقد تكون البحيرة قد تسببت في التعجيل بحدوث الزلزال قبل ان تبلغ شدته اقصاها

ومن هنا فانه من المثير للعجب ان يتهم البعض بحيرة السد العالى بالتسبب في زلزال جبل قطرانى اكتوبر ١٩٩٢ .. الذى تكون اصلا نتيجة لزلزال بركانى ممتد شرقا وغربا ونشط عدة مرات منها عام ١٣٠٣ بشدة قدرت بدرجة ٦,٢ ريشتر ، ١٨٤٧ بشدة ٦,٢ ريشتر .

وجدير بالذكر ان الدراسة التحقيقية المشار اليها سابقا شملت وضع خطة للطوارىء .. وقد حرصت وزارة الاشغال ان تراعى عند دراسات انشاء القناطر الجديدة في دمياط واسنا ونجع حمادى واسيوط مراعاة القوى الزلزالية المحتملة .. وكان واجبا ان يتم عمل دراسة مماثلة تشمل الجمهورية كلها وعلى ضوئها توضع خطط الانشاء والتعمير وخصوصا بالنسبة للكبارى والانفاق والسكك الحديدية والقناطر والسدود والطرق والمنشات .. وتحدد شدة الزلازل بكل منطقة ومدى تاثير هذه الزلازل على المناطق المختلفة .

أما عن التنبؤ بقرب حدوث الزلازل .. اذا سلمنا باننا معرضون للزلازل فاننا يجب ان نذكر ان هناك دلالات وشواهد تنذر باحتمال هزات قريبا .. منها .. التغيير في سرعة الموجات السيزمية .. وفي الجاذبية المغناطيسية الارضية .. التى ترصدها الاجهزة التى تركب خصيصا لهذا الغرض في محطات ارصاد الزلازل ومثل ظهور بعض الغازات المعينة من ابار الرصد واحيانا من سطح الارض ويمكن ان ترصدها الاقمار الصناعية الحديثة .. ومثل الانخفاض المفاجىء في مناسيب المياه الجوفية ومثل حدوث ارتفاع او انتفاخ في سطح الارض او تغيير في انحدارتها .. وهذه

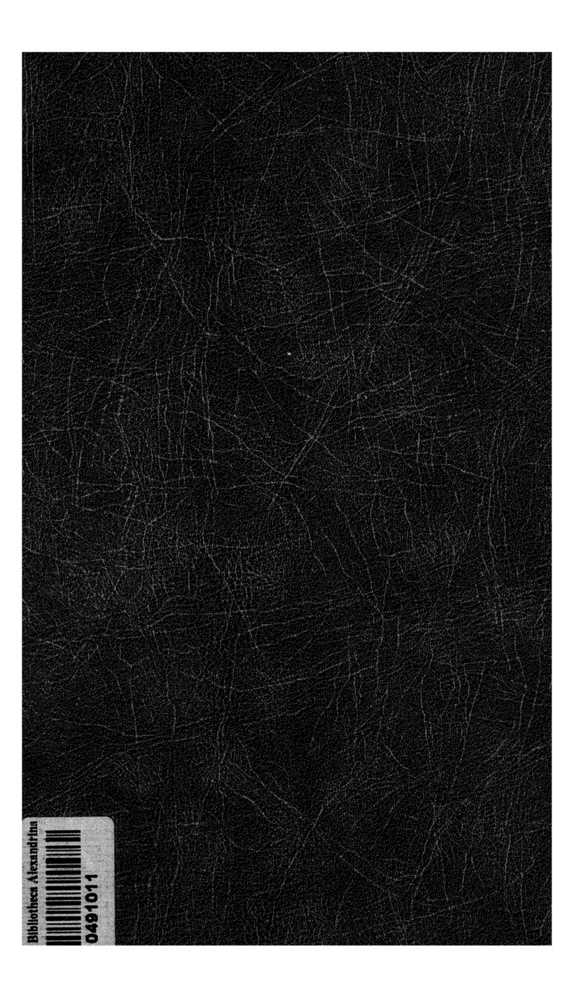


المصدر : الأهرام الاقتصادى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ نوفمبر ١٩٩٢

الارصاد تحتاج - بالطبع - الى شبكات رصد تتجمع معلوماتها بطريقة التحكم عن بعد فى محطات رئيسية تخضع لاشراف يقظ ومستمر .. مثل المحطة المركزية المقامة بالسد العالى لخدمة شبكة الزلازل حول بحيرته .. ومثل هذه المحطات كلها تتصل بدورها بمراكز الانذار المبكر للطوارىء والكوارث .. مثل الزلازل والسيول والفيضانات والانهيارات والحرائق وغيرها ..

انه يجب معالجة الامر بصدق وبروية وتؤدة على ضوء التاريخ وتجارب الدول الاخرى مثل كاليفورنيا التى تنبات بحدوث زلزال قوى .. وانه وان تاخر عن موعده بثلاثة ايام الا انه قد حدث بشدة اقل .. ولم يحدث ضرر من الانذار .. ويجب ان نعرف انه ليس هناك مكان ثابت على هذه الارض بصفة مطلقة .. فان الارض نفسها تتحرك حول نفسها وحول الشمس وتتعرض لقوى متضاربة خارجية وداخلية وأن الزلازل كوارث قدرية لا يمكن دفعها ولكن يمكن توقيتها والتقليل من اثارها ... وبذلك نضع خططا طويلة للانشاء والتعمير .. وقوانين مدروسة وغير متعسفة تدفع لمخالفتها .. كل ذلك يجب ان يتم بدون تهويل او تهوين .


Bibliotheca Alexandrina
0491011